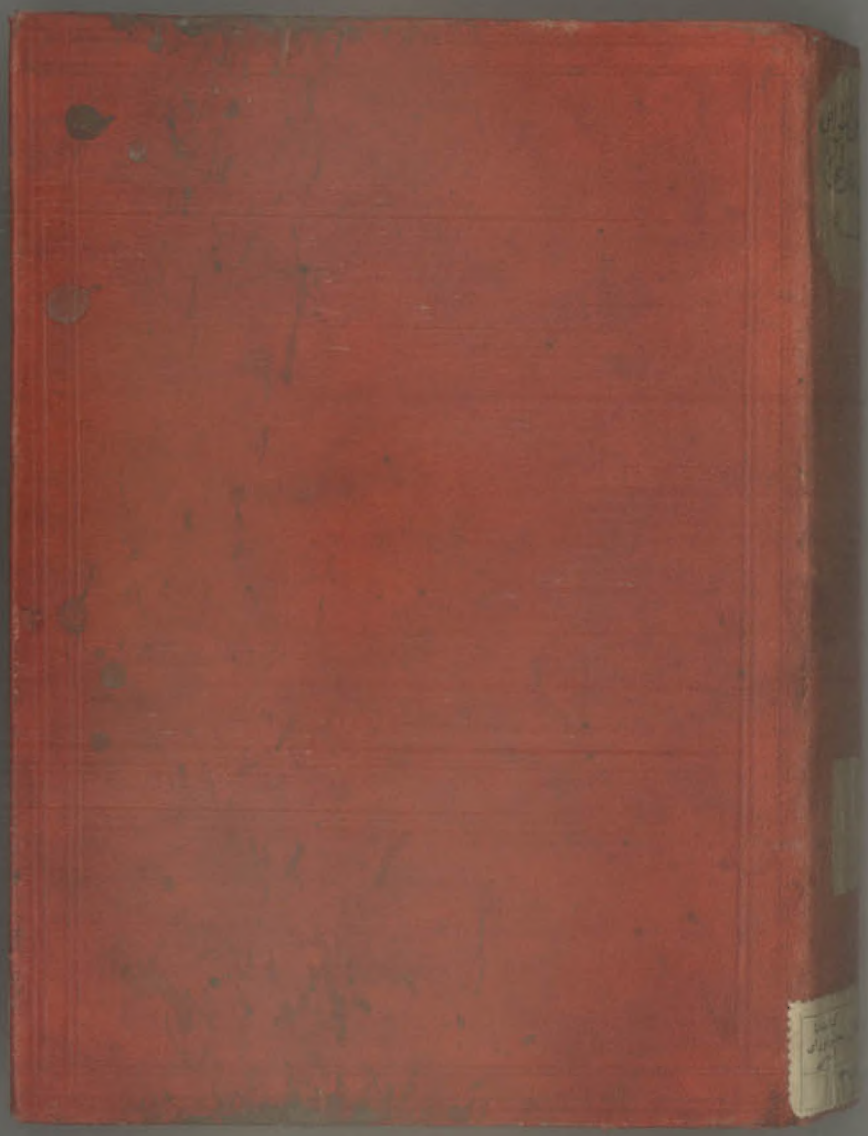

۳۴۴

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
سیروس اکبرنژاد
کتاب ( ) اهدائی
جلد ( ) ۱۳۴۴
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب ۳۴۵۱
۱۸۹۴

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۳۴۴

والتوراب الطهارة فوق ذات تحمل منها ما يحيث طاهرة لذاتها فهو اينما تابع الاسم دائما الآخر ظاهر
في نجاسة غير المورد والنصارى والمجوس من اصناف المشركين وانما هو لاء فالاشهر الاظهر طهارتهم
النجاسة وكذا الدواب في الاوابع وكل ما يكره احد من خزر تيات الدين كالحمار الجلالة وغير
الصلوة والركوة وصوم رمضان فهو طاهر لكن الفقاعي يعتقد الوضعية بل ادعى عليه الاجماع
الجنابة والحيضة فالاظهر فيها الطهارة وانما الخلاف في طهارتهم وانما دل الدليل فالاظهر
فيه الطهارة ما لم يظهر منه كفر المشهور نجاسة اذا لكفار وان لم يسلموا لو اسرهم مسلم ويتبعه
في الطهارة الخامس من منها المرد كل مسكر مايع بالاصالة لا مثل البيع والخشيشة وان مرسا بالماء او
استضع فيها والنقاع وان لم يسكر في العصير العنبي اذا غلا وان كان بغير النار في على الوجه
الاقوى بالنجاسة اذا غلا والاحوط الاجتناب وفي طهارة العصير العنبي الحرام وعرق الابل الجلالة خلاف والاظهر
الاظهر النجاسة وقيل بنجاسة الفقاع والوزغة والعذرة في الاقرب وقيل بنجاسته غير ذي الدم والكلب في
الباب الثاني في المطهرات وفيه مطالب الاول في الماء وهو من اعظم المواد النافعة في ذلك
والاجادة يستدعي بيان اقسامه والكلام مقدمة ذو فصول فهو اما طهور او غيره فالطهور هو
المطلق والثاني ما يصدق عليه اسم الماء وحده ويقيدها كالجلاء وغيره اذ قيد بقيد اخر فهو
المطلق شيئ يخرجه عن الحقيقة كالورد والمخلوط وبتي بالمقيد كالمضاف منها حكم وفيها سئل في اطلاق الاسم على
انواع السيول فلا يكون اجراء حكم احدها عليه مطلقا وقد يجري فيه بعض احكام كل منها مثل ان شك في ماء السيل
في صحة الاطلاق بقرينة او في سلب الاسم عنه فلا يحكم بنجاسة الجاري والراكد منه على الاكثر بعد ملاقاة
النجاسة ولا يطهر سواء منه ايهم ولا يكفي به في التطهير والاحوط الجمع بين الماء والتراب في
التراب في الطهارة وكذا الكلام في الاشتباه في التطهير والمطلق في الاصل طاهر مطهر من الحدث والخبث واما
المضاف فلا يجوز ازالة الخبث به ولا الحدث وان كان طاهرا على الاشهر الاقوى ويضر بالاطلاق النجاسة وان كان
المكثر الان كان النجاسة قبل الوصف جلاب في دين كاذ من قارورة فلا يضر في الفارورة وما
في الحوض بلا اشكال واما الطاهر المتغير بالملاقات باخلاط اضافاته من الجامد والراكد الكثير وا
القليل وماء الغيث وماء الحمام كالسبع في الماء الراكد الاقل من الكر ولو بتقال ولا

والاظهر

والاظهر نجاسته بملاقات النجاسة قليلا كانت او كثيرا متغيرا كانت او غير طاهرا كانت او غير
على الماء الوارد ورة وفي حكم الجاري والنبع ولو كان الفوارة لكن يجب نزح الملاقي دون بقية الكر
على الاقوى الف ومائتا رطل بالعراقي وكل رطل مائة وعشرون درهما وكل درهم وزن ستة
امثال بالدينار الرابعي المطلق المأخوذ من وسط الناس لا المقطوع ولا المغشوش ولا الناقص
اضعاف الاسبار فالمعتبر من حيث الوزن ثلثمائة وثمانية واربعون منا بالمن الشرعي ومن حيث المساحة
طول ثلثة واربعون شبرا والاظهر شبر المعتاد وعرضه وعمقه شبرا ونصف في كل بعد منه وان
الذي هو كر فما دونه لا يخرج بملاقاة النجاسة الا ان تغير بها لونا او طعما او ريحا وان تغير بعض
الملاقاة قل من كر وان لم يتغير ولا يجب بتغيره بها بالمجاورة والمعتبر في التغير الحسي لا التقديري كما لو فرض
بول مسلوب الرائحة الذي لا يتغير فرضا في الجسم ما والمتغير منه بطاهر يطهر بالملاقاة الا اذا سلب عنه
ولو لخلو التغير بالنجاسة بسبب فقد بعض اجزائها المحسل العلم به ويشترط في هذا الحكم بقاء جميع الماء
بعد في العرف واحدا على الاقوى فالمتغير من كل منهما بالملاقاة والاسفل ملاقاتها بالاعلى بعضه في الاسفل يطهر
بالنصب وبالعكس احتياط ٣ في الماء الجاري وهو النابع من الارض غير البئر سواء جرى على وجه الارض ام تحتها وان لم يجر في حفيرة
دائما مع عرض ستة ولا ينجس بالملاقاة الا بالتغير ولو كان اقل من النبع في سبع المجرى الذي يجري فيه النهار
اضعافا فيه من استقر حكم في النجس كالكر والاقوى عدم استحداث الكرية فيه وانما ينقطع
من مادته بحاجز او تغير قاطع للجريه سواء كان النجاسة او بما يحمل ذلك الواقع بعضا
فانقطعت ليس في حكم الجاري بل حيث فيه الكرية لم الملاقاة معتبر اذا لم يكن القاطع من المادة بمنزلة
فانقطعت تنجس بملاقاة النجاسة واذا لم تكن كذلك لم تنجس بملاقاة النجاسة بقوة النابع ويجب
لم يكن كر كل ماء جرى على ما به الارض من غير نبع ولو اتصل قليل بالجاري فهو في حكم الجاري
او كان الجاري اعلى الا فيجري بالملاقاة في ماء الحمام وان اتصل به الجاري لصغر المخرج
نصل الماء منه اليها بالغوبة وشرطها كون مجموعها متفاوتا في الجاري وعرف العرب فيه كالجاري
ما دام متصل بشرط كون مجموعها في زمان يعد ملاقاة النجاسة لها كرا فما دونه والا انقطع كالقليل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد والداجمعين قال المالكية رحمهم الله

لعوام الانام لما رأيت هم رغبات اكثر الطلاب من فوائد شتى بادرت الى تاليف هذه الرسالة لكونها

لجميع ما يحتاج اليه المتعبد من الطهارة على مذهب الامام مالك رضي الله عنه

كتاب الطهارة وهي في اللغة النظافة والنزاهة وفي الاصطلاح بطلق على معنيين ما يرتفع معها الحدث

وهو الحالة المانعة من مثل الصلوة والطواف الحاصلة من خروج البول والغايط وما يرتفع معها

وهو ما يجب ازالته من مثل الثوب والبدن وغيرهما من الصلوة وغيرها وتكفل بيانها اربعة مطالب

الاول في الوضوء الثاني في ما ناقض شيأ من الاشياء الاربعة الثالث في بيان الاشياء الطاهرة وما ينظهر بها

والمنظهر وتكلم في الباب الثاني في قاعدة وفيه مطالب الاول في ان منها البول والغايط من جميع

الحيوان الا الآدمي المأكول الذكر فيتنجس بالبول فقط اي فيرفع منه قدر الاجزاء كالسمك وقيل بطهارة

بول الرضيع

موضعيف والاقوى عدم الفرق بين الطاهر وغيره والثاني ضعيف وفيها الاكل وغيره

١٢٢

فيكون

نجاسة ملاقيه فيجب القول بالاجتناب هنا زائد عن الدرهم منه في الصلوة وعدم الحكم بنجاسة ملاقيه الا الدم

مع زيادة العين والاخوط الاجتناب وما دام مثل السيلان والبزق واما ما لا فاهر الدم الذي ليس

وفي ابن الحاجب في الاصل في المتقيء من الدم الطاهر الطاهر من لا مالا تقذب بالمعدة اما ما

وغيره بريا فاكثر وفي الادمي قليله وكثيره نجس والاخوط الاجتناب وبقية النجاسات المينة كسائر الحيوانات

جافها على الاقوى والقطعة المبانة منها في حكمها واما من الحي فان فارقت الربح بعد الابانة فميتة جزما واما

الاجزاء المتفرقة كالبيض والصوف ما ينفصل من الحيوان فيه وغيره مسحها باليد من دون ازالة

نجاسة شيأ مثل ما لا ينفك من الاكثرين معسر الخبر في التطهير فما يابس وينتفع به من الميتة كالعظم

والوبر والريش والعظم والقرن والظفر والحافر والسن والناب والعاج ونحوها طاهر في نفسه

وان يعسر ازالة الدم الا بالماء الذي هو الماء الذي يحصل به الرفع من الحيوان وقيل بطهارة الكرش ايضا

نجس مشكوك الطاهر الاجتناب الى التطهير ولا يلاقي موضع الخرز ظهره والاخوط تطهيرها واما ما تقدم

في الثوب المذبوح منها والاخوط الاجتناب وان كان الطهارة اظهر والقول بالطهارة اقوى عما قال الشارح

واما ما تلقي منها فيقبل اصولها اعلى القرن والظفر والحافر الظاهر ايضا كلا لا يحصل به تفرق بين ما استثنى

المذكورات بين الاكول وغيره وقارة المسك طاهرة اذا انفصلت من حي او مذكى اما ميتة والاخوط الاجتناب عن

الكيس المجعول الخال باخذ من دابة مسك واما المسير فلا شك في طهارته والظاهر انه في صورة العلم بانه

من المسك تقيم لاحتمال عدم قابلية الدابة لذكاة كالانه لا يطلق في قابلية الحيوان للذكاة

لذلك تقيم في السباع والمسوخ والحشرات والانسان لا تقبل في السباع القابلية والاظهر عدمها ايضا

في المسوخ والحشرات والاظهر عدم استثناء الدابة والمسوخ على ما في خرجي الفيل والدب والخنازير

القرد والخنزير البري والفيل والفهد الفارة والعقرب والدب والوزغ والبزر وفي بعض الروايات الطاووس

وفي حمار الماء والخشرات ما يأتي لان حكمها الفارة والدب وغيرها الوزغ ان منها الكلب الخنزير وما

الظاهر الاول لان خلاف الشكال في غيرها والاظهر في الجميع النجاسة ثم لا فرق بين كلب الصيد وغيره على المشهور

الاقوى وقيل بالفرق بين الصيد وغيره وقيل بطهارة موضع عضة الكلب بين الصيد وغيره مطلقا

كل شيء منها نجس حتى الحجارة وكذا ولدها الا ان تولد منها ما لا يطلق عليه اسمها ففي شمله

هذا الكتاب من مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله الخليلي

وكذلك الكلام في القدرين المتجاورين في بلاد الجوع وغيرها الذي يجري اليه الماء من الجرة الكبيرة قبل
ان يجتمع فيه مقدار الكر وكذا الحياض والمكايس المتجاورة في البلاد واما المستنقع الذي يجتمع فيه
عشرة اكرار فانه يلحق بالدباسة او بالاجانة فلا اشكال وان جعل لمال فالظاهر النجاسة والتنجيس
الحمام والبئر الذي يخرج منها من الاستنجاء ونحوه خلاف في ظهر تعاملها مع بقية البئر فيكون ما فيها والمنبع
موضع منه واحتمل التطهير بعد ذلك ولم يحصل العلم فمقتضى اطلاق الاخبار والفتاوى النجاسة و
الاستصحاب النجاسة والاظهر ما في بعد التأمل في مجموع الادلة اول بالاستصحاب بعد المعارضة بمثله
حكم بنجاسته ملاقيه ولا يجب عليه ان كان ما يتبع المحمول عليه ولا يتيمم به ان كان مما يتيمم به
في ماء الغيث وهو في حكم الجاري من عدم التحيض بالملاقاة مع التغير والاوفق بين ان يكون جاريا
من مثل الميزاب او على وجه الارض او محتوشا في حفرة ولو كانت صغيرة كما ذكر حين تردد له من الشارع او
بعد الانقطاع فيحتمل الحاقه بالجاري من عدم التحيض بالملاقاة ولو كان قليلا فيه في حفرة ثم غادر النزول بعد الانقطاع
فيعود الحكم بالطهارة في حكم القليل الجديد من غير بعد تردد الغيث وفيه تأمل والتطهير باستيلاء ماء الغيث على
المتحيض بزوال التغير ولا يشترط الجريات وانفصال الغسالة ولا يطهر الماء المتحيض بعد ورده عليه
الا ان يجري فيها حتى النزول ويترتب به او يتقاطر عليه الى ان يحمل كثيرا ويحمل به المارة
والقائلون باشتراط الكثرة في الجاري يشترطونها هنا في ماء البئر وهو موجه
تابع من الارض لا يتعداها فانه تابع منبعها بالبئر عرفا فانه يخرج فيها انهار القنوات التي تجري تحت
الارض ويخرج الى وجه الارض فهو في حكم الجاري ولا الالتفات الى خروجه من الماء المتحيض
وهو في حكم الراكد فيختلف بالكرية وعدمها وفي البئر المبحوث عنه اختلاف شديد اظهر الاقوال
واشهرها بين المتأخرين واوفقها بالادلة النجاسة الواسعة انه لا يتحيض بملاقاة النجاسة الا
اذا تغير احد اوصافه فالمتردد الوارد فيها محمول على الاستحباب على المختار
القليل بملاقات النجاسة فلتطهيره طرق الاول القاء كر عليه فتنعدا دفعة مع حصول المارة
ولا يكفي مجرد الاتصال ولو كان متغيرا بها فيشترط بقاء مقدار الكر بعد زوال تغيره لتطهر ولو
بعض الكر فلا ينفع الباقي والثاني القاء ما في الكر مع المارة فلا يطهر الكر الذي تنجس بملاقاة

والكر

في الكر بطهر لو كان فيه ماء قليل ودخل معه ماء الكر امتزج به واتصل تطهيره بالحياض المجاورة
وكذلك لو تجدد اليه الماء من المنبع بشرط بقاء المنبع بعد الملاقاة وزوال التغير وعدم نقصان مقدار الكر وفي اعتبار
اتصال المنبع في هذا الاستدراك ما فيه بالاضافة الى ما مضى والاظهر عدم اعتباره ولا يكفي مجرد الاتصال
الاخير من كر فيه انكان القليل متغيرا فيشترط بقاء الكر في المطهر بعد زوال التغير ولا يكفي مجرد الاتصال في شيء
منها وان كان المنبع يستمد تجدد منه الماء الى القليل فان كان يستمد عليها اتمها ماء واحد فيكفي
بعد المارة ولا يشترط كونه ازيد من الكر الا ان كان القليل متحيضا حين ورد ما ذكرا وتحيض الكر بالتغير فقد
تقدم في احكام التطهير ولا يطهر متغير بزوال التغير بنفسه او بتسبيق الرياح ولا يكفي تطهير الاباء
واما الجاري المتحيض بالتغير فتطهيره بتدافع الماء من المنبع والا فمتى لم يزل التغير وكذلك ماء
الحمام وما يشبهه ولكن يشترط فيه كون المادة ازيد من الكر في الاصل او بعد زوال التغير لو كان
متغيرا في تطهير ماء البئر على القول بالنجاسة والاظهر المكانة بغير النزح من الامور المتقدمة
في تطهير الماء وان اجزت ماء ها هنا لعدم الحاجة الى النزح سيما ظاهر ادلتها مثل
المطر او تغير بالنجاسة فالاقوى المختار من عدم التحيض ان اريد تطهيرها بالنزح نزحه الى
ان يزول على القول الاقوال كثيرة اشبهها وفاقا للمشهور وجوب اكثر الاربعين من المقدر ومنزل التغير
ان كان لها مقدر والا فالزيد ولا يطهر بزوال التغير بنفسه او بعلاج في مقدار النزح مع اشكال
ظهر انه اذا امكن العلم بمقدار المنزل او تيسر النزل بذلك والا دائما او تغير فنجس الجميع
منصوص المقدار في النزح وبعضها غير منصوص فاما ما لا نص فيه فالمشهور فيه نزح الجميع وقيل نزح
اربعون دلوا وهو ثابت والاول اظهر وعلى المختار فينبغي الاستحباب بل وان كان الاكثر افضل بها
ما نص فيه فانه ما لم ينزح فيه الجميع فنزحها المنزول قليلا كان او كثيرا على المشهور وقيل عشرة دلوا
في بعره منه ولا يبعد الملاقاة بالمتأخر في الكرات الثلاث الباقية منها والبقي بحالها الى القلة
وهو غير بعيد وبعضهم العصير العنبي اذا غلا وليذهب ثلثاه ومنها البعير والاشهر الاظهر الثور
اينما كان ومنها الشاة والدماء الثلثة والبقي بعضهم مرقى الجنب من الحرام ودمعة الابل الجلالة ولو تعذر
على سبيل التراخي لم يكن نزح الجميع الا دفعة واحدة فيتراوح عليه اربعة رجال اثنين اثنين يوما والاظهر الاكتفا

فاتبع المتقدم الى ايامها وبعد سلب اسم العلم عنه ولو تعذر النجاسة فالاقوى عدم التوقف
سواء تعذر في الجنس او اختلفت وسواء تعذر في العدد او اختلفت وفيما اذا تعاقبت دماء قبل ان تزيد
على اقل الطهر فالاكثر ان الكثير الكثير اكثر كل منها فيما يلي الاظهر الثاني ولو لم يخرج الماء ينزح بعدد
كل من المقدرات فيكفي نزح الجميع ولو كان بعضها ما يوجب نزح الجميع وبعضها ما يوجب نزح اربعين دلوا
كالغنم والقطعة لزم التراوح متعددا ان تعدد فمقتضى الاشكال ما على المختار فلا اشكال
اذا نزح بعض في البئر جزء من جزاء المقدر قيل يلحق باصله وقيل بالاخير فيه وقيل ان كان
مقدرا لاصل قدر ما لا نص فيه فيكفي به والا ينزح مقدارا لا نص فيه وهو الظهر ولو وقع فيها اجزاء من
حيوان او بزره من حيوان واخرجن احرقا فالظاهر عدم التداخل في نزح الاجزاء في النوع او اختلف وان اتحد
الاصل في النوع او اختلف بل ولا كلام لو وقع جميع اجزاء انثى واحدة منقطعة دفعة واحدة بل اشكال
صدق عنوان وقوع الانثى واما المائع فالظاهر ان مقدار نزح الجميع الذي علم وصول ما يوجب نزح الجميع
وللاظهر في الثاني عدم التعدد والاشكال في الاول اكثر وعلى المختار فلا اشكال
النزح بعد اخراج عين النجاسة واستهلاكها في البئر الا فيما يجب نزح الجميع فلا يجزء نزح شيء منه
قبل الاخراج ولو تعذر اجزاء طاهرة فيما يخرج الجميع حتى تعاد نجسا لعين ثم النزح ولو توقف اخراج الجميع
نزح الجميع وجد القوات الذي الغالب نزح الجميع بعثر الجاري كالبئر ولو متغيرا دخل هذا البئر في
البلدان الاظهر اعتبار العدد فلا يجزئ عن نزح اربعين دلوا نزح اربع مرات بظرف يسع عشرة لاكثر
ولو تعذر ذلك فيما يجزئ فيه نزح الجميع اخذ بمقدار الكر ما تجاوز من مقدار الكر
حين النزح يعفى عنه ولا يتنجس الى نزح اخره وكذا جدار البئر واطرافها واحد الدلو والرشا فما يرد
والحبل وثياب الحافر ونحوه ما لم يتعرق من متعلقة البئر وفيما قبل اشكال على المختار فلا اشكال
انما تقارب البئر والبالوعة اي يجمع فيه البول وسائر النجاسات والماء البئر بها فلا اشكال بنجاسة البئر في النجاسة
واما بدون التغير فيحتمل على القول بالنجاسة وينجي التباعد بينها بخمسة اذرع انكان قرار البالوعة
والارض صلبة وبسعة ان لم يكن كذا وقيل او توسط في سعة التباعد بحكم الاذرعين
الطهارة زوال عين النجاسة من البواطن كداخل الفرجين والانف والاذن والمنخر فلا يتبع التطهير بزوال

فارغ

بانبثاق الفجر شرعي بهما والاحوط يوم الصوم ولا يلي الليل ولا الملتقى ولا الثالث ولا الاشبه ولا
الملفق والاحوط عدم اجتماعهما بين الاكل والصلوة ما ينزح فيه كر وهو ألف رطل تقريبا
المجوفة بالجانة الكبرة وهو جيد ما لم يخرج فيه كر جوف الرأس هو ثمانية ارطال ولا يوثق بمن اخبر
فيها او وقع فيها بعرة او بعرتان ولو تفتت بدنه بنجاسة اخرى فالظاهر عدم الاكتفاء بنزح واحد لهما كما
ومنه يظهر الفرق بين الكافر وغيره وان لم يتفرق الاجزاء بعد ان لم يتفرق وجب نزح الجميع فيه من
عليه الاجماع وهو بعيد والاظهر الحاق نجاسة الكلب بها لا ينزح فيه وكذا لو باشر حيا
عشرة دلاء بعرة الانسان لم ينضح ولو تفسخت وذابت فاربعون على الاصح ولا يبعد كون بعرة الفنك
كالسنور سواء ذابت تمامها او بعضها والاوفق بالاحتياط الوجوب لعموم الكثير كروم نزح الشاة
والاقرب الاكتفاء بثلثين الى اربعين وبدلاء بيضة بالدم القليل كنزح الحمامة او قطرات من الرعاف
المشهور وجوب اربعين لكلب الجنب والاقرب الاكتفاء بالاربعين والسنور والشاة والبول الاول
والبعرة بين ادرس بينه وبين المرة والاحوط نزح الجميع لبول المرة على القول بالنجاسة والاقوى
عدم المرتبة بين الكثير والقليل وكذا في العذرة والدم المشهور وجوب ثلثين دلوا الا في الحمل
الحمل والبول والعذرة وفرخ الكلبة والهرة كمرة وبه ولا يبعد الا يعبرها ولا يبعد الاكتفاء بذلك
وجود الاميات المذكورة اذا قل للاختلاط جاء المطر تأثير يجب نزح سبع دلاء للطير وقيل
من الحمام الى الغنم في مقدار الجثة وكذا الثعلب الجنب في البئر على المشهور والاظهر عدم سراية له
يوجب نزح ولو ان يغتسل دما او تحقق به نجاسته فلها حكمها والاظهر عدم جلاء غسل الاناء
فيه وكذا الوقوع الكلب فيها وخروجه حيا وكذا البول القيء هو من الخارج ولا ينجس ولا ينجس ولكن
الفارة مطلقا والمشهور ذلك اذا تفسخت والا فيحتمل نزح واحد وقيل اثنان والاقوى المشهور
الاظهر اجزاء نضح ثياب الرجل الحلال المشهور وجوب نزح الجميع وقيل سبع دلاء والاول
جاهلة ثلثة او رابعة وقيل يجزئ لو وقع بعد نزح ثلث العقرب يجب دلو للعصفور ونحوه
اشبهه واصغره الى ان يبلغ بعقار حجمه الحمام والظاهر عدم الزيادة بين صغيرها وكبيرها وفرخ العصفور
كالعصفور وليس فرخ الدجاجة كالعصفور بل كالدجاجة واوجبه الاكثر ولو التقيء بالنجس ايضا كذلك

العين فانه لا يخلو الاشياء بها بالقطاع ويجفف الغير الدم ونحوه فيقع الاشكال والمعلم يطهر بالمحض مرتين وكذا
يطهر الجبائر بزوال العين وان رغب وكذا الاشياء الغاب بزمان يمكن فيه التطهير واشترط بعضهم عليه
بها وكونه اهلا للاظهار عدمه ولكن يمكن تطهيرها بالماء بشرط نفوذه في اجزائها لو اريد تطهيرها ايضا و
ان اريد الطهارة الواقعية فلا يمكن باستخراجها واما بعدم حكم تحلل الملاقي به مع الرطوبة فيمكن ذلك فيها
فيكفي في ذلك باجتذاب غسل الطرف به عنها وجاهلا بالنجاسة ان من جهلها اذا رفع يطهر

والمضارب استفاد الدم والجزء الجفاء والغسل وبقاياها لا الريق وامثاله ولا استفاد العضاء والظهر كما قيل ولا استفاد
اذا كانت تراب اجانا ظاهرا فيطهر بالغسل عليها بالمسح به حتى يزول الاثر ولا يجب في غسل البول ورطوبة العذرة
الا بجفافه وان لا اثر بعد غلبة فيكفي في تقدير زوال الاثر بالحكم على الشيء بزواله كما لو كانت جافة لزال ويكفي
الظن وكذا ان كانت رملا او حصاة واما الجمر الاجر والارض المستورة بالحشيش فلم يتعذر الا كتفاء بما
دلين دفي الاخيرة اشكال ولا يكفي مثل اعتبار على مثل المتراش وما يطلع المتلع به من الوجل في المطر وما
الوحل فيه اشكال المرجوا من رحمة الله كما تقدم ولا يلزم الحرج العظيم في كثير من الفصول والا مكنه ما
يتوجه ورد وره من عدم زوال الاثر بالزوال وعدم امكان العلم بالزوال به مندفع بالتقدير السابق والا
الجهل في المسئلة وهو مما لا خلاف فيه نصا وفتوى ولا فرق بين البالغ من النجاسة ورطبها وان كان
جرمه كالبول بخلاف ما يعسر في الجفاف بمتداركة وطئه لزالت وفي اشتراط طهارة الارض اشكال والاقوى
بل الاقوى اشتراطه انما تطهر الارض والآجر والخزف والحيوان بالجفاف وسطح البيت
والبئر والثمر القائمين بحسبه بعضهم بالثلاثة الاولة فالاظهر التعميم وذلك اذا قرئت عليها وجفتها
ولم يكن لها جرم كالبول غالبا والماء النجس بحلوبة العذرة بعد زوال عينها فانه تجتمع بغير ها فيحتاج
الى تطهيرها ثانيا لو اريد التطهير بها والاشهر الاظهر الطهارة بقيقة لا كما قيل انه يجوز الجفاف
على قول في غسل ملاقيه دطبا ويطهر الجماد المجاور من الطين النجس بالشمس على ظاهر جماعة
خلافا لمن نجس بلله والظاهر جاف ولا يضر بقاء نداوة الهواء والريح في الجملة ولكن الاخوة بالشمس
ان منها النار ويطهر الاجسام النجسة بالعذرة وعظم بعضهم ان ما فيها وما بالسكاك
ولكن لا يطهر رخابها وان كان من الدهن النجس على الاظهر ولا يضر مصاحبة بعض اجزاء الغير للمتكثر

منه غالبا واما الاجسام المتخلخلة فيها اشكال اجتنى ذرها رطلا كيف كان فلا فكر بنجاسة ملاقيه رطبا في
كفاية جرة ربها في ولوكان في بئر العين اشكال ولا يبعد تطهير ملاقيه ايضا واما صيرورة المتنجس خمرا فتطهر
ايضا اشكال والاظهر عدمه ولكن يمكن تطهيرها بالماء بشرط نفوذه في اجزائها لو اريد تطهيرها ايضا ولا
يطهر المجبن النجس بالطبخ ويمكن بالماء اذا جف انه منها الاستحالة وانواعها ويطهر العنزة
وانشائها بصيرورتها ترابا او رمادا والكلب بصيرورته ملحا ومن هذا الباب الاسرة من ماكول
اللحم اذا تصدت من العذرة الماء النجسين واشغال الدم الى بطن البق والبرغوث تطهر ويطهر الثمرة في مثل بق
نشأ هو بيع على الاشتاء وهو ابعد فرع يجذب الدم منه ويحتمل بطء دفع العلق الذي يعلق به اشكال فانه
كثير الجاري لا بأس في العرف انه يعم العلق والاحوط بل الاقوى الاجتناب يطهر المجبن بطهر وتر خلوا
كان بعلاج عاجلا كالخل او بجماد كالملح بجفيفه او استهلك ولو الى قطرة من خمر في خب من الخل فتنجسها
ولا يطهر وان استهلك قبل ولو بقي الى ملكة كثيرة لانقلبت خمرا فيه واما طهارة الصير العنبي بغير غليان
نهارا بغير التثليث فغير ثابت بل ربما قيل اشكالها اذا غلا بالنار وذهب ثلثاها والاظهر كفاية
النار ايضا في ازهاق النفس من شمس وريح او هواء وكذا الاذا كان الغليان بغير النار والنهار او
في اعتبار الكيل او الوزن اشكال والاحوط مراعاتها معا والعدد في جسم طاهر قبل ذهاب الثلثين فالظاهر
ان يطهر بطهارة العصير كالمبين الذي يقاله بالتركيه بالسلق وبالفارسية فراتر ويطهر الطبخ بالمثل
المباشر ثيابه بالبيع والاجارة ونحوهما قبل ذهاب الثلثين ولو على غير الماشر ولو اشترى
او نصب الثلاثة وتوقف في الاصل فالمحكم الموضع الى تطهر انما منها الاصل
وهو يطهر بقي الارض من نجاسة الكفر الا من الميت فلا يطهر ثيابه وان كان قابلا لها كما في
الكفرية والاظهار المرتد الفطري ايضا يطهر بقية بعد التوبة كالوكيل ولكنه لا يسقط منه الحدود ولا يرجع اليه
ولا زوجته وان تم تزكى بعد ذلك بمال جديد وتزويجه بزوجة اخرى او بعقد جديد على الاولى بعد
الاستبراء و في ازالة النجاسة وفيه مطالب يجب ازالتها من الثوب والبدن لصلوة والطواف الاول المطلب
ويشترط صحتها بما كان المندوب منها من الطوف الآتي ويجوز عمل في الاكل والمشرب وعن مس كتابة
والمشروب الاقي حال الاضطرار او بسبب العذر وبعضها وسعي بقضيها ويجب ازالتها عن المسجد وعدم اعتبارها

فيه ان كانت عينية والا فلا يضر على الاظهر بالقاء مرجعة اما سقيا بالمجمر وان لم تكن رطوبة في احدهما والا
فجيب بامية المجمر وفرشه عنها وان لم يسم بالمجمر عرفا ولكن الجدران والابواب والحق جماعة بالمجمر الطشت
المدرسة والصاحن المكرمة طلا لا المختبر بها كالزوج عن المشهور وفاقا للمدارك بجبر في والحكم الجفاف
دزوال العين بالطهر اما البول والرائحة فلا يضر بقائهما ولو معا ويجب غسل الثوب والبدن بالماء مرتين في
نجاسة البول ولا يجب الثالثة والبدن يكفي اجراء الماء مع زوال العين والاول اعتبار زوال العين بالمرة
الاولى وان كان في جسم لزج كالكلب ذي محرج البول فيحتاج الى الدلك غالبا واما في غير الثوب والبدن كالاناء
والاشجار والفرش فالاحوط الاجتناب لزوم الفضل الحقيقي بينهما فان استقر الصب بحيث
يمكن فتق الفصلين بالفصل لا يجزي فيتركب المصب المستقر ثم يعود هذا الكلام في التطهير بالقليل
واما الجارية فيجري مزيلة العين والمشهور ان الكر يطهر كالبول يجب والاحوط التعدد فيها وهذا في
غير بول الرضيع ويكفي فيه الصب والاستيلاء ما لم يعتد بالرغبة واما الدابة والقناة التي لا يمكن ما
يجاوز الثنتين فلو تفق عدم اعتد الرحى مثل في السنة الثالثة فالظاهر انه ليس كذلك ولا يشترط في بعض
الفضل العذلة المشهور اختصاص الحكم بالصبي والحق بعضهم به الصبية ضعيف واما غير البول فلا يجب
وجوب المرتين وان الاحوط في طريق تطهيرها الاولى فان فيها الطهر بجب غسلها ثلثا والبول
والاظهر مشاركته بالماء وان كان كالظاهر الاكتفاء في الحوض والاحوط الجمع بينهما ثم الغسل والاجتناب
التراب والارض سيما المثل الكوز والفارورة وان الاحوط حسبما قدمنا ولا يجزي عنه ما يشهد من النجس
والرماد وغيرهما ولو اضطر الى الحق جماعة المنقع بالنار وهو احوط ولا يجزي غيرها كما لا يجزي
عصومته او ذابه او ماء ورق فيه بل هو كغيره مما ليس فيه مقدور الاظهر امتزاجه في الولوغات
بل في نجاسة اكثر وكذا لو حصلت في الاشناء ولو كفى انبأ فيها فتيمم بعد اتمام العدد للولوغ فيجب
غسلها سبعا لولوغ المنزوح بالماء على الاظهر يكفي في ما يجتنى بالجزء كثوب وسيع الخوط والحق بها جماعة كل
مائع وليس ببعيد والفرق في الاشياء بين الخشنة والنباسية والطينية وغيرها وفي ارجعهم تطهيرها بغيره
لو كانت نضحا او قرعا والاوجه لو تعذر تجفيف اعلاها فتحتاج الى زيادة ثلث او اريد تطهيرها بنقيع الماء
فيها ويطهر الظهر بجرد الغسل ويجب في مرت الغدانة مع وجود رطوبة في الملاقاة سبع والاظهر والمعتبر ما ذكر

من النجاسات فالاظهر وجوب غسلها ثلث مرات ويكفي في تطهير الاناء اجراء الماء وتدويره بين جميع جوانبها
واطرافه ولو كان كبيرة او مشتبه لا يمكن تركيبها نحوي الماء في اطرافها فيخرج ما يحتمل في قدرها ثلثة
دما لا يمكن بها فجرة يقلع بقاياه ويجب على التوالي بنجاسة الغسالة غسل اليد والاناء في الكثرة غير ذلك
ثانيا والمشهور سقوط العدد في الجاري والكر شرط تقديم التطهير فيها احتاج اليه ولا بأس واستثنى الخوئي
احوط طهارة الخبز في لحم ملاقي النجس ان زال عين النجس عنه بغير مطهر شرعي وذلك بعض المتأخرين
في غاية الضعف يشترط في الماء الآتي طهره ان يكون طاهرا ولا يكون مضافا واشترط جماعة ورود
الماء على النجاسة ونقضاه عدم جواز تطهير الثوب في المركن الذي فيه ماء وكان الخبر الصحيح بالجواز
والاول احوط والمشهور نجاسة الغسالة الاحوط الاجتناب عنه سواء كان من الغسلة الاولى او غيرها
سيما اذا رئيت النجاسة على الماء وفي نجاسة الغسلة الاولى من غسلتين خبر مطلق بنجاسة الاستنجاء فانها طاهرة
جزما من بول كانت او غائط ما لم يعلم تغيرها بالنجاسة ولا يجب غسالة التي في موضع
فيها شيء من النجاسة ما بقي على طهارتها فالاظهر عدم الفرق بين سبق الماء الى المحل او اليد الا ان يعلم
تنوث يده بالنجاسة ولا من غير قصد الاستنجاء والظاهر عدم العفو انما تنجست بنجاسة اخرى بل
يجزم بها مسامحة للبراكيم البواسير على الاظهر وكذا لو كان المخرج ملطخا بدم او مني تخرج البراز ولا
نهايز بل الخشونة والملاسة ولا بالخلقة والظاهر قلة الكلام في عشالة الحمام يطهر الماء من غسل
والنزف الى اواخر الدف ودخولها في كل شيء حيث ما يحتاج اليه والاحوط بل الاظهر لزوم سبع غسلات
والغسالة العين بالغسلة الاولى ان كانت لها والاشهر بل الاظهر سقوط العصر في الجاري والكر ولكنه احوط ولا
النجاسة كالبول ان قلنا بطهرها ولم يمكن تطهيرها والمنع عليها بقوة حتى يخرج الغسالة بلا يمكن ذلك وان تغير
بالمتنجس الا ان يتغير بالنجاسة او بالجملة السارية بالطفلة والا تنجس جميع البادية
الزوال عنها الفرق في بعد بين ما ذكر منها انه ذكر فيها رطبة واما مثل التراب والطين فلا
تطهيرها بالقليل ويمكن تطهيره بالجاري والكثير انما يطهر وصول الماء بكل جزء مع زوال العين وجواز
تطهير الارض بصب الماء عليها مع التعذر الغلبة وهو مشكل وقيل يطهر اذا انفصل عنه الغسالة
واحتمل في ناحية يطهر الارض ويبقى محل الغسالة وهو ايضا مشكل الا ان يكون مسلمة غايتها تعدد

او مزجته بالعجين او العبيد ونحو ذلك فالاظهر طهارته وأما مثل التفاح والكمثرى والبطيخ اذا تنجس بعيد تطهيرها فالاظهر جواز تطهيرها بالقليل ثم يشكل في مثل رطب العجينة اذا تنجس والبقية كثير من الماء الخارج والمتشرب فيخاط بعد تطهيرها بالجاري والكثير الا ان يقال المشقة ثم تسقط للتطهير ولما تقل المخطة والتغيير والاردب الكبير تطهيرها بالقليل اذ التغير الخارج غير محسوب اما ما بقي فيها فان تشرب بحيث لا يقبل منكوا يمكن بالجاري والكثير بقي فيه حتى يحصل النفوذ في الاعماق وانا لا نعم الا بعد تطهيرها بالقليل ايضا ويشكل اذا تشرب من الماء القليل الا ان يحصل العلم بوصول الماء الا قدر ما ورد القليل بعد التطهير ثم استعمال مثل الدبس العسل وغيرها في الماء الكثير ثم فاخذ حتى بقي الرسيب العسل يطهر وقيل بجواز تطهير الدهن الجامد بخطه في الماء الكثير وما خرج به ثم اخذ الرهن وذلك اما لان الماء جار وهو مشكوك واما لان الماء المطلق يمكن تطهيره وقد مر الكلام فيه ويوضع الثوب النجس في غسل الاناء ولا يخرج منه الا قدر ما ورد والجفنة جدا الصغيرة ثم وضع في اناء او الكبير حتى يصل الماء الى الاعماق فانه بهذا يطهر كذا الحال في ابقه الموارد والشريف اذا تنجسا ان اشتبه موضع النجاسة يغسل كل ما اشتبهت فيه فلو علم جزء من الثوب لا يعينه يغسل جميعه وكذا البدن وكذا لو ان اشتبه الثوب النجس بغيره فان استشهد بالاحوط وجوب غسل الجميع وعدم الصلوة في شيء من تلك الثياب اذا كانت محصورة والا فلا يجب ولا يلتفت الى الشبهة فلو علمت في بلدة عظيمة قرية معينة نجسة معينة لا يجب الاجتناب عن اهل جميع القرى وقوانها هو المعيار لزوم العسر الخرج ولا يجب غسل ملاقي الشبهة المحصورة اذا لم يلاق جميعها ولو تفارضت الشبهة في شيء وعدمه فالاقوى الطهارة وكذا لو قال احدهما وصل النجاسة اثناء به هذا الثوب فقال الآخر بل بالاخر فالاحوط الجمع بينهما وكل شيء طاهر حتى يعلم بالنجاسة ولا يكفي الظن ولا يجب التجسس ولا يكفي الشهادة الواحد الا مع حصول العلم بها وفي احد ين اشكال والاحوط الاجتناب واما قول صاحب اليد فحجة ولو كان مسبوقا بالنجاسة اليها غيره وان كان عدلا والاحوط الاجتناب واما قول صاحب اليد فحجة ان لا يعلم كذبه ولكن لا يجب غسل ملاقيه بالرطوبة واما قوله بالطهارة فمسموع وان علم بنجاسة سابقا وكذا لو اخبر بطهير ثوبه بالتعيين وقال طهرته بكفي يظهر من الخبار الكثيرة استحباب رش الماء على المواضع التي يشك في وصول النجاسة اليها ويرجع نجاستها والاقامة مكروه كالوضوء لا يجاب او خيرا وعرقه جنب كذا ازار الزنا

يبقى

يبقى في البيع والكنايس يرش الماء على الحائط قبيل انا لا في غير جانا قبيم الثوب في الطهارة عن الحدث وهو تمام تفسير الوضوء والغسل والتيمم ويكمل بانهما ابواب في الوضوء وفيه فصول

في انه سنة وموجباته احكاما وفيه مطالب

الاول في انه سنة في واجب وندب يجب بنذره وشبهه ويشترط صحته بما يجب بنذره وشبهه ويجب بنذره وشبهه ولا يجب بنذره وشبهه ولا يعمل بنذر الوضوء قبل وقت المشروط به ولا يجب على المظهر وان كان جنبا ولو نذر قبل ما تصوره كرفع الحدث بل وكل ما قيد بفعل شروط صحة او كمال به وان يريد رفع الحدث كذا رواية وفي الوضوء التجديد والوضوء المذي اذا ظهر كونه محدثا قبل الاشكال والاحوط

يجدد وينوي خلافا لمن عمم قصد الوجه بقصد المشروط ولما الوضوء للنوم فالاظهر الاكتفاء

بنية الوضوء في مواضع كثيرة تذكر اجمالا منها ينبغي نفسه وتصلوة والطواف المندوبة وان اشترط بها وسلو متاسلا الخ وقراءة القرآن ومس كتابته وان اشترط بجوازه به وحمله وكتابته ودخول المسجد والمكث فيها والطهارات والتهيؤ للصلوة قبل الوقت ووضوء الصلوة يستقيم به وليكن الآتي والتروك الخ مثل قصد الخ في البرد بتقديمه ونحو الرد والظاهر صحة قصد التهيؤ لها بما حين يريدها وان لم يكن اول الوقت وطلب الحوائج وزيارة قبور المؤمنين وصلوة الجنازة والتجديد هذا احسن فصل معتقبه وان لم يستبح الاول والنوم حتما الجنب وجماع المحتلم جماع بعد جماع وجماع الحائض بعد احترف ولو بعد غسل الميت انا لا حبنا وان يريد وضعف في الحيض طهارة ان اراد تكفينه والذكر الحائض في اوقات صلوتها والنوفي قبل الاستجمار بالماء وبعده وآلة اذا كان من شهوة الميت قبل غسله

في موجباته فنها خروج البول والغائط والريح من موضع العادة وكذا الودي العتاد ومحتمل جنبه في غير العتاد فلا يصير منه خروج الريح من غير مخرج مع عدم انسداد العتاد وكذا ان خرج من الاحليل او قبل المرة ومنها النوم الغالب على العقل وعلامة مغلبته عن السمع ومنها الاغماء والجنون والسكر والاستحاضة على التفصيل وعدا كثر منها الحيض والنفاس ومس الميت وقد اولها بحصول حدث اصغر وقد اكبر الجنابة لاحدهما والوضوء للاخر والتحقيق عندنا انها لا يحال حدث واحد منها اصغر يوجبا الوضوء فلو فرض حال

متوضئة وصنعت ومرات الدم محتملة لها حدث اخر يوجب الوضوء ولكنها الغسل في وجهها ولو بان غير غسل الجنابة لا يجزئ عن الوضوء فانه معلوم مما ذكر ذلك الكلام في مس الميت واما الحيض فهو كذلك ولكن العادة لم تحقق انقضاءه قبله ايام فضاعدا بل في كثير من الاحداث فالوضوء انما هو لابد لتلك الاحداث للتحيض وغيرها مما لاحاجة الى الوضوء منها المذكورات ان يركن حدثه الخروج ما وجد

بالطهارة وشك في الحدث فهو محكوم بالبقاء متعقد الزمه انما ذكر ان الوثوق بالبقاء وشك في الطهارة بعد ان يظهر وجودها ولو يتيقن بصدورها منه وشك في المتاخر فالاقوى انه في حكم المحدث من الاول يمكنه التحفظ فتوضأ للصلوة على الاشهر الاقوى ويحتفظ من زيارة النجاسة كسراح قرحة وكذا لو ظن الطهارة من غير ما كما الدرج والاول فجاء مراته زيادة الفترة ان تيمم الدرج فات قبل الدرج والغائط نقض شاك بني على الاشهر الاقوى يعلم بتيقن دخل من ثالث فتوضأ وبنيت كما قبل وليس ببعيد كونه مشهورا وكذا لو ظن الخلاف في فجاءه البول كما ذكر جماعة ولا يترك الاحتياط في هذه المسائل لتشقق الخلاف فيها

احكام الخلوة وادابه وفيه مطالب

يجب ستر العورة عن الناظر المحترم عدا زوجته وامته وفي المراهقة زوجتها وهو ولا طابا يجب ستر فيها في كل الاوقات وفي الرجل القديم الانثيين وكف في المرأة القبل والدبر وان وجب ستر غيرها عن غير المحارم ليس الاظهر حرمة استقبال القبلة واستدبارها في البول والغائط بل يكره ولا يجوز التغوط على بلزم عدم حرمة تحريمه ايها في غير المستقبل بينه والاظهر عدم الحرمة في الفراء وغيرها

يجب غسل مخرج البول بالماء وقيل يتخير بينه وبين الاستنجاء بثلاثة احجار مترفة وهو احوط والاظهر كفاية المسح بثلاثة احجار او ما يقوم مقامها من العين والاقطع مسكين مرتين فان احتاج كما لو كان على المخرج مثل الدرهم وقد ذهب الدم فيكفي تجديد واما مخرج الغائط فيختار فيه بين الغسل بالماء حتى يزيل العين والاثر وبين استعمال ثلاثة احجار طاهرة العين وان بقي الاثر اعني البقية والرائحة والاقتصار على الماء ايضا والاثر فيما لا يعفى عنه في الدم والاظهر كفاية النقاء

والاستجمار بالاحوط استبداله مخلوطا بالماء لان حسم المدد والاحوط مزجه بالماء لحسم المدد وجعله وهو ضعيف هذا كله في غير المتعدي من المخرج والا فيجزئ الماء المزيل للعين والاثر ولا يجزئ الاقتصار على الاحجار والماء اطهر والوثوق بالاستجمار بالاطهر والوثوق بالعكس محكوم عند الله كوثوق المحدث بالوضاءة الموجبة وتجزئ بالكثرة ولو عفى عما يعاف فالاظهر حصول الطهارة

يبقى يستر شيء محمول عند الفتوى بعدم

او حزة او بعارة في الارض وخليه الرائحة في استدبال القبلة وتقديم الرجل اليمنى عند الدخول واليسرى عند الخروج على الكان الترتيب والتثنية عند الدخول والوتر عند الخروج وكشف العورة عند الجلوس والبعد عن الغائط والظل ما لم يخف منه وان يتجنب بوله على جحر ويده على بطنه حين يخرج ويده اليمنى على اليسرى عند الاستجمار وتنحنيه الاستجمار قبل وتقديم الاستنجاء من الغائط عليه من البول والافضل شيئا بالماء على غيره والاكل الجيد بنهايا تقيه من الماء ويستحب ان يكون الاستجمار اكثر او وترا ويستحب الاستبراء من البول المتخلل بالغائط بعد زوال وسجي كفيته

يكره استقبال الريح واستدبارها والتخلي في الطرق ومراحة زوجه اليمنى والبول في الماء الراكد منه بل التغوط فيه ايضا وفي معاطن الابل والطريق النافذ والمشارع وافنية الدور والمساجد وتحت الاشجار المثمرة في النزال وتحت شجرة المثمرة سيما اذا كانت مثمرة وفي مساكن الجن كالجحر والغار وغيرها وعلى القبور وبين المقابر وفيها وعليها والبول في الهواء وطول المكث على الخلاء والسواك بغير يده والمزج مع حكاية الاذان والاكل والشرب والاستعاذة باليمين وبالسبابة اذا كانا في يمينه عند الدخول في الخلاء اذا حمر بالآية والدعاء كان اسماء الانبياء والائمة ناظر عليهم السلام عند كل واحد عند الخروج

الوضوء صحيح

الخاسة الى الساعي الشرعية والا يجزء

في كيفية وهي مطالب

يجب غسل الوجه والبدن

وهي الرأس والرجلين حد الوجه طولا من نبات شعر الرأس الخارج عن وعرضا ما دار به الابهام والوسطى

من الصدغ

فيدخل في الوجه ما احدر من الصدغ والعارضة وكذا الغرة والعارض كذا مواضع التحذيف ويدخل بعض الجبهة

من الاعلى في الغسل دون الصب والاحوط والاظهر تقديم كل جزء على الاسفل الاحوط

ويدخل شيء من الوجه من البشرة

ما يصل الماء

بعد الوضوء في جزء منه وهو ضعيف واما الاقطع فان قطع شيء من مغسل الفرض غسل راس العضو الذي سقط الفرض عنه كوجوب غسل الباقي شيء من مساقط واما لو قطع فاقد الكفين سقط غسل راس العضو الذي سقط الفرض عنه وان قطع واما مع الراس فيغسل بقدره ويجفف المسح ولو تعذر غسل شيء اصلا مسح وقيل يمسح ما فوقه والاول افضل والاحوط الثاني واحوط منهما اعتبار هذا المقدار من الجبائر من الراس مع مراعاة الاطلي الذي يضع الصانع الذي يضع الجبائر بالطول على عوض الراس كما يضع على عوض جبيع ويجزي فيه الكف دون الكفين ويكفي فيه المسح بالاستيعاب الطول فيجزي في المرفق والاحوط ان يمسح كل واحد منهما بالجانب الكف ويجزيه البداءة من الكفين والاحوط البداءة من المرفقين ولكنها جائزة على ظاهر المقدم على الاقوى وقيل المخير في قدمها والاحوط مسح الكفين ثم المرفقين على نفسهما ثم الظاهر جواز المسح بطرف الكف لكن الاول اعم الاطلي في الراس والاول ان يقتصر على ما فوقها وان تعذر فظاهرها وان تعذر فبالزراع والاحوط في الراس ثم الزراع وجوب مسح الرجل التي باليد اليمنى وهكذا في اليسرى الا عند تعذر اليمنى ويجب مسح باطن الوضوء فيطل بالظاهر ويجزي وان بقي من شاربه شيء وان كان كثيفا ويجب مسح ما على الوضوء من الجبيرة ما لم يكن فيه ما يكفيه ليسقط ولا يتخطى الماء الوضوء من الاعضاء صحيحة الغرض الخوف بالجرح والقتل فان كان في بعضها ما يتخطى الماء الوضوء عليه وجب الوضوء عاريا وما من الطرف الا والقتل فل

والاقوى وفيما المتردد وجهان ومنشأهما ان وجوب الغسل لأجل الكتابة بعد دخول وقته والوجوب الحالة الاطهر والطواف الواجبين وان اشتغلا بالوجوب لكن لا لأجل وجوب الكتابة الفورية وقراءة العزائم وحرمة دخول المسجد للجنب والكتابة في سائر الكتابات وجبت لتوقف واجب عليها الطهارة كالصلاة ولا يجب ان استوعب وسلم غسل الحيض الجميع الناس في الجميع واما ما يوجب هذه الاغسال الصوم فسيجيء والظاهر ان محل الاستحباب للحائض والطاهر في كتابة القرآن والقسم الثاني وجوب الغسل على الطاهر ان للطهر عدم الوجوب لدخول المسجد والمكث فيه وغيرهما وما قرأته القرآن فيجب ان يغتسل على من يشترط بدنه بالميت اذا مس جسد الميت وغير الغسل لو كان استطاعة الترتيب والايجاب بما يشترط ستره وظفره لو قلنا بالكسل والمشهور ان المتطهر ان الميت اذا جاز ان لا فيها عفو فكذلك الميت والظاهر وجوب الغسل في انشاء الصلوات لا بعنوان غسل والظاهر ان وجوب هذا الغسل لمن لم يغتسل في حقيقة موجبات الغسل وغيره سواء

فصل الطهارة يخرج الحيض ما دون عشرة اذا تجاوز الدم العادة ولو بيوم او يوم وبعض يوم على الاقوى وفي الدم والاجزاء بالتمييز وبدونه المبتدأة بالحيض الحدث وقوة الدفع وقوة الجذب وقوة الدفع وقوة الجذب وقوة الدفع وقوة الجذب

منها نفاسه فيجب ... في الاستحاضة وما في الاغسال مذهبه وفيق وكلام ... يجب كونه مستحبا وقوله ... ان يكون حيضا او نفاسا فقد مر ظهرها فيما سبق اما دون قليل وكثير وتوسط وتيمم بالحائض النفساء التي ترى عشرة الدم وتقبلها وما بين ظهر الحائض فهي كثيرة وان تقبلها وتدبيل الظهر فهي متوسطة وان اتفقا فقليلة وان تارة هذا وتارة هذا فبالتلبيل وحكمها وجوب الوضوء لكل صلوة وليس عليها غسل متوسطة ويجب في ثلاث غسل صلوة الظهرين والعشائين وكذا الكثيرة يزيد عليها غسلا للفجر وغسلا للاستحاضة ومن استحاضة ان يغتسل للاولى ان تلك الصلوة بل وجوب تأخير الظهرين والعشائين وكذا في سائر الاغسام والايجب انتقاض الطهر بالاوقات فلو توضأت عند طلوع الشمس ثم ترك شيئا وقد مر الى الظهر فصلاها بوضوء الظهر لم يجز شيئا وكذا بعد العصر ما لم يدخل عليها تغير النفاس والحرقة من كل صلوة واوجب جماعة مثل ظاهر النص ... والاعمال كتحريم ... يجب جميع الاغسال الواجبة فصول سببها ان يدخل وقت الفرض او يريد فعلها كل صلوة مندوب مشروطة بما يشترط الصلوة والطواف المندوبين اوكلها كتلاوة القرآن ودخول المساجد ما عدا مر في الوضوء يجب مطلقا فرادى وقت كان وان لم يوجد سبب من الاسباب المتقدمة وكذا يجب يوم الجمعة مؤكد من طلوع فجره الى ظهره وان لم يعقل الى الظهر ويصل الجمعة او الظهر بعد ظل الزوال القضاء والاداء وان صلى قبل فيعتبر قضاء وكل اقرب من الزوال افضل فاذا قاربه فضله وتنقصه كثيرا فيما بعد الظهر يوم السبت واما الاول افضله واحتجا في ليلة السبت ايام ولا يخلو من اشكال اذا علن امكن منه يوم السبت ومتكاف مؤنة ما يوم الجمعة جوزان يقدمه يوم الخميس بالظهر ان مطلق خوف الفوت او وجدهم الوقت يوم الخميس لا باس ولو اتفق التمكن يوم الجمعة بعد المذكورات استحب اعادته من الاغسال المستحبة غسل عند الفجر الاتي بعد طلوع الفجر الى صلوة العيد جوازه الى المغرب وغسل ليلة عيد الفطر الاولى بعد المغرب الى الفجر وغسل يوم الفرقة تاسع ذي الحجة والتروية تاسعه والغدير الثامن عشر منه والمباهلة الرابع والعشرين منه وعد الرازي بعض الشافعي عشرين الربيع الاول وجود الارض الى يوم العشرين من ذي القعدة والمبعث السابع والعشرين من رجب وليلة النصف منه ويوم البرد يوم تحويل الشمس الحمل وليلة النصف من شعبان والوتر من ليالي شهر مضان وسيما الاول منه والنصف والسابع عشر والتاسع عشر والاحد

عشرين والثاني عشرين وثمانية في اولها وآخرها وقضاء صلوة المكسوفين لوترکها عمدا جميع احتمالات قرصه والاعلام والطواف وعد اغتسال البيع ويجيء في جملة الواجبة من المنزه الغسل بالزكاة المكيل وزيادة البيع والامام والكعبة والحرم مكة والكعبة والحرم والمدينة ومسجد الحرام والمدينة ومسجد التنعيم ... والساعي اليه والصلاة بعرفات يوم ولتل الورغ ويجيء غسل المولود حين تولده والصلوة الحاجة والاستخارة والاستسقاء والخوف كل غسل الوقت فيفعل بعده وما بعده في الفعل بعدها اداء ان فات قبل الفعل وقبله ما للصلوة والزيارة ويوم عاشورا فيفعل قبلها الا التوبة والمنذور ... وقتل الورغة فيفعل بعده وما بعده في الفعل بعدها اداء ان فات قبل الفعل وقبله ما للزمان يكفي بفعل فيه ولا يجزء الجنب الوضوء

واذا جمع على الكفن اغسل ان كان واجبا فكما مر ... ان كان مستحبا فكذلك يقتصر على الجزء وسيظهر

على الاظهر وان قدم الكتابة نقض تيمم فيمن تيمم على شكل فيها او تعمد عدم رفع الغير والاحوط ان يغتسل بقصد رفع

ساقط هنا ايضا وان قصد غيره فقط فالاظهر انه لا يجزيه عنه بل انما يجزيه ما قصده وان لم يكن منها غسل الجنابة

دخول الاظهر عدم الجزاء احوطها عن جميعها ويجزي احد الغسل اذا قصد الكل وان كان الاظهر اجزاء واحد

الكل وان تعدد يجزي تخصيص ويكفي في القصد الاجمالي مثل ان يقصد بكل ما يجب عليه وان لم يستحضره تفصيلا وان كان

واجبا وبعضها ندبا فالاقوى الجزاء عن الكل وان قصد الكل والمختار ما قصده الثاني ... يكون احدها واجبا فيجزي عن غيره

في كيفيته الغسل وفيه مطلبان

يجب في غسل الاظهر ان يأتي بالنية المعتبرة في الوضوء ويستصحب نية الوضوء الى آخر الغسل ويجب ان يأتي بالاغسال الثلاثة على الترتيب المعتبر في الوضوء ويجب ان يوصل الماء الى جميع البشرة ظاهر الشعر وباطنه ما يجب غسله في الوضوء ويجب ان يوصل الماء الى ما تحت الاظفار والشعر وما لا يجب غسله في الوضوء ويجب ان يزيل ما على بدنه من نجاسة قبل الغسل او بعده ويكفي الارتماس في الماء الكثير دفعة واحدة بشرط ان يكون الماء مباحا وان يكون الماء طاهرا مطلقا ويكفي الارتماس في الماء القليل بشرط ان يكون الماء مباحا وان يكون الماء طاهرا مطلقا ويكفي الارتماس في الماء القليل بشرط ان يكون الماء مباحا وان يكون الماء طاهرا مطلقا ويكفي الارتماس في الماء القليل بشرط ان يكون الماء مباحا وان يكون الماء طاهرا مطلقا

... ويجب في غسل ما يصل اليه الماء قبل ان يظهر له ... الجزء ... في الماء الاول يرتفع استحباب الوضوء

... في الخارج من احد سبيليه او نفاسا فقد مر في الرجل في ان يزيد للغسل وكان استحبابه ... فيجب منه ما يجب منه الكتابة الا ان يكون

... ما في الماء بقصد الغسل وان لا تعد ما في الماء بقصد الغسل وان لا تعد ما في الماء بقصد الغسل وان لا تعد ما في الماء بقصد الغسل

من الخارج الخارج كما مر فلو خرج بعد ان ظهر بعد الارتماس عدم وصول الماء اليه ... ولو توضأ بعده بطل الاظهر والاصح

الارتماس حتى فات الطرف الاخير والبدن بجميع ... فاذا وقف في الطرف الماء بالبدن الى جميع اجزاء الشعر تحقق الارتماس

ثم ان ما مر من الاجزاء انما هو في الارتماس ... في جميع الاغسال ... بعضها لعدم امكان الارتماس كالماء الراكد

في باب الوضوء ويجزئ

يجب الترتيب الذي مر في الاستبراء بعض الخارج فالبول ... عن الخارج بالبول ثم ... ثم ... ثم يغتسل ... الغسل ... ثم ... ثم ... ثم

على الجزء فالجماعة يسقط بها سنة الجمعة والاولى ان يقال ان المراد بالتمام بعد هذا الاحتراز عن
يدرك الا الاقل اداء او قضاء او فيه ما يبطل صلوتهم لا يصح صلوتهم وان كان الناس يعتبرونه بقيد
اليقين المكمل والكفي بضمهم بالوزن الحقه الهي وهو مشكل الا ان يقيد العدم وكذا يقيد العدد بما بعد
وسوء ضع الاذان العدد دينا دقيقا اعدادين واستعلام التقاسيم بما يصير الظن بعد ذلك بما يقرب
الى حصول العدد وهو محيط دلوظهر شاه فاتح اخر صلاته قبل فتحها فوق ثم في الاثناء واوقين التسليم
الاشهر الظهر ثم وقت العصر الذي ان من فضيلة العشاء فضلها ثم وقت المغرب الى سقوط الشفق
بالحمرة الغروب بعدها فانه الى المنتوف فاداء والاقتضاء والاول ان يقال قصرها على الظهر والعصر كيلا يدخل
شيء منها من ادرك الصلوة والدرك ركعة يلزمه اداؤه وهذا وقته فلو اخر الى هذا اخر عن اداء
فوائت الوقتين وكذا هذا ان ثبت في الشاء ولكن الاداء قبل الشفق الابيض الى ان يبقى لاحد يدرك
الركعة الرابع من الجمعة الثانية ويقبل الربيع ومعرفة ويقال الاذان الاول اذا جلس الامام على المنبر
ويصل الناس في الاول الوقت فلا يكره ولا فضاء عليهم لو اداء الى الثاني الى الزوال ويقبل يجب فيه العشاء
لو اجمع اداء وفرضه حاضرة فيقدم فائتة فائتة الحاضرة وان توسعا فيقدم الاولى قبل الوقتية
وهو احوط ولو خاف بين صلوة الاداء فوت الحاضرة يقطعها وصلى بالحاضرة وبنى عليها ما فرغ وقيل يمضي فيها
والاول اقوى ولو ذكر في الشفعة الاولى من الكسوف فاتحة الكسوف والاحوط تقديم الاداء
المشهور مرة الناظر وقت الفريضة ما يصلي فيه الى الكراهة والاظهر الكراهة والاظهر في الرواية يقدم الاداء
الفضيلة فالاول وجب الناظر وقت الفريضة وجعله ايضا تهامت وكره الاصل ولا يقضي الفائتة
انه لو ترك صلوة الفائتة لا يأتي بالمتأخرين فلا يكره المكروهة فضلا من كراهة المشهور كراهة التنفل
عند طلوع الشمس وبعده بقدار رمحها الى ارتفاعها قدر رمحين او قريبا منهما وبعد صلوة الصبح وصلوة العصر
بالكراهة والاظهر عدم الكراهة والاختيار عند الغروب وفي مكان المصلي فيه مطلب
يجوز الصلوة في جميع الاوقات المذكورة في المكروهة بلا كراهة في الاصح الذي يوقوف عليه اشتمالها وكذا الاذان
او يكره في هذه الاوقات والاظهر الاول ويكره ايضا عند الزوال الى ان يزول الشمس وعند الغروب
ويكون منها ما قال الاولى ان لا يصلي في هذه الاوقات الا ان يشاهد الجماعة كذا في الخلاصة ولا بأس
بالنوافل بعد العصر ما لم تتغير الشمس ولا بأس بالنوافل بعد الفجر ما لم يطلع الفجر ولا بأس
بالنوافل نصف النهار في الصيف في جميع البلدان وفي الشتاء في بلدان الجنوب كذا في الكافي
ولا بأس بالنوافل نصف النهار في الصيف في جميع البلدان وفي الشتاء في بلدان الجنوب كذا في الكافي

والمشهور الاول ويطلق الصلوة في الفجر وبعد العصر بالفضيلة من ادرك صلوة الصبح او العصر قبل
ان تغيب الشمس او قبل ان يتغير الضوء الى الحمرة او الصفرة لم تفسد صلوته ولا يصلي بعد
والتأخير لها الا ان يكون عذر اما في العشاء فلا يجوز على المشهور وهو من الشفق احتياطا
في الدين لما لا بد من خصها وقتها اما التغيير بالحمرة فيجوز وكذا الوتر يجوز بعد الشفق
الابيض ما لم يطلع الفجر الثاني ويكره تأخيرها الى ثلث الليل ولا يرخص في تأخيرها
هنا ما يقوم عليه ويخفى فيه ويتحيل رضا لا ادوية او هواء او نوما سواء كان عليه غالب ام لا دوام الوقت بين كيفية
سجود مشروب مضرب فلا يترك كل الصلوة اذا لم يقدر على السجود الا على السطح المستقر على الجدران المحصورين
بالسكوت ولا يحدها جناب يشترط هذا سجود على شيء غير طاهر لكل الصلوة اذا لم يقدر على طاهر الا
والاظهر لا يشترط عدم الرطب الا قدر ما يتلطخ به وصل على طين رطب ولم يصب ثوبه ولا يده جاز
المعتبر سجوده طرح والاحوط الاجتناب في الكل من النجاسة الا مع الحرج فيصلي بحسب الحال
فاجتهد ما يمنع من مرة رجيوت وانشأنا يا الغرض ما شاء ما شاء الله ويتحقق بقدر حجارة وساير ما دخل
او تعلى ثوب متنجس ولو كان ثوب فوق ثوب طاهر على الارض عرضا وكره المريد قدامه اجنبية يشترط كيفية
المكان الاول الاظهر فيها يصلي الصلوة في المسجد الصلوة السنن في غير مكة وبيت المقدس
الحرام ومسجد النبي ومسجد الاقصى ومسجد الكوفة وجامع كل بلد وتتفاوت الفضيلة بالترتيب الذي ورد
ذلك في المدينة فالمسجد الذي ثبت فضل الاتيان فيه المسجد ما فضل فيها فيه واما المشي في البيت افضل
الذي لا يعلم فيه احد من خلقه الزوار هكذا ويستحب ان يكون المساجد كثير معمور مقدم شيخها بالورع
العرض ويستحب ان يكون بين الطهارة نحو في باب المسجد الا ان لا يزيد المنارة من سطح بيت جاره ليس ذكره
تزيد رائحة الجامع فيه والكون فيه مشغولا بانتظار الصلوة والتوفي في الدار والخروج منه تعاهد الفرائض
وتقديم رجل اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج والدعاء بالوقت المسنون في الخروج والدخول
تعيد سبيل الرحمة ومنصوص في الخروج والدخول مكروهة الساق والعمامة ويستحب ان يكون
العزل والنساء الشعر الفرد وقلب اصابعه وتعريفها وعقد الاصابع في التكبير والسبح والنزاء وعمل الدنيا في المسجد
الخير المرتفع الجنب واستقبال القبلة بعد الفراغ من الفرض والحذف وكشف العورة مع الامن المطلع ولا يكره النوم

الا في المسجد يكره مساواة الجدار الرابع في البناء بقدر معاطيه ذرعا في الحرمة وابطالا وبزيادة الارتفاع
والحرمة العامل وفضل عشرة اذرع والاحوط اعتباره من محل سجوده اذا ارتفعت والاظهر عدم اعتبار ذلك الا فضل
في ارتفاع بقدر عشرة اذرع وابن في السطح سقوط الجدار والاظهر كما مر عدم العلم بالجدار وانه لا يمنع
المشرف المتاخر من محل القيام من بعد اذرع ويكره ان يتقدمه ويكره الاقتداء ان يكون كذلك ويكره
ويجب في الفاصل الجهة فلا يمنع الجدار والاظهر الاحوط ان يكون ما فاذا ذرعا ان ذرعا والاظهر ان الزيادة
وحول الامام بالصلوة فلو لا صلوة احدهما بصورة لم يصح صلوة واحد منهما والاظهر انهما تصح صلوة
ولو ترك احدهما بصورة لم يصح صلوة واحد منهما والاظهر انهما تصح صلوة المتابعة ويكره
انتظار الاقتداء في الركوع فيها طالت صلوته والاظهر انه كذلك في غير الجماعة الثانية والاظهر الكراهة
الا ضيق بحيث لا يدرك الوقت ويطول الركوع بحيث لا يدرك الاقتداء في القيام ويكره الاسراع
في الصلوة بحيث يخل بالطمأنينة والاحوط ترك الاسراع والاظهر الكراهة والاظهر ان الطمأنينة
الاولى بمقدار ثلث تسبيحات والاحوط الاكمل بمقدار خمس تسبيحات ويكره التصفيق
للنساء ويكره الالتفات بالوجه والصدر الا لحاجة وان يكون في الصلوة ويكره ان يعبث بيده او بثوبه
او بشيء من بدنه او يفرقع اصابعه او يتخصر او يتربع او يقعي او يفترش ذراعيه او يضع يديه على
الارض او على فخذيه او يشبك بين اصابعه او يضع احدى يديه على الاخرى او يضع يده على خاصرته
او يتكيء على احد شقيه او يتمطى او يتثاءب او يغمض عينيه او يرفع بصره الى السماء او يلتفت
يمينا وشمالا او يبزق امامه او عن يمينه او يبصق في ثوبه او يمسح جبهته او انفه او يمسح لحيته
او يعقص شعره او يكفت ثوبه او يشمر كمه او يرد السلام بلسانه او يشير بيده او برأسه او يتكلم
او يقرأ القرآن او يسبح او يتنحنح او يتأوه او يئن او ينفخ او يمسح موضع سجوده او يسوي التراب
او الحصى او يمسح الحصى او يمسح التراب عن وجهه او يمسح الغبار عن ثوبه او يمسح الغبار عن
ركبتيه او يمسح الغبار عن يديه او يمسح الغبار عن جبهته او يمسح الغبار عن انفه او يمسح الغبار عن
لحيته او يمسح الغبار عن شاربه او يمسح الغبار عن شفتيه او يمسح الغبار عن عينيه او يمسح الغبار عن
اذنيه او يمسح الغبار عن رأسه او يمسح الغبار عن ظهره او يمسح الغبار عن بطنه او يمسح الغبار عن
فخذيه او يمسح الغبار عن ساقيه او يمسح الغبار عن قدميه او يمسح الغبار عن يديه او يمسح الغبار عن
ركبتيه او يمسح الغبار عن شاربه او يمسح الغبار عن شفتيه او يمسح الغبار عن عينيه او يمسح الغبار عن
اذنيه او يمسح الغبار عن رأسه او يمسح الغبار عن ظهره او يمسح الغبار عن بطنه او يمسح الغبار عن
فخذيه او يمسح الغبار عن ساقيه او يمسح الغبار عن قدميه

ويكره للنوائح والوتر والاجير الركوب والمشي في اثناء الصلوة ويكره استيفاء الاكل والشرب في الصلوة
عدم الجواز راكبا والمكان من استيفاء الجميع وهو مكروه الا ان يكون ذلك من ضرورة الطريق
الطريق بحيث لو نزل لانقطع عن القافلة او لم يستطع الرجوع فيجوز اتفاقا وفي الفتاوى والاظهر الجواز
وان استطاع فالاظهر الجواز ويجب ان يوجه حيث توجهت دابته والاظهر الجواز وان لم يتوجه ويكره
وحضر الجماعة او مضطرا ويجب استقبال القبلة بتكبيرة الاحرام ولو وجبه بعضهم ويكره الركوع والسجود
ويستقبل القبلة على الوجه الذي يقع عليه المصلون ويكره الالتفات بالوجه والصدر الا لحاجة
وفيه مطلب الكراهة عن الكعبة قبلة المسجد وهو قبلة الدنيا والاولى ان الكعبة قبلة من كان
من اهلها وما في حكمه من اهل مكة لانه يشترط توجيه وجهها ان يمكن ذلك وبقيتها ان يكون
الله وجهة الكعبة فرضها اداء او بعضها فرض الصلوة على الراحلة فيجوز الى اي جهة توجهت
عذرا مسنونا من قرارها وما في حكمها فرض الصلوة بعد ان قرار انه لا تشتهي وفي انه يجوز
اشطر الى اي جهة شاء ويجوز الصلوة على السطح والاظهر انه يقوم ويركع ويسجد ما دام يقع قدميه
الاظهر الجواز ما يجوز يشترط الاحتراز عن الانحراف عن القبلة بعد التحريمة بما يخرج عن حد
الجهة الاربع ويكره الالتفات بالوجه والصدر الا لحاجة ويكره ان يكون في القبلة ما يشغل
من كان في الصلوة ويكره ان يكون امامه ما يشغل من كان في الصلوة ويكره ان يكون امامه
الجهة الاربع ويكره ان يكون امامه ما يشغل من كان في الصلوة ويكره ان يكون امامه
الجهة الاربع ويكره ان يكون امامه ما يشغل من كان في الصلوة ويكره ان يكون امامه
الجهة الاربع ويكره ان يكون امامه ما يشغل من كان في الصلوة ويكره ان يكون امامه
الجهة الاربع ويكره ان يكون امامه ما يشغل من كان في الصلوة ويكره ان يكون امامه

العراق وخراسان وطريق مكة وغيرها دون دليل على ان المعتبر في القبلة هو الجهة دائما وسيجيء الكلام في تحقيق هذا المقام وتفصيل الحال في وجوهه الرجوع الى المحاريب بناء على ما تقدم وقد يقال استقبال القبلة حال العلم حال التمكن فلا يجب العمل على الظن من الامارات كما هو مذهب المخالفين نعم لو اتاها بظن معتبر شرعا لم يضر عدم العلم الوجداني بالحال لان الظن المعتبر شرعا في الشرعيات علم شرعا ولو علم بعد الصلاة ان ظنه اخطأ لم يعد لان الاجتهاد لا ينقض بمثله وفي الاستبصار ما يدل على الاعادة وهو شاذ ولو ظن الخطأ في اثناء الصلاة وامكن التحري استأنف على الاظهر وقيل يبني وقيل ان كان الى القبلة الاولى بنى والا استأنف ولو ظن الخطأ بعد الفراغ وقد كان قبل الوقت تحرى وصلى ولا اعادة عليه وان كان في الوقت فكذلك على الاظهر وقيل يعيد ولو ظن الخطأ بعد الوقت فلا اعادة على الاظهر وقيل يعيد ولو تيق

سلا زاد وقت الاول انتفى الصلوة وقت الثانى لم يخرج فيه ... يكره الصلوة فى قارعة الطريق وفى مقبرة وفى مجزرة وفى مزبلة وفى مغتسل ... ويكره ... بل يباح فيها ... الحج والثوب الذى فيه تصاوير غير مقطوعة الرأس ... ويكره ... الثوب الصفيق ... ويكره فى ظاهر الرواية ... ويكره ... ويكره ... ويكره

والخلق في البحر وقدم تمام البحر ٣ يختهد كعشرة عشر ركوعا ويجتهد بالسورة فيهما وفي ركعتي الفجر ويقتصر في الثانية على قراءة الفاتحة عشر مرات لو قرأ عشر سور وان تعذر عليه قراءة الفاتحة في الركعة الاولى قدمها في الثانية ويقول بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ويرفع ويقول الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ويكرر الى تمام خمس عشرة آية ثم يسجد ويقرأ السورة وغيرها الا الاوقات التي نهي عنها وفي اربع منها يعود للتعيين في مجموع الركعة والا تمام في مجموعها والتعيين في ركعة والاتمام في اخرى والتلفيق في كل منهما بان يقتصر في بعضها ويتم قراءة السورة فيقتصر الحمد والاحوط في التعيين ان يقرأ الحمد وحتى يتم السورة والاحوط اتمام صورة بعضها في اولى ركعتيها سواء قرأ فيها بعض صورة اخرى او صورة اخرى والاحوط ان لا يشرع في صورة اخرى الا بعد تمام قراءة ما شرع فيه الا ان يقرأ هذا تماما ويتجاوز اليها وغاية الاحتياط ان يقرأ في كل ركعة الحمد خمس مرات بعدد خمس سور تامة او الحمد وسورة وسورة بعضها على الخمس خمس مرات الى اول ركوع الثانية فاذا رفعت من الركوع الاول يقنت للثانية ولا يعيد القنوت ولا يجهر بالقراءة في الاخيرتين جوازا وفي الجماعة وقدر ما يسع التسبيح ثلاثا ويستحب فيه الطول ومساواة الركوع والسجود للقراءة ان كان مستأنسا وان كان لا يحسن الا القليل استحب له ذلك بقدر ما يستحب للمستأنس ان يقرأ في الركعتين ان لم يكن في الوقت ضيق والا اقتصر على ما يجزئ ويجب الاقتصار على الاجزاء مع ضيق الوقت ويستحب قراءة ان شاء سبح والشمس والتوحيد والاخلاص في الاولى والثانية والجحد والتوحيد والاخلاص في الثالثة والرابعة ويكره ان يقرأ في الاولى والثانية ما يقرأ في الثالثة والرابعة وان يقرأ في الثالثة والرابعة ما يقرأ في الاولى والثانية ويستحب ان يقرأ في الاولى والثانية بالمئين او ما يقاربها وفي الثالثة والرابعة بالمثاني او ما يقاربها وان يقرأ في الاولى بالجحد وفي الثانية بالتوحيد وفي الثالثة بالفلق وفي الرابعة بالناس ويكره ان يقرأ في الاولى بالتوحيد وفي الثانية بالجحد وفي الثالثة بالناس وفي الرابعة بالفلق ويستحب ان يقرأ في الاولى بالتوحيد وفي الثانية بالجحد وفي الثالثة بالفلق وفي الرابعة بالناس ويكره ان يقرأ في الاولى بالجحد وفي الثانية بالتوحيد وفي الثالثة بالناس وفي الرابعة بالفلق ويستحب ان يقرأ في الاولى بالتوحيد وفي الثانية بالجحد وفي الثالثة بالناس وفي الرابعة بالفلق ويستحب ان يقرأ في الاولى بالتوحيد وفي الثانية بالجحد وفي الثالثة بالفلق وفي الرابعة بالناس ويكره ان يقرأ في الاولى بالجحد وفي الثانية بالتوحي

على الاظهر وعن عصر الجمعة سواء جمعه بالجمعة او الظهر او قضاها مؤخرة على الاقوى وفي ظاهر
الخبر من غير اول وقته الا للمشهور انه وضعته وقد افضل وهو مشكل بقبوله انه بدعة وعلى
وعن المشاء خلفها رخصة على الاظهر لمن اسمع اذا نفيره سواه كان بمكبر او المجهر وسواء
فاتهم بكتبي بعد اقامة غيره الا ان يعلم بعدها والمنفرد يصلي ان لم يرج جماعة وسنة
جماعة بعد كل ثلث غيرها ان لجماعة الخاصة وفيها يسقط عنها الامام والا فهو كغيرها واحدة
فكما في القاضي اذا دخل في المسجد جماعة وهي تصلي الجماعة وهي تتوقع جماعة اخرى
عوضا له عنها المشهور والاظهر ان اهل المسجد يصلون فرادى والظهر اعتبارا في الصلوة على
الذي اذن واقام فلا يكفي مطلقا على المشهور والمستفاد منها خلافه كفاية الاذان على المشهور
الاقوى انه يقول الله اكبر اربعا ثم اشهد ان لا اله الا الله ثم اشهد ان محمدا رسول الله ثم حي على
ثم حي على الفلاح ثم حي على خير العمل ثم الله اكبر ثم لا اله الا الله واحدة منها مرتين والاقامة مثل ذلك
الا انه يقول بعد حي على خير العمل قد قامت الصلوة مرتين قبل التكبير الاخيرة وبعد التهليل
مرة واحدة مفصولا بين جميعها بقدر اطول ولو نسي فقام الى الصلوة ثم تذكر اتم بعد التذكر ثم صلى
بينها وبين فصولها في اخر الاطول ولو نسي فقام الى الصلوة ثم تذكر اتم بعد التذكر ثم صلى
قبل الدخول في الاقامة يستحب استقبال القبلة حال الاذان والاقامة الا في حال الاستثناء
وشاذا يستحب القيام فيها سيما في الاقامة والقول بالشرط في صحتها قوي وان اطبق الناس على تركه
وكذا الطهارة وتيامنا فيها مع قوة القول بالاشتراط والتاني في الاذان والمكث بين فصولها قدر الاقامة
ولكن يراعى فيها شرايط الوقت دون الاولان لابد لكل نفس من فصل وكذا في جميع الاذكار
ويجوز التوكيل في جميعها بالكبر والعجز عن الاستقرار عرفا ولو لم يخرج عن القراءة
وكذا القيام الدائم عجز كالذي يهوي الى السجود ولم يمكن الحركة وان يخرج بتبديل المعنى
في لفظ الجلالة بالكبر والهاء في الحمد لله بالكبر والهمزة في اهدنا بالكبر والضاد في الضالين
في الفاتح وبتغيير الهيئة وكذا ان كان معتادا وجعل الاصح في ازمنته والمشهور استمرا يفصل بينها بقدر

او سجدة الاخرى وخطوة في غير المغرب فيكفي في خطوة او تنفس او تسبيح ونحوه في بعض الاخبار وفصله
في وضع قطع النظر عما لا مدخل له في تأليف الحال بها بما بعد فيتخير اركتين في الظهر
والعصر في غيرها عدا المغرب وبتخير كاية الاذان ولو على الخواء وقطع الصلوة لاجله بشكل لا بأس بقطع
قراءة الغريب ولا يكفي في الصلوة ولو في غير الجمعة وبتخير الدعاء الماثور عند تعذر
ثم في حكاية الثاني وان كان الاحوط في الاشكال يكره الكلام في اثناء الاقامة وبتأكد
الصلوة وبتأكد في الجماعة وبتأكد القوم مريد الجماعة مكتفين بهذه الاقامة خلف ومن
ولا بأس بقوة وبتخير الاستئناف بتكلم بعد قد تمت فصلة الاذان يكره للصلوة بمثل قيام امام
صف وبجوز قول اشهد ان عليا ولي الله وان محمدا والعهد خير البرية اذا لم يقصد الجزئية فان قصدها
ابدع فالاحوط الاكتفاء وبحرم فان المرتبة اشبه بالجزء لو تكلم حتى فرغ من الصلوة فالاظهر
اعادة الصلوة ولو تكلم حتى دخل فيها فان كان عمدا فالاشهر الاظهر انه كذلك وان كان سهوا فيرفع
ويتداركها وبتخير الصلوة اذا كان قبل الركوع على الاشهر الاظهر انه لا يرجع للاذان والاصح ظاهرة
وبكره المقدر كغيره بصنع عمد لا مام لا يجوز تقديم الاذان على الوقت في غير الصبح والمشهور
التفصيل جوازه في منتصف الليل والاولى بل من الاخبار ان المجوز تحلو تحلو الاعلام والتيقظ
به في الصلوة ولعل المانعين ايضا مرادهم الثاني في الجزئين الاولين فالنزاع لفظي ولعل ما كان
عليه الرسول كان بلالا ولا يؤذن في الصبح وابن ام مكتوم الاعمى كان يؤذن قبله وكان يقال له
انت بلالا فاسكر وعلى هذا فالاولى التعدد ولا يجوز الصوت بشرط في الوزن فلا يسلم بل
يمان على الاظهر اما المطبوع فلا يجوز هو الا كتفاء وبالمد الميزان في الصلوة لا في غيرها وبالاعجمية
الجهرية والجهرية وقدر الطاقة ويستحب ان يكون عدلا صيتا حسن الصوت دان يعرف بالاوقات
عارفا بالعربية ويتقدم على مرتفع ولا دليل على الاستحباب المنارة وان يكون بصيرا بالوقت وبصيرا وان لا يتخذ من الاعلى وان كان
مستورا وفي اذان الجاهل بالوقت اشكال وان وقع في الوقت لو بسدده وقد لا يأس به وفي الاكتفاء بالاذان
من غير علم اشكال الظهر العدم وجوب الاجزاء بالاذان قبل الوقت عن بعض المسلمين

النية والتحريم وكذا ما يقبل منه بالركوع بعني كونه من قيام ويجب القرب في شكل ما وجد القاعد
عن منتهى قوة حتى ركوع وركع قبل فتح القيام وكذا في الصوم اذا اراد قرب حاله الركوع لا
فلا يجب مكروه وضابطه اطال الركعات من القيام حتى القيام استقامة الصلب ولا يجب تكليف الوسط وان
استقبله تركه ويجب على الرجلين معا وان لا يكون شيئا يجب الكي بستقلا الاتكاء على شيء والقيام فيه على
الافضل ويجب الاستقرار فيه فلا يمشي بحيث التقدم والتأخر الا ما استثني في الجماعة وغيرها لا يجب قدام
تقديم الرجل وتاخيره احيانا اذا لم يخرج عن الاستقرار عرفا ولو لم يخرج عن القراءة ان يجب
القيام التام فيأتي به حسب الميسور ويكفي في البالغ قدره على القيام بدل الاستقامة فيجب تباينا ولو بهما
فلو تردد امره بين القيام والقعود والجلوس واتمها مما قدم ويأتي بهما حسب الميسور ولو
بالايماء ولو عجز عن القيام واستصفى قاعدا ويربع في معرفة العجز لنفسه فالاشبه على تقصيره
فان عرف بها العذر والا فالاشبه حمل قوله على الطب فان جزم عذر من نفسه كان القول
لا بد ارفع المرتبة من الاستقبال ايما كان ولو القهقرى وان قدر على القيام والقعود لزم من الجلوس
بطرفي الوجه والتشهد ومن ذلك الخوف من القعود السبع والحبس في مكان لا يمكن فيه ان يتوضأ ويصلي
المنوي المقدور مقيد واما بين المشي والقيام فكذلك فيقوم وان عجز من المقدور مستقلا يمشي كذلك
فيما مر في القيام وبعد الهوي عنه رسا يمشي على الايمن وفاء القبلة ويومي بركوع وسجود وان عجز
فعلى الاصح كذا ان عجز فيتلفظ بهما ويومي ويجب تمام احكام الركوع والسجود في حكم ان
طرف العجز للقائم فينزل الى ما دونه الى العذرات حيث يتعلق بها ولو كان في القعود الاعلى يقرب
الى الاعلى وان كان طرف العجز قبل القراءة يجلس ثم يقرأ وان كان في اثنائها فالاشهر انه يقرأ
حال تحرك نعم وان طرء القوة للضعيف فيترك القراءة حتى يقوم ويتلو على ما قرأ وكذا العكس
من الاضطجاع الى المقدور قيل يستثنى الاستلقاء وهو مشكل وان كان بعد القراءة فيقوم مستلقيا
والاولى الجلوس في هذا القبيل يجوز الجلوس في النوافل اختيارا ويجب ان يقوم في
الركوع ديتها ولو بآية ويركع فيمكنه الصلوة القائم ومن قدر على القيام بقدر تكبيرة

او اية مثلا في الفاتحة يجب فيها في اخر السورة يركع من قيام ويجب القيام حال الاستقرار لا حين
ان يجلس لكن وان كان في غير الروايات واختلفوا في الاحوط في افضل الجلوس كانه للخلاف في
والاحوط الجلوس الاشهر بمثلها واستثنى الاختيار اقيل جوازه وهو بعيد يجب المشي في الجزئين
ويكره الاقعاء ويجب ابانه ويجب الوسع ورعاية مشربات يرفع ويضع عن الارض ويقعها في البيئة
الركوع جالسا وجها الاولى ان يكون محاذيا له بالنسبة الى الاقعاء كنسبة الخافض في الركوع وفي القيام
الى القيام والثاني ان ينبغي الى ان يوازي جبهته موضع سجوده وانوار جبهته لقدم ركبته والاولى
حتى الاحوط ان يرفع ويضع عن الارض يستحب الدعاء بالمأثور عند القيام الى الصلوة والاذان
بين قدميه بل يفصل بينهما ولو بمقدار اصبع واكثر مقدار شبره ان عجز عن التكبير ويسن ان يكبر ويضعها
على فخذيه حال التكبير وان يكون منفرج الى موضع سجوده وان لا يكون متكاسلا مشاعا مستعينا لا ان
يكون بها صناعا خاشعا وان لا يرفع طرفه الى السماء ولا يلتفت يمينا وشمالا ولا يكثر تعديل لحيته
ويكره تغميض بين يكره تعديل وان يكون كالموضع بصلوته المقابر من غير اذن الاولياء
ولحيته ويجوز الاسراع اذا خيف فوت الجماعة وان يعيد بيت قدميه ويجعل بهما الى القبلة ويستثنى ما
يطول الا ان يتعذر ويمكن بالمشي ويقيم يديها الصدر ها الا ان يعلم ان يرفعها ولعل المراد ان يرفعها
شيئا الصدر لاجل استقبال القبلة من غير ما قبل الركوع ويكره الصلوة في المواضع المعينة فيها وان تعلق
حال الصلوة بل بطلانها به وهو وضع باطن الكف اليمنى على ظاهر اليسرى كما في رواية ويكره قبل الكف
ليضم كل واحد الى الاخر بل فوق السرة وتحتها وبعضهم جمع لعدم الفرق بين وجود الحائل
الكذا وبعدمه وجمعهم استشكال في جمع الكف على ظهر الساق اليد الاخرى والاظهر الجواز
هذا في غير التقية والا فالتخيير بل يبطل الصلوة بتركه جمعا بين ما دل على وجوب التبع المطلق ليتم مدعيا على الاجماع
ووضع باطن احد الكفين على باطن الاخر ووضعها بين الركبتين في البيئة والتحريم
وفي طاب يجب التبع في الصلوة وحتى سرا لا كان وان الاظهر انها شرط وقدر الظهر في اصل البيئة
وحاصل القصد الى الفعل المعين عما عداه في خلاف تقرب الى الله فان اصابت الاتباع عليه سواء كان
في نفسه كالظهر والعصر او في حكم كالواجب الندب والراتبة والقضاء عن غيره بنية ادى او قضى

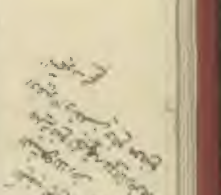

كتاب الجنائز وفيه مطالب المطلب الاول في الاحتضار يجب جعل وجه الميت وباطن قدميه الى القبلة ويستحق
ان كان مسلما صغيرا كان او كبيرا او سقطا اذا استبشمل الجبيلة عليه كفاية في كل ما يراعى حكمه والاظهر كفاية النطفة ويحصل
سنيا اذا كان بحيث يعلم عدول الافضل بقاؤه كذلك الى ان يرفع للغسل ويستحب تلقينه الشهادتين والاقرار بالائمة كما
الفرج والاستنقاء وسائر المؤنات الى ان تكثر امارات موته والاولى ان يكون اقرب كلامه التهليل وان ينقل الى مصلاه لو صعب
الموت دون ان يظهر عليه الفزع والا يحرك حركة عنيفة اعترانا عند الغرغرة يمكث في الاماق وتغميض عينيه وضم شفته
وشد لحييه بعد الموت وتغطيته بثوب وتليينه وشد رسغيه لجنبيه والاسراع عند تمام الغسل ان كان فيها ثلاثة
القرآن عنده سيما يس وتجوز القراءة والصدقات عنه الاحتضار واخبار الموثقين بالتجهيز وتعجيله الا لعلة تنتظر ويجب
التأخير الى ان يعلم الموت بان يتغير او بعض العلامات وتعتاد التخلص بعد غيبة وبين النفسين والخلوص كغيبة واسترخاء
قدميه وتطلق تغميضه مع تراخي الجلدة او بعد ثلث ايام ويكره حضور الجنب والحائض عنده ومع تعذر الغسل يرتفع
بالتيمم والجنب والحائض والنفساء والدرجة الثانية وان لم يتيمم ووضع الحديد على بطنه وغيره الصديد على بطنه وان كفن في بيت مغصوب والطين
الثانية الغسل وفيه مباحث المبحث الاول يجب كفاية مع تكلف مباشرة الاقرب فالاقرب والمتهم بالمباشرة
ولم يعتبر واحد زيادة التعصيب فلم يبعد تقديم الاكثر خلقة كالاب على الابن وربما تعدد واحد الاقوياء فكيكلف بالتهم او بادائهم
بين حضورهم والتهم فيقدم رجاء بهم وان كان الميت مراهقا والاظهر ولي من للاولى ولي الحاكم اذا فقد احد الصنفين واذا فقد
كما ذكره يجب عند الترجيح الاولى بالزوجة في جميع الاحكام والامة كانت او مستفطرة حرة كانت او امة والاقرب جعل الغسل
كمهر مبناه الكفر وعدمه وجوب الستر حتى العورة والاقرب ان يكون من رأس الشعر سيما في المرأة والاقرب بين الحب
والمطلقة الرجعية في عدتها كما لو مات قبل الطلاق انه كذلك وان فرعت عدتها ان مات الزوج فيها والا فلا سبيل استصحاب
وفي العكس نظر ولا يبعد الجواز سيما في ام الولد المبحث الثاني يجب ان يكون غاسل المسلم مسلما مستور طاهرا
في الذكورة والانوثة والزوجية على الاظهر وان فقد فالمشهور انه كالمحارم فالاقرب بعدان يتغسل هو وتوقف بعضهم
بحسب الجمع بين مستند عدم الصحة بالنجاسة والشهرة وان كان اقوى ولكن الاحوط ان جنس المسلم وبعضه المكفر من غير مباشرة بان يصب
بشبكة ويلقب الاقرب عليه الكراهة والابعد تنزيل كلام المشهور عليه وكذا لو وجد مسلم بعد الغسل فيه وجوب الاعادة

في قطع ثلث واما غير الصدر وما فيه العصدر فان كان فيها عظم فيغسل غسل الميت ويلف في خرقة ويدفن وفي الواقع
قطعة مسانة من الحي فيها عظم يدفن والاحوط الالحاق واما العضو الذي لا عظم فيه فيغسل من الميت فيلف في
خرقة ويدفن واما السقط بعد تمام اربعة اشهر فكالصدر الا انه لا يصلى عليه وقبل التمام يلف في خرقة ويدفن الحكم
المبحث التابع يجب تطهير كل جسد الميت قبل الغسل وان بقي نجاسة الموت حتى يتم الغسل والا كفى تطهير كل
عضو قبل غسله كما يكفي في غسل الجنابة ثم يغسل الاجسام والسدر ثم الكافور ثم بالقراح ويكفي في ماء السدر والكافور
الاقل المطلق بحيث يسحق في ورق السدر ان كان يابسا وان يغرس في الماء ان كان رطبا حتى يمتزج به ويجب ان
لا يخرج بهما الماء عن اطلاق القراح ان يكون صافيا منهما وان لا يخرجه التبن والطين الغير الخارج عن الاطلاق
ويجب الترتيب كما ذكرنا بين الاغسال وكذا بين اعضاء كغسل الجنابة لا بين اجزائها وان كان
الافضل البداءة بالاعلى ثم الاعلى وجوز جماعة غسله لا رثا سوى بان يخلط السدر في حوض قليل
ويغمس فيه ثم الكافور في آخر وهكذا ولا يخلو من اشكال بل الاظهر عدمه ويجب النية
في كل غسل جابر به ولو اضمر به انائين في الغسل فينوي لصاب الماء لا المقلب وان اشتركوا
في الكل فينوي الجميع وان ذهب من نوى قبل تمام الغسل وجاء آخر لتمامه فينوي هو ايضا غسل
البالغ تمام وان كان الباقي بعض العضو المبحث الثامن ان لم يوجد الماء الا بقدر غسل واحد
او غسلين قدم الاول يجعل غسل السدر في الثاني بجعلهما غسل الخليطين على الاقوى والاحوط
من بيع بعوض الغاية ولم يثبت وجوبه وان وجد بقدر المثلثة ولم يوجد الخليطان او احدهما فان
الاظهر عدم الوجوب بالقراح بعوض الغاية وان كان احوط فيمم فلو فقد اسقط فيغسل ثلثة اشلاث
اثنان منها بعوض غسل الخليطين بالترتيب والثالث بفضل الغسل بالقراح وعلى الاظهر من
عدم وجوب العوض عند عدم الماء للكافور فهل يجب التيمم في عوضه قولان اظهرهما العدم وان كان
احوط وفي صورة وجود الماء بقدر غسل الخليطين او احدهما اذا وجد الماء قبل الدفن يجب الاتمام
واما لو فقد الخليطان وعوض عنهما بغسل القراح على قول او التعويض على الوجه او مرة بالقراح على المختار فلا
ظهر عدم وجوب الاعادة وان كان احوط ثم على القول بالتعويض لو لا كفاية وبالممكن او التيمم مع التعذر
في سقوط حائل المس عن مسه اشكال ولم يثبت الوجوب وان كان احوط المبحث التاسع

ان كانت البشرة حريفا وبه الجدري وخوف ذلك وخيف عليه تأثر الجلد بنعم وكذا لو فصد الماء وما
او لم يمكن استعماله من جهة البرد وغيره والاظهر الاكتفاء بغسل واحد بدل التكرار على
المكلف التيمم بدلا لا بدلية المحدث الحاضر يتحبان بالفي البيت حيث العسر على نوح على
نحو حال الاحتضار وان يكون موضع رأسه ارفع من موضع رجليه لئلا يجتمع الماء
تحته ويناطح بالطين وان يكون تحت غلاله كفن وخيمة وان يحفر حفيرة يجمع فيها العفاف
ويكور رسائها في الكفن ولا باس بالبخور عليه ويتقي موضع سجوده ويجذب عن تحته ما وقع
الوارث البالغ الرشيد الحاضر والا فغسل غسل وعليه نوبه ويظهر من ذلك استثناء من وجوب
العصر في النظير ويجب ستر العورة ان لم يأمن الغاسل عن النظر وان كان محرما وامنا او
طفلا او الغاسل زوجا او زوجة فيتجه في الاخير ان يلين احليله قبل الغسل برفق ان امكن
والا فيغسل عليها وان يغسل اولا راسه بنربغوة السدر وفرجه بالسدر والاشنان وان يغسل بقية
الميت قبل كل غسل الى نصف الذراع ثلثا وان يغسل الغاسل بعد الغسلين الاولين يديه الى
المرفقين وان يصب بعد بطنه بعد الاولين برفق الاقى الحامل وان يغسل كل عضو من اعضاء الميت
ثلث مرات وان يقف الغاسل على عبيه ولا يحمله بين رجليه حين الغسل وان يوضئ الميت
بعد المقدمات قبل الشروع في الغسل ويكره اقعاده واخذ شاربه وقص اظفاره وتسريح
راسه ولحيته وتخليل اظفاره وحلق راسه وابطه وزعاده وان يفعل فليدفن القصلات
معه وجوبا ويكره الغسل بالمسخن بالنار الا في شدة البرد ويظهر من الصدوق رواية بان
الميت يحرس من الجن والانسان نفسه يعني يحفظ من البرد كما يحفظ نفسه ويجب للغاسل
ان اراد هو الكفن ان يغسل اولا وينوضأ ثم يكفن المطلب الثالث في الكفن ويشتمل
مباحث المبحث الاول يجب الكفنان في ثلثة اثواب والشهور الاقوى وجوب كون احدها
تميمة في الاضل الازار والثاني الخمار والثالث القميص ويستحب كونها من القطن ويكره
من اثواب المغصول والجلود والاقوى جوازه في الصوف والشعر والوبر مما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل
ويستحب زيادة حبرة عبرية نحو الكرباس معطرة بالذاريرة والمسك ويكره بالحرير الخالص وان كان
احسن وقال جماعة ان لم يوجد فيها زيادة اخرى ويستحب ايضا زيادة قطعة اخرى تشد

يكون عرضها شبرا او ازيد والطولة ثلثة اذرع ونصف ينشق اوسطه ويجعل خيطا
في راسه ويلف على سطره ثم يخرج من تحته من بين رجليه ويرفع من بين ثدييه بعد ما وضع على
موضع شيئا من القطن ويجعل على موضع ما الاستكام ويدخل تلك المنطقة ويخرج منها
ثم يلف بها ما تحت خاصرته ترفع فتخذ به وحيث يتم يدخل راسها الاخر تحت ذلك الجزء الذي
اقبل به وزيادة قطعة للعمامة تحنكا وكيفيته ان يؤخذ قطعة طويلة من الثوب يلف ما
سر بوسطه ثم يجر زيادة طرف الايمن تحت الحنك الى الايسر ويلقيان على
صدره ولين لها حديد يكفي المشي وفي زيادة قطعة لقناع المرأة عوض العمامة وزيادة قطعة
اخرى لها يغم بها قدامها على صدرها ويشد راسها على ظهرها وقال كثير من العلماء يا
سحاب غط لها زايد على ما للرجل وفرع بعض اهل اللغة بانه ثوب من صوف لم يحل
رقين ولا يبعد زيادة لفائدة اخرى لم يوجد كما ذكر في الخبر ويستحب ان يكون من القطن وابيض الاذفر
الخرقة وفاقا ومنطيا بالكافور والتربة وفي الجمال محمولة لغاوقيل انها الفيفة بفتح الميم وكسر الفاف
وآخر حب صغير منه يحب الحنطة في اللون والشكل يكره بقدرهما وكذا تشبيهة بالجرة ويجب الجريدتان
من سعف النخل اذا كان رطبا ولو لم يوجد فمن شجر السدر وان لم يوجد فمن الخلوف وان لم يوجد فمن الشوك الرطب
وان لم يوجد فمن حشيش رطب ولا يجوز اليابس ويجعلان مع بعضهما في طرف اليمين واسهما من تحت ثوبه
يلصقهما بجلده والاخر في طرف اليسار كذلك ولكن فوق القميص وان يجعلهما في القطن والمشهور في مقدارهما
طول الذراع وقيل بعقد الذراع وقيل اربع اصابع فاقوى والاكثر احسن وهو مرتبط بالميت المذكور لتقدير
ان قصلا او غيره ذلك فيزيد بقدرها وان اقصر كبر كان ولو بان يقرنها باطراف القصر وان يعمل ذلك للصغير
والكبير الا قامة السماء ان علق تخفيف العلل بحيث يجب ان يكتب بها ما شيئا للطفل لكن قوله يشهد
ان لا اله الا الله كما ورد عن الصادق انه كتبه لابنه اسمعيل وداوم عليه اختيارا بتين واسامي النبي والائمة
صلوات الله عليهم اجمعين والحرزيتين والجوشن الكبير والصغير والعهاد وان يكون بالقوبة المقدم ذكرها
وان لم يكن طيبين اخر قيل وان لم يكن نبا الا صبح وان يخاط بخيط من الكفن ويكره بشيء بالريق وكذا بالماء ويكره بالمداد وزاد بعضهم سايل الالوان ولا باس بكتابة القرآن بل وتقاسيم الاعضاء
ويكره الكفنين في الكتان وفي الابريسم وقيل بل في سايل الاوزان الدين وان يقطع بالحديد وان
يجعل له الاكمام ولا باس بها اذا كفن في ثوب او ثوب غيره بل ينزع سند الاذفر ويقطع وان يجعل طرف
اليمين من القطن فوق اليسار واليسار على اليمين ثم يشد طرف الاعلى والاسفل ويشق بينهما
يكون بشيء من القطن فوق الفاخر يفضل من الطرف الفوقاني منها المبحث الثاني في وجوب تحنيط الميت مطلقا
وهو ان يمسح مساجده بالكافور على الاقوى وقاد بعضهم طرف الانف الاسفل وبعضهم غيره

والمشهور كراهة جعله في العين والاذن ويحرم المحشوة للحرم بل لا يبعد مثل الكافور في الغسل وكذا
يجب تغسيل كل طيب وان فقد الحنوط تيمم كالغسل والاقوى كفاية الماسي والاظهر ان يكون
مقدار سبعة مثاقيل بالصيرفي ثم اربعة مثاقيل ثم مثقال شرعي والاظهر عدم دخول كافور
الغسل فيه ويستحب سحقه بالكف وان يجعل ما زاد عن المساجد على فخذيه ويده بل يستحب ذلك
بشيء سنر عليه مطلقا المبحث الثالث كفن الميت من الميت فما استوعب العضو فلا يعاد والظاهر ان لا
مثاه ذلك ويجب تطهير ذلك الكفن لو تنجس به وان ظهرت على كفنه بعد ادفان الضرر تعين ان
امكن كبذل يبيع الكفن بقدر ثلثة دراهم فصاعدا واذا انحصر التطهير والا فيجوز التكليس
بل قد يجب اذا كان يبيع كثيرا بالقرض وان لم يكن بثمن منها او يحصر التطهير فيبقى على حاله وكذا
قرض فيخاط ايضا طرأ مر او يدفن بثوب اخر وان لا فاده او كفنه النجاسة من خارج فالظاهر وجوب
الازالة فيه المبحث الرابع يقدم كفن الميت من اصل ماله ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث كالزوجة
والمملوك فانه مع الزوج والمولى كما سيجيء هذان الواجب وابها المستحبات فلا الاباذن الوارث
البالغ العاقل الا ان يكون قد اوصى بها وخرجت من الثلث وذلك اختلطان وسيأتي ما يحتاج
الغسل البيرون ان لم يكن لرسال فلا يجب بل يجوز ان لم يتضرع به احد بمتبع عورته
ولو بمثل الحشيش والمدر ويدفن فان ظهر جواده من خرج الزكوة وقيل يوجوبه وهو مشكل مع
مع وجود الفقراء المحتاجين وكذلك المخاطبان والاولى ان يعطى الزكوة باعتقاد المستحق وهم
يكفنوه ان كانت زوجة او سيدة واعطيت الزوج او المولى فيجب عليهما وكذا الثاني يجب
عليهما فهو مع قدرتهما بان يكون لهما ما يزيد على قوت يوم وليلة له ولمن يجب نفقته عليه والحق
جماعة بكفنهما الخليطين وسايرين الجهيز والدين بعد ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة
والمطيعة والناشزة والمرتدة والامة والمنقطعة الرجعية فحكمها المطلب الرابع في الصلوة عليه وفيه
مباحث المبحث الاول فيمن يجب الصلوة عليه وهو كل من نظم الشهادتين والمخالف
في الفلاة وكل من انكر شيئا من ضروريات الدين مع عدم امكان شيعته وحقنه في الخالفين على الاقرب
خلافا لمن نفى الوجوب وهو محوط ويظهر من جماعة انه يصلي عليه على طريقتهم ولا يصلي على الكفار وان
ذميا كان او لاحد اطفال المسلمين وجما بنظرهم في حكمهم وكذا الفطر دار الاسلام والمشهور والاقوى
عدم الوجوب على الطفل حتى يتم له ست سنين ويحتمل الاستحباب لو لم نقل بالوجوب وكذا لو
حوط تركها المبحث الثاني فيمن يجب عليه امر الصلوة وهو الوارث له فلا يجوز لاحد الاباذنه
وهما كان اولا الا الزوج فانه مقدم على كل احد ولو اوصى الى احد بها الصلوة عليه ولم يكن
وارثا فاولا ولياقا الاحوط ان لا يعطى الاباذن الوارث والمشهور عدم الجواز الا بعد ان

واما تقديم بعض الورثاء على بعض فيجيء فيظن ان المراد بالاولوية في الصلوة هي في الصلوة
التي يسقط بها الفرض الكفائي سواء صلى فرادى او صار اماما بعد ان اذن الوارث اما لو
انعقدت الجماعة قد دخل بنيتها بعد ان اذن او شرع بنيتها بعد شروع المأمومين فلا شايلة فيها
ويظهر من جماعة ان المراد هو نفي الامامة وعليه فيجوز الصلوة فرادى اولا بعد ان الاذن
ويمكن ان يقال لعل وجه الجواز لانها مسقطة فلو خالفت وهو مشكل والاب مقدم
على الابن والابن على غيره واحاد لم يكن ثانا الاسم الى الاسم والبنت لا يبعد تقديم الاسم وضع
وجود احد من الطبقة الاولى في الارث لا يلي احد من الطبقة الثانية فوضع الاب والابن
الولدية للاب وجود الاجداد ووضع وجودهما الولدية للاجداد والاخوال وهكذا والاقرب تقدم الجد
للاب على الاخ ثم يقدم من هو اقرب الى الميت كالمتقرب بالابوين على المتقرب باحدهما والاقرب فالاقرب
الاخ المتقرب بالاب وحده على المتقرب بالام وهكذا في سايل الطبقات
وفي كل طبقة من الطبقات يقدم الذكر على الانثى وان كانت اقرب الا ان يكون الذكر صغيرا
او مجنونا والاخ كبيرة عاقلة ولين المرتق ولا يرتقي طبقة من الطبقات وان لم يكن في طبقة
من الطبقات يرتقي ما فوقه ولو بعيد سقوط الولاية ولا ينتقل الى الطبقة الثانية والمسلوب
شرعا سواء والاحوط مراعات اذن الطبقة الثانية مرتبة ويحتمل اعتبار اذن الحاكم ولو
تقف على ما مر فالاول الوجوب فيها ولكن يسقط الولاية اذا غاب الولي على الاظهر حتى من الحاكم
واعتباره احوط ولو تعدد الاولياء وساووا في طبقة فيعتبر في الترجيح في الامامة ما يعتبر
في امام الجماعة في اليومية عند التشاح كما مر في محله ويستحب ان يعتبر ذلك فيمن يأذن له
ويستحب ان يقدم الولي هنا شيعيا جامعا لشرايط الامامة ان وجد ويستحب في جماعة هذه
الصلوة وقوف المأموم خلف الامام وان كان واحدا سيما اذا كانت امرأة ويقف النساء خلف
صف الرجال وان كانت فيهن حايض تقف منفردة عن الصف ويجوز امامة المرأة للنساء
ولكن يكره لها التقدم بل يقف بين الصف وكل الرجال العزاة المبحث الثالث في كيفيتها
وهي عندنا خمسة تكبيرات وعند المخالفين اربعة ويجب الذكر والدعاء بينها وهو اربعة
الشهادتان والصلوة على محمد وآله والدعاء للمؤمنين والمؤمنات والدعاء للميت والمشهور
الاقوى جعل المذكورات بعد الاربعة الاولى على الترتيب وقيل يجعل الكل بعد كل من الاربع
ولا يجب بعد الخامسة شيء وعسى ان لا يتم الفرض الا والاولى صلاة الجنازة ويستحب ان
يقول بعد الخامسة اللهم اغفر لحينا وميتنا الخ ان كان الميت مؤمنا وان لم يكن كذلك فيقول بدلا
يا سيدي ومعدي يا من جلت نعمه وان لم يعلم بتفاصيل اعتقاده ان يريد على ما يعلم واما

الخائفون فيبقى عليهم بعد الرابعة والاولى استقرار الماء في الذوائب منهم وغيرهم
واما المستضعف اعني الذي اختاره الخائفون من جهة الجهالة وضعف العقل او اضطر الخوف
بالعقل ولم يعاند اهل الحق او كان ممن يحب اهل البيت ولا يتهيأ من اعدائهم فيقال
في دعائه اللهم اعقر الذين قابوا والتحوا سبيلك وفهم عن اكتساب الجحيم ولا يبعد ان يكون
المستضعف منا الذي يعلم انه من جملة ضعف عقله ليس لهم فيه تأثير ولا يعرف اسماء
بعض الاعمة ولكنه مقر بمذهبنا ومحسوب معنا كذلك ايضا والاحوط الجمع بينه وبين
دعاء الموصى وان كان غريبا مجهول الحال والبلد فيقول اللهم ان هذه النفس انت
احييتها وانت اسكنتها اللهم ولها ما توليت واحشرها مع من احببت ولا تطفئ اللهم اجعله
الابوين ولنا سلفا وفرطا واجرا وان كان احد ابويه كافرا فليخص الدعاء بمؤمنهما او
تلك التكبيرات ان كان يبطل الصلوة بتركها عمدا وسهوا ما لم يتذكر قبل فوات وقت
التدارك بالاستدبار او الفعل الكثير وينبغي في الشك في العدد على الاقل وتشكل
الامر في تدارك المنسي اذا تذكرها بعد الاتيان بما بعده بناء على اعتبار قصد شخص
الكليات كما هو الاظهر بناء على التعويل على احتمال الاتفاق والاظهر في بعدها وامثاله
الاحتياط لزوم فعلها ان لم يعد صلوة لزم قضاءها والاظهر في الشك بين الاقل والاكثر
سابقا او لاحقا الاتيان بالمشكوك بعد الاحتياط مكتفيا بها والاحوط في مثله الاعادة والاولى تعيين

بسم الله الرحمن الرحيم

وفي ابواب ... من شهر رمضان [illegible] الصوم كف النفس عما ذكر من وقت الى وقت مع النية
[illegible] الى الصبح او الى اصفرار الشمس بعد النية حتى يكون القصد بكل آن ثم يتمكن بالفصل من معرفة ما يجب
[illegible] الفجر تقريبا الى آخره ... يجب غير المتيمم وهو الناسي للجنابة الذي لم يتذكر وجوب الغسل
الصوم حيث يصح فيه ذلك ... وان كان في رمضان او النذر المعين على الاظهر والاحوط ان كلا كان فانوا ما
مر وما يجب والا فلا ... دقت الشيخ حمل خبر ... ان يكون الذي مر به الفجر والقائل بجزئه
الاخير فلما ... كتفين هنا باستمرار ... الفجر ... عن الشاهد كما يشترط ... وانما غير المتيمم لما ذكر
حتى يطلع الفجر ... المستمر ... وعدم تعمد الاكل ... وترك كلها عمدا حتى طلع الفجر بطل ويقضي ... والاحوط لزوما
الكفارة ... وكذا ليبطل ... الاحظ هذا كله ... المغتر ... وكان جاهلا قاصرا ... الفجر في العين احتياطا
... المغتر كمن ... ان العذر ... رمضان او السنة ... المعين او كفارته ... الزوال ... بر ... تذكر قبل الزوال ... واما
ايقاعه ... المتيمم ... واما الناسي ... الفجر ... الاظهر ... الفرق ... الصوم ... ذكرنا ... ضعف ... شيئا ... يعطيه ... وكذا في اسباب الصوم وفي اسباب التفصيل الاظهر الاشكال
... واحدة ... رمضان في اول ... المشهور انما لم يجب ... والاقوى وجوب النية ... الاظهر ... الاشكال
... رمضان ... الصوم ... وان كان ... ما ذكرنا ... الغائل ... الصوم في كل
... والاشهر الاظهر استحباب ... يوم الشك ... من شعبان ... ان لم يتحر ... يكن الحادة ... الزوال ... ذلك ... كان ... ما ذكرنا ... وجب ... مقتضيا
... الشهر ... على الاقوى ... رمضان ... الاشهر الاقوى ... عدم الاجزاء
... وان كان جاهلا ... الاشهر الاقوى ... البلوغ ... الوجوب ... الشهر ... الظاهر ... كل ... الاشهر ... عدم ... الشهر ... الصوم ... الشهر ... الشهر ... الشهر

والاحتياط على ما ذهب اليه الخصم القول فيما لم نقف فيه لاحد من القرائن ورجوع سائر الاقوال اليها
كلها لما تحقق فيه موضوعه ويشهد له عدم الاجماع عليه اجماعا في مسئلة تعذر رد به الى هو على وجوب
تحصيل العلم وعدم سعة دورية الى هو المقصود من عدم مطابقة ما ذكر للواقع وبالجملة مرجع التحقيق في هذه
المقامات يحتاج الى احكام التام البيان فيها على تحقق الدليل التام والنص على ما ذكرنا عليه الاجماع وتواتر تعلم
الاخبار ولذا احكم ابو حنيفة الاجتهاد فيها وكفاية والاحتياط فيها لذلك مع الاخبار وعدم
دليل التخيير كما سبق على المقلد والعدل يقلد المجتهد وعلى المجتهد العمل بما يظهر له من الادلة مع وجوده والاصول
مع عدمه ولا يخفى عما ذكرنا عدم اثبات حكم من الاحكام في كل واقعة وان كان سقوط التكليف
عدم خطاء واقعة حكم من الاحكام الكلية الواقعية سواء كان الواقعة من الاحكام كما يتبين من
الكليات والجزئيات مع ان تفاصيل ما يعلم ثبوت التكليف فيها ما لا يقبل الانكار وما
قررناه من المراد بثبوت التكليف والدليل عليه ظهر اندفاع ما قيل من ان المراد بثبوت التكليف
وبقاءه ان كان الثبوت والبقاء في الجملة فلم لكن لا يجدي نفعا للمحتج فيما عم البلوى وتعذر
فيه وان كان كلية حتى في الوقائع المعلوم فيها حكم معين فلا نسلم الا ان يكون المراد بالتكليف
المطلق بثبوته لحكم الالزامي او التحريم او مطلق الاحكام التكليفية والوضعية فان
كان الاول فممنوع اذ لا دليل عليه بل الدليل على عدم لزوم ارتفاع العلم
بعضيهن والاخبار الدالة على عدم خلوها عن حكم الزامي كما مر وان دل فانما يثبت الاحكام المؤثمة
والاستدلال به ليستلزم الدور والتسلسل على ما يثبت الاحكام في جميع الوقائع بهذا المعنى لكن لا
نسلم بيان الجميع الا بعد لعدم دليل عليه بل في بعض الاخبار ما يصرح او يلوح بعدم بيان كثير منها بل
بذلك ما في بعضها مما ذكر نها مخزونة عند اهلها مع ان ذكر نها مكلفين بالجميع لمنافاة شرط النفع
هو البيان كما هو مقتضى العقل والنقل سلمنا البيان لكن لا نسلم كونها مكلفين بالجميع العلم
سنة وعدم البيان بطريق علم او ظن معلوم الحجية فان البيان المعلوم الحجية اما هو المبين
مقتضاه بثبوت التكليف بالجميع لهم الا لمن وشاركنا لهم في عدم البيان بهذا المعنى
غير المبين سلمنا لكن مقتضاه كون حكم واقعيا بالنسبة الينا لمن بلغه مقتضاه لا كون الاحكام
وهذا غير مفيد لما مر سلمنا لكن نمنع كون مقتضاه تكليف بعض الاكراه وجميع
الوقائع ومع مقدمات الدليل لزوم التكليف بما لا يطاق مع بعد تعلق التكليف

يتحصيل العلم سلمنا ان هذا المقدمة انما يناسب اثبات الالزام في جميع الوقائع كما لا يخفى انتهى قال
بعض المحققين ووجه الفرق اختيار شبهة التكليف بمعنى الالزام في كل واقعة بعد الفحص عن
حكم من الاحكام ورد لما عليه بان شرع ان ذكره وان كان في بعض ما اورده على المعارف
الذي ذكرناه بعض نظر فمجرد منعه لما ذكرناه من ثبوت التكليف في الكليات والجملات فان
اثبات عليه كاف ظنه فيما لا يتوقف على ثبوت التكليف في غيرها والمراد من الكلية الكلية
من حيث المجموع لا الوقائع كما عرفت مع ان عدم القول بالفصل بين هذا الكلية البعض
ان باب العلم بالاحكام الشرعية مسدود فيما ذا لم يستفد في ان طرق استنباط الاحكام
حكم مقطوع به الا ادلة الاربعة الكتاب والسنة والاجماع ودليل العقل ولا شك في انحصار
بما يفيد القطع منها في السنة المتواترة بالمعنى والايات والاخبار المتواترة بالمعنى الاخص
المحفوف بالقرائن المفيدة للعلم بصدق المضمون وتواتر ضرورة الدين والمذهب والعلم
والاجماع المنظور فيه المتفق القاطع وبعضا فراد الصحيح وهو ما يفيد العلم بتحقق الحجة
وقد قرر في الاصول العقلية خلاف الاصحاب لا ريب في قلة ما يثبت من الاحكام
بهذا الادلة القطعية وندرته لو فقد جميع بحقوق بعضها في محل الفقود المتحصن منها مع قلته
ربما يستند منه قدر الحكم بالموضوعات المحكمة الصادرة او بعض المركبات الجزئية دون
الاخير والاخير فتجري فيه التقييد والاجراء الاخبار العمل بما عدا العلم والسنة المعلوم من سائر انواع
الادلة الاربعة فان الغالب توقف فهم الاحكام في الاكثر والمحصور على ما يقترن بقرينة صدق
المضمون من الكتاب والاخبار الاحاد والمتواترة بالمعنى الاخص المنقول والشهرة وعدم
الخلاف واستصحاب الحال والاصول العدمية الى غير ذلك من الامارات المفيدة للظن
وعدم افادتها القطع بما لا ينفع الناس ويلزم من اتباع الاخبار بمن تطعيه الاخبار الموجودة في الكتب
المعتبرة التي بايدينا فان ظهر بالبطلان من اراءة الاطلاع على تفصيل الكلام فنرجع الى موضوع العلم
ونتكلم فيه فنقول اما شمول ابو الظهور سنة بطلان لزوم بعضهم تطعية الكتاب والسنة مما
دلالة فيه وبالجملة لا شك في ان العلم بالاحكام غالبا واضح البيان ساطع البرهان
لا يكاد يتوقف فيه الا من له اقل مراس في جميع الموارد التي استفيد فيها باب العلم التقييد والامارة القائمة مقامه
مع الاحتياط والحكم بعدم جواز التقدير عن الاحتياط المفيد له اولا لتعذيبه والدليل على الحالة

وجوب الاحتياط ما بيد من نفي الاحكام الواقعية المتوجهة الى الناس عليه لاستلزام كثرة التكليف
اقتضا واستحقاق العقوبة بالفضل الباري المخلص عليه وان يجب باب العلم التفصيلي الواقع فيه من باب العلم
مع العلم الاجمالي به وهو الاحتياط وعن الاخبار المتكثرة الدالة على وجوب الاحتياط وكلام الاصوليين
عند كلام ليس هنا مقام تفصيله وهجر القول فيه منع توجه الحكم الواقعية الى الناس فيما
ومنع شركتهم لهم الايضا نظرا لعدم حكم واقع ومنع صحة الاحتياط في تلك الاخبار على تقديرها سلمنا
سندا ودلالة لكن معارضة لعدم انا نجد بالضرورة من العرف والعادة الظن بوجوب
الواقع بخلاف وجوب عسكرة الى بعض الحقيقي وقد مر الكلام فيه المطلب الاول وكما يفيد العلم بوجوب
الاحتياط في غالب ما ذا ورد الامر بالمعنى الوجوب وظهوره كما في الاوامر الواردة في مقام
الطريق ترك العمل او ترك الامر بالمعنى الوجوب وظهوره كما في الاوامر الواردة في مقام
العبادات لو لم يكن كلها مما لا يمكن الاحتياط فيها فان كان الامر الدال على الوجوب والاستحباب لفظة
الامر في ذلك المقام الايجاب بالقطع من وجوبه والاستحباب وان الايجاب به
مع نية الوجه لا في الاحتياط وكذا الاكتفاء بنية القربة المتوقفة على الاحتياط بالظن بالايجاب بما
نية تكرر عبادة ظهر القطع من ان الشهير بين الناس مستفاد من تجدد ما تعلق ان
الباب غير مسدود ولا طريق عملي الواقع فيه والعلم بالاحتياط لكثرة مواقعه الصفتين
ودعوى الاجماع على خلاف الاحتياط وما يترائى من حكم العقد كيف الاحتياط وكذا دعوى
بان الاصل عدم الاحتياط بالقطع بالايجاب في الواقع مع جميع الجهات من شرطية وغيرها ولا كذلك
ولا يسلم عدم حصول القطع بالايجاب في الواقع في العبادة المركبة اذا تعلق بكل واحد من اجزائها
من الاجزاء والشرائط بقصد الوجوب تارة وبقصد الاستحباب تارة اخرى بنية الامر الغير والشرط
جزء ان كانت عبادة مركبة وقع امتثالا في جزئيات منها لا يحتمل الايجاب في الواقع قطعا الايجاب
تلك العبادة مع كون الجزئيات على هذا الوجه الاخير مرتبطة بعضها بالبعض بقصد الوجوب والاخر بقصد الاستحباب
مع الجزئيات منها يفيد مرتبطة فرغ العبادة الكذائية يحقق الاحتياط بان يتيقن بها مستجمعة مراتب ما يحتمل
يعتبر ذا مرة الاجزاء والشروط الخارجية فيلزم من هذا العبر فيها على الاحتياط بترك
الواجبات الاخر مع وفاء الاخر بالاتيان بصلوة واحدة على ما ظن العالم بالكل فتظر
النظر من فانه يتبين ان ليس في جواز الاحتياط فيما ذكرنا بكون تشريعا محرما وبما ذكرنا ظهر ان الاصل

وجوب الاحتياط الحكم بجواز ما قطعا بخلافه حكم بوجوه كثيرة ذكرنا ما وحكم بجواز ما قطعا
وظنا بدليل قطعي اعتبار ما مر بدليل على عدم اعتبار ما لم يقع عن الظن الاستصحاب ونحوه كيف يكلف
بحيث لا يقدر عليه ولا كذا فيما قطع به من طريق بعد خلوه بل بعد وجدنا بعد قيام
على عدم اعتبار الاحتياط فيما يحصل الظن به فان الاكثر في وجوب الاحتياط بنا ذا وقع الشك
في التكليف جاهلا بالاخبار بين الاحتياط وبين التكليف المشكوك فيه ولا الى ما مر في موانع
الظن والحكم بوجوب الاحتياط فيما لم يحرز اعتبار من الشرع عليه فيه ما مر ولا يلزم منه
الاحتياط على الوجه الذي ذكرناه العسر الاكيد والطريق الشديد وهذا هو الصواب الجواب
بحالة وجوب الاحتياط وحرمة العمل بالظن وعزيمة جلية سديدة كما لا يخفى المعاصرين عرفت ان
واتم الحكم بعدم وجوب الاحتياط بعد سد باب العلم الا في مقتضى ذلك وجوب الاحتياط
الان في الامر الغير الحرجي وعدم وجوبه في الحرجي لا مطلقا لان نقول بهذا اقا يستقيم
في الامر الغير الحرجي مثل اكثر الموارد التي ذكرنا ظهور لزوم العسر والحرج وخوف التلف
وضعف لزوم التخصيص الاكثر في مقام استنباط الاحكام وهو مستقر ذا ما على الحرج والعسر تنفيه
ولا الاحكام الشرعية الشرعية الى الجملة الاجتهاد فيها والعمل بما ظهر منها بما نقلت عن هذا القصد
ويجتمع جلية منها ان يدعي ان يدعي ان يكلف خطاء المكلف بمجتهد كان امر مقلدا في ان من الايات من تكليف
كثيرة في الان الاول مكلف بشرط وفي الثاني غائب وبالجملة مرجع يكلف عليه الاحتياط في
الاول والثاني في كذا الان لو ذر الاحتياط الى العسر والحرج من تقبل الحرج الى العسر والحرج في
جواز ترك الاحتياط واستلزام ذلك في الجواز على الالزام يستلزم العسر والحرج كما لا يخفى على المتامل
المنصف والوجداني فلك ان العسر والحرج عليه ما عن المشقة الشديدة المترتبة تحمل عادة
وليس بواحد ميزان لعلك واحد فاذا جواز ترك الاحتياط على فرض الالزام تكليف
امر عسر التعذر تكليفا لزم الاحتياط مشقة شديدة ترد التكليف بلى على فرض العسر والحرج وعدم
البلوغ ذلك الحد فيلزم الحرج من هذا التكليف في حال فرض ارتفاع الاكثر المكلفين بخلاف
ما ذا كان التكليف على الحرجي في قليل من ذا في ربما لا يحتمل الحرج اكثر المكلفين ولو
احتمل بعضهم تقطيل الان ولو كان في اكثر الحال لم فرض لا يكون بالنسبة اليهم حرجا
لقدرتهم على غيره في غير ذلك الحال بل ربما يرد فقد ما ربما من ذلك الحرج وذلك التكليف قد
ورد في الشريعة وفي بعض الموارد وبالجملة اس ساسه سجانه الاحتياط لا التكليف بالجميع

او الوقائع فلا يصح والطرح فليس لوجوب فهم الاشكال بحسنه واستحبابه بعد الامكان مع عدم
ارادة الوسواس فالحكم بعدم وجوبه الظاهر حيث لا اشتباه وتعذر على احتمال الاباحة مما لا وجه له
كما يعلم مما قدمناه على انه لو وجب بعد الفحص لم يجب كما لا يخفى على احد من وجوب وعلى عدم
وجوبه بعد الفحص عن عدم الدليل او الدليل على عدمه او الوجو

تعلق التكليف بعذر الضرورات الا ان يكون هناك قرينة تعين كذلك مستقلة بتعيين المذكور
من المذكور في المرجع فيه هو العرف والضرورة وحكم العقل قطعية بحجية الاصل ان لم يكن مع قطع
دليل قطعي او ظني معتبر ان حكم العقل بذلك ليس بأدون من حكمه ببقاء التكليف ان لم يكن من مقدمات
دليل الانسداد ويقبح التكليف مع البيان ومرة بافيه فحكم العقل بحجية الاصل ظنا وتسليم عدم
كون ظن مخصص من البطلان الاعتبار عليه فان الدليل يكفيه بالحجة الاعتبار والضرورة بالاحتياط
بقدر الامكان مع عدم الفرق على تقدير تسليم العلم بالاحكام الاجمالية القول بعدم الاحتياط
في المقدمات الى بقية وتفقة المقدمات الاربعة وان كان نظر ما في هذا الجواب ولا يتوقف شيء
في حكم الخلف وصفاء الخاطر وجميع الضرائر بنفيه وعدم ايقاظ والجيب الان يرجع استدلال هذا الآية
ادات على مقدمات دالة بحجية الظن في اذان طلبه حضرا هذا على ما قد عدم الاجمال والضرائر في
جميعها بل يمكن ان يورد على تمسك المحقق بالاجماع فقد ذكر فان الذكور تتبع المرسيان وتتلاه الحسن
لعله بعد تكرار التحقيق فانى فتكلمت في مسألة العمل بالظن في كيفية العمل بالظن بعد سرد ما عليه ادلة
الحجية بحيث جرت طرف الظن عند سيدنا الخاتم ظهر وكمت من المحققين في هذا المسلك لعدم قابلية
دليل الظن الخصوص والظن من حيث هو عند حتى كررت الظن بتعيين الدراهم الا الخمس اعم
سيما ما خرجت به تلك الحيرة وارجوه ان يكون حصولها فانرتب عليه الفكر المنهو وعدها بارجع
الا بهام والاهام من المحرمين حسب وسعى وما على الرسول الا البلاغ والسلام للصواب فهذا ما ذكره
ما في هذا الجواب واقول وما مع تعلق التكليف بغير الضرورات فيما لا يكون من اركان الظنون بخصوصه
فكابرة بعيدة يجلى من ان اجتنا ر الاحاد يسف من الظنون الخصوصية فان حصر التكاليف في
الاجاجيات والضروريات وسهما يكون الدليل فيها اخبار الاحاد وكذا وجوب انطواء الفقه
معظم ادلة الاحاد والضرر تكثيرا يكون بالامر الجلي الدائر بين الامرين المتقدمين فيظن الحرج
والاضافات فتعين التكليف بالقدر الشيء بكون مقدمة لدليل حجية الظن بعد ضم المقدمات الاخر
مضافا الى ما مر في المقدمة الاولى من ان المراد بتعين التكليف وعدم سقوطه الواقع وهو قطع بثبوت
التكليف بين الظنون نعم يرد عليه احتمال البناء على التخيير بين الظنون او الاخذ بما يراه الشارع الظنون
ورد نفيه ما ذكره بعض المحققين فيما تقدم عنه من منع حجية البراءة لزوم الخروج عن الدين الا
ذكره وانما دعاه الى الجيب حكم قطعية بحجية الاصل فيلزم ان يكون على خلافه دليل ظني حتى يفيده ان
يرجع عند التعارض فيما فوقه الحرج لعدم ايقاع الدين بالحرج الذي هو من الدين بالحرج الذي هو

والجيب المولى وتركه العبد الاستدلال معتمدا على العدم البديهي لكان العذر مسموعا وان كان
في تركه البيان مصلحة وما عهدنا هذا ولنا نقول بحكم العقل بالتقاء واشتمار المذنب البعيد مع انه
يا لكلف به الاتيان بجميع المحتملات المبرئة من التكليف الا اذا تعلق التكليف بالاجمالي
او العسر والحرج وهذا هو الذي دعانا الى التخصيص عدم جواز تاخير البيان عن وقت الحاجة بالنسبة
التاخير ضرا حد الامرين فانا كان عدم البيان في صورة التمكن جائزا صار عدم العقاب وجوب دفع
الضرر تكليف اذا كان احد الطرفين مظنونا فانا نقول بحكم العقل بالعقاب وجوب دفع الضرر
المظنون بل المحتمل بقدر الامكان وسيأتي بيانه ايضا والجواب لا شبهة في انه ان قال المولى للعبد
انت مكلف بالواقعة المظنونة بنباء على حكمك في الاحكام او بكيفية من الكيفيات التي ذكرتها
لعصيانه يتضح عدم البيان لم يكن هذا القول منه قبحا صادرا من العبد من الاحكام والكيفيات
الواقعية الصادرة عن المولى عليه بالامكان وعدم الفرج الاحتياط ومع عدمه بالتخيير والبراءة ومع ضرر ما
العمل بالظن في صورة حصوله والاعتبار بالجيب حكم العقل ظنا بكيفية الاصل وتسليم عدم التخصيص
ومنع المطلبين الاعتماد عليه فيه ما ذكرناه في الجواب عن الاعتماد على الاصل مع عدم كونه ظنا مخصوصا وكون
خلافه ظنا مخالفا لطريقة العقلاء على ما ذكرناه في صدر المقدمة ونقلناه عن بعض المحققين في استدلاله
الخروج من مخالفة ما قطع بخلاف الاصل فيه والاحتياط الذي اراده عاما فقد عرفت عدم امكانه
واستلزامه الخروج عن سائر ما فيه عليه وفاق شيخنا وجوان دفع الضرر المظنون انما يكون واجبا
لو منع الشرع من العمل بالظن وعرفت ذلك مما مر من ان دفع الضرر المظنون وتقديم ترجيح الضرر
سيما لا تفصيل الكلام في هذا المقام في اثبات عدم جواز الاقتصار على الاصل
فيما اشرنا اليه بباب العلم والجزء الكلام الى ما سمعت وقد ثبت ظنا بذلك مما عدا الاقتصار على الاصل
من المقدمات ان الظن المخصوص اعتبر اما تام على اعتبارها وليس قطعي حصل من بعض
افراد الظنون يا يتم زيادة او فائدة تمسك عمارة الظن بعضها او الجميع فان شك
لا شبهة الاقل تحصيل منه الاحكام بما تقدمت الاشارة اليه من ان طريق الاستنباط استخراج في الادلة
الاربعة ما يفيد العلم منها والظن بالاحكام بالكتاب والسنة المتواترة لفظا والاحاد المحررة عن
قرائن صدق المضمون والاجماع المنقول بكثير الواحد فتدبر والباقية المعبر عنها بالمعبر والمخالف
والشهرة الاستقرا ء والاصل والاستصحاب ما شئت سمها كلام الاصحاب هنا مختلفة فمنهم من يسرى بعضها
ولم يكن حكم بحيث خصصه بعض المتاخرين فتطلق على بعض الستة الباقية منها على حجية مرسلة

شيء منها بخصوصه كما يظهر من بعض المحققين ومنهم من جعل ظواهر الكتاب
والبراءة الاصلية والسنة المتواترة لفظا والاحاد المحررة في الطريق بحكم على اعتبارها والظن المخصوص
وتفاصيل اختلاف العبارة في هذا الظنون غير ظنية بل المتبع وكيف كان ما كان فان لم نقل بخصوصية
شيء منها فلا اشكال بنا ولا بنماء وكذا ان قلنا بخصوصية الكتاب والسنة المتواترة لفظا والاحاد
الاصلية وسائر الاصول العدمية المفيدة بثبوت الاحكام بالكتاب عشرون مركبات الفقه كتاب الضمان
والعبادات وما يتعلق بالكتب يستثنى بما سمعت قريبا ويجاد على بعض ما ذكره في تقدير ثبوت
الفقه بالكتاب بعد تسليم كون اكثر كتب الفقه والاحكام المتداولة من الكتاب مع قلتها مستغلقة بنفسها
مجملة كالصلاة وكتاب الطهارة والحدود من الكتاب بالسنة المتواترة لفظا او بالقطع او الظن بقطع
استنباط الفقه بالاصول العدمية الخارج من الدين وكذا الاشكال بعدم وفاء ما تقدم لكل واحد
الاحاد في المجلد من الظنون المتعلق منها على هذا التقدير بعض المسائل الفرعية بالعلم الاجمالي
من غير حاجة الى ضم المقدمات الاربعة بل يكفي بالاعتبار والحكم بتعيين العمل الشيء دون الباقي
الا فتقر الى ما مر وعدم جواز التقدير مستند الى ضرر او بعض موجب ودليل على هذا التعيين وهذا الحكم
والا يكاب وحاصل ان الحكم بوجوب الاقتصار على ما مر بلا دليل يطرح بقطعي اذا ثبت
التكليف عليه فالقطع بالمقدمة الاولى والثانية وبعض الثالثة والبناء على الاصل والاقتصار على
مقتضى المقدمة الثانية والثالثة بعدم جواز المخالفة والبناء على الاصل والاقتصار على الظن
المخصوص بمقتضى المقدمة الرابعة وان مرة والاكثرة ثبت وجوب العمل بالظن الخاص المخصوص
في الجملة بالنسبة الى المدرك كما الاجماع المنقول وعدم ظهور الخلاف وجبر الواحد الضرر بثبوت
الحجية بدليل قطعي فاذا ثبت ان القدر من العلم او الظن المخصوص او الظن الخاص المخصوص ثبت
بمقتضى المقدمات الى بقية وان كان تردد ما بين الوفاء بالظنون الخاصة فلا كسائر ما يوجب
الاقتصار على احد الامور مثلا من دون دليل عليه لزوم الحكم بلا دليل وهو باطل ضرورة وان ثبت
اجراء هذا المقدمة بالنسبة الى الدوائر قلت اذا تردد ما بين العمل بالظن الخاص المخصوص

في الوقائع وامكان وجوب الاحتياط عليه في بعض الوقائع دون بعض مردود بان دليل طريقة الحكم
بلا دليل ان قلت هو كذلك في المرجع الظنون اذا تعارض الامارتان فانه لا شبهة بالاصل بالدليل
القطعي حجية الامارة المفيدة للظن حيث هو اركضه بها والحكم بان ارادة الامارة من
مدلول الظن والمرجع الظن كخاص بينه لامارة القطع بارادة واحدة من الامارتين بعينها الظن
وكما اذا تردد ما في المتعارضات بظاهر المعارضة ركونا بما استند فيه باب العلم الآن
الدين ما تركيبي الظن والمرجع الظن في امور الدنيا اذا اراد احكام الدين العقل الدراية
على تراضي جميعهم بجهالة بعينها بعينها اصطلح وانفع كمتاركون ذلك المرجع وكما
وغيرذلك الموارد والمرد وعدما واذا كان المتردد بين الموارد المعتبرة بينة القطع فلا بان
يكون المرجع القطعي والقرائن والتضعيف المنجبر الشهرة والاجماع المنقول وغيرها من الظنون
في الاجماع المنقول فلا فرق بين الكلام في نفس مخصصة بعينها الاحاد مطلقا وفي الكاشفة
بقدر الحجة بعينها في الحجة والطريق في الحكم بالامر بعد ملاحظة المطلبان ان
مرجع ترجيح الظن على الظن بالاصل والحكم بتعيين العمل الشيء دون الباقي
الا فتقر الى ما مر وعدم جواز التقدير مستند الى ضرر او بعض موجب ودليل على هذا التعيين وهذا الحكم
والا يكاب وحاصل ان الحكم بوجوب الاقتصار على ما مر بلا دليل يطرح بقطعي اذا ثبت
التكليف عليه فالقطع بالمقدمة الاولى والثانية وبعض الثالثة والبناء على الاصل والاقتصار على
مقتضى المقدمة الثانية والثالثة بعدم جواز المخالفة والبناء على الاصل والاقتصار على الظن
المخصوص بمقتضى المقدمة الرابعة وان مرة والاكثرة ثبت وجوب العمل بالظن الخاص المخصوص
في الجملة بالنسبة الى المدرك كما الاجماع المنقول وعدم ظهور الخلاف وجبر الواحد الضرر بثبوت
الحجية بدليل قطعي فاذا ثبت ان القدر من العلم او الظن المخصوص او الظن الخاص المخصوص ثبت
بمقتضى المقدمات الى بقية وان كان تردد ما بين الوفاء بالظنون الخاصة فلا كسائر ما يوجب
الاقتصار على احد الامور مثلا من دون دليل عليه لزوم الحكم بلا دليل وهو باطل ضرورة وان ثبت
اجراء هذا المقدمة بالنسبة الى الدوائر قلت اذا تردد ما بين العمل بالظن الخاص المخصوص

الامارة المحضة وقيام الدليل القطعي على حجيتها بالخلاف ما لم يحتج فيه لعدم قيام قطع على حجيته
كالظن كما سيجئ المعتبر من حيث هو كذلك بل بالظنون بعض الظنون وحينئذ فنقول ما ذكرناه
من تقرير الدليل والاعتراض عليه والاجوبة منها منع رجوع المرجح الظني لبعض الى المرجح
والدليل عليه ان عزو احد المتخالفين الى الاطلاق باعتبار ان الرجحان بثبوت امر كلي وحصول التردد
بين عزو ثبوته الى سبب اطلاق الترجيح والمرجح فاذا قطع النظر عن ثبوت شئ من اسباب الاطلاق الاستدلال
الدليل فالحكم بكفاية المرجح الظني لا يتفكك بغير الحكم بكفاية الدليل الظني ان قلت اذا حصل التردد
بين امور فلو لم يحتج الى اعتبار الجميع الا مرجح كاف لاعتبار بعضها على البعض لم لا نقول لو كان المدينة الجوهرية
يحتاج مطلقا الى اقتران قرينة ما بخلاف ما اذا لم يكن فان مطلق التردد في الجميع وعدم التردد في الواحد
ولو لم يحكم في الاول بالتخيير او التوقف بين هذا وبين ما هو اقوى منه ومن جميع الوجوه بين على اختلاف
المقامين من الرجوع الى الاصل والاحتياط مع عدم الدليل والعمل بمطلق الظن فيما لو كان المرجح
المعتبر استصحاب بعض الظنون الخاصة بالمعارضة بمثله او بالاقوى منه قلت الفرق ان المرجح
من باب التردد بين الافراد المتحققة بعين ما يحتمل ان يكون هو المراد من لفظ العين فالمتشابه
الى القطعي المحكم يحتاج الواقع فرضه قرينة اذا تردد بين الظني المجرد اصلا وبين القطعي في الاستقلال بالافادة
فلا يحتاج وبعبارة اخرى تردد بين القدر المشترك بين الفردين وليس بينهما كما وليل بين ما يجب
العمل به وبين ما يجب العمل به احيانا بعض مصاديقه الواقع غير معين عندنا فلكل العمل
بخبر المجتهد بالواقع لا يوجب عدم الاستقلال بالافادة فالمرجح هنا لا يوجب تعيين ما هو المراد بخلاف
من باب التردد بين المراد من لفظ العين في المثال فلا يعد من التخيير بين الراجح والمرجوح بل يطلق
التخيير بين الجميع اذا تعلقت قرينة بين التردد فيما لم تعين فيه والمراد من لفظ العين في المثال لا صالة
حرمة النظر فيه ورد الامر بين الواجب والحرام بناء على ان الحرمة النظر ما ثبت وجوبه وحرم
عن الاصل فيبقى بعد تساقط الاصل والتردد في المثل بين الواجب والمباح فتدبر ان قلت القرين هنا
انما هو مركب الاحتياط بعد تساقط الاصل والتردد في المثل بين الواجب والمباح فتدبر ان قلت القرين هنا
يظن اذا التردد بين امرين مقطوعا وبعد المشكوك بعد المثل لا يثبت ان اقتضاء الجميع غير مرجح الى
الجميع وبعدم عدم المرجح لبعض الا فراد بخلافه والا يجب في اذا ما اصل التردد بين امر مقطوع
بحقيقة بثبوت الحرمة لاحد هما ولم يكن هناك مرجح لاحدهما بخلاف التخيير وبعد ابطال ما يحتمل سبب
احتمال الجميع فنقول بين الطرفين بالنسبة الى جميع الظنون كما ان المقدمات لا تقتضي

ترجيح احتمال الطريقية على احتمال الموضوعية بالخلاف ما لم يحتج فيه لعدم قيام قطع على حجيته
كذلك كما سيجئ المعتبر من حيث هو كذلك بل بالظنون بعض الظنون وحينئذ فنقول ما ذكرناه
من تقرير الدليل والاعتراض عليه والاجوبة منها منع رجوع المرجح الظني لبعض الى المرجح
والدليل عليه ان عزو احد المتخالفين الى الاطلاق باعتبار ان الرجحان بثبوت امر كلي وحصول التردد
بين عزو ثبوته الى سبب اطلاق الترجيح والمرجح فاذا قطع النظر عن ثبوت شئ من اسباب الاطلاق الاستدلال
الدليل فالحكم بكفاية المرجح الظني لا يتفكك بغير الحكم بكفاية الدليل الظني ان قلت اذا حصل التردد
بين امور فلو لم يحتج الى اعتبار الجميع الا مرجح كاف لاعتبار بعضها على البعض لم لا نقول لو كان المدينة الجوهرية
يحتاج مطلقا الى اقتران قرينة ما بخلاف ما اذا لم يكن فان مطلق التردد في الجميع وعدم التردد في الواحد
ولو لم يحكم في الاول بالتخيير او التوقف بين هذا وبين ما هو اقوى منه ومن جميع الوجوه بين على اختلاف
المقامين من الرجوع الى الاصل والاحتياط مع عدم الدليل والعمل بمطلق الظن فيما لو كان المرجح
المعتبر استصحاب بعض الظنون الخاصة بالمعارضة بمثله او بالاقوى منه قلت الفرق ان المرجح
من باب التردد بين الافراد المتحققة بعين ما يحتمل ان يكون هو المراد من لفظ العين فالمتشابه
الى القطعي المحكم يحتاج الواقع فرضه قرينة اذا تردد بين الظني المجرد اصلا وبين القطعي في الاستقلال بالافادة
فلا يحتاج وبعبارة اخرى تردد بين القدر المشترك بين الفردين وليس بينهما كما وليل بين ما يجب
العمل به وبين ما يجب العمل به احيانا بعض مصاديقه الواقع غير معين عندنا فلكل العمل
بخبر المجتهد بالواقع لا يوجب عدم الاستقلال بالافادة فالمرجح هنا لا يوجب تعيين ما هو المراد بخلاف
من باب التردد بين المراد من لفظ العين في المثال فلا يعد من التخيير بين الراجح والمرجوح بل يطلق
التخيير بين الجميع اذا تعلقت قرينة بين التردد فيما لم تعين فيه والمراد من لفظ العين في المثال لا صالة
حرمة النظر فيه ورد الامر بين الواجب والحرام بناء على ان الحرمة النظر ما ثبت وجوبه وحرم
عن الاصل فيبقى بعد تساقط الاصل والتردد في المثل بين الواجب والمباح فتدبر ان قلت القرين هنا
انما هو مركب الاحتياط بعد تساقط الاصل والتردد في المثل بين الواجب والمباح فتدبر ان قلت القرين هنا
يظن اذا التردد بين امرين مقطوعا وبعد المشكوك بعد المثل لا يثبت ان اقتضاء الجميع غير مرجح الى
الجميع وبعدم عدم المرجح لبعض الا فراد بخلافه والا يجب في اذا ما اصل التردد بين امر مقطوع
بحقيقة بثبوت الحرمة لاحد هما ولم يكن هناك مرجح لاحدهما بخلاف التخيير وبعد ابطال ما يحتمل سبب
احتمال الجميع فنقول بين الطرفين بالنسبة الى جميع الظنون كما ان المقدمات لا تقتضي

والمجوز العقليين التردد بين الامتناع والامكان والمدار في القطع بعدمه والترجيح بين المرجوحين على
الاولة والمدار في الظن بالعدم والحكم بعدمه على ادلة الاحكام الظنية فيجب الكلام في ترجيح بعض الظنون
في الاحتمالات المرجح بحصر البيان بالمرجح ما لم يكن من الاحتمالات المتكثرة ومرجح بعض الظنون
المطلقة بنكثر احتمالاته المرجح بحصر البيان بالمرجح ما لم يكن من الاحتمالات المتكثرة ومرجح بعض الظنون
بعضها بالخصوص بعضها بالعموم بعضها بالوصف بعضها بغيره وبعضها
مختص بالعلم ومنها ما هو مختص بالظن ومنها ما هو مشترك بينهما ومنها ما هو مختص بالظن الفعلي
والتحقيق التفصيل بين المرجح والظاهر ان مراد القوم من الترجيح بالمرجح هو الترجيح بما
يوجب قوة المعتبر لا عتباره ومن المطلقة بالترجيح بالظاهر هو الترجيح بما يوجب قوة المرجوح
بحيث يصير مساويا او راجحا فالمرجح بالمعنى الاول ما يوجب قوة المعتبر كالظن الخاص
بالنسبة الى الظن المطلق والمرجح بالمعنى الثاني ما يوجب قوة المرجوح كالظن المطلق
بالنسبة الى الظن الخاص والمرجح بالمعنى الثالث ما يوجب قوة المرجوح والمعتبر معا
ولا ريب ان الترجيح بالمرجح بالمعنى الاول لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين
والمطلوب ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثاني لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان

الموجب لوجوب العمل بالمرجح مع عدم الاطمئنان بالعمل بما ذا الاطمئنان مع عدم الاطمئنان بتركها
معا هذا فان المقام ليس بنكراء بعد ما ذكرنا من ان الترجيح بمرجح غير مرجح لما نحن فيه حيث قد عرفت
ان احد الظنين ربما يكون راجحا بالنسبة الى الظن الذي لا يجب العمل به كالظن المطلق وان الظن
المطلق ربما يكون راجحا بالنسبة الى بعض الظنون الخاصة فلا يجب العمل بالراجح منهما
بمجرد وجوب العمل بالمرجح ما لم يحصل الاطمئنان بالعمل بالراجح منهما وان احتمل ان يكون
المرجح مما يوجب قوة المرجوح بحيث يصير مساويا او راجحا فالمرجح بالمعنى الاول ما يوجب قوة المعتبر
كالظن الخاص بالنسبة الى الظن المطلق والمرجح بالمعنى الثاني ما يوجب قوة المرجوح
كالظن المطلق بالنسبة الى الظن الخاص والمرجح بالمعنى الثالث ما يوجب قوة المرجوح والمعتبر معا
ولا ريب ان الترجيح بالمرجح بالمعنى الاول لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين
والمطلوب ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان
الترجيح بالمرجح بالمعنى الثالث لا يجدي في المقام لان المفروض حجية الظنين والمطلوب
ترجيح احدهما على الاخر فلا بد من ترجيح بالمعنى الثاني او الثالث ولا ريب ان

ترجح حكم المنقح الصريح به لاصرفه التخيير بين الدفع الامارات وبين الدفع بان حكم مقتضى الدفع الاباحة او الاباحة
في بعض الدفع وحكم مقتضى الاصل سيما فقد ذلك الدفع او تعذر ذلك الدفع بحسب الواقع ونحن اذا تعارض الظنون
الدفع والدفع والدفع بعضها بعض اذا تقوم وقد بان في الفقه بان الظنون المعتبرة بين الظنون الاولى بحيث لو
حصل الظن الاقوى بالظن المقابل من طريقه انتفى عليه الظن بالمرجوح بالكلية والظن الدفع بحيث لو تعارض
هذا التقرير الدليل بعض المقدمات المذكورة او المقدمة باطل بقرائن عدم صحة مقدمات الدليل فيما ذكره
بل تصحيح المقدمات الظاهر شمول الظنون الغير المرتضى وغيرها كالظن الدفع كما ذكرنا في مواضع الاسرار مع هذه المقدمات
والعلم الشاهد فيما ذكرنا بقية مقدمات لم تعرض لها بكلية الا ان الدفع تصحيح القضية عدم الاغماض عن تصحيح هذا المطلب
وذكر كلام اورد على هذا الدليل لا يكون ان لورد عليه فيما يخل ببيان والضبط الاسرار والاجابة عنها ذكرنا في موضع
يليق فتقول الاعتراض عليه من وجوه

الاول وبعض فضلاء العصر من نشأ كون هذه المقدمة الاولى الحق ثبوت
التكليف وقد خلص مع جزاء وتفصيله ان ان اريد بثبوت التكليف ومنه ذكر الله تعالى في الدليل ثبوت
ان لنا في كل مسئلة جزئي في المسائل من الاعمال والافعال والعبادات والمعاملات والسكنات بالجملة في كل امر من امور التكليف
وحكما من احكام الشرعية يجب علينا الاعتقاد به والعمل بمقتضاه وهو كم الجزاء
ان يكون الواجب علينا استنباط الحكم من دليل علمي او ظني معتبر في كل واحد منه ذلك الدليل حكم بمقتضاه
والعمل بكل ما لم يوجد مقتضاه فيه لان الشرع حكم به والوقف حيث لا نجد شيئا من الادلة سر الحكم نسبة الوقف
من الحكم بالاقتضاء والتخيير في العمل بين الاقتضاء والترك وهذا سر الحكم هنا وقد صرح بذلك بعض المتاخرين صرح قال في الجملة
ان ذكرنا التكليف على ما ذكرنا فالحق ان ثبوت التكليف بهذا المعنى في الجملة ثابت بالضرورة
والوجدان ان اريد بالتكليف الذي وصف فقد الربط فقد ما يوقف عليه انتفى ان يتولى الوقف
في الحكم والقول بالاقتضاء والكلية لا يمكن في العمل به لان الفعل قلما ليس الا الفعل والتسليم على طرفي الفعل وقوعا
على الصواب تجويز شرع اياه ورضاه به وعلى هذا فقول ان اريد انه لا يمكن الوقف في العمل بموجب ان موضع
الشرع فعدم امكان الوقف ممنوع لجواز ان يجعل الشارع حكم الله في هذا الموضع فيه والاقتضاء ممنوع ايضا لجواز
ان يريد الجواز او مع الامكان الوقف في العرض حيث انه لعل يعبر الشارع بين التسليم على الطرفين والوقف

من الدخل تحت لفظ خاص او عام او تحت هذه الاخبار وهو التقدير من غلبت وجوب البناء على تحقق
العلم بعد غلبت التكليف وبطل موقف وهو مدار الكل مع غيره من العلماء بثبوت الحكم الظاهر بالظن فيه
كدلالة الاخبار بها مع القطع بالتكليف بالعمل المترتب على التقدير فيها فانه وان كان ممكنا
مع القطع بخبره وجماعة الجماعة مستطيع مع وجود الخروج وكيفية الدلالة ان في الجملة كان ما تقرر
من قضاء بظهور على الخبر المفيد سبب الاحتمال الموضوع لها جزاء الخبر فاذا ورد
مع المقدمة الثانية والدائرة الصغرى انه اذا يجب العلم والظن المخصوص وجب ان اريد بالسداد باب العلم
بجميع ثبات الاحكام مستند فهذا كما ان اكثره بعض الاخبار بين ولكنه لا يوجب ذلك قبيح كل ظن فجاز ان يجعل
الشارع امارة ظن لاستخراج الاحكام وان اريد ان باب العلم بما هو المنفتح في استخراج الاحكام
سد وهو ممنوع لان الخبر مفاده معلوم كما لا يخفى بيانه اخر المبحث الاول من الاول وقوله
لا يوجب ذلك بحيث كما ادرك فيه ان السداد باب العلم لا يريد منه مستقلا لاثبات المطلوب حتى يتوجه
ايجابه ذلك حتى في حالة المقدمات ومنها عدم ثبوت الظن القائم مقامه كما عرفت في المقدمات وتقرير
الاستدلال وغايتها كما ظهر من المستدل بهذا الدليل واستقرار السداد باب العلم
على عدم ثبوت الظن المخصوص فورد عليه كما فيه ان احتمال المخصوص في الجواز ان كان وممكن فيما هو
في غير فيه يتم كما فيه فانه مكلف على حسب فرضه والتكليف بدون العلم في الواقع بوجه من وجوهه باطل
العلم له وتسقوف انتفاء العلم عدم قيام دليل عليه فيما هو الفرد بحيث صار مقام العلم وهو الاستدلال على المخصوص
وبعد بانتفاء هذا يكون الجزء مناط بدليل قائم فيما لا يكل كما لا في هذا فانه الاستدلال الموجب من المنفتح
فان المفترض اخذ السداد باب العلم مقدمة لاثبات حجية كل ظن خرج عنه الظن فيه وجوب العلم ما ذكر عليه
من التزويد ويرد عليه الاول ان ذلك لا يوجب الحجية كما يجب على ابدا يعمل ان يرجع جلوسه مثلا
لا تحرك الاحكام وهو الثاني يرد عليه المنع عليه لا يكفي ان يثبت كون بعض انواع الخبر كما تقدم من مفاد لفظ
اثبات بعض انواع الظن كما الخبر كما ستوقف ما اورده على الملازمة ومرجعه الى عدم بطلان
الاحتياط والظن المخصوص وحاصله منع لزوم حجية الظن من هذه المقدمات لجواز ان يكون الحجة
امرا اخر كما الخبر هو موجب الصدور والدليل مع بطلانه وكذا بطلان الاحتياط حتى يحصر فيما ذكر وفي هذا
فلا يلزم من عدم السداد باب العلم حجية الظن والحاصل ان الخبر مفاد من الحجية والدليل انتفى فيما
اصلها الا بعد اثبات عدم جواز كون الاضر قبيحة وقد يدعى ان تجيبة السداد باب العلم عليه الظن لكون
الظن اقرب الى العلم ولا يخفى فيه فانه ان اريد اقرب المجازات اليه فالاخذ فيه به انما هو في الاقل

المعروفة عرفت تقدم المعاني الثانية بالادلة المتقدمة مع ان الظن مطلقا اقرب المجازات ثم
كما بيناه لو سلم فلا يثبت الا الادلة الظنية ان اريد ان اقرب الكيفيات النفس بنية اليه فمع
ولكن ان الرجل على وجوب العصر له هذا الاقرب هذا مع ان المتقول دون كون الحجة في بدء الاول
بهذا العلم فقط ثم لا يخفى ان يكون الحجة هذا مع ان امر خاص الخبر مع سبب مع المفهوم فتقدم كلا ان الخبر ذات
المخصوص موجبا على الحاكم والمنع بطلان فلا يلزم من انسداد باب العلم حجية الظن اقرب قد عرفت في المقدمات
وتقرير الاستدلال عدم وجه هذا الامر لبطلان البناء على الاحتياط والخبر المرجوم والمنكر كون مفاد
مفاد العدم مفاد حجية الخبر المظنون سفاده فيشمل الامر الوارد في دوران الامر بين الخبر المفيد للظن
وغير الخبر المفيد للظن وكون لا للقول بعدم حجية الخبر مطلقا حتى ترتب علينا ان الخبر والظن فمرتبة واحدة
الى اخره مدفوع بعدم حجية من حيث الخصوصية لعدم بثبوت كونه ظنا مخصوصا وهو كما عرفت فيما تقدم
بالعيان العيان وان لم يكف لنفي المخصوص بحسب الواقع وقد عرفت ان التكليف في الواقع مع كون صفات
العلم شرعا صحيح فتثبت عدم الخصوصية وتدل على الاعم فمنه بتصحيحه بطلان الترجيح من غير مرجح يتم المطلب
فلا يلزم من انسداد باب العلم حفظ العمل الظن وحكايته الاقربية ودفعها جاز كونه حاكيه من جملة ما
عند المجاز حملها من انا نرى عدم انكار البداهة اخبر خان اقرب المجازات قد يعينه عنه تارة في الالفاظ
وتكلم بتصيد اذا تقرر الحقيقة الاصطلاحية والتحقيق فيه ان الاقربية ان كانت استحالية بحيث
يصرف الذهن الى الاقرب عند العرف عن الحقيقة عن يكيل عليه لان المنط في حمل الالفاظ
نعم العرف وان كانت حصولية من قلة الاقربية الاستحالية معها كافي نفس الصحة بالقياس الى القرائن
الكمال بعد تقدير في الجهة في قوله للاصلحة الاظهر وقد يعبر اقرب المجازات في غير الالفاظ فلا يرد
في المقام هذا المعنى لان يقيام الظن مقام العلم عند تعذر العلم والامر المخصوص القائم مقامه
واذا تقرر المقدمات وتقرر في امر معاشهم مع تعذر العلم وتقرر صحة السبيل تقرر ما يحث على الامر بمقدار
الربط به لكم واستكشاف عن الجعل الواصل فحصل من عدم الظن وجاء مرة من عدم كفاية العقل
الضرورية بنتج كلا الجزء فظهر جواب ما سنعرفه اخيرا من انحصار الحجة في العلم في بدء الامر
مدفوع بطلان المقدمتين بعموم حجية المفيد للظن كما اشرنا اليه مرارا فتدبر كما سبق ان باب العلم
بتعيين التقرير الثابت حجية من الجزئية الظن بتعيين كما ستوقف ما اورده على الملازمة
ايضا ومرجعه الى عدم بطلان الظن المخصوص وحاصله ان اللازم من انسداد باب العلم العمل بالظن
واذا كانت الظنون متفاوتة تارة بالقوة الى الحالات فقد لا يكون الحجة بالقوة الى حال كما

امكان العلم ويكون الحجة بالقوة الى كما عدم امكانه اقرب القوة المرارة فلا يكون حجة بالقوة
الضعيفة والخبر من المرجحات ويكون الحجة القوة ومرة بالضعيفة لا الامارات المعتبرة لا خلاف
يكون حجة من انا كما القياس ويكون الحجة من اقرب كالخبر والخبر من مرجحة اختلاف المتقابلة في حجيتها كما من
يكون حاكم الواقع فالخلاف في حجية دون الخبر مر

والحق ان الظن اذا كان مع احد الامرين مرجح والآخر ظن فالظن الراجح هو المرجح بالمرجح
ثم لا يجري فيه ما ذكرنا من لزوم عدم حجية الظن وعدم اطلاعية الكبرى من كونه مرجحا فان كبرى
ما ذكرناه ان اريد بركون النفس اليه الظن بالحجية وعدم الظن بالعدم فلا نسلم ان كل مرجح يوجب
الظن بالحجية وان اريد به الظن بالحجية فلا نسلم ان كل مرجح يوجب الظن بالحجية بل قد يوجب
الظن بالعدم ايضا كما اذا كان الظن الراجح من الظنون المنهي عنها كالظن الحاصل من القياس
والاستحسان فان الظن الراجح من هذه الظنون لا يوجب الظن بالحجية بل يوجب الظن بالعدم
وان اريد به الظن الشخصي بالحجية او النوعي بها فلا نسلم ان كل مرجح يوجب الظن الشخصي
بالحجية او النوعي بها كما لا يخفى على المتتبع المتدرب في الاخبار والاصول فان المرجحات
المنصوصة للظنون الخبرية قد لا توجب الظن الشخصي بالحجية لاحتمال ان يكون الظن المرجوح
حجة شرعا وقد لا توجب الظن النوعي بها لاحتمال ان يكون الظن المرجوح حجة عند العقلاء
ايضا كما يظهر ذلك للمتتبع في الاخبار والاصول وكذا المرجحات المنصوصة للظنون الاجتهادية
قد لا توجب الظن الشخصي بالحجية لاحتمال ان يكون الظن المرجوح حجة شرعا وقد لا توجب
الظن النوعي بالحجية لاحتمال ان يكون الظن المرجوح حجة عند العقلاء ايضا كما لا يخفى
على المتتبع المتدرب في الاصول والاخبار فالظن بالحجية او بعدمها في الظنون الاجتهادية
المتعارضة لا يحصل من المرجحات المنصوصة للظنون الاجتهادية فلا بد من الرجوع الى
الاصل في تلك الظنون المتعارضة وهو عدم حجية الظن كما ذكرنا في الظنون المتعارضة
الخبرية فان الاصل في الظنون الخبرية المتعارضة عدم حجية الظن كما ذكرنا سابقا
وقد ظهر مما ذكرنا ان ما ذكره بعض الاعاظم من ان الظن الراجح حجة والظن المرجوح
ليس بحجة وان الظن الراجح حجة شرعا وعقلا والظن المرجوح ليس بحجة شرعا ولا عقلا
كما ترى لا يخلو عن شيء فان الظن الراجح ليس بحجة شرعا ولا عقلا في الظنون الاجتهادية
كما ظهر مما ذكرنا والظن المرجوح ليس بحجة شرعا ولا عقلا في الظنون الخبرية كما ظهر
مما ذكرنا ايضا فالظن الراجح والمرجوح ليسا بحجة شرعا ولا عقلا في الظنون الخبرية
والاجتهادية كما لا يخفى على المتتبع المتدرب في الاخبار والاصول

بعض الفاضلين اصالة الحجية بعدم الحجية الشهرة القائلة بالحجية وقد قدمنا بعدم وجود المرجح الظني على عدم الحجية او الحجية
او عدم وجود المرجح الظني على الحجية او عدمها وعدم وجود المرجح الظني على احدهما
او عدم وجود المرجح الظني على احدهما او عدمها وعدم وجود المرجح الظني على الحجية او عدمها

بعرض للعلم والظن والصلاة المرجوحة تجويز ترك المندوب والمكروه وعدم ترتب الاثم عليه عقلا
لا يستلزم جواز اختيار المظنون الموهوم انه حكم الله على المظنون كونه حكم الله فبقي منع المعرض
بما سلمه وبالجملة السند وان لم يطلق المنع الا ان منع البديهي يطلبه وكونه بديهيا لا ينفعه
الانكار فانه اذا وجب العمل والافتاء بواحد من المظنون والموهوم فلا ريب ذو عقل يطلق
اختيار الموهوم بل واختيار المظنون شان سائر الجهالات فضلا عن الاثم فان الاثم قرين
العقاب بل العقوبات ان كان ثم غرض وتردد فانما يكفي الاثم بان احدهما يثبل حصول ما
يكفره بخلاف الاول دون الآخر بحيث لو اختار تركه الا فر يستحق عليه ولو اتفق عدم
حصوله به معللا بانه خلاف طريقة العقل ولو اختار الاول لا يستحق ولو اتفق عدم
حصوله به معللا بعدم خروجه عن مقتضى العقل وهذا امر واضح لا ينكر ومنه يظهر الجواب عما
افاده في بادارة المرجحان في جميع المصالح الواجبة فان مطلق المصلحة وان كان على قسمين
الا ان بعد ثبوت التكليف والتردد بين اختيار المظنون كونه حكم الله والموهوم كونه
كذلك لا ريب في قبح اختيار الموهوم فان مصلحة الواجب في الاختيار ان الفرض ان العمل
بالمظنة مثلا مصلحة وجوبية بدلالة القبح العقلي وان كان المصلحة في نفس الفعل المظنون
كونه مستحبا مثلا مصلحة غير وجوبية فلا تنافي ومنها منع قبح ترجيح المرجوح
على الراجح في نظر الظان اذا كان الرجحان واضحا فيقبح اذا كان الرجحان واضحا فيقبح
وان كان الترجيح واجب العمل بالراجح عندنا والمنع له لزم القبح على ان ربع الجزء
العمل بالمرجوح عندنا والمسلم لزوم عليه لوجوب العمل بالمرجوح الواقعي مسلم لكن اذا علم
اشتمال الطرف المرجوح على مصلحة زائدة مع مساواته مع الطرف الآخر في سائر الوجوه
والا اذا علم الاشتمال على الصفة المرجحة واحتمل اشتمال الطرف الآخر على مرجحات اخر
فلا سلم انه صار ذا صفة ليضر لكن منع استلزام القبح المتقدم لحرمة ترك المرجوح
وجوب العمل بالراجح شرعا فان التلازم بين حكم العقل والشرع انما هو اذا صدر

محرر هذه السطور ان فيه منعا والجواب عنه على التقرير الاول وان في بادارة المرجحان يجب
الاعتقاد ظاهر مما آنفا فان واضحية المرجحان بالنسبة للمرجوح عبارة اخرى عن كون الشيء مظنونا
وبما قررناه آنفا من الجواب عما في بادارة المرجحان يجمع المصلحة يظهر الجواب هنا ايضا فتدبر
ان الحكم بايجاب السبعة شيء على الصلاة على وجه ينافي الحكم بوجوبها كما هو الواقع
ونفس الامر مما يقطع النظر عن عارضه جهل المكلف وهو الحكم الذي نزل به جبرئيل للتحقق من
العلم وان فرائضكم وجوبا عليها صار المكلفين الى المكلفين من حيث العلم به وان كان نزاله بحيث
يفهم لعارضه الجهل وبهذا البيان عبارة ان عن حكم الله الواقعي والظاهري ولا ريب في ان
الظن بالوجوب المورث للعمل بالصلاة الوجوبية جوابه يمكن تخلفه عن الواقع وذلك
الظن والجزم الحاصلان من غير جهة الظن والجزم بالوجوب فكما ان الجزم بوجوب الصلاة
مع امكان تخلفه عن الواقع لا يجاب الحكم بايجاب السبعة الصلاة واقعا او ظاهرا فكذا الجزم
بالصلاة الوجوبية سواء كان منشأ جزمه بالوجوب او من غير جهته والظن بالوجوب او
الصلاة الوجوبية الحاصل من غير جهته او من غير جهته مع امكان تخلفه عن الواقع في كل جهة
التكليف وعدم امكان الاستدلال بازيد من الجزم في موضع والظن في آخر وحكم العقل
بقبح ايجاب السبعة بازيد منه وحكم العقل بقبح ايجابه امر خلاف مقتضى ادراك العقل
فان البداهة الحكم الا بالرسول الظاهري او الباطني وقد مر ان بعد ثبوت التكليف وعدم
التردد بين اختيار المظنون والموهوم حكم العقل بقبح اختيار الموهوم ليست اقول لو امرنا
ان نرجع بترك الموهوم كان نحيل حاصل امر شرعيته الايراد بالايجاب الشرعية وكم من حاشية
التكليف فيها بالموهوم كالاخذ بالاقرار وبالتعرف وسوق المسلمين والطهارة مع حصول
الظن كما مر فتدبر اقول اذا كان شيء موهوما ولم يثبت بدليل ظني او قطعي لزوم تركه ورفعت
التكليف وسترد بنا بين اختيارا واختيار المظنون بحكم العقل بقبح اختياره وقد مر الكلام
في حصر المناص وسياتي الكلام في عدم الدليل الظني على لزوم ترك الموهوم فتدبر بطلان الوجوه

الثانية من المنع والمنع من جواز مراعاة المرء عبرا اذا امره ليشيء وتردد بين اضعاف المظنون
والموهوم واضعاف الموهوم بدل على بطلان المنع بالوجوه المزبورة وتفصيل الكلام في ذلك في المنع
بالوجه الثالث بوكول الى مباحث المنع والقبح العقليين حيث بنيت فيه التلازم بين حكم العقل
والشرع ومنها التحقق بالقياس وكونه من المظنون المقطوع عدم حجيته وقد مر الجواب
عنه مفصلا بردا لاعتراضات على دليل الانسداد مضافا الى ما مر آنفا من رد ايراد بالاقرار وكونه
وتحقيق القول في مسئلة منع حصول الظن من القياس وكونه كذلك مقتضى حكم الله بالنسبة لمن
دل الدليل القطعي على حجيته عليه وان كان الحكم الواقعي مظنونا بواسطة فساد القياس والادلة الدالة
على العمل به كمثل قول الطبيب العالم المؤتمن العادل الفاسق بان المقدار الكذائي من السكنجبين
الكذائي مقتض لمهلوك شديد ربه مع قوله لمستحق الكرية كما ان من قوله الاول يحصل الظن بملاءة
هذا المقدار لمرض ربه ومن قوله الثاني يرتفع ذلك الظن ويكلف امره بالرب بفيضه عدم ارادة ملاءة
عن كون قوله غير مرجح اصلا بل مرجح ازيته عند العقلاء على خلاف القياس والادلة الدالة على
الرجوع والاعمال والاستصحاب الجزئية المذكورة في الخاتمة للعمل بها مع اضعاف الخاتمة للعمل والمفاسد الواقعية المترتبة
لعدم تحققها فتدبر فانه يحقق رئيس بالتدقيق في ليل اراده من ان الاضعاف حصول الظن بالقياس
كما انه بعض من يحتمل التحقيق فيضيعه ويضيع ومنها منع لزوم ترجيح المرجوح على الراجح مرجح الوجوه
ومنع بطلانه اذا كان المرجوح راجحا من بعض الوجوه لا انا نقطع او الاول منع في المرجحات في طرف
المرجوح نحو الثابت والاخبار الدالة على حرمة العمل بالظن فان انقضاء ما الى الطرف المرجوح ترجيحه سواء
افادت الظن ام لا بل منع افادتها الظن يمكن المراد فيه باقتضاء ترجيح المرجوح ترك العمل بالظن فتدبر
لظان المرجوح قد يكون موافقا للواجب او الاحوط او الاعتماد فيصير راجحا لموافقتها والجواب
الاخير الترجيح بادلة حرمة الظن فيما لم يقم متعلقه بالظن مزية على حرمة العمل بالموهوم بعض الآباء بدليل على حرمة
العمل بغير العلم فظاهر والا الدال على حرمة الظن فيما دل عليه وعلى هذا فالمرجوح والراجح متساويان في ان ترجيح
تحت الآيات والاخبار الدالة على الحرمة والآخر على المعارضة فيبقى غاية الامر حصول الظن من هذا الادلة

بحرمة العمل بغير العلم كحصول الظن من الخبر والشهرة ونحوها بوجوب صلاة الجمعة مثلا وحصول مقتض لطلبان ترجيح
كحصول مرجح عيانا بوجوب ترجيح كل مرجح على مرجوحه حصول التعارض بين ترجيح مرجوحه العمل بالعلم
على عدم حرمته وبين ترجيح وجوب صلاة الجمعة على عدم وجوبها الا ان الطلبان ترجيح المرجوح ليس كذلك
مستقلا بل بتبعية مقدمة آخر من ثبوت التكليف ولزوم الخروج من الدين والعسر والحرج وهذا لا
المقدمات موجبة ترجيح وجوب صلاة الجمعة لعدم حرمة فانا نرجح حرمة العمل بغير العلم على حرمته لهذا
نا ترجيح عدم الحرمة كما لا يخفى فرق فتدبر فظهر بهذا البيان بطلان ترجيح المرجوح ووجوب العمل
على المرجوح الذي نزعم من عدم المفاسد المذكورة لا مطلق المرجوح والمرجوح وقد مر بهذا التحقيق في
الجواب عن الايراد الاول وسيأتي تمام زيادة لهذا الايراد وهذا هو الوجه فيما مر غير مرة من عدم
حصول الظن من آيات التحريم واخباره لا بطريقة ونظير هذا الجواب عن موافقة المرجوح للاحوط
والاحتياط فان العمل بالاحوط يوجب الوقوع في الحرج والعسر المقتضي
للظن لا يوجب رجحانه والمفيد له لا يبقى معه الظن في الطرف الآخر وبهذا ظهر الجواب عن التمسك
بالادلة الدالة على لزوم الاخذ بالاصل والاحتياط بان العلة انما تفيد الظن بلزوم
العمل فيما لا علم هناك تطلبان ترجيح المرجوح كما يقتضي العمل بالظن كذا اصل من الحرب
والشهرة ونحوها في المسئلة لكن شيء فكذلك يقتضي العمل بالاصل والاحتياط فيها فان
عمل العلماء بالظن الخبري وذكرهم لغيره من الظنون افادة الظن رجحان الخبر على غيره
وللزم في ترجيح الخبر على غير الخارج من الدين ولا العسر الحرج فان لزومها فرع
رفع اليد عن جميع الظنون الخبر بدليل وغيرها وبعبارة الاخرى من مقدمات
هذا الدليل الحاصر في الجواب عن اول وجوه الاعراض تطلبان الترجيح من غير مرجح
في تعيين مواده وجود الاخذ بالراجح والمرجح الظني موجود في جانب الخبر بتقرير او توضيح
مقتضى حكم العقل عدم الفرق في بطلان ترجيح المرجح بين المواد المرجح كما
ان ترجيح المرجوح على الراجح في المسئلة الفرعية كوجوب صلاة الجمعة فيبقى كذلك ترجيح

المرجوح على راجح فى العمل بالخبر وغيره قبيح وكذا ترجيح المرجوح فى العمل بالاصل او الاحتياط
وسابقا انه اذا كذا ترجيح المرجوح فى العمل يجوز العمل بغير العلم وجوازه ومن البين
عدم امكان ترجيح جميع هذه الراجحات على مرجوحها فلابد من اسقاط احتمال
وابقاء غير محل التعارض بعد لات كما مر فى المقدمة السابعة وبعد عدم حجية الشهرة
وعدم جواز تقليد الميت ومقتضى ذلك العمل بالخبر المفيد للظن وترك العمل بما يفيد
الظنون ولا يلزم الفاسد المذكور قلت وجود المرجح فى جانب الخبر وكون غيره
مرجوحا اول الكلام انما مر مفصلا وملخصا ان علما عمل الاصحاب من المرجحات لا اشكال
فى حجيتها والعمل وفتوى اكثر الاصحاب وان كان يوهم رجحان الخبر على ما يأتى الان انا
الانصاف والتتبع يكشف من خلاف قدماء اصحابنا لهم فى اكثر الكتب الاصولية والفروعية
بين المرجح بحيث يستند العمل بالظن وبين المرجح بحيث يستند العمل وذلك
استدلالاتهم قد يكون بالظن الغير الخبرى وقد يكون بخلافه فكما يمكن دفع القائل
يحمل ما يدل على العمل بالظن الغير الخبرى على كونه من باب التأييد والالزام الخصم
او ارادة الظن فى الجملة للعلم او ارادة الظن الثابت الحجية عند المجتهد او الظن
فى بعض الموضوعات فكذلك يمكن دفع من يحمل ما يدل على عدم عملهم بالظن على الاصل
الاولى فى مقابل الاخبارى والعام المخصوص او الظن فى الجملة او الظن الثابت عدم
حجيته كالقياس ونحوه من خلاف قدماء اصحابنا لهم فى المرجحات القدماء وغيرهم بل ربما يستند العمل
بالظن عند تعذر العلم والظن المخصوص وسماه العمل به عند التمكن منهما فرجع جامعه بين
الكليات المتناقضة ظاهرا فعلهم الحمد لله كثير لغيره لو سلم لعله لا يزيد على العمل وكون
الخبر ملتمسا منصوصا كما هو الظاهر منهم والمتبع يظهر له ان بناءهم فى اول الفقه كان على الخبر
لزعم منصوصيته وترك غيره لاصالة الحرمة وعدم ثبوت المخصص وبعد كل ظن فكلك فى
كتبهم الاصولية فلا حاجة مهمة فى الفقه بتفحصها والفحص الدائم العمل بكل ظن وعدم الاعتناء

الظن والذى اسمعناه تيقن بالشهرة وعدم ظهور الخلاف ولكن سأعدنا الوقت نشير
الى ما ينبغى بذكره وهو الحاصل مع المرجح الظنى مضافا الى تساوى الخبر وغيره من جهة
الاندراج تحت عمومات تحريم العمل بغير العلم وبعد عدم ادلة الاصل والاحتياط ضعفا فى
ما مر من عدم كفاية المرجح الظنى لترجيح بعض الظنون والمواد على بعض آخر الوجه الثالث
انه على فرض مخالفة المجتهد حكم الله مظنة للضرر والضرر المظنون واجب اما المقدمة
الاولى فلان المجتهد اذا حصل الظن من قوله تعالى وللّٰه على الناس حج البيت بوجوب
الحج على كل مكلف مستطيع ومن بدله الدليل على تخصيص الوجوب على العالم بحصول الظن
باستحقاق العقاب على تارك الحج العقاب فانه معنى الوجوب وكذا اذا حصل من قوله سبحانه حرمت
عليكم الميتة الظن بحرمة اكل الميتة فانه معنى الحرمة ومن الاجماع بل الضرورة على عدم
اختصاص التكاليف بمن شافهه الخاطبون الى يوم القيامة وعلى عدم
اختصاص الاحكام المنوطة بالمكلفين لهم فيها القطع بثبوت احكام المتوفين لهم او من
الادلة الظنية والادلة على مساواتهم لهم فى التكاليف كالشهرة والاجماعات المحكية وعدم
الخلاف وقولهم حكى على واحد حكمى على الجماعة حلال محمد حلال الى يوم القيامة وحرام
محمد حرام الى يوم القيامة ونحو من الاخبار مما لا يجعل الاستراك فى التكاليف الظنية
لهم بحصول الظن بحرمة الميتة على كل مكلف من غير تخصيصها بالعالم بها ليس معنا
الا استحقاق العقاب على الفعل الحرام بالحمل على الوجوب وامر خطاب المشافهين
الظن باستحقاق العقاب فان كان موضوع الحكم عدم الخطاب فهو وغيره كما فى الآية الاولى
والاستحقاق منطوق لغير المشافهين فان كان الموضوع خاصا بالمشافهين كما فى الآية الثانية
فنواسخ الادلة القطعية او الظنية على الاشتراك فى الحكم بحصول الظن بالعموم لغير المشافهين
بالاستحقاق وقد مر بعدم قيام الدليل على اختصاص التكليف بصورة العلم حتى يصح
تخصيص ما ذكرنا بالعالم سيما بعد لزوم الخروج من التكاليف الثابتة يقينا والخروج
عن الدين من الاقتصار فى غير العبادات والظنون الثابتة الحجية بالاصل اليوائر

دلا ريب فى حصول الظن بالترتب على الظن بالاستحقاق فان المكلف بعد وجود
المقتضى وعدم الظن المانع هو حتى يترتب عليه عدم المانع بناء على
اصالة عدم المانع محل اشكال فى الاستصحاب ان الثابت مطلق الابقاء ومضافا الى
العمومات الدالة على الوعد والوعيد على اطاعة الله ورسوله ومعصيته ورسوله
كقوله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم
الى غير ذلك من الآيات والاخبار الدالة على ترتب الثواب على الاعمال و
العقاب على العصيان ومقتضاها حصول الظن بالترتب فعلى هذا لو خالف المجتهد
ما ظن بوجوبه او حرمته بان لم يأت بالواجب بقصد الشرعية ولم يترك الحرام
يحصل له الظن بترتب الاثر عليه وكذا لو لم يفت بمقتضى ظنه بان افتى بخلافه
او لم يفت للاجماع بل الضرورة على عدم الفرق فى الواجبات والمحرمات بين المجتهد
والمقلد وان ظاهر هو واجب الحمل على المجتهد فقد واجب ومحرم على المقلد
وللادلة القطعية او الظنية على وجوب الافتاء عينا عند الانحصار وكفاية عند التعدد
ثبت ان مخالفة المجتهد ما ظنه واجبا او حراما يترتب الاول والثانى بالثانى وترك
الاول يترتب بها مظنة للضرر واما سائر الاحكام التكليفية فيتم الكلام فيها بعد القول
بالفرق بالاحكام الوضعية راجعة الى التكليف بعدم القول بالفرق بالفرق
بان دعوى عدم الفرق من صرف المحال لعدم حصول القطع بالاجماع فى مثله وعدم
كفاية الظن حمالا ينبغى ان يصغى اليه فان عدم حصول القطع فى مثله موجب عدم
فى اكثر المسائل الفقهية المدعى فيها الاجماع فى مثله والا صحيحة منها مضافا الى
كفاية الظن كما لا يخفى واما المقدمة الثانية فلحكم العقل بها بل ربما يدل وحكمه بوجوب
دفع الضرر المحتمل ولو احتمالا ضعيفا كما لو دار امر شرب سم ولو احتمال مرجوحا

لا يقدم على اكله وشربه ولو ضرب ضربا شديدا او ضرب من اكله لا كرفع طعامه وعطشه
عليه حسن انه وجاز مواخذته بأدلة معللا باحتمال الهلاك ودوام تحصيل الهلاك خلاف
ما لو اقدم على ما لا يحتمله فانه يقبح مواخذته ولو حصل الهلاك ويعلمون الحسن والقبح
فى الموضعين بعدم اعتنى على ما هو مقتضى حكم العقل فى الاول واشى عليه الناس وكذا الاقدام
على ما يحتمل الهلاك من غير ان يكون فيه ما مع امكان الاجتناب عنه الى ما لا يحتمل فيه
الهلاك اصلا ومع عدم الامكان يجتنب الى ما هو اقل احتمالا او ضررا ولو فرض صدور تعلم
الهلاك فى الجهة وتردد بين امرين كالرمى والقعود بين الطريقين يحكم العقل بترك كلها
مع الامكان وترك الاكثر احتمالا او ضررا فيما فرضناه فصلناه فى اثبات المقدمتين
بكثير من الوجوه والجواب عنها وان كان كثيرا يذكر عن الاكثر اعتراضات على هذا الوجه الجواب
منها الاجمالى الذى يرجع اليه جميع ما يرد بحيث لا يبقى الارتياب فيه لمن ليس له نزوة ومهارة
فى الفن ولا يكون المكابرة والتعسف لمن ليس له انصاف تذكر بعض ما فيها فنقول
الاعتراض عليه من وجوه الاول منع كون الحكم المذكور مظنة للضرر قال غاية الامر حصول الظن بالحكم
الا فرد من غير سلمنا حصول الظن بثبوته بالغير لكن منع استلزام الظن بالضرر لاثر
صحة التكليف واستحقاق المؤاخذة بوصول التكليف الى المكلف ومع عدمه لا يحقق الضرر
فضلا عن ان الظن يتوقف على الضرر على وصول التكليف وحيث لا وصول الا بالظن بالتكليف
يتوقف الوصول على حجية الظن واثبات حجية الظن لظن الضرر المتوقف حصوله على الوصول
المتوقف على حجية الظن دور ظاهر بل الادلة القطعية والظنية الدالة على عدم التكليف
بدون نصب الدليل العلمى يقتضى لظن عدم الضرر مضافا الى احتمال العفو بعدا لا يحقق
فلا يظن الترتب والاستحقاق ليس بضرر بل الضرر انما هو ترتب المؤاخذة وباحتمال العفو
جزم بانتفاء الظن بها والجواب اما عن الاختصاص بالمشافهين فقد مر واما من اشتراط صحة
التكليف بالوصول فبتسليم الاشتراط ان اريد الوصول القطعى لكن الدليل القطعى على الوجوب

والحجة بعد الظن بالتكليف ايضا ومنع الاشتراط ان اريد الوصول القطعي فان
الدليل الظني الدال على وجوب شئ او حرمته يفيد الظن بالمؤاخذة على المواخذة على
مخالفته ولا دليل على اشتراط الوجوب والحرمة بصورة العلم بقيد الاطلاق فان الدليل
الوجوب والحرمة في صورة العلم والعدم مع بقاء على اصلها طلقا حتى يثبت تقييدها
وقد مر في المقدمة الخامسة عدم حكم العقل ومنع تحقق الاجماع على ذم التكليف في
صورة عدم العلم والامارات والاخبار الدالة على عدم التكليف بدون العلم فيه و
المنع منها وبين الادلة الدالة على التكليف التكاليف في الصور بين وان كانت
عمومها وخصوصها من وجه لكن مقتضى اطلاق ادلة التكاليف وجود ذم وعقاب في العلم
وعدمه وخصوص هذه الامارات والاخبار تصور عدم العلم وعدم الموارد والمقتضى
التعارض بينها عدم حصول الظن بالوجوب او الحرمة في حد ذاتها وعدم حصول
الظن بعد فرض التعارض لادلة في مادة الاجتماع الا ان لزوم الخروج من الدين من
بقاء الامارات والاخبار الدالة على رفع التكليف في صورة عدم العلم على حد سواء
بالنسبة الى جميع الموارد المظنون الوجوب والحرمة ولزوم الترجيح بلا مرجح من بقائها
على عمومها بالنسبة الى بعض الموارد او جب تخصيصها بصورة عدم انسداد باب العلم
وصورة انسداده في المظنون انما ثبت عدم حجيتها كالقياس وانما قطع الظن بعدم التكليف
في صورة الانسداد بالنسبة الى بعض الموارد تعارض فيقع الحاصل من الادلة الدالة
على الوجوب والحرمة بحاله فان دفع الضرر والمعارضة بادلة البراءة واما من احتمال
العقوبة فيأتي احتمال العفو الذي ينافي الظن بالضرر اذا كان منافيا للاحتمال عدم
او واجبا عليه وقد مر ان المظنون عدم العفو وترتب المواخذة والقول بانا نعلم
من مثل رب العفو الغفور الرؤف الرحيم الذي وسعت رحمته غضبه يظن
ان دفع بعد ما ان اخذه من مثل العدل القهار المنتقم القادر القاهر الغالب

مظنونة

مظنونة والتحقيق انا نعلم سبحانه كامل في جميع صفاته كما ليه والجلالية حكيم في افعاله
وافعاله يعفو في موضع العفو وينتقم في مقام الانتقام ولا يحصل الظن في مقام الجزم
الفرق بين من الصفات الا بالظن بكونه من مواضع العفو والايات والاخبار الموجبة
للرجاء معارضة بمثلها المقتضي للخوف ولذا ورد ان المؤمن لا يزيد خوفه على رجاءه
دلالة رجاء على خوفه والعمومات الدالة على ان من يعمل مثقال ذرة شرا يره ومن يعمل
فان لنار جهنم مخصصة بغير مورد العفو فكلما عرض لا يحصل الا الظن بالمؤاخذة ولذا
العفو بالخصوص الا فيما الظن بكونه داخلا في المستثنى منه او المستثنى فالعمومات محكمة
مقتضى الحكم والظن العمومات استند الى ان الثابت مظنون البقاء بان يجاب بالمنع
بالظن الناشئ من الامارات المعارض بخلافه ولذا لم يكن احتمال المؤاخذة مستندا العقلاء
عندهم الى مواليهم اقوى من احتمال العفو سيما اذا كان المعصية من الكبائر
هذا لضعفا الى ان ترك جميع الواجبات المظنونة وفعل جميع المحرمات لكذلك مما يظن
عدم العفو منها ضعفا الى ان احتمال الضرر كاف في اثبات الالزام بناء على ما
من حكم العقل بوجوب دفع الضرر المحتمل الا انه يتعين الدليل يتبدل الظن
بالضرر في المقدمتين باحتمال فلا نفصل الا تاتي منع وجوب دفع الضرر المظنون
فضلا عن المحتمل بل المسلم او لو سلنا الوجوب لكن في العقليات الصرف
من الامور المتعلقة بالمعاش حيث ان شاننا فيها ستابيه عن نا وظنونا دون الوجوب
التي لابد من اخذها من صاحب الشريعة سلمنا الوجوب عقلا مطلقا ان استقرار الوجوب
شرعا في خبر المنع كما يأتي في موضعه فالجواب اما عن منع الوجوب فقد مر في الفرق
بين الوجوب دالا ولو بنظر بالمذمة والمواخذة وعدمهما بل قد ثبتنا وجوب دفع
الضرر المشكوك بل الموهوم وما يقال لمنع الوجوب في الموهوم من ان اكثر العقلا
لا يكون الضرر الموهوم في امور معاشهم كالتجارات والزراعات والاسفار

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] الحمد لله على حسن توفيقه [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث بالهدى ودين الحق [illegible] وعلى آله وصحبه الذين هم [illegible] وبعد فهذا [illegible] في مصطلح الحديث [illegible] وسميته [illegible] والله أسأل أن ينفع به [illegible] وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم [illegible]

[illegible] الخبر [illegible] الصدق [illegible] الكذب [illegible] مطابقة الخبر [illegible] لما في نفس الأمر [illegible] وعدم مطابقته [illegible] وقد [illegible] أن الخبر [illegible] ثلاثة أقسام [illegible] وقد [illegible] أن الخبر [illegible] ثلاثة أقسام [illegible] وقد [illegible] أن الخبر [illegible] ثلاثة أقسام [illegible]

نسبة يقصد بها نسبة خارجية أي ثابتة في نفس الأمر طابقها أو لا طابقها بقصد هذا الخبر فإذا قلت مثلا زيد قائم فقد أثبت القيام لزيد في اللفظ ونسبة القيام إليه في نفس الأمر لا بد أن يكون بينهما نسبة وبين القيام ونسبة لما لا بد أن تطلب فإنه في نفس الأمر لا بد من أن يكون قائما أو جالسا أو غير ذلك فقولنا قائم دل على أن ثمة نسبة ثابتة في نفس الأمر بينهما فنسبة حدثت من اللفظ لا أول على شيء آخر خارج عنها طابقها أو لا وسمي هذا الصدق في الكذب بخلاف الخبر وهو الذي المراد في الحديث أعني من أن يكون قول الرسول صلى الله عليه وسلم والأمام عليه السلام والصحابي والتابعي وغيرهم من العلماء والصلحاء ونحوهم من معناه فعلم وتقريرهم هذا هو الأشهر في الاستعمال والأوفق بمعناه اللغوي وقد يجيء الخبر ويراد به الحديث بما جاء عن المعصوم النبوي والإمام وبخصوص الأول وهو الخبر بما جاء من غيره ومن ثم قيل لمن تتبع الأخبار وعني بها كلها الأخباري وقيل يستعمل بالسنة الجيوبة الحديث وما جاء من الإمام وعند أهل معناه أو بعضها الثاني وهو الحديث أعم من الخبر مطلقا فيقال لكل منهما ضد حديث من قبيل عكس وكل من هذه الثلاثة قد يأتي بمعنى الآخر فيقال الأثر مساو للخبر وقيل الأثر ما جاء عن الصحابي والحديث ما جاء عن النبوي والخبر هو الأعم صنعا والأعرف ما أضافه والحق لغة مما اكتنف الصلب من الحيوان وبه شبه الشيء من الأرض ومن الشيء قوي متقرر وصار جعل متين قدس كل شيء ما يتقوم به ذلك الشيء ويتقوى به كان الإنسان يتقوم بالظهر ويتقوى به فمن الحديث لقلة الحديث الذي يتقوى به المحق وهو قول النبي ﷺ وفي معناه والسند طريق المتن وهو صفة جار على رواته من قولهم فلان سند أي معتمد سمي أهل به سند لاعتمادهم عليه في نقل الحديث وضبطه وقيل ان السند هو الإخبار عن طريق المتن

والأول أكثر لأن التعريف إنما هو بيان أن الطريق بإخبار وبه لا بإخبار الإخبار بل قد يكون الإخبار هو الطريق فيصح بأن يروى أنقطع الطريق بضعف بعض سفرة الإخبار بكون فلان الراوي طريقا لهم إلى معرفة الحديث الذي فاهم به عن نبي أو إمام وعلى معناها والأول راجع إلى المعنى الثاني للسند وهو إخبار عن طريق المتن أو الإضافة إلى الإسناد إنما لأن يجعل تعريفا للسند لأن الإخبار عن الطريق هو الحقيقة هو الإسناد كما يظهر من تعريفه والسند والإسناد بمعنى وعلى الأول هما فيه أن ثم الخبر بأي معنى أخذ مضمر شيء الصدق والكذب على وجه منع الجمع والخلو الأصح من الأقوال وإنما قلنا إنه مضمر فيهما لأنه كما قدمت يقتضي نسبة في اللفظ ونسبة في الواقع وإن طابق الواقع المحكي بالقطع الأول وهو الصدق والا طابقه فالثاني وهو الكذب وبذلك ظهر وجه الحصر لأن المراد من أول المجموع وسيأتي ما فيه فإنه حينئذ من الصدق والكذب من أفراد لا أنه جعلهما خبرا واحدا وهو الأول وإن جعلناه خبرين كما مر فالخبر صادق في أحدهما كاذب في الآخر وخبر بطوله لم يصدق ولم يكذب على الأصح خلافا لمن أطلق حيث ألبث فيه واسطة بينهما وشرطه صدق المخبر بمطابقة ما اعتقده وإن كان مخبره مطابقا وصانع بهما فليس بصادق ولا كاذب وغير كلام النفس إما مطابق للواقع أو لا وكل منهما إما مع اعتقاد المطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق أو بدون الاعتقاد فهذه ستة أقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق وواحد كاذب وهو غير مطابق مع اعتقاد أنه غير مطابق والاربعة الباقية وهي المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة وبدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقادها أو بدون الاعتقاد ليست بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب يقتضي به اطلق منه بقصد المخبر واستند إما قطع

ف قوله الا ثم نعم افترى على الله كذبا أم به جنة حصر الكفار اخبار النبي ﷺ في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو لا شبهة في أن المراد بالثاني غير الكذب لأنهم جعلوه قسيما وهو يقتضي أن يكون غيره وغير الصدق أيضا لأنهم لا يعتقدون صدقه وهم يقتضي أن يكون من أهل اللسان عارفين باللغة وقد أتفق الواسطة في أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب فيكون هذا منه بزعمهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ويجاب بأن الواسطة إنما نفوها اعتقادا فنفي الكذب هو الصدق وهو غير الكذب لأنه نفي الكذب وهت لأحد المجنون كان غيره قسيما للافتراء الذي هو أخص من الكذب وإن لم يكن قسيما للاعم وهو مجرد الخبر الكاذب فنوعيه وهما الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ونبه بقوله سواء واقف اعتقاد المخبر لا على خلاف الشائع حيث جعل صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر مطلقا وكذبه عدمها المطابقة كذلك فجعل قول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقول السماء فوقنا عند معتقد ذلك كذب مجنونا يقولهما إذا جاءنا لما نقول الحق ولا نشهد أن هذا نفس الكاذبون حيث سجل الله عليهم بأنهم كاذبون في قولهم أنك لرسول الله مع أنه مطابق للواقع حيث لم يكونوا قائلا لاعتقادهم فيه ذلك فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع فقط لما صح ذلك وأجيب بأن المعنى للخبر في الشهادة وادعائهم فيها ما قالوه فقولهم لا نسلم فإنكذب راجع إلى قولهم نشهد بما يشاهد ويقتضيه خبرا كاذبا وهو أن شهادتهم صادرة عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشاهد ذلك تأكيدهم الجملة أن واللام والجملة الاسمية أو أن المعنى كاذبون في تسميتهم هذا الاخبار شهادة أو في المشهود به أعني قولهم أنك لرسول الله ﷺ في زعمهم لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كذبا عندهم

لان كان صادقا في نفس الامر لوجود مطابقته للواقع عليهم انهم لم يقولوا لا تتفقوا على من عند رسول الله حاشى يتفقوا لما روى من زيد بن ارقم انه سمع عبد الله بن ابى يقول لقد قال فخبر الذى ٣ قلت عند الله انه ما قال فترك وتخير بقوله وسواء قصد الخبر ام لا على خلاف المرشى حيث ذهب الى ان الخبر لا يحتمل الا صدقا فخبر اسلمنا ما الى وجوده من السماعى والحاكى والنائم ومثلوه لان لا يسمى خبرا والمحققون على عدم اشتراط لانه لفظ وضع للخبر بدلالة بنفسه على الارادة كغيره من الالفاظ ثم الخبر اما ان يعلم صدقه قطعا او كذبه كذلك او يحتمل الامرين والعلم بهما قد يكون ضروريا وقد يكون نظريا وزيده خمسة اقسام اشار الى تفصيلها بقوله ان الخبر قد يعلم صدقه قطعا ضرورة كالمتواتر فقط وسيأتى تفسيره والعلم بكون العلم به ضروريا مذهب الاكثر ومستندهم انه لو كان نظريا لما حصل لمن لا يكون من اهله كالصبيان والبله لانتفاء الدليل فلا يحصل للعوام فكذا ما يتوقف عليه لكن التالى باطل فكون خبر التواتر ضروريا وذهب ابو الحسين البصرى والغزالى وجماعة الى انه نظرى لتوقفه على مقدمات نظرية كانتفاء المواطأة ووجود العلم الكاذب وكون المخبر به محسوسا وهو لا يستلزم المدعى لان الاحتياج الى النظر انما هو لمقدمات مجهولة لا يوجب كون العلم نظريا كالعلم بالمقدمات النظرية ولان المقتضى لحصول هذا العلم انما هو الخبر عنه دون العكس وما هو موجود مخبر به فيعلم انه كذلك اى بالضرورة كوجوده فكذا او يعلم صدقه قطعا لكن كسبا لا ضرورة لجواز ان يعلم الكذب عليه بالاسناد الى ما قبل الرسول ٣ اعم من خبر نبينا ٣ وغير الامام عندنا كذلك للعصمة المعتبرة فيهم بالدليل ايضا وغير جميع الامة باجماع الامامية مقيدة مدلوله بالاسناد الى الحجة المتواتر معناه لتحاماه على عمد وكرمه وكرم حاتم فانه قد روى وتحاماه وكرمهما وان تعدد متواتر كل واحد لكن القدر المشترك متواتر والخبر المحفوف بالقرائن كخبر من اخبر عن موت احد وابتياع والصياح في بلده وكذا ما لمن لم يره واحتمال ذلك كثير وانكار جماعة اصل العلم به للمخالف غير خطاء لجواز عدم الشرائط في صورة التخلف مصوبا صاحب عدم الضبط لمن ذهب الجهاء بما يعبارة وهو اى الخبر الذى يعلم وجوده مخبوء بالنظر كقولنا محمد رسول الله وقد يعلم كذبه كذلك اى بالضرورة او النظر ومثلهما يعلم بالحقا بسبب على السابق والمعلوم كذبه ضرورة ما خالف المتواتر وما علم عدم وجوده مخبر به ضرورة حسيا او وجدانيا او بديهيا او كسبيا المخبر المخالف لما دل عليه قاطع بالكسب وهو الخبر الذى يتأتى لمن له الدواعى على نقله ولم ينقل لسكوت المؤمنين عن المناقشة ونحوه لذلك وقد يحتمل الامرين الصدق والكذب لا بالنظر الى ذاته اذ جميع الاخبار يحتملهما كذلك كالاخبار فان الحوادث صنفان المشخصين الاولين قليل ينقسم الخبر بقسميه اعم من المعلوم صدقه وكذبه والاعم من المتواتر واحاد والاول هو ما بلغت رواته الكثرة مبلغا احالت العادة تواطئهم اى التقائهم على الكذب واستمرت لنا الوصف في جميع الطبقات حيث بعد بانا بحيث يحزم من تلقى هكذا الحالا الاول فتكون اول رتبة هذا الوصف كما هو وسطه لتحقيقه بحصول الوصف وهما سيأتى لم يقل الكثرة في جميع الطبقات المتعددة وبهذا يندفع الشائع عن كثير من الاخبار انها تفيد العلم بكثرة رواتها في زماننا ذلك الحد لكن لم يتفق ذلك في غير خصوص مادة الابداء وظن كونها متواترة من لم يتفطن بهذا الشرط ولا يحضره ذلك في عدد خاص على الاصح بل المعتبر العدد المحصل للوصف فقد يحصل لبعض المخبرين بعشرة واقل وقد لا يحصل لغائه بسبب قرينة اما وصف الصدق او عدم وجود خالف في

الظرف من كخبر عن مرضه بحضرة الحكيم وبتصبيره ولونه بدن عليه وكذا من يخبر عن موت احد وابتياع والصياح في بلده وكذا ما لمن لم يره واحتمال ذلك كثير وانكار جماعة اصل العلم به للمخالف غير خطاء لجواز عدم الشرائط في صورة التخلف مصوبا صاحب عدم الضبط لمن ذهب الجهاء بما يعبارة وهو اى الخبر الذى يعلم وجوده مخبوء بالنظر كقولنا محمد رسول الله وقد يعلم كذبه كذلك اى بالضرورة او النظر ومثلهما يعلم بالحقا بسبب على السابق والمعلوم كذبه ضرورة ما خالف المتواتر وما علم عدم وجوده مخبر به ضرورة حسيا او وجدانيا او بديهيا او كسبيا المخبر المخالف لما دل عليه قاطع بالكسب وهو الخبر الذى يتأتى لمن له الدواعى على نقله ولم ينقل لسكوت المؤمنين عن المناقشة ونحوه لذلك وقد يحتمل الامرين الصدق والكذب لا بالنظر الى ذاته اذ جميع الاخبار يحتملهما كذلك كالاخبار فان الحوادث صنفان المشخصين الاولين قليل ينقسم الخبر بقسميه اعم من المعلوم صدقه وكذبه والاعم من المتواتر واحاد والاول هو ما بلغت رواته الكثرة مبلغا احالت العادة تواطئهم اى التقائهم على الكذب واستمرت لنا الوصف في جميع الطبقات حيث بعد بانا بحيث يحزم من تلقى هكذا الحالا الاول فتكون اول رتبة هذا الوصف كما هو وسطه لتحقيقه بحصول الوصف وهما سيأتى لم يقل الكثرة في جميع الطبقات المتعددة وبهذا يندفع الشائع عن كثير من الاخبار انها تفيد العلم بكثرة رواتها في زماننا ذلك الحد لكن لم يتفق ذلك في غير خصوص مادة الابداء وظن كونها متواترة من لم يتفطن بهذا الشرط ولا يحضره ذلك في عدد خاص على الاصح بل المعتبر العدد المحصل للوصف فقد يحصل لبعض المخبرين بعشرة واقل وقد لا يحصل لغائه بسبب قرينة اما وصف الصدق او عدم وجود خالف في

ذلك قوم فاعتبروا اثنى عشر عددا النقباء او عشرين لاية المحشر او الصابرين او السبعين لاخبار موسى عليه السلام فلم يحصل العلم بخبر هؤلاء وبعضهم ٢ او ثلثمائة واثنى عشر عددا مل بلدة لا يحصى بها عادة الاحتلافا فاحمى ظنون المزاة واى ارتباط لهذا العدد بالمراد وما الذى اخرجه عن نظائره مما ذكره القرآن من غير ريب لاعداد وشرط حصول العلم به اى ما يخبر المتواتر استفادوا اى انتفاء العلم المستفاد منه اضطرارا من السامع لانتفاء تحصيل احد اسباب تحصيل النظرى بان يحال العلم بسببه على ان يكون اقوى مما كان وان لا يسبق شبهة الى اسماع او لقلبه مانع موجب صمم بان يكون معتقدا نقيضه وهذا شرط المحقق بل السيد المرتضى رحمه الله وسعيد عليه جماعة من المحققين وهو حينئذ موجود مانع عليه بان حصول العلم عقيب سماع المتواتر اذا كان عادة جاز ان يختلف ذلك بانتفاء الاول فيحصل العلم بدونه ولم يكن قد اعتقد نقيض ذلك الحكم قبل ذلك ولا يحصل اذا اعتقد ذلك وبهذا اندفع تحصيل الجواب لمن خالف الاسلام من الفرق اذ الاعمى عدم بلوغ المتواتر حد مروى بلغاء النبوة وظهور المعجزة عليه وهو انتفاء لاحد ادواته فان المانع لحصول العلم لهم بذلك دون المسلمين سبق الشبهة لا لفقد ولا الانتفاء المذكور وقد يحقق بعض اتباعهم عن عنيد مجزة القرآن وبهذا اجاب السيد عن نقض من خالف في المتواتر على اماميته على حد انهم اعتقدوا نفي النص بشبهة واسناد المخبر به الاساس بان يكون المخبر به محسوسا كالبصر وغيره من الحواس التي فلو كان مستند العلم لحدوث العالم وصدق الانبياء لم يحصل لهما العلم وهو اى المتواتر يتحقق فيحصول الشرائع كوجوب الصلوات الخمس ونحوها الذى تواتر نقله كتبا كما كالصلوات الخمس واعدادها وركعاتها في الجملة فترجع اثبات متواترها الى المعنوى لا اللفظى ان الكلام في الاخبار الذى اخبر عليه كخبرها وقيل محققة في الاحاديث

الخاصة المتواترة الفاظا مخصوصة لعدم انتفاء الطرفين والوسط فيها واما متواتر معناها في بعض الموارد كاخبار الشجاعة على اختلاف عددها على وكرمه وكرم ونظائرهم فان كلا من تلك الاخبار الذى اخبر على ان عليا قتل فلانا وفعل كذا مخبوء متواتر وكذا الاخبار الذى اخبر على حاتما اعطى الفرس الفلانية والجمل الرجل وغيرهما الا ان القدر المشترك بينها متواتر يدل عليه تلك الجزئيات المتعددة احادا بانتفاء ان يتفق في جميع ذلك الجزئي ما لا يتفق في غيره اذ لا مسوغ لذلك فيحصل العلم بوجود ذلك القدر المشترك في ضمن كل واحد من تلك الاخبار احاد وقد اوحى اقتضاء ان لذلك القدر مسانيد اثبتها وتم بحفظها الى الآن اخبارا مسببا بلغ حد التواتر الاحاسيا وفي قبله والظاهر ان الصلاة من سئل من ابراد مثال لذلك ١١ احياء طلبه هذا مع كثرة ورودها لهم فقد بما وجد بثنا والتشاد هو اضطراب الارض قال وحديث واما الاخبار بالنبأ ليس منه اى من المتواتر وان تعلقا الا ان عدها في المتواتر اكثر فان جميع على الاسلام ورواة الحديث الان تزيد وهم في بلدان عن عدد التواتر اضعافا مضاعفة لان ذلك التواتر المدعى لقدماء في وسط اسناده الى الآن دون اوله فقد انفرد به جماعة قليلون او شذاذ لهم من لا يحرج بهم عن الاحاد والذى ما ادعى تواتره من هذا القبيل بنظر يعدى التواتر لم يحضره زمانه او هو وما قبله من غير استقصاء جميع ١١ الان سنة ولو انصف لوجد الاغلب على ان الامر فيه بارز تماما صادا لحديث الموضوع ايضا وعلى ان بعد ذلك لكن شرط التواتر مفقود من جهة الابتداء وتارة بعض الفاسقين زيادة عدد واما على وصف المتواتر بكذا وهو غريب نعم حديث من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار يدل ادعاء تواتره فقد نقل عن السيد من العلماء الجم الغفير اى الجمع الكثير قبل الرواة لم اربعين وقيل بلغت بضع وقيل بلغت

الباء المكسورة وتفتح عما زاد على العشرة الى اربع العشرة الآخرة وزادوا الفا
ويسكنون معها ما قبل الهاء الزاى لهذا العدد الزاى لهذا العدد سبق ان زيادة ظاهر ان المتواتر
يتحقق لهذا العدد بل ما دونه وهو آحاد وهو ما لا ينتهي الى التواتر عنه اى من المخبر
سواء كان الراوى واحدا ام اكثر ثم هو اى خبر الواحد مستفيض ان زادت رواته
عن ثلثة فى كل مرتبة او زادت على اثنين منذ بعضهم ما فوق من الى ان الحاد يصير اثنين
وبقال له المشهور ايضا حيث يتردد رواته عن ثلثة او اثنين سمى بذلك لوضوحه
وشهرته بينهم اى بين المستفيض والمشهور بان يجعل المستفيض ما اتصف
بذلك ابتداء وانتهاء والمشهور ما عم من ذلك فقد يأتى الاحاد
بانتهاء مشهور غير مستفيض لان شهرته بالقرن الوسطى كما مر وقد يطلق المشهور
على ما اشتهر على الالسنة او ان اختص باسناد واحد بل ما لا يوجد اسناده
اصلا وغريب ان انفرد بروايه راو واحد فى اى موضع وقع الانفراد به من السند
وان تعدد الطرق ابتداء ومنتهى ان كان الانفراد فى اصل سنده وهو الفرد
المطلق والا فالفرد النسبى وغيرهما اى ينقسم خبر الواحد الى المستفيض
والغريب وهو ما عدا ذلك المذكور من الاقسام فمنه الفرد وهو الذى لا
يروبه الا اثنين عن اثنين سمى فردا لقلة وجوده او لكونه عزيزا اى قوى
لمجيئه من طريق اخرى ومنه المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور كما مر فى
المحكم بالقرائن والصحيح عند الاكثر واحسن على قول والمردود وهو
الذى لم يترجح صدق المخبر به بعض الموانع بخلاف المتواتر فكله مقبول لافادته
القطع بصدق مخبره ومنه المشتبه ما لم يتبين اشتباه حال راويه وهو
ملحق بالمردود عندنا حيث يشترط لظهور عدالة الراوى ولا يكتفى

بظاهر

بظاهر الاسلام والايمان والاخبار بعدم ما يؤثر فى ذلك ام آحادا واصحها الثانى الا خبر
مخصوص فى عدد معين بحيث لا يقبل الزيادة عليه لامكان وجود اخبار اخرى بهذا بعض
الناس لم يصل الى الجامع ومن بالغ فى تتبعها وحصرها عدد كقول احمد مع من الاحاد
سبع مائة الف وكسر فليجب ما وصل اليه لو سلم ذلك له وحصر احاديث اصحابنا بعد
الكثرة من روى عن الائمة عندهم وكان قد استقر امر المذهب حين على اربعمائة مصنف
بحيث لا يجاوزها مصنف سنوها الاصول وكان عليها اعتمادهم ثم تداعت الحال الى
ذهاب معظم تلك الاصول ولخصها جامعة كتب خاصة اقربها جامع المشاوى واحسن
جامع منها الكتاب الكافى لمحمد بن يعقوب الكلينى والتهذيب للشيخ ابى جعفر
الطوسى ولا يستغنى باحدهما عن الآخر لان الاول اجمع لمتون الاحاديث والثانى
اجمع للاحاديث المختصة بالاحكام الشرعية واما الاستبصار فانه اخص من التهذيب
غالبا فيمكن الغنى به عنه وان اختص بالبحث عن الجمع بين الاخبار المختلفة فان ذلك
امر خارج عن اصل الحديث وكتاب من لا يحضره ففيه حسن ايضا الا انه لا يخرج عن
الكتابين غالبا كيف كان واخبارنا ليست منحصرة فيها الا ان ما خرج عنها قليل
صار الآن غير مضبوط ولا يكلف التفتيش بالبحث عنه واعلم ان متن الحديث قسمه
لا صدخل لمعرفة الاعتبار اى اعتبار اهل هذا الفن الآحاد وانما يدخل فى اعتبار
المباحث عنه بخصوصه كالفقيه فى فنون الاحاديث الفقهية والمشايخ لها حيث
عما يتعلق بمتونها واستثنى النادر لبعد خلو مثل الحديث المطلوب والمصحف
والمضطرب والمزيد فانه يبحث عنها فى هذا العلم مع تعلقها بالمتن بل يكتب
الحديث وصفه من القوة والضعف وغيرهما من الاوصاف بحسب اوصاف
الرواة من العدالة والضبط والايمان وعدمها كثيرا ذلك او بحسب الاسناد

من الاتصال والانقطاع والارسال والاضطراب وغيرها وغيرها البحث عن ذلك فى هذا
العلم بذكرها وبيانه وغيره بعضها عن بعض فخبر الباب اوامر من الصحة واسنادها
من الحسن والقوة والضعف وغيرها مثلا فى حديث صحيح او حسن او موثق او ضعيف
وبخبر الباب اجمع للقرائن او العدد بلا نهاية مثلا فلان ثقة او عدل او ضابط
او كذوب ونحو ذلك لمن يطلب عليه ما سبق من الانواع واذا نظر الى حال الطالب
الخبر فطلب الحديث الحلوة وطرف نحو من القراءة والسماع والاجازة والمناولة وغيرها
وبخبر الكلام فى البحث عن اسماء الرجال المتعلقة بالاسم والمعلق وبالنسبة بهم و
نحو ذلك وعد الفقير بناسب ان يراد كل مطلب منها بباب مخصوص فهنا ابواب اربعة
الاول فى اقسام الحديث والثانى فى قبول رواياته او ردوده والثالث فى طرق تحمله
وتحمله وكيفية رواياته والرابع فى اسماء الرجال وطبقاتهم الباب الاول فى اقسام
الحديث واصوله المنقسم الى البحث فيها اربعة وما فى الاقسام يرجع اليها الاول
الصحيح فهو ما اتصل سنده الى المعصوم بنقل العدل الامامى عن مثله فى جميع الطبقات
حيث تكون متعددة فخرج اتصال السند المقطوع فى اى مرتبة انقطع فانه لا يسمى
صحيحا وان كان رواته من رجال الصحيح ومثل قولنا الى المعصوم النبى والامام وبقولنا
بنقل العدل الحسن نحو وبقولنا الامامى الموثق وبقولنا فى جميع الطبقات
ما اتفق فيه واحد بغير الوصف المذكور بسببه يلحق بما يناسبه من الاوصاف
لا بالصحيح وهو وارد على من عرفه من اصحابنا كالشهيد فى الذكرى بانه
ما اتصلت رواته الى المعصوم بعدل امامى فان اتصال السند بالعدل المذكور لا يلزم
ان يكون فى جميع الطبقات بحسب اطلاق اللفظ وان كان ذلك مرادا وبقيد بعضه له
وان اعتبر سنده على ما اصطلح عليه العامة من تعريفه بحيث الصحيح واسلامه من

الشذوذ

بقوى

من الشذوذ والعلة فتعريفه انه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم عن
شذوذ وعلة وشمل تعريفهم بالطاف العدل لجميع فرق المسلمين فخطأ وارد
العدل الخالف لما لم يبلغ خلافه الكفر او يكون داعيه ما روى به بدعته
على اصح اقوالهم ويرد الاحاديث بكذوب احاديثهم الصحيح وقد احاديثنا مضافا
الى ما اكتفوا به العدالة من الاكتفاء بعدم ظهور الفسق والبناء على ظاهر حال
المسلم فالاخبار الحسنة والموثقة عندنا صحيحة عندهم مع سلامتها من المانعين
المذكورين واعتبروا بالسلامة من الشذوذ وغيرها والثقة مع مخالفة ما
روى الناس فلا يكون وارد وبالعلة ما عدا اسبابه مفيدة لخلاف الصحيح ذلك
الماهرة الفن واصحابنا لم يعتبروا هذا الصحيح ذلك والخلاف فى مجرد الا
صطلاح والا فقد يقبلون الخبر الشاذ والمعلل ونحن قد لا نقبلها وان
دخلا فى الصحيح بحسب اصطلاحهم وقد يطلق الصحيح عندنا على سليم الطريق
من الطعن بما فى الامرين وهما كون الراوى بالغا لعدلا امامينا
وان اعتوره مع ذلك الخلل بمثل السالم ارسال او قطع وبهذا الاعتبار يقولون
كثيرا روى ابن عجلة الصحيح كذا وفى صحيحه كذا مع كون رواية المقبولة
له للارسال ومثله وفى رواية المقطوع كثيرا ما يطلقون بصحيح عليها
كان رجال طريقه الذى كورون فيه عدولا امامينا وان اشتمل على امر آخر
بعد ذلك يرضى المخل الصحيح على بعض الاحاديث المروية عن غير امامى
بسبب صحة السند الى غير فطن لوقوع تصحيحه اطلاق وجدناها صحيحة من عداه
وفى المحل اصرح وفيها ان طريق الشهيد الى معاوية بن ميسرة والى عبد
الاعلى والى خالد بن نجيح والى عبد الاعلى مولى آل سام صحيح مع ان المذكورة

الأول لم يخل عليهم بثبوت لا غيره والسابع لم يوثقه وان ذكره في القسم الأول كذلك
فضلا الاجماع على تصحيح ما يصح عن ابان بن عثمان مع كونه مضعفا وهذا كله خارج
عن تعريف الصحيح الذي ذكروه الذي يتضمن مضمونا الاول المشهور ثم ان
هذا لصحيح ما يفيد فائدة الصحيح المشهور كصحيح الائمة ما يراد صنه وصف العلة
وهو فائدتها كما نسبا لطريقة مع لحوق الارسال به او القطع او الضعف او
الجهالة بمن ما فضل به الصحيح فينبغي لذلك فقد ذل فيه اقوام الثاني
الحسن وهو ما اتصل سنده كون ذلك اي الاتصال بامامي ممدوح من غير نص
على عدالته مع سلامة ذلك في جميع مراتبه اي جميع رواته طبقة او تضمن ذلك
في بعضها بان كان فيهم واحد اما في ممدوح غير موثق مع كون الباقي من الطريق
من رجال الصحيح فوصف الطريق بالحسن لاجل ذلك الواحد واحر ذ بكون
الباقي من رجال الصحيح مما لو كان هو وحده فانه يلحق المرتبة الدنيا كما لو كان
فيه واحد ضعيف فانه يكون ضعيفا او واحد غير امامي عدل فانه يكون من
الموثق وبالجملة متبع احسن ما فيه من الصفات حيث يتعدد وهذا كله زائد
على تعريف من عرفه من الاصحاب كالشهيد رحمه الله بانه ما رواه الممدوح
من غير نص على عدالته فانه يشمل ما كان في طريقه واحد كذلك وان كان الباقي
ضعيفا فضلا عن غيره وبين بانه لو يتعمد الممدوح بكونه اماميا فانه اثر
مراد ويطلق الحسن ايضا على ما يشمل الامرين وانما كون الوصف المذكور
في جميع مراتبه او في بعضها بمعنى كون رواية متصفة بوصف الحسن
الواحد معين ثم يصير بعد ذلك ضعيفا او مقطوعا او مرسلا كما مر في
الصحيح مع اتصاف رواياتها بالوصفين وهما كون كل واحد اماميا ممدوحا

عليه وجه لا يبلغ العدالة كلا اي كان الصحيح يطلق على سبيل سليم الطريق تاما في
الامرين وان لم يتصادق في هذا القسم جملا العلامة رح وغيره بل كون طريق الضعيف مما لم
منذر بن جيد مسمى بما لم يذكر رجاله سندر بجرح ولا تعديل ومثل طريقة الى ادريس
بن زيد وان طريقه الى اسماعيل بن مهران صحيح مع ان سماعة واقفي وان كان ثقة فيكون
من الموثق الكثير حسن بهذا المعنى وقد ذكر جماعة من الفقهاء ان رواية زرارة في
معتدبها اذا تضمنت ان الاذان في العجمة الاسلام من الحسن مع انها مقطوعة ومنها هذا
كثير فينبغي مراعاته كما مر الثالث الموثق سمي بذلك لان رواته ثقة وان كان مخالفا
ويعد ذا رد الصحيح مع اشتراكهما في الثقة وبعد الفوى بينهما لقوة الفوق
بما فيه بسبب توثيقه وهو ما دخل في طريقه من نص الاصحاب على توثيقه عقيدته فان كان
من اعداد الفرق المخالفة للامامية وان كان من السبعة واحر ذ بقوله فرتقى الا
صحاب على توثيقه خاصة رواه الخالفون في صحاحهم التي وثقوا رواتها فانها لا يدخل
في الموثق عندنا لان العبرة بتوثيق اصحابنا للمخالف لا بتوثيق غيرهما الا ان الا قبل
اخبارهم بذلك ولهذا يندفع ما يتوهم من عدم الفرق بين رواته من خالفنا
من ذكره في كتب حديثنا وما ردوه في كتبهم فذلك كله ملحق بالضعيف عندنا
لما سيأتي من صدق تعريفه عليه فيعمل منه ما يعمل به منه دون ما يشتمل ما فيه
اي مما في الطريق على ضعف والا لكان الطريق ضعيفا فانه يتبع الاحسن
كما سبق ولهذا الفيد سلم ما ورد على تعريف الاصحاب لفان الموثق ما رواه
من نص الاصحاب على توثيقه على انه يرد عليه ايضا ما لا يرد عليه ما لو كان
في الطريق واحد كذلك مع ضعف الباقي وليس المراد كما مر وقد يطلق
الفوي على ما ردي الامامي غير الممدوح والا الموثق كنوح بن دراج وناجيه

بن عمارة الصيداوي واحمد بن عبد الله بن جعفر الحميري وغيرهم وهم كثيرون
وقولنا غير الممدوح ولا المذموم يخرج من قول الشهيد وغيره تعريفه غير المذموم
مقتضين عليه لانه يشمل الحسن فان الامامي الممدوح غير مذموم ولو فرض كونه
ممدوحا ونما كما الفوق للكثير ورد على تعريف الحسن ايضا والاولى ان يطبع الذي
ويعمل مقتضاه فان تخلف المعارض لم يكن حسنا وعلى هذا ينبغي زيادة تعريف
الحسن بكون المدح مقبولا بقبال ما اذا سند امامي ممدوح مدحا مقبولا
او غير معارض بذم وخرج بذلك الرابع الضعيف وهو ما لا يجمع فيه شروط احد الثلثة
المتقدمة بان يشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه او مجهول الحال او مما ورد فيه
كما توضاح ويمكن ان دابرة الجرح يستغني به عن الثلثة الاخيرة ودابرة الرد
الضعف متفاوتة بحسب بعده عن شروط الصحة فكلما بعد بعض رجاله عنها
كان اقوى في الضعف وكذا ما اتى فيه الراوي المجروح دون ما انفرد الى ما مثل فيه
كما يتفاوت درجات الصحيح واعلاه الحسن والموثق بحسب تمكنه من اوصافها
مما رواه الامامي الثقة الثقيه الورع الضابط كابن ابي عمير ومن ماروى ه
من نقص في بعض الاوصاف وهكذا الى ان ينتهي الى اضعف مراتبه من رتبه
وكل ما رواه الممدوح كثيرا كابراهيم بن هاشم حسن ما رواه من هو دونه
في المدح وهكذا الى ان يتحقق مسماه وكذا القول في الموثق فان ما
كان في طريقه مثل علي ابن فضال او ابان بن عثمان اقوى من غيره وهكذا
ويظهر اثر القوة عند التعارض حيث يعمل بالاقسام الثلثة او يخرج احد
الاخبار بن شاهد او بتعارض صحيحان او حسنان حيث يجوز العمل به
وكثيرا ما يطلق الضعيف في كلام الفقهاء على دابرة المجروح خاصة وهو

استعمال للضعيف في بعض مواريده واسع سهل واعلم ان موضع العمل بخبر الواحد
مطلقا كالمسند المرتضى به ينتفي عنده فائدة البحث عن الحديث من جهة التواتر
مطلقا ومن جهة العمل بخبر الواحد كما كثر تنبها عليه آخرين وفي الجملة فائدة البحث
عند من عمل بخبر الواحد لم يعمل به مطلقا بل منهم من خصه بالصحيح ومنهم
من اضاف الحسن ومنهم من اضاف الموثق ومنهم من اضاف الضعيف
على بعض الوجوه كما سنشير عليه فالعامل بخبر الواحد على اي وجه كان
قطع بالعمل به الخبر الصحيح لعدم المانع منه فاوجد خبر واحد عدل صحيح
العقائد لكن لم يعمل به مطلقا بل رجحت لا كون شاذا او معارضا
بمثله من الاخبار الصحيحة فانه في يطلب المرجح فقد عمل بعضهم بالشاذ
البتة كما اتفق للشيخين رحمهما الله في صحيحة زراره فيمن دخل في الصلوة
ثم ذكر حدثا انه يتوضاه حيث يجب الماء ويبني على الصلوة
اي خصها الحالة الحدث سهوا ومثل ذلك كثير واحتاج العمل بما
يحسن اضافته من عمله مطلقا كالصحيح واعلى البحث رحمه الله عن اطراد من
عمله كالحسن في العلة لظاهر الكلام وشرط الجمهور لها ومنهم من
رده مطلقا وهو الاكثرون حيث شرطوا في قبول الرواية الايمان والعدالة
كما قطع به العلامة في كتب الاصولية وغيره والشيخ رحمه الله شرط
في قبول المرسلة ذلك ايضا في كتب الاصول ووضع في الحديث كتب
الفروع الفرايسة فاكثر عمل باخبار الضعيف مطلقا في اكثر مخصص
اخبار الكثير صحيحة حيث لم يعارضها ما تاره تصح بوجه الحديث لضعف
راويه بوجه الصحيح متعللا بانه خبر واحد لا يوجب علما ولا عملا في هر عبادة

المرتضى وفضل آخرون الحسن كالمحسن والمعتمد والشهيد الذكرى
فضلوا الحسن بالموثق وبقاتوقى الى الضعيف اذا كان العمل به
مشهورا بين الاصحاب حيث قدموه على الخبر الصحيح لا يكون
العمل بمجهول شهيرا ولذا اختلف العمل بالموثق نحو خبر فضل الخطيب
الحسن فيفسد صوم مطلقا وقدمه آخرون وفضل ثالث وعكس
اشتراك الثلثة في دليل واحد بدل على جواز العمل بها مطلقا
وهو ان مطابق مذهب اهل الرفاسق ومنافقه يقول لعل ان جاءكم
فاسق بنبأ فتبينوا فلم يعمل الفريق الاخير الثلثة عنه فرضا لخبره مع
عمل بما له تكليف مع ترشيد ومدحه وان لم يبلغ حد العدالة
وبهذا اندفع ما قيل المراد بالعمل وفقا عنه بان الفرق لما كان
علة التثبت وجب العمل لتفيد بعدم وجود انتفاء التثبت فحصل
التفحص عن الفسق لعلم بعدمه حتى لعلم التثبت او عدمه وحينئذ نظر
لان الاصل عدم وجود المانع في المقام لان المجهول لا يمكن الحكم
عليه بالفسق والمراد بالاية المحكوم عليه واما الضعيف فهو
الاكثر الى منع العمل به مطلقا للامر تشت عند احضار الفاسق الموثوق
بروته واجازه آخرون وهم جماعة كثيرة منهم من ذكرناه مع اعتقاده
بالشهرة وغايته بان تكثر بدنها ورواتها بلفظ واحد والفاظ
متغايرة المعنى او متفق عليه على رواية مختلف فيها في كتب الفقه هو
يصدق الواو وضعه جانبا الى جانب الشهرة وان ضعف الطريق
لان طريق الضعيف قد يثبت بالخبر مع اشتهاره ومضمونه كما علم مما ذهب اليه

الاسلام

الاسلام كقول الى حنيفة والشافعي ومالك واحمد باجناد اهلها مع الحكم
بضعفهم عندهم وان لم يبلغوا حد التواتر وهذا عندي للشيخ وجماعة
في عملهم بالخبر الضعيف وهذه حجة عملهم بالموثق ايضا بطريق الاولى
وفيه نظر يخرج تخريجه عن وضع الرسالة فانها مبنية على الاختصار
ووجهه على فرض الاجماع انما تنفع من كون هذه الشهرة لقوة الموثق
موثوقا في الخبر الضعيف فان هذه اغلبية لو كانت الشهرة تحققه
قبل زمن الشيخ وهم الله والامر ليس كذلك فان من قدماء العلماء
كانوا على مانع من خبر الواحد مطلقا كالمرتضى والاكثر على ما نقل عنهم
وبين جامع للاحاديث من غير التفات الى نفي بالصحة وضدها فلو
كان البحث عن الفتوى مجردة لغير الفرضين قليلا حدا لا يخفى على
من اطلع على حالهم فالعمل بمضمون الخبر الضعيف قبل زمن الشيخ على
وجه يجعله لين يحتمل ان العمل الشيخ بمضمونه مركبة الفقر يتجاوز بعد
من الفقهاء واتباعهم عليها الاكثر تقليد الاسلاف لهم ولم يكن
منهم صريح الاحاديث ويتفق على الاول بقية سوى الشيخ المحقق
ابن ادريس وذلك لان العمل بخبر الواحد مطلقا جائز المتاخرون
بعد ذلك الشهيد وجدوا الشيخ ومن تبعه قد عملوا بمضمون ذلك الخبر
الضعيف لامارات وقرائن لعلها اذا تبينت لهم فيه بحسب العمل بكل خبر
وجعلوا هذه الشهرة جابرة لضعفه ولو قابل المصنف وجبر للضعف
لرجح ذلك كلام الى الشيخ ومثل هذه الشهرة لا يكفي في جبر الخبر
الضعيف وهل هذه الشهرة لا يكفي في جبر الخبر الضعيف من هذا القبيل

بينه وبين ثبوت فقوى المخالفين باجنادها محابهم فانهم كانوا
منتشرين في اقطار الارض من اقاصي ما هجر والين الوافي وفي
وتمكن الطلع على اصل هذه القاعدة التي بنيناها وتحريرها من غير تقليد
الشيخ الفاضل المحقق سديد الدين محمود الحمصي والسيد
الرضي الدين طاوس رحمهما الله قال السيد رحمه الله في كتابه
البهجة لثمرة المهجة اخبرني جدي الصالح وابي ابو
فراس قريس قدس الله روحه ان الحق جده ان لم يبلغ الامامة
مفيد على التحقيق بل كلهم حاكه وقال السيد عقبه وانا ان
فقد ظهر ان الذي يفتي به ويحاب عنه سبيل ما حفظ من
كلام ائمتنا العلماء المتقدمين انتهى وقد كشفت تلك وبعض الحال
وبقي الحال البالغة الخيال وغاية ذهب المقال من عرف الرجال
ما الحق وتكره من عرف الحق بالرجال وهو زاد الاكثر العمل به
اي ما كخبر الضعيف ونحو القصص والمواعظ وفضائل الاعمال
ونحوها لان ضعفات الرواة احكام الحلال والحرام وهو حسن ما لم
تبلغ الضعف حد الوضع والاختلاق فلما اشتمل من العلماء الخبر
بان الكذب هلك ما له السنن ليس في المواعظ والقصص غير خبر
الخبر ولما روي عن النبي صلى الله عليه وآله من طرقنا الخاصة والعامة
انه قال من بلغه عن الله فضيلة فاخذ بها وعمل بما فيها اعطاه الله
وجاء ثوابه اعطاه الله تعالى ذلك وان لم يكن كذلك وروى هشام
ابن سالم في الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال من سمع شيئا من الثواب

سكتي

على شيء فصنعه كان له وان لم يكن على ما بلغه واذا عرفت هذه المقدمة الاولى
الى هنا اصول علم الحديث بقي هنا مباحث املنا شيئا منها مما يشترك
فيه الاقسام الاربعة اما جميعها او بعضها بحيث لا يختص بالصحيح
ليدخل فيه المقبول فانه ليس من اقسام الصحيح وانما يشترك فيه
الثلثة الاخيرة على ما ظاهر الاستعمال وان كان ظاف مقصورا فيهم
منه كونه اعم من الصحيح ايضا وجملة المشترك ثمانية عشر نوعا ومنها
ما يخص بضعيف وهو ثمانية فجملة الانواع الخمسة وعشرون
ومع الاصول ثلثون نوعا وزيادة على وجه الحصر المجمل والاصل
لامكان الزيادة واقسام اعرفها القسم الاول وهو المشترك منها
احدها المسند وهو ما اتصل سنده مرفوعا من رواته
الى منتهاه الى المعصوم واكثر ما يستعمل فيما جاء على النبي صلى الله
عليه وآله فخرج بالاتصال المسند المرسل والمعلق والمفصل والمنقطع
الموقوف اذا جاء بسند متصل فانه لا يسمى في الاصطلاح مسندا
او ربما اطلق بعضهم على المتصل مطلقا واعرفهم اطلقه على ما
رفع الى النبي وان كان منقطعا وثانيها المتصل ويسمى ايضا الموصول
وهو ما اتصل اسناده الى المعصوم او غيره وكان كل واحد من رواته
قد سمعه من فوقه وما هو في معنى السماع كالاجازة والمناولة
وهذا القيد احترز به كثير فوقه عليهم ما تناوله سواء كان مرفوعا
الى المعصوم ام موقوفا مرفوعا على غيره وقد يختص بما اتصل
اسناده الى المعصوم او العجابة دون غيرهم هذا مع الاطلاق

واما مع التقييد بجائز مطلقا واقع كقولهم هذا متصل الاسناد
بفلان ونحو ذلك وبالنظر المرفوع وهو ما اضيف الى المعصوم
من قول بان يقول في الرواية فيما لكن او فعل بان يقول
فعل كذا او تقرير بان يقول فعل فلان بحضرته كذا او لم ينكر عليه
فانه يكون فاندرج عليه واولى منه ما لوصرح بالتقرير سواء كان
اسناده متصلا بالمعصوم بالمعنى السابق منقطعا نحو بعض
الروايات اذا جاء او رواية بعض رجال سنده ممن لم يلقه
وقد يتبين من التعريفات الثلاثة امكان بين الاخيرين مطلقا
عموما من وجه بجهة صدق كل منها على شيء ما صدق عليه الاخير
مع عدم استلزام صدق شيء منها صدق الاخير ومادة تصادقها
هنا ما اذا كان الحديث متصلا لاسناد بالمعصوم فانه
يصدق عليه الاتصال والرفع لشمول تعريفهما ويختص المتصل
بمتصل الاسناد على الوجه المقرر مع كونه موقوفا على غير المعصوم
ويختص المرفوع بما اضيف الى المعصوم باسناد منقطع ويتبين ان
اعمها من الاول مطلقا بجهة استلزام صدقه صدق منها من غير
عكس ووجه عمومها كذلك اشتراك الثلثة في الحديث المتصل
الاسناد على الوجه السابق المعصوم واختصاص المتصل بحال
كونه موقوفا والمرفوع بحال انقطاعه وربما المعضل ويرجا
يقال في سنده فلان عن فلان من مرضيان للحديث و
الاجناد والسماع وبذلك وجه تسميته معضلا وقد اختلفوا

ذكر الاسناد المعضل نقيل او من قبيل المرسل المنقطع حتى تبين انه
بغيره فان المعضل اعم من الاتصال لغة والصحيح الذي عليه جمهور
المحدثين بل كاد يكون اجماعا انه منفصل اذا لم يكن التقاء
اي فلان راث الراوي بالمعضل بل وما عنه بلح الراوه
اي بواحة اضم من التدليس فان لا يكون معروفا به
والتلاقي ان لم يكف للقي فان عرف بالتدليس فقد يجيء زيادة
في المعضل بوعدم الاتصال نظرا الى فهو وصدق في الاطلاق وفي
كان خلاف الاصطلاح والمتبادر من معناها وقد استعمل اي جمع
المعضلين والمراد باستعمال المصدر وهو المعضل في الاسم
ريب الكتاب المحدث بريد بها الاتصال والمراد بهم الاتصال
المرسل وزاد اخرون في الشرط كون الراوي قد ادرك المروي عنه
بينا واخرون على ذلك كونه معروفا بالرواية عنه والظاهر
عدم اشتراطها وجاء المعلق وهو ما حذف من مبتدا او
اسناده واحد فاكثر كقول الشيخ رحمه الله محمد بن احمد او محمد
ابن يعقوب او نحو ذلك او ما قبله بالسلام او الصلاة
عليه او قال النبي صلى الله عليه وآله او نحو ذلك ما خوذ من
تعليق الحذاء او الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال ولم
يستعملوه فيما سقط وسط اسناده او آخره لتسميتهما المنقطع
والمرسل فلا يحرج المعلق من الصحيح او اعرف المحذوف من جهة
كفه خصوصا اذا كان العلم من جهة الراوي كقول الشيخ في كتابه

والصدوق رحمه الله في الفقيه محمد يعقوب او احمد بن محمد او غيرهما
ممن يدركه ثم يذكر في اخر الكتاب طريقه الى كل واحد من ذكره في
اول الاسناد وهو حسن اذ حين او يعلم المحذوف قوة المذكور بان
الحذف اما في الكتابة او اللفظ حيث يكون الى الواقع القصد ما
ذكره لا يعلم المحذوف من جهة فقد حرج المعلق من الصحيح بالاتصال
او ما في حكمه وساواه المقرون وهو شان لانه اما ان ينفرد به
راو او يوافقه المقرون من جميع الرواة وهو الافراد المطلق والمطلق
بعضهم بالشاذ وسيأتي انه مخالف او ينفرد به بالنسبة الى جهة
وهو النسبي كتفرد اهل بلد معين لمكة او البصرة او الكوفة او
بتفرد واحد من اهلها به ولا يضعف الحديث بذلك من حيث
كونه افرادا الا ان يلحق بالشاذ فيرد لذلك وسائرها المدرج و
هو ما ادرج فيه من كلام بعض الرواة فيظن لذلك انه منه اي
من الحديث او يكون عند متنان باسنادين فيدرجها
في احدهما او احد اسناد الحديثين ويترك الاخر او يسمع
حديثا وبعد من جماعة مختلفين في سنده بان رواه بعضهم
بسند ورواه غيره بغيره او مختلفين في متنه مع اتفاقهم على
سنده بلد مرجع رواياتهم جميعا على الاتفاق في المتن او السند
ولا ذكر الاختلاف وتفرد كل واحد من الاقسام الثلاثة بحرام
وبانها المشهور وهو باشياء عند اهل الحديث خاصة دون
غيرهم بان تفرد منهم رواة كثيرون ولا يعلم هنا لقسم الا اهل

الصناعة او عندهم وعند غيرهم كحديث انما الاعمال بالنيات وامر
راجح وهو بعد الفرائض من اصح او عند غيرهم خاصة والاصل لا عندهم
وهو كما قال بعض العلماء اربعة احاديث تدور عليها الناس ويسير
لها اصل من الشرع وهي انما الاعمال بالنيات ومن اذا اسلم فانا
حضر يوم القيمة وليوم تجزى كل نفس ما تسعى والحلال بين والحرام بين
وقاسمها الغريب بقول مطلق وهو اما غريب اسنادا او متنا
وهو ما تفرد به راو واحد عنه من اصحابه وبعد عنه بانه
غريب من هذا الوجه ومنه غرائب المخرجين في اسناد هذا الفن
الصحيح او غريب متنا خاصة بان انتفى الحديث المتفرد رواه عنه
جماعة كثيرون فانزع غيرها مشهورا وغيرها متنا لا اسنادا وما
الفته الى احد طرفي المقرون في الاسناد فان اسناده منصف بالغرابة
في طرفه الاول وما شابهه في طرفه الاخر وحديث انما الاعمال با
النيات من هذا الباب فانه غريب في طرفه الاول لانه مما تفرد
به من الصحابة عمر ان كان قد خطب به على المنبر فلم يبلغ عليه
فان ذلك اعم من كونهم سمعوه منه ثم تفرد به عنه علقمة ثم تفرد
به عن علقمة محمد ابن ابراهيم ثم تفرد به عن محمد يحيى بن سعيد
ومن محمد منهم به وطرفه الاخر لتفرد رواية بعد من ذكر ما بين المقرون
واشتهارها حتى قيل انه رواه عن يحيى بن سعيد اكثر من مائتي
وحكم ابن السكن الحافظ انه لم يثبت من سبعمائة طريق عن يحيى بن
سعيد ما ذكرناه من تفرد الاربعة لهذا الحديث هو المشهور بين

الحديث ولكن ادى بعض المتاخرين انه روى الصاغ عن علي عليه السلام
والى سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ ومن حديث جمع من الصحابة
بمعناه وعلى هذا فيخرج عن حد الغرابة ونظائره في احاديث كثيرة
فان كثيرا من الاحاديث ينفرد به واحد ثم يتعدد رواته خصوصا
بعد الكتب المصنفة التي دونت الحديث فيها فالاولى ان يطلق
على الغريب اسم الشاذ والمشهور المتداول بينها على ما سياتي في
تعريف الشاذ وعاشرها المصحف وهذا قليل انما نبهت
باعتنائه الحذاق من العلماء والمصحف يكون في الراوي كتصحيف
شراحيل بالراء المهملة والحاء المعجمة ابو العوام بن عمر بالواو والحاء والتصحيف
عزرة بن يزيد وعكسه وقد يصحف العلماء في كتب الرجال
كثيرا من الاسماء من ادائه الوقوف عليها فليطالع الخلاصة لي
والتماس الاشياء في اسماء الرواة وينظر بها بينها من الاتفاق
وقد نبه الشيخ زين الدين بن داود على كثير من ذلك وفي الحق كتاب
من صام رمضان واتبعه ستا من شوال مصحف بعضهم بالسين
المعجمة ورواه كذلك ومتعلقه اي المصحف اما البصر والسمع فالاول
كما ذكر من الامثلة سندا واسنادا والثاني كتصحيف انما
يعرض البصر بتقارب الخط لا السمع اذ لا يلتبس عليه مثل ذلك
والثالث تصحيف بعضهم عاصم الاحول بواصل الاحدب فان ذلك
لا يتسنى في الكتابة من البصر وشبهه ذلك والتصحيف القبيح يكون
في اللفظ كما ذكر في المعنى كما سياتي من ابدء من محمد بن المثنى العنزي

انه قال يخرج قوم لنا شرف يحسن من عزة صلى الناس رسول الله ﷺ وانما يريد
بذلك ما روى انه ﷺ قال لبني قبيلتهم بني عزة وهو تصحيف
معنوي وتحريف وعاشر عشرها بني بدبه بسترة فتوهم انه
ﷺ قال لبني قبيلتهم بني غفرة وهو تصحيف معنوي وتحريف
عاشر عشرها العاشر سفلا وهو قليل لواسطة مع اضافة في
طبقة اي طلب علوا لاسناده سنة عند اكثر السلف وقد كانوا
يرحلون الى الشيخ في اقاصي البلاد لاجل ذلك فعلوه اي السند
بعد الحديث من الحلق المطرق الى الخط واذ هو من راو ومن رجال
الاسناد الاول الخطاء حاز عليه نحلا كثرت الوسائط طال السند
كثر طلاب النزول وكلما قلت قلت ولكن قد يتفق في النازل مرتبة
ليست في العلو فيكون كان رواية اوثق او احفظ او اضبط في
الاتصال فيه اظهر للتصريح فيه باللقي واشتمال العالي على ما يحتمله
ومعدوده كعن فلان فيقول النازل مرارا وربما من يحب النزول
مطلقا اسناد الى ان كثرة البحث يقتضي المشقة فيعظم الاجر وذلك
ترجيح باعتبار جنبي ما يتعلق بالتحمل والتضعيف العلو اتم
اتم اعلاه واشرفه قرب الاسناد من المعصوم بالعنعنة الى
سند اعزه وذلك الحديث بعينه بعد دليل وهو العلو المطلق
فان اتفق مع ذلك ان يكون سند صحيحا ولم يوصح عنه عليه بما
تقدم فهو الغاية القصوى والا فقصوية العلو فيه موجودة وما
لم يكن موصوفا فيكون كالمعدوم ثم بعد هذه المرتبة العلو

قرب الاسناد والمذكور من احاديث الحديث كالشيخين والصادق و
الكاظم والحسين بن سعيد وسكنا لهم بعده بقدم وفاة
سماع احدهما اي احد الراويين في الاسناد او في عدم الواسطة
بان كانا قارئين وسامعين واحدهما قارئ والاخر سامعا
اعلى مرتبة لاقربيته زمانه من المعصوم ﷺ فالمراد بالعنعنة الى
الامرد العلو بهذين العينين بعرف العلو لبني و شرف اعتباري
قبل خصوصا الاخير لكن قد اعتنى جماعة من ائمة الحديث فذكروا
لذلك وزادوا بعضهم للعلو مرتبا وهو تقدم وفيات الرواة
فانه اعلى من اسناد اعز بسنديه في العدد مع تاخر وفاة من ابن
طبقة ممن مثاله ما نرويه باسناد الى شيخنا الشهيد عن السند
عميد الدين من العلامة فانه عال الدين المطهر فانه اعلى مما
نرويه بين الشهيد بن محمد الدين بن المطهر بن والده جمال الدين
وان تساوى الاسناد الى قدر العدد لتقدم وفاة السند محمد الدين
بنحو ثمن عشرة سنة والكلام في هذا العلو كالذي قبله وضعفه
وتاتي عشرها الشاذ وسيجيء رواه الراوي الثقة مخالفا لما رواه
الجمهور اي الاكثر بحيث يتاتى منهما ما فائدة فانه مشعر وبقال
للطرف الراجح المحفوظ او اضبط او اعدل من راوي الشاذ فشاذ مردود
لشذوذه ومرجوحيته بفقد احد الاوصاف الثلاثة وان تساوى
فكان الراوي الشاذ احفظ للحديث او اضبط له او اعدل من
من رواه مقابلا فلا يرد لان في كل منهما صفة راجحة وصفة

مرجوحة فتعارضان فلا ترجيح وكذا ان كان المخالف او راوي الشاذ
مثلا مثل امرئ الحفظ والضبط والعدالة فلا يرد لان ما مر من
الفقه يوجب قبوله والاحتجاج للامر عليه من تلك الجهة ومنهم
من رده مطلقا نظرا الى شذوذه وقوة الظن بخطئه في جانب الشهور
ومنهم من قبله مطلقا نظرا الى كونه رواية ثقة في الجملة ولو كان راوي
الشاذ المخالف لغيره غير ثقة سكتوا عنه وردوه ومنهم من جعلهما اي الشاذ
والمنكر نوعا واحدا فمن بعض الشاذ المذكور وما ذكرناه وثالث عشرها
المسلسل وهو ما تتابع فيه رجال الاسناد على صفة كالتشبيك
بالاصابع او حالة كالقيام في الرواية للحديث سواء كانت تلك
الصفة او الحالة قولا كقوله سمعت فلانا يقول سمعت فلانا يقول
الا المتعلق بمتن الاسناد او اخبرنا فلان والله قال اخبرنا فلان
والله الى اخر الاسناد كالمسلسل بقراءة سورة الصف او فعلا كحديث
الفسخ بالبعد القائم حالة الرواية وان كان حالة الحدث بالبعد
في حديث تقديم الصلوة على الذبح صلى الله عليه وآله وسلم اذ هو بالفعل
والفعل كالمسلسل بالصافحة فانه يتعلق الوصف بالفعل في قول
كل واحد منا فحدثنا الكشي قال حدثنا نصير بن داود قال حدثنا فلان بن عبد الله قال
والفعل هو التعليم ومثله المسلسل تقريبا جنبا وجوابا
المسلسل بالطعن وسيجيء في المسلسل بالضيافة على الاسود بن
اليزيد والماء اوحالة الرواية كالحديث المسلسل بالفقهاء سوا والنحاة
كالمسلسل بمحمد بن والاحمد بن واسماء اباهم او لقاهم او انسابهم

او بلفظه ونسلسل هذه المذكورات جميع في جميع الاسناد وقد
يقع التسلسل في بعض الاسناد دون بعض كما المسلسل بالأولية
وهو اول ما سمعه كل واحد منهم من شيخه من الاحاديث فان
تسلسله بهذا الوصف ينتهي الى سفيان بن عيينة فقط او ينقطع
في سماعه من عمرو في سماعه من ابي قابوس وفي سماعه من
عبد الله وفي سماعه من النبي صلى الله عليه وآله ومن دونه مسلسلا
الى منتهاه فقد وجد هذا الوصف وهو التسلسل لكن له
مدخلية في قبول الحديث وعدمه وانما هو من قبيل الاوصاف
وترجيح الخ فلكل منهما او الاتمام لهما وفضيلة اشتماله على مزيد
الضبط والحرص على اداء الحديث بما يحاله الى اتفق لجماعة
الذين راقصد سامع على الصالحين لانه اعلى مراتب الرواية
على ما سيجيء فلما تسلسل المسلسلات من ضعف في وصف بالتسلسل
فقد يكون في وصف آخر بها لا خاصة المتن ومنه اي من الحديث
المسلسل ما يقطع تسلسله في وسط اسناده كالمسلسل بالاولية
على القول عند الحافظين وان كان المشهور بينهم خلافه وانما خصها
المؤلف على غيره من احاديث الاولية بعنوانه والزيادة تقع في
المتن بان يروي بنها كما يتضمن زيادة مفيدة لاستقلاله من بينهم
في الاسناد كان يرويه بعضهم باسناد مشتمل على ثلثة رجال
مفيدا مثلا فيزيد به المزيد بادخاله واسطة والاول وهو المزيد في المتن مقبول
اذا وقعت الزيادة من الثقة لان ذلك لا ينافي على ابراء حديث

مشتغل حيث لا يفيد المزيد منافيا لما رواه غيره من الصفات ولكان
المناجات في العموم والخصوص بان يكون المروي بغير زيادة
عاما مثلا وبها فيصير بها خاصا او بالعكس فيكون المزيد ح
كالشاذ وقد تقدم حكمه مثاله حديث وجعلت لي الارض
مسجدا وطهورا فهذه الزيادة تفرد بها بعض الرواة
وقد رواه الاكثر لفظها جعلت لنا مسجدا وطهورا فاورد
الجماعة عام للناس فاضاف الارض من الحجر والرمل والتراب
وغاير عليه المنفرد بالزيادة مخصوص بالنوع بسبب ذلك
نوع من المخالفة يختلف به الحكم والثالث وهو المزيد في الاسناد
كان اسنده راو ارسله او وصله فوقفه او رفعه او المعضل
وقفه على من دونه ونحو ذلك وهو مقبول كالاول عند الفقهاء
لعدم المنافاة اذ مجرد اطلاع المسند والموصل والرافع على
ما لم يطلع عليه غيره او تحرزه لما لم يحرزه وبالجملة هو كالزيادة غير
المنافية وفضل وافضل الامر مثال نوع قادح في الحديث بناء على رد
المرسل قدح على الموصول كما يقدم الجارح على المعدل عند تعارضهما
وهذا اي في هذا الدليل مع للاكثرين فقد يرجح
على التعديل هذا تقديم الارسال على الوصل مع وجود العارف
بينهما فان الجرح انما قدم على التعديل بسبب زيادة العلم من
الجارح على المعدل لان ذلك على الظاهر وانما يطلع عليه
المعدل وهي اي زيادة العلم التي اوجب تقديم الجرح هنا الذي هو

نا وهو الارسال والوصل مع فرض وصل لارجح من اوصل لان من وصل
اطلع على ان الراوي للحديث فلان عن فلان ان من ارسل لم يطلع ع
ذلك فلا تعارض بين من وصل ومن ارسل لجواز ان يكون من ارسل
على من ارسل كتقديم الجارح على المعدل بغلبة الدليل وخالف هيرا
المخالف في صفة بالاختلاف الراجع الى ذات لا الى مخالفة فان الحديث
الواحد نفسه ليس مختلف انما هو مختلف لغيره كما قدمنا في معناه
كابتداء ورد احوال بعد حد بنال متضادان في المعنى ظاهرا فانه
لان الاختلاف قد يكون بعد الجمع بينهما بكون الاختلاف غير ظاهر او خاص
فقد لا يكون ظاهرا وباطنا وبعد التفكر بينهما فالاختلاف غير
مختلف وحكمه حكم اي الحكم الحديث المختلف الجمع بينهما حيث يمكن
الجمع ولو بوجه بعيد بوجد تخصيص العام منهما او تقييد مطلقهما او
حمله على اختلاف نوع الحديث كحديث لا عدوى وحديث لا يورد ممرض على مصح
بكسر الراء من اسكان الميم الذي يورد بفتح الراء وكسرها وهو صاحب الابل المرض
يورد مخالفة اي لا يوردها صاحب المرض صاحب الابل الصحيحة
من اجل الوهل اذا وقع في ماله المرض والمصح صاحب الابل الصحيحة
وظاهر الخبرين الاختلاف بينهما من حيث دلالة الاول على نفي العدوى
والثاني على اثباتها ووجه الجمع بحمل الاول ان العدوى المنفية
هي الطبع بمعنى كون المريض تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى وهو الذي
يعتقده الجاهل فيلحق اذا لم يعلم ذلك من اعدى الاول والثاني
على الاعلام بان الله تعالى جعل ذلك سببا لذلك وحذر من الفرار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انقذنا من شفا جرف الظلمة والاوهام لسلوك طريق اولي الرجى والالهام والصلوة والسلام على النبي المبعوث على الخاص والعام وعلى الائمة المعصومين الاعلام وبعد فيقول الفقير الى الله الغني محمد امين بن محمد علي الكاظمي اني نظرت في الكتاب المسمى بجامع المقال فيما يتعلق باحوال الحديث والرجال الذي هو من مؤلفات شيخنا الجليل الوبع الراهد المتورع النقوي زاد فضائله بالافعال الفاضلة والمحامد فوجدت في الباب الثاني منه اغلاطا كثيرة تخفى على من اراد في بصيرة وشان بين الطلبة فبادرت الى اسداء ما فيه من الغلط الواقع وبيانه وتنبيههم عما اشرعوا اليه المراد وتبيانه ثم اني افردت بعد ذلك لهذا الكتاب واعنيت فيه عن ذكر اغلاطه التي انتقد اعتمادا على شرحي السابق واضفت اليه شيئا اخر مما رعى عن الاوهى والى ساذكره سلمه الله انه اشرف في كتابه على النظر في احمد الرجل ومن روى عنه وانا نظرت في كتابي منتهى المقال في بيان معرفة الاحاديث الصحاح والحسان للشيخ الثقة المحقق شيخ حسن صاحب المعالم من اولاد الى اخره اعني كتاب تحرير طاوس الراوي بزاده كثيرا وانقد هذا الكتاب ايضا بتنبيهه وهو بيان ما وقع في الكتب الاربعة للمحدث الكليني والثلثة رحمهم الله من السهو

زيادة السند ونقصانه وتغيير الاسم وابدال الواو بالعاطفة الواقعة في السند بعن وبالعكس ورفعه بزيادة المحدث بين الراوي والمروي عنه وقد بنيته على ترتيب الحروف المهملة على ثلثة اقسام القسم الاول في استعلام من اشترك في الاسم فقط وهم كثيرون يقصر عددهم في ابواب باب ادم المشترك بين جماعة منهم ادم بن ابي اياس المتقدم ويمكن استعلام انه هو بزيادة احمد بن ابي عبد الله البرقي عنه فهو زيادة محمد بن عبد الجبار عنه وانه ابن الحسين النخاس الكوفي الثقة بزيادة اسمعيل بن مهران عنه وانه ابن المتوكل الثقة بزيادة جعفر عنه وانه احمد بن زياد الخراساني عنه وانه ابن يونس الثقة بوقوعه في طبقة الشيخ ابو جعفر الاستبصار الشيخ تصانيفه باب ٢ ابان المشترك بين جماعة منهم الثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن تغلب الثقة بزيادة محمد بن المنذر بن سعيد بن ابي الجهم عنه وزيادة عبد الله بن خفيف عنه وزيادة علي بن باب وابي علي صاحبا لكل احمد بن موسى بن ابي بهم صاحب اللؤلؤ وزيادة رفاعة بن موسى وجميل بن دراج وعبد الله بن سنان وابي سعيد القماط وعبد الرحمن بن الحجاج ومنصور بن حازم واحمد بن علي الحلبي وسيف بن عميرة وسعيد بن ابي الجهم ومحمد بن ابي عمير وابن مسكان وحميد ابان بن محمد بن ابان بن تغلب عنه قال ابو جعفر الصدوق في اسانيده لا يحضرنا الصادق عليه السلام الا ابان بن عثمان ابان بن تغلب وقد روى عني زيادة الكثير مما رواه الثقات عني وقد نفى البأس عنه والبهبهاني وروى

عنهما انهما قد يروي وقع في الكافي رواية ابي علي عن ابان ابن تغلب وهو سهو والصواب عن ابان بن عثمان وبروايته هو عن علي بن الحسين وابي جعفر وابي عبد الله عليهم السلام وعن عطية الكوفي وعن انس بن مالك وعن الاعمش وعن محمد بن المنكدر وعن سماك بن حرب وعن ابراهيم النخعي وعن ابي بصير ايضا كابان بن عثمان وانه ابن عثمان الناووسي المجمع على تصحيح ما يصح عنه بروايته عباس بن عامر عنه وسندي بن محمد البزاز وبروايته احمد بن محمد بن ابي نصر عنه ومحمد بن سعيد بن ابي نصر وابجاعنه والبرقي وجعفر بن بشير الوشا وابو يوب بزاي محمد بن احمد بن يكير بن محمد الازدي والحسن بن علي الوشا عنه وقضاء الدين ابو يعقوب عنه والقسم بن محمد الجوهري وعلي بن الحكم الكوفي الثقة وظريف بن ناصح وصفوان بن يحيى وعبد الله بن المغيرة ومحمد بن ابي عمير وحجيس بن هشام وفي احاديث الكعبين من التهذيب رواية احمد بن حمزة والقسم بن محمد عن ابان بن عثمان فقال بعض العلماء هو احمد بن البيع الغير الثقة وهو اشتباه اكرهنا فاسد لم يثبت العدد انما هو اتفاقي ولو انهما نظر وقد وقع في كتاب الشيخ في رواية الحسين بن سعيد عن ابان بن عثمان وهو معلوم لان المعهود والمذكور بوسط فضالة بين ايوب بينهما ووقع فيها رواية موسى بن القسم عن ابان بن عثمان ليس في موضع وهو سهو ايضا وبظهر بالتتبع ان الواسطة احمد بن زياد

كتب والحمد لله في سنده هذا صوابه محمد بن القسم عن ابان بن عبد الرحمن عن ابي عبد الله ع قال في المنتقى ومحل التصحيف فيه قوله محمد بن القسم فان كونه تصحيفا لموسى بن القسم ما لا ريب فيه وفي الظن بل خلل اضعف وهو ورود الواسطة بين موسى وابان والجارية تقضي بثبوتها وهو عباس بن عامر بن رباح ويعرف ايضا بروايته عن ابي مريم عبد الغفار وعن ابي بصير كابان بن تغلب وعن الحرث بن المغيرة وعن ابي القسم بن يزيد بن معوية او معوية بن عمار ومحمد الحلبي وزرارة واسمعيل بن الفضل وعبد الرحمن بن ابي عبد الله والفضيل بن يسار وابي العباس الفضل بن عبد الملك وعن ميسر ابن عبد العزيز الاسدي بزيادة عبيس بن هشام عنه وابن ابي محمد البجلي المعروف بالسندي الثقة بزيادة احمد بن محمد الفلاني عنه وزيادة محمد بن علي بن محبوب عنه وزيادة الصفار عنه وزيادة احمد بن ابي عبد الله عنه وحيث يعبر الشيخ كرواية علي بن الحكم عن ابان تنقلب الرواية على ما ذهب من انه لا تنقل فان ابان مشترك بين نيف وعشرين رجلا فيهم الثقة وغيره على انه قد يمكن ان يكون الشيخ عن الكوفي باب ابراهيم المشترك بين الثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابو رافع الثقة عبيد الله مولى رسول الله ص بزيادة محمد بن عبيد الله بن ابي رافع عن ابيه عنه وانه ابن ابي بكر محمد بن البيع الثقة الواقفي بزيادته عن ابي الحسن موسى ع حيث لا مشارك وانه ابن ابي الملاد يحيى بن سليم وصل ابن سليمان الثقة بزيادة محمد بن سهل بن البيع عنه وبزيادة الحسن بن

عن يقطين وعنه بواسطة محمد بن الحسن بن ابي الخطاب وموسى بن القسم والحسين بن
سعيد ويعرف لبعض بواسطة هو عن الباقر والصادق والكاظم والرضا عليهم السلام
وانه ابن ابي زياد الكرخي بواسطة ابن ابي عمير عنه وانه ابن ابي حمال الواقفي الموثق
بواسطة محمد بن الحسن بن عنه وبواسطة الحسن بن علي بن فضال عنه وبواسطة بشير
هو عن ابي الحسن الكاظم بحيث لا مشارك وانه ابن ابي الكرام الجعفري الممدوح بزوال
بن ابي عمران موسى بن زنجي الآتي عنه وانه ابن ابي نجران والثقة بواسطة احمد
بن محمد بن عيسى عنه وبواسطة الحسن بن احمد المالكي وبواسطة ابراهيم بن هاشم
والحسن بن موسى الخشاب وبواسطة هو عن الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام
وانه ابن يحيى بواسطة طريف بن ناصح عنه وبواسطة هو عن القسم وانه ابن مجد
بواسطة احمد بن ابي عبد الله البرقي عنه وانه ابن بشر بواسطة محمد بن عبد الحميد
عنه وانه ابن الحكم بواسطة يحيى بن بكير عنه وانه ابن حماد بواسطة احمد بن
محمد عنه وبواسطة القسم بن اسمعيل عنه وانه ابن خالد بن واسطة ابن مهدي عنه
وبواسطة هو عن ابي عبد الله بحيث لا مشارك وانه ابن عبد الحميد الواقفي
الموثق بواسطة ابن ابي عمير عنه وصفوان عنه وبواسطة عوانة بن الحسين الواقفي
عنه وبواسطة دريست عنه وانه ابن عبد الله الاحمري بواسطة سيف بن
عميرة عنه وانه ابن عثمان او ابن عيسى ابو ايوب الثقة الخزاز وبواسطة
محمد بن ابي عمير عنه وصفوان عنه والفارق بينه وبين من تقدم ان وجد
وبواسطة الحسن بن محبوب عنه وبواسطة عبد الله بن المغيرة البجلي الثقة

عنه وعلى بن الحكم الثقة عنه وحسين بن عثمان عنه وداود بن النعمان ويونس
بن عبد الرحمن عنه ومحمد بن عيسى ويقع في اسناد للشيخ بواسطة الحسين بن
سعيد عن ابراهيم الخزاز عن عبد الحميد بن عواض كذا في المنتقى الحسين بن
سعيد اما يروي عنه بالواسطة كابن ابي عمير في الغالب وفي قليل صفوان
بن يحيى او عبد الله بن المغيرة او فضالة عن الحسين بن عثمان وانه ابن ابي عمير
البياني الثقة بواسطة حماد بن عيسى عنه وبواسطة هو عن ابي الحارث الفراء
وانه ابن شعيب بواسطة احمد بن ابي عبد الله عنه وانه ابن مسلم الثقة بواسطة
محمد بن عنه وانه ابن موسى الانصاري بواسطة محمد بن حماد عنه وانه ابن
مخرم بواسطة الحسن بن محبوب عنه وانه ابن مهزيار بواسطة محمد بن عبد
الجبار عنه وانه ابن نصر الثقة بواسطة جعفر بن بشير عنه وانه ابن ابي نعيم
الثقة المكي ابي الصباح الكناني بواسطة صفوان بن يحيى عنه وبواسطة
محمد بن الفضيل عنه والقسم بن محمد وفضالة بن ايوب ومحمد بن اسمعيل
بن بزيع وعثمان بن عيسى وعلي بن الحسن بن رباط ومحمد بن اسمعيل
الخزاز وظريف بن ناصح ومحمد بن المغيرة الثقة وعلي بن نعمان
الثقة الثقة وعلي بن الحكم ويقع لبعض بواسطة هو عن سابور ومنصور
بن حازم ومحمد بن ابي عمير وانه ابن هاشم الغلي تلميذ يونس
بن عبد الرحمن بواسطة ابنه علي عنه وبواسطة محمد بن الحسن الصفار
سعد بن عبد الله وبواسطة محمد بن احمد بن يحيى واحمد بن اسحق بن

سعد ويقع في الكافي بعد علي الشيخ في التهذيب بسنده صحيح الى علي بن ابراهيم عن ابيه
قال سألت ابا عبد الله عن سهو ما اكثر ما هو فخذ متام الحديث وهذا غلط
بينه وبين ابيه عن حماد صحيح عن محمد بن مسلم كما سبق وانه ابن يوسف
الثقة بواسطة احمد بن محمد عنه وبحيث يصل الفهرس بنقض الرواية على ما هو بين ذاته
فلا تغفل وانه احمد المشترك بين الثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن ابي بشير
الواقفي بواسطة الحسن بن محمد بن سماعة عنه وبواسطة هو عن الكاظم بحيث لا مشارك
وانه ابن ابي ذهل الجلي في الجملة بواسطة محمد بن يحيى العطار عنه وانه ابن ابي دلف
ابو علي الاشعري الثقة بواسطة احمد بن جعفر بن سفيان البزوفري عنه وبواسطة
التلعكبري عنه وبواسطة محمد بن يعقوب عنه والحسن بن حمزة العلوي عنه
وبواسطة هو عن محمد بن عبد الجبار ومحمد بن احمد بن يحيى ومحمد بن الحسن
الوليد وانه ابن اسحق بن سعد الثقة بواسطة سعد بن عبد الله عنه ومحمد بن
الحسن الصفار والحسين بن محمد وعلي بن ابراهيم ومحمد بن يحيى العطار عنه وبواسطة
هو عن الجواد والهادي والحسن العسكري عليهم السلام وانه ابن اسمعيل
سمكة الفاضل بواسطة جعفر بن محمد بن قولويه عنه وانه ابن اسفنديار بواسطة
جعفر بن محمد بن قولويه عنه وانه ابن يقطين بواسطة محمد بن احمد بن يحيى عنه وانه
ابن بكير بواسطة حميد بن زياد عنه وانه ابن جعفر بن سفيان البزوفري بواسطة التلعكبي
عنه وبواسطة هو عن علي الاشعري احمد بن ادريس وانه ابن حمدان بواسطة
ابن نوح عنه وبواسطة هو عن محمد بن جعفر الاسدي ابي الحسين وانه ابن دماغ

بواسطة علي بن الحسن الطاطري عنه وبواسطة عبد الله بن احمد بن نهيك عنه وانه ابن بزوفر
الثقة بواسطة العباس بن عامر عنه وبواسطة محمد بن الحسن الصفار عنه وانه ابن سلمة
بواسطة احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه وانه ابن صبيح الثقة بواسطة جعفر بن محمد الحسني عنه
وبواسطة الحسن بن علي بن بزيع عنه وانه ابن عائذ الثقة بواسطة علي بن الحسين بن
عمر الخزاز عنه وبواسطة هو عن ابي خديجة سالم بن مكرم وانه ابن عبد الواحد بن
عبد ربه صاحب الطيعة الشيخ والنجاشي كلاهما عن ابن نوح عنه والجاموراني
عبد ربه الخلقي بواسطة الحسن بن متويه الذي لم يذكر في كتب الرجال عنه وانه
ابن عبدون بواسطة احمد بن ابي عبد الله عنه وانه ابن عبد الله بواسطة جعفر بن عبد الله
المحمدي عنه وانه ابن علوية بواسطة محمد بن عامر عنه وبواسطة محمد بن احمد بن بشر الطائي
بن بشير الرجال احمد وانه ابن عمرو بن المنهال بواسطة احمد بن مطهر عنه وانه ابن القسم
بن ابي كيب بواسطة التلعكبي عنه وانه ابن المبارك بواسطة احمد بن مطهر عنه القاسم
بشير بن المنذر القرينة لان وجد وانه ابن معروف بواسطة محمد بن علي
بن محبوب عنه وبواسطة احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه وانه ابن سليم الثقة بواسطة
حميد بن زياد عنه وانه ابن نصر بن سعيد بواسطة التلعكبي عنه وانه ابن القضيب
بواسطة محمد بن يحيى الخراز عنه وبواسطة احمد بن محمد بن عيسى عنه ومحمد بن خالد
عنه ومحمد بن سالم عنه وانه ابن وهيب بواسطة عبد بن زياد عنه وانه ابن
مرة بواسطة جعفر بن ابي بويه عنه وانه ابن هلال العبرتائي الضعيف بواسطة
عبد الله بن جعفر عنه وعبد الله العلا المزادي عنه وموسى بن الحسن بن عامر

والحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة وجميع بصر الثبتي ثقة له رواية على مذهب
من تأخر فلا تغفل باب ادريس المشترك بين الثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن
حبيب بإزاء الثقة برواية احمد بن ميثم عنه وعمران بن حامد وموسى بن محسن بن طاوس
وجعفر الحسني وانه ابن هلال برواية محمد بن سنان عنه باب ارطاط المشترك
بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن حبيب الثقة برواية محمد بن الحسين بن
ابي الخطاب عنه باب اسحق المشترك بين من يوثق به وغيره ويمكن استعلاما
انه ابن بزيد الثقة برواية محمد بن ميثم على ابي سعيد عنه ورواية بشر عن
ابي عبد الله ع وانه ابن بشار العامي الكاهلي الخراساني برواية احمد بن محمد بن سعيد
ورواية بشر هو عن ابي عبد الله ع حبيب الاشارك وانه ابن عمر بن الحوتي الواقفي
برواية احمد بن ميثم عنه ومحمد بن ابي عمير والحسن بن محبوب وانه ابن اسمعيل
الثقة النيسابوري بدون ورود في طبقة اصحاب العسكري ع وانه ابن ابراهيم الحنيفي
برواية عن الحسن بن سعيد واخيه الحسن بن سعيد وبورود في طبقة اصحاب
الرضا ع وانه ابن جعفر بن الصادق ع المدوح برواية بشر عن ابيه عنه ورواية
بن كاسب عنه وانه ابن عنذب الثقة برواية عيسى بن عبد الله عنه وانه ابن عمار الثقة الموثق
برواية اسباط بن كلوب عنه ورواية ابن ابي عمير عنه ورواية الحسن بن علي
علي بن اسمعيل بن عمار عنه ورواية محمد بن وضاح عنه ومحمد بن سليمان
الديلمي ومحمد بن ابي حمزة الثمالي عنه وعثمان بن عيسى وعبد الرحمن بن سالم
واسحق بن عيسى وصفوان بن يحيى ورواية بشر هو عن ابي عبد الله وابي الحسن ع

وانه ابن غالب الثقة برواية صفوان عنه وانه ابن محمد بن علي برواية بن نوح عنه وجميع بصر
الثبتي ثقة له رواية باب اسمعيل المشترك بين من يوثق به وغيره ويمكن
استعلام انه ابن آدم الثقة برواية محمد بن ابي الصهبان عنه وانه ابن ابان برواية محمد بن
علي الصيرفي عنه ورواية ابراهيم بن سليمان عنه وانه ابن ابراهيم بن نوح الثقة برواية
علي بن الحسن ورواية محمد بن زياد عنه وانه ابن ابي خالد الثقة برواية اسامة بن عبد الله
بن الحسين بن محمد بن علي عنه وانه ابن بكر الثقة برواية ابراهيم بن سليمان عنه وانه
جابر الجعفي الثقة برواية صفوان بن يحيى عنه ورواية القسم بن اسمعيل القرشي
عنه ورواية عثمان بن عيسى عنه ورواية احمد بن محمد بن ابي نصر عنه ورواية محمد
بن سنان عنه ورواية عبد الله بن المغيرة الثقة عنه ورواية عبد الله بن مسكان
عنه ورواية ابي عبد الله البرقي عنه واسحق بن عمار ورواية البحتري اذا بشر عنه
ورواية بشر بن ابي اخنب وفضالة بن ايوب عنه وانه ابن عمر المجهول برواية حماد
بن عيسى عنه وانه ابن الحكم الرابعي برواية محمد بن اسمعيل عنه وانه ابن زياد
الخفاف برواية عيسى بن هشام عنه ورواية هو عن محمد بن مروان ومعوية
بن عمار ويعقوب بن شعيب عنه وانه ابن سعد الاحوص الاشعري الثقة برواية
احمد بن محمد بن عيسى عنه ومحمد بن خالد ورواية هو عن الرضا ع لانه من
اصحابه وانه ابن سهل الدعفان ورواية احمد بن محمد بن عيسى عنه واحمد بن
محمد بن خالد عن ابيه عنه وانه ابن عبد الخالق الثقة برواية محمد بن خالد عنه
ورواية القسم ابن اسمعيل القرشي عنه ورواية ابراهيم بن عمر اليماني وحمزة

وعبد الله بن مسكان وعلي بن الحكم الثقة ومحمد بن الوليد الخراز والحسن بن علي الوشا
عنه وانه ابن عثمان برواية ابن احمد بن ميثم عنه وانه ابن عمر بن ابان الكلبي برواية احمد
بن ميثم عنه لهم والقادر بالقدرة بن السابق وبورود القرينة وانه ابن الفضل الثقة
برواية محمد بن النعمان عنه وابان بن عثمان عنه وعلي بن رئاب عنه وانه ابن موسى
بن جعفر عليهما السلام برواية ابي علي محمد بن محمد الاشعث بن محمد الكوفي عن والده
موسى عن ابراهيم بن موسى ع وبرواية هو عن موسى ع وانه ابن مروان
الثقة برواية ابي جعفر احمد بن الحسن عنه وبرواية سلمة بن الخطاب عنه وبرواية
ابن سنان عنه ورواية علي بن الحسن الفضال عنه ورواية سهل بن زياد
واحمد بن محمد بن خالد ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب واحمد بن عبد الله والحسين
بن سعيد عنه وبرواية بشر هو عن محمد بن ابي حمزة الثمالي وانه ابن هاشم المكتب
برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه وابراهيم بن هاشم ويعقوب بن زيد بن زيد
والعباس بن معروف وبرواية بشر هو عن الرضا ع وجميع بصر الثبتي ثقة له
الرواية على مذهب من تأخر باب ادريس المشترك بين من يوثق به وغيره
ويمكن استعلام انه ابن عباس الثقة برواية بكر بن عبد الأعلى عنه ورواية
علي بن ابراهيم عنه وجميع بصر الثبتي ثقة له الرواية على مذهب من تأخر
ايوب المشترك بين من يوثق به وغيره ويمكن استعلام انه ابن الحر
الثقة برواية احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عنه كما في سند ولا كل من اسمه
بن ابي عبد الله عن ايوب وبرواية يحيى الحلبي وسويد القلانسي عبد الله بن

بن مسكان عنه ووقع في الاستبصار في باب علامة اول ايام من شهر رمضان سند
هذه صورته عن علي بن مهزيار عن محمد بن ابي عمير عن ايوب وحماد عن محمد بن مسلم والظاهر
ان قوله عن ايوب غلط والصواب عن ابي ايوب وفي التهذيب اشتراك ايوب ايضا
بوجود وقوع الغلط في كتاب الشيخ ايضا الكليني له بهذا الصوت عن ابي ايوب
الخراز وانه ابن عطية الاعرج الكوفي الثقة برواية صفوان بن يحيى ورواية حميد
بن المثنى ورواية ابي الخزرج الاجش لان عطية كتاب يروي عنه جماعة منهم صفوان
بن يحيى انتهى منه ورواية ابو الحسن الفحام ابن نوح الثقة برواية محمد بن علي بن محبوب
عنه واحمد بن محمد بن خالد ورواية سعد بن عبد الله والحميري عنه ورواية علي بن
الحسن بن فضال والصفار وموسى بن الحسن بن عامر ومحمد بن احمد بن يحيى ووقع
في اسناد الشيخ سند صورته هكذا عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن ايوب بن
نوح عن صفوان بن ابي يحيى وفيه نظر والاظهر كونه معطوفا على محمد
بن الحسين فيكون على موضع الواو ومثل هذا كثير في كتابي الشيخ و
بالعكس وقال جدي في احد طريقيه اليه قال محمد بن سكين ابن بزيع بن
دراج دعا الى هذا الامر فيكون رواية محمد عنه ايضا باب بحر
مشترك بين خمسة مجاهيل من رواة الصادق عليه السلم باب بلال
مشترك بين رجلين مجهولين باب بلال مشترك بين خمسة مجاهيل
من رواة الصادق عليه السلم باب براء المشترك بين من يوثق
به وغيره ويمكن استعلام انه ابن محمد الكوفي الثقة برواية ايوب بن

باب

باب

في عنه دان اشكل الشيخ فلم يعاند ورفع الرواية باب يزيد مشترك بن ربعة عجلا
باب يزيد مشترك بن ابرهة بلا اعجام بين الراء والهاء والدال المهملة والتاء
المثناة فوق والهاء والقاف يكنى ابا القاسم وهو من الطبقة السادسة ويعرف
بروايته عن علي بن عقبة بن خالد الاسدي ويعرف بروايته عنه وابان
وعثمان ويحيى بن عمران الحلبي وحرز بن النضر بن عرفة وجميل بن صالح والحرث بن محمد
واجوب بن حريص بن رباب منه باب يزيد مشترك بن بلدة مجاعل باب بسطام
المشترك بن موتى به وفيه ويكنى اسلام انه ابن ايوب الثقة بروايته صفوان بن
يحيى عنه وروايته محمد بن ابي حمزة عنه وروايته ليكى وانه يباع اللؤلؤ بروايته علي بن نجدة
عنه وابان الحسين الحدث بروايته محمد بن عمرو بن النعمان عنه وابان الحرث بروايته
علي بن محمد البصري عنه وحيث يعبر النهي بضعف الرواية عما عرفت باب بشار
المشترك بن من يوثق به وفيه ويكنى اسلام انه يسار الضبيع او الصفي الثقة
بروايته ابان بن عثمان عنه وهو من ابان بن عثمان وحيث يعبر النهي بضعف الرواية عما عرفت
باب بشر المشترك بن من يوثق به وفيه ويكنى اسلام انه ابن سيابة الثقة
بروايته محمد بن ابي عمير عنه وابان بن سلام بروايته يحيى بن زكريا ابن محمد اللؤلؤ
عنه وبروايته هو عن صالح النيلي وابان بن سليمان الجبلي بروايته محمد بن ربيع الازرع
عنه وابن ابي حمان بروايته الحسن الوشا عنه وحيث يعبر النهي بضعف الرواية
عما عرفت باب مشترك بن مجاعيل لكن ابن سعيد ليس فيه حسن ويجوز ان
يروي الحديث فيرجع اسحاق بن يحيى عمار باب مشترك بن حماد مجاعيل
بكر المشترك بن من يوثق به وفيه ويكنى اسلام انه ابن حرز الثقة

بروايته محمد بن ابي عمير عنه وابان بن صالح الزاي الضعيف بروايته محمد بن خالد البرقي
عنه وروايته ابن ابي هاشم عنه وروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وبروايته بشر
هو عن الحسن بن محمد بن عمران وحيث يعبر النهي بضعف الرواية عما عرفت باب
يكنى المشترك بن سكن وفيه وكلهم مجاهيل الا ابن ابي عمير ويعرف بروايته
ابن ابي نجدة عنه وروايته حرز وابي ايوب وابان بن عثمان ومحمد بن ابي عمير و
حميد بن صالح وعلي بن رباب عنه وقد يقع في الرواية عن الباقر
والصادق باب بلا المشترك بن مولى رسول الله صلى الله عليه وآله المشكوك
حاله بين ان الحرث المزني وكلاهما اصل وبيع الحاجة الى التنبيه النهي وضعف
بضعف الرواية باب بنان المشترك بن محمد بن احمدها باب التمر
والاحمر بن محمد بن عيسى اخوا احمد بن محمد بن عيسى ويعرف بروايته محمد بن علي
ماجيلويه عنه باب ثابت المشترك بن من يوثق به وفيه ويمكن اسعلام
انه ابو حمزة الثمالي ابن دينار الثقة بروايته عبد ربه عنه وروايته الحسن
بن محبوب عنه وروايته يونس بن علي العطار عنه وروايته علي الحكم
الثقة وعلي بن رباب وروايته محمد بن عباش عنه وروايته عبد الله سنان
وسيف بن يحيى وهشام بن سالم ومحمد بن عذافر ومالك بن عطية الثقة
وصفوان بن يحيى وابراهيم بن عمر اليماني ومحمد بن الفضيل وابو يحيى الخزاز بصري
وابن ابي شريح الثقة بروايته عباس بن هشام وروايته بن فضيل عنه وروايته
بن شعيب خالد بن صالح الصغير وجده اسمه هو عن ابي بصير وعن الحسين بن

ابي العلاء وروايته بن هرمز الري الضعيف بروايته حرز بن ثابت عنه وحيث يعبر النهي
بضعف الرواية عما عرفت باب ثلبت مشترك بن محمد ابو محمد العسكري
الحاكم الحادث ويعرف بروايته ابي ايوب الخزاز عنه وروايته ابي بصير وبين ان تشهد
الوفد وكلاهما ابان وبان من الهرم باب ثعلبة المشترك بن من يكون الثقة
وفيه من الضعيف ويكنى اسلام انه بروايته ابي محمد عبد الله بن محمد المخرمي
الجمال عنه وابن ابي عمير ومحمد بن اسمعيل بن بزيع وعلي بن الحكم وبروايته هو عن زرارة
وابي بكر الحضرمي والفضيل وبكير ابني اعين بن جماعة لانضباطهم بالتوثيق ما
عدا جابر بن يزيد الجعفي ولا يخفى ما فيه ويكنى اسلام انه هو وبروايته عمر بن شمر عنه
وعما بن عبد الرحمن بن كثير عنه وروايته بن جبلة مفضل بن صالح الكوفي عنه وروايته
محمد بن عبد الاسدي عنه وروى عنه يوسف بن يعقوب وابراهيم بن سليمان
وحيث يعبر النهي بضعف الرواية عما عرفت باب ثعلبة المشترك بن
جماعة الاحمال لهم بالتوثيق ما عدا المذكر فانه كذاب وبه عنه جماعة اصحابنا النظر بن سويد وما ذكرنا الكشي
وحيث يعبر النهي عن فيه باب جبرئيل مشترك بن جماعة مجاعيل باب جعفر

مشترك بن جماعة مجاعيل باب جعفر المشترك بن من يوثق به وفيه ويكنى اسعلام
انه ابن بشير بروايته محمد بن مفضل بن ابراهيم عنه وروايته محمد بن الحسين بن ابي الخطاب
عنه وبروايته هو عن ابن الحر وعن درست وعن علي بن موسى بهم وانه ابن احمد بروايته محمد
بن عمر بن عبد العزيز الكشي عنه وبروايته محمد بن مسعود العياشي عنه وانه الاودي
الكوفي بروايته محمد بن ابي عمير عنه وانه ابن علي بن حسان بروايته حميد بن زياد عنه
وانه ابن ماذن الكابلي الطحان بروايته حميد بن زياد عنه وانه فارق بينه وبين
السابق القرينة الآتية وحيث وجدت وحيث يعبر النهي بضعف الرواية عما عرفت
جعيد مشترك بن رجل واحد بن اسمه يوثق باب الجليد المشترك بن ابن حسان
الاعجم بضم الهمزة والنون الكناني ويعرف بروايته عبد الله بن بكير عنه وبروايته
هو عن حميد بن دراج وبين ابن عباس الكناني المثقة ويعرف بروايته هرون
بن مسلم عنه وحيث يعبر النهي فالوقف باب جاعد مشترك بن
رجل بن مجهول ابن باب جميل المشترك بن الثقة وفيه ويمكن اسعلام
انه ابن دراج الثقة بروايته ابن ابي عمير عنه وروايته صفوان بن يحيى عنه
ويكنى عمر بن عبد العزيز عنه وروايته فضالة بن ايوب والحسن بن علي بن فضال
النباس وعلي بن حديد والنضر بن سويد واحمد بن محمد بن ابي نصر وعبد الله
بن المغيرة والحسن بن محبوب وبروايته هو عن حديد بن حكيم وزرارة وعن
ابي عبد الله وابي الحسن عم وفي نضر بن اسود عن حميد بن دراج قال
في المنتقى وفيه الا سفيصار من النضر بن سويد هو احمد والمصنف

الدعاء ب الضرب ورفع فى اسناده الشيخ رواية موسى بن القاسم عن حميد بن دياح
قال فى المنتقى موسى بن القاسم روى هذه الاسانيد المنكرة عن حميد بن دياح
بواسطة او نحوها وهذه الاسانيد انما هى بين اسماء الواسطة وفى جملة
من توسط بينهما ابراهيم الهجرى وهو مجهول والعلامة مشى على طريقة فى الاخذ
بظاهر سند صحيح الحديث انتهى ورفع فى الاستبصار وب رواية الحسين بن
سعيد عن حميد بن دياح وهو خلاف المعهود المنكر وقال الغالب توسط ابان بينهما
وقد يكون هو مع غيره قال جميع المصنفين ربيع الاخبار فيهما الاعلى
سند واحد فى الحديث وفى ب فى كتاب الطلاق فى الجزء الرابع سند هذا مثل
الحسين بن سعيد عن ابان او غيره عن احمد بن محمد عن حميد بن دياح وهو اعطف
احمد بن محمد بالواو وبدل من احمد بن محمد عن حميد بن هشام وابان ابى بشير وابان ابى عياش
كما بعده وعندى انه ابن صالح الاسدى فى ق رواية الحسن بن محبوب عنه وب رواية
هو عن دريح الحارثى قال فى المنتقى نقلا عن الشيخ اذا بلغ باب غسل الجنابة
فى سند هذا صورته سعد بن عبد الله عن حميد بن صالح وحماد بن عثمان عن عمر
بن يزيد هذا الطريق يوم الصحة وليس بصحيح فان سعدا يروى عن حماد بن عثمان
بواسطتين كثيرا او بواسطة واحدة وربما يحذف بينهما فى بعض الروايات تلك
الواسطة حميد بن زياد فهو منقطع الاسناد انتهى وجب بعد الشيخ
بقف ارواية على ما عرفت ا حباب مشيك بن يعلى بن محمد بن حميد ابن اسعد
عثمان ا جناح مشيك بن يعلى بن محمد ا جذب مشيك

بن

بن جامع محمد بن حامد ابن السكن اباذرا الغفارى ه الذى هو احد الاركان
الاربعة والا ابن زهير ما ذكر بن الثابتين الكبار وذكر ساعتهم وذكر احمد
ا جد بن مشيك بن يعلى بن حامد ا جذب بن مشيك بن ابن اسماء
الزيادى وبن سيد العبد الذى شهد مع امير المؤمنين ا جد جريم المشيك بن من
يوثق به وفى وممكن استعلام ابن حكم الثقة ب رواية احمد بن محمد بن عيسى العرقى عنه
وثاق عن ابيه عنه وابن ابى جيم ب رواية سعدان بن ابى سلمة عنه وابن الحكم
ب رواية احمد بن ابى عبد الله عن ابيه عنه والمابين بعيد بين السابقة الرابعة ان وجدت
وجب بعد الثانى بقف ارواية على ما عرفت ا حديث المشيك بن موسى بن جعفر
به وفى وممكن استعلام ابن الاعين الجليل الفقيه به وفى طبقة رجال على
ثانية من اصحابه ومن روى عنه وابن عمران الجعفى الثقة ب رواية يحيى بن زكريا
عنه ب رواية هو عن جعفر بن محمد بن حكيم لا مشاك وابن محمد بن الغفار بن
الحسن بن محبوب عنه وابن المغيرة النضرى الثقة ب رواية صفوان بن يحيى عنه
ب رواية ابن مسكان عنه وعلى بن النعمان عنه ويحيى بن عمران الحلبى وجعفر بن
بشير وجب بعد الثانى بقف ارواية على ما عرفت ا حارث مشيك
بن جامع محمد بن قوتا ا حامد مشيك بن يعلى بن محمد بن ق
ا حباب مشيك بن جامع محمد بن ق ا حميد المشيك بن
من يوثق به وفى وممكن استعلام ابن المحلل الجعفى الثقة ب رواية ابن ابى
عمير عنه وعدة رواية احمد بن محمد بن ابى نصر عنه وعبد الله بن محمد النجار و

عبد الله بن المغيرة وابان بن عثمان ب رواية محمد بن الحسين بن عبد الله عنه وابن اهل
الاشتى ب رواية ابن ابى عمير لهم عنه والمازنى هو ينه وبين السابق القرينة ان وجد
وجب بعد الثانى بقف على ما عرفت ا حجاج المشيك بن الثقة وفى
وممكن استعلام ابن رفاعة الحساب ب رواية محمد بن يحيى الخزاز عنه وب رواية
احمد بن مثنى عنه ب رواية العباس بن عنه وجعفر بن بشير وابن دينار ب رواية
ابراهيم بن سليمان عنه وجب بعد الثانى بقف ارواية على ما عرفت ا حاب
ظهر المشيك بن بن ابن عدى وبن ابن زائدة الثقة وممكن استعلام انه هو ب رواية
ابن مسكان عنه وجعفر بن بشير ب رواية هو عن ابى جعفر وابى عبد الله وابن الاول
ب رواية من على ما ذهب اليه وجب بعد الثانى بقف ارواية على ما عرفت
ا حذيفة المشيك بن من يوثق به وفى وممكن استعلام ابن
منصور والمختلف فيه شاة بالجرح والموثق ب رواية ابن ابى عمير عنه وصفوان
بن يحيى عنه ب رواية الصلت بن اسمعيل عنه وعدة رواية محمد بن ابى حمزة عنه وبن
هو عن ابى جعفر وابى عبد الله عم كما فى الحسن عم كما مشاك وابن ابن شعيب
ب رواية عن جابر وجب بعد الثانى بقف ارواية على ما عرفت ا حريث
مشيك بن جامع محمد بن ا حسان المشيك بن الثقة وعن وبن
استعلام ابن عمران الثقة ب رواية على بن النعمان عنه وسيف بن عميرة ب رواية
الصلت بن اسمعيل عنه وب رواية هو عن ابى عبد الله وابى الحسن عم كما مشاك
وجب بعد الثانى بقف ارواية على ما عرفت ا حسن المشيك بن من

يوثق به وفى وممكن استعلام ابن ابراهيم بن عبد الله الصقر ب رواية الكاهلى عنه
وابن ابى نصر الثقة على ما فى الخلاصة ب رواية من ابى عبد الله عم كما لا
مشاك وابن سعيد الحوتى ب رواية على بن عمر الزيات عنه ب رواية هو عن
الرضا عم وابن ابى نجران ب رواية احمد بن ابى عبد الله عنه ب رواية احمد بن هيثم بن
الفضل بن يحيى عنه وابن الحسن بن جعفر الثقة ب رواية محمد بن اعين الهداف
عنه وابن ابى اهيم الجليل الثقة ب رواية الحسن بن خلال عنه ب رواية محمد بن
اسمعيل بن بزيع وابن ابى حبيش ب رواية ابراهيم بن عبد الحميد عنه وابن ابى عمير
الجليل الفقيه الفاضل الزاهد ب رواية ابان الثقة الكوفى عنه ب رواية الحسين
بن عبد الله عنه واحد بن عبد ون عنه ومحمد بن محمد بن النعمان عنه وابن ابى الخالد
الثقة ب رواية احمد بن ابى عبد الله عن عمه الحسن بن خالد وابن ابى عمير ب
رواية ابى على الحسن بن على الفى عنه وابن زياد طريق رواية الحسن بن محبوب عنه
وب رواية محمد بن سنان عنه وابن الزبيرى قال ب رواية احمد بن محمد بن خالد
عنه وابن زياد العطار الثقة ب رواية محمد بن ابى عمير عنه ب رواية ابان بن عثمان
عنه وعلى بن رئاب وفى ب رواية عبد الله سكان عن الحسن بن زياد
الصيقل عن ابى عبد الله عم كما ابن السرى ب رواية الحسن بن محبوب عنه
ليتم كما سابق والفارق القرينة وب رواية عبد الله بن سكان عنه والظاهر
اسناده مع الكل الى الثقة فلا تغفل وقع فى ب كما ب رواية ابان عن الحسن
بن السرى وهى على معهودة انتهى وابن صالح الاصل ب رواية

عباس عامر عنه وانا ابو الطيب بدايه العاصي حدثنا ابن الفريابي الثقه بدايه احمد
وابي عبد الله عنه احمد بن محمد وبدايه محمد بن علي وعبد الله بن جعفر الجهني عنه
وانا ابن عباس الحريث بدايه احمد بن محمد بن عيسى عنه وبدايه احمد بن اسحق عنه بن
سعيد عنه وانا ابن عطيه الخياط الثقه بدايه احمد بن مسلم عنه وابن ابي عجي
وانا ابن علوان الثقه بدايه هرون بن مسلم عنه وانا ابن عمرو بن سهل الثقه
بدايه احمد بن مسلم عنه وبقرن بينه وبين انسان بالفريابي وانا ابن عبد الله
الثقه بدايه محمد بن زياد عنه وانا ابن بلال الثقه بدايه محمد بن حسين
الحضرمي عنه وانا ابن سهل الحديج الموصلي بدايه ابو بكر بن ابي داود عنه وانا ابن
حبيب الثقه بدايه محمد بن احمد بن عيسى عنه وبدايه معوية بن الحكم
وبدايه ابراهيم بن هاشم عنه قال لا احدا من الاسرائيلي في حاشيه عنه
بكتاب الاحداث الموجد للمعاني بعدد وقفين في سند سوى هذا
واخبرني احمد بن عبد الله عن ابي الحسن علي بن محمد بن النهري عن الحسين بن عبد
الملك الاذري الطيلسان الاصل احمد بن الحسين بن عبد الملك الاذري
كما سيجيء التصريح به مواضع هذا الكتاب وتوضيح ما ذكره شيخنا الحفيظ
في كتاب الاجازة فوجد احمد بن الحسين بن عبد الملك وابراهيم بن ابي زياد
في الف على ما شيد النهي والهيثم بن ابي سرور عن عبد الله بن جعفر بن عبد
الله عنه وبدايه محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وعلي بن زياد وموسى
بن القاسم والعباس المعروف وسهل بن زياد وبدايه عنه عن شهاب

بن عبد ربه وانا ابن منصور بدايه ابن محمد بن سنان عنه وانا ابن هذيل وابن يحيى
المجهول ابن بدايه حميد عنهما وحيث يعبر العين بلفظ البدايه على ما عرفت
الحسين المشتي لذين من يوثق به ودينه وبكن استعلام انا ابن ابي جزة الثقه
بدايه الحسن بن محبوب عنه وابراهيم بن مهزم وبدايه هو وبدايه عبد الله الوقف
عنه وانا ابن الشهيد الموثق بدايه الحسن بن محمد بن سماعه عنه وانا ابن ابي
العلاء بدايه احمد بن بشير عنه وبدايه محمد بن ابي عجي عنه وصفوان بن يحيى
عنه وبدايه علي بن الحكم الثقه عنه وعبد الله بن المغيرة وانا ابن عبدون
بدايه صفوان بن يحيى لهم عنه وانا ابن نادر الهرمزي بينه وبين الساباطي ان وجدت
واحد صفوان حاشا ابن احمد ابن ادريس بدايه الحلبي عنه وبدايه
محمد بن علي بن بابويه عنه وانا الاحمدي بدايه ابن محمد ابي عمير عنه وانا ابن بكير
الثقه بدايه العباسي عنه وانا ابن بسام الثقه بدايه الحسين بن سعيد
وابي سعيد الآدمي عنه وانا ابن ثور الثقه بدايه حسين بن علا عنه
وبدايه داود بن الحصين عنه وابراهيم بن مهزم وانا ابن حمدان بدايه
الحلبي عنه وانا ابن حزة الملبث الثقه بدايه ابن ابي عمير عنه والفارسي
بينه وبين الساباطي الهرمزي وانا الحسين بن زيد بدايه ابراهيم سليمان
عنه بدايه عباد بن يعقوب عنه وانا ابن سعيد الثقه بدايه علي بن عبد
الله الدوري والحسين بن الحسن بن ابان وعلي بن ابراهيم بن هاشم واحد بن
محمد بن خالد عنه وبدايه احمد بن محمد بن عيسى عنه وابي داود سليمان

بن معوان المعروف بالمنقري وكلا في باب فما لا الاربعين وبه لهم وبدايه الحسن
بن محبوب عن الحسين بن سعيد وهو سهو وبدايه هو عن القاسم بن عروة و
القاسم بن محمد الجوهري ومن السيناني عن جعفر الثاني وابي الحسن الثالث كل عن
صفوان بن يحيى وقضا الذين ايوب وقد وقع في الكافي وبه بدايه الحسين
بن سعيد عن حريز وهو سهو لانه لا يروي عنه الا بواسطة حماد بن عيسى
ووقع في تهذيب كتاب الزيادات في فضل الصلاة بدايه الحسين بن سعيد
بن حزة بن محمد انه سئل عن المزارع لقي الحسين عم اه ووقع في تهذيب بدايه محمد بن علي
بن محبوب عن الحسين بن سعيد وهو سهو ايضا لان محمدا هذا انما يروي عن
الحسين بواسطة احمد بن محمد عيسى ووقع في تهذيب ايضا بدايه سعد بن عبد الله
عن الحسين بن سعيد وهو غلط ظاهر لان سعدا انما يروي عن الحسين
بواسطة احمد بن محمد بن عيسى ايضا وانا ابن سيف بن عجي بدايه
علي بن الحكم عنه وبدايه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه كما في الفقيه
وروى الحسن بن علي الكوفي عن الحسن بن سيف فقال الشايع الحسن بن
علي الكوفي هو ابن عبد الله بن المغيرة الثقه وانا ابن شاذويه الثقه
بدايه جعفر بن محمد بن قولويه عنه وانا ابن علوان بدايه هرون بن
مسلم عنه وبدايه ابي الجوزاء المنبه بن عبد الرحمن عنه وانا ابن حمزة بن بزيع
الثقه صاحب الرضا عليه السلام بدايه ابن فضال بن عبد الرحمن عنه وبدايه الحسن
بن المحبوب وقد وقعت في اسانيد بدايه سعد بن عبد الله عن الحسين

عمر بن يزيد وهي محمد الحلبي عنه وانا ابن مبشر بدايه احمد عنه وانا ابن الفارسي
محمد بن بدايه ابو طالب الانباري عنه وانا ابن المبارك المحمودي عاصم بدايه احمد بن محمد
بن خالد البرقي عنه وانا ابن عمار الساباطي ابو عبد الله بدايه محمد بن عيسى عنه وقد
احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه وبدايه محمد بن عبد الله بن زرارة عنه والنخلة
بدايه احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه والفارسي بينه وبين من سبق الفريد بدايه
عن ابيه عن ابن عبد الله سمرة عن ابي حزة وعن جعفر بن يحيى وبريد وابي ايوب محمد
بن مسلم وانا ابن مهران بدايه عبد الله بن احمد بن طبيك عنه وانا ابن نعيم
الصفار الثقه بدايه ابن ابي عمير عنه والفارسي بينه وبين من سبق الفريد بدايه ابو
الحسن بن محبوب وحماد بن عثمان عنه وانا ابن بزيع الثقه على بدايه ابراهيم
بن هاشم عنه وبدايه احمد بن ابي عبد الله عنه قال سيد علي بن طاوس
في كتاب الاقبال فصل فيما ذكره من الدعاء مروي عن ابن خالويه قول
انا ابراهيم بن خالد ابو الحسين بن محمد كتب ابن عبد الله ذكر الفاشي
نكارة ما ابتدعه جميع علوم العربية واللغة والشعر وسكن
حلب وذكره محمد بن النجار في الذيل وقد ذكر في الجزء الثالث من
الطبيل نقلا عن الحسين بن خالويه كان اماما احد فردا الدهر في كل
شيء من اصناف العلوم والادب وكانت اليه الرحلة من الآفاق وسكن حلب
وكان الاحداث يكرمون ويصانون بها انتهى كلامه ولكن سبقت
كتب الرجال فلعل الصانعي ذكره استطرادا حيث يعبر العين

بقطين ورواية الحسن بن علي بن بقطين عنه وبه وبما هو عن علي بن يقطين
وانه ابن البوري الفقه ورواية ابن محمد بن ابي عمير والبوري ووقع في الكافي
في باب ما يسقط من الصدقة عند الخروج من مكة وجب لهم مسند هذا
صفوان عن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن معوية
بن عمار وصفوان البقري عن ابي عبد الله ع قال في المنتقى الفقه ونسخ الكافي
وجب عط ما في ظ هنا عن رواية الحلبي عن معوية بن عمار وصفوان ولا ريب
انه غلط والصواب فيه عطف معوية والمعطوف عليه فيه حماد لا الحلبي
وصفوان معطوف على معوية عن رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله من الفقه
طرق جلها بواسطتين وهي رواية حماد عن الحلبي والاخران بواسطة
واحدة وهي معوية وصفوان وبالجملة هذا عند المارس ادنى مرتبة من ان يحتاج الى
بيان ولكن وقع الالتباس في نظائره الى جمع فقهنا المتقدمين السلف بدوا
الى زيادة توضيح الحال فاذا سمعوا الصحيح اذا هان الخلاف انتهى
وانه ابن سالم ابو ولاد الخياط الفقه رواية الحسن بن محبوب عنه
ورواية فضالة ابن ايوب وحماد بن عثمان ومحمد بن ابي حمزة وقد يوجد في
الاسانيد رواية الحسن بن محبوب عنه ورواية فضالة ابن ايوب وحماد بن
عثمان ومحمد بن ابي حمزة وقد يوجد في الاسانيد رواية الحسن بن محبوب
عن ابي ولا التباط من عبد الله بن سنان وهو خلاف المعهود المتعارف

ومن رواية الحسن بن محبوب عن كل منهما بغير واسطة ووقع في باب الجنائز وابو ايوب الخفيف
ورواية جميل عن بعض رجاله قال بلا تحد تفي ما هو جاهم بن الفضل الواقع في سالم الفقه
وانه ابن سوقة الفقه ورواية ابن محمد بن ابي عمير عنه وابن فضال في بابه وبين السابوتي الفريدة
انه جعفر وانه ابن حاتم الفقه ورواية ابن محمد بن علي بن معبد عنه وانه ابن شاذان الفقه
العالم النحوي ورواية ابنه عنه ومحمد بن يحيى عنه ورواية هو عن الباقر والصادق
باب الحكم المشوك بين الفقه وغيره ويمكن استعلام انه الاحمي ورواية الحسن
بن المحبوب عنه وانه ابن ايمن بن رواية ابن ابي عمير عنه وانه ابن حكم الفقه ورواية حفص
بن بختري عنه وحماد بن عثمان ورواية ابن ابي عمير وحماد في الحديث بلفظه ورواية ابن عمار
عنه وانه ابن عيسى بن رواية اسمعيل بن محمد بن عيسى موسى بن سلام عنه وانه الفقه
الفقه رواية عبد الرحمن بن ابي هاشم عنه وانه ابن مسكين بن رواية الحسين
بن ابي الخطاب عنه والحسن بن موسى بن الخشاب عنه ورواية الهيثم بن
ابي مسروق النهدي وبيت بعد الفين نقف الرواية الله اعلم ما عرفت
باب جاء المشكل بين الفقه وغيره ويمكن استعلام انه ابن طاهر الفقه
رواية احمد بن بشر عنه ورواية هو عن زرارة وانه ابن محمد الفقه ورواية
عبيد بن عمرو عنه وانه ابن عيسى الفقه رواية محمد بن اسمعيل الزعفراني
عنه والحسين بن سعيد عنه ورواية ابراهيم بن هاشم عنه ورواية عبد الرحمن
بن ابي نجران واحمد بن محمد بن عيسى عنه وعلي بن حديد عنه ورواية اسمعيل
بن مرار عنه ورواية محمد بن عيسى بن عبيد ويونس بن عبد الرحمن عنه

ورواية علي بن اسباط وموسى بن القاسم واحمد بن محمد بن ابي نصر ومختار بن
زياد ومحمد بن خالد البرقي والعباس معروف وعلي بن مهزيار والحسين بن
ظريف وعلي بن اسمعيل بن عيسى والفضل بن شاذان ويعقوب بن يزيد
واعلم انه وقع في باب رواية علي بن حديد وعبد الرحمن بن ابي نجران عن
حريز وهو سهو لانهما ابان بن عثمان عنه رواية حماد بن عيسى وقع في الكافي
وجب رواية ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان وهو سهو ايضا لانه لم يلق ابن
عثمان بحيث ما ذكره علماء الرجال ووقع في باب سند سورة صدا عن
علي بن ابراهيم عن حريز وهو من الاغلاط الواضحة لان الراوي عن الحلبي
هو حماد بن عثمان والحلبي هنا هو عبيد الله بن علي والصواب فيه عن
ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد كما مر الشايع ووقع في باب ايمن سعد هو
هذا علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى وهو سهو
ايضا لان ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عيسى بعير واسطة نعم وقعت
موضع الواو واو بدل الواو بعين وعكسه وقع كثيرا في الاسانيد ومضى
في كتاب الصيد ووقع في الاستبصار ايضا في كتاب الحج سند هذه سهو
عن الحسين بن سعيد عن حماد عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع وهو
خلاف الظاهر لان حمادا ان كان ابن عثمان فالحسين كما مر روى عنه
بعير واسطة قطعا وان كان ابن عيسى فهو كما مر روى عن عبيد الله
الحلبي ان يكون هو وان الذي في حديث نظر حال في رواية ابن عيسى

عنه كما في عبيد الله ورواية هو عن ضريس وربعي بن عبد الله بن الجارود ومعوية
بن عمار وداود الرقي والحلبي في الحج في مسئلة نجاسة السري بالملاقاة ورواية
عن حماد عن معوية عن ابي عبد الله ع ثم قال والجواب ان الرواية عن معوية المذكور
لا تعرف لعلها من الفقه قبل الرواية بعد الاسم فهم الفقه وهم غير مذكور
بعرف ظ وفي رواية عن عبد الله بن سنان وعبد الله المغيرة وعبد الرحمن
ابي عبد الله ورواية يحيى ورواية سعد بن عبد الله عن حماد بن عيسى وعن عبيد
الطاهر عن الارسال لان المعهود رواية سعد بن عبد الله وعبيد الله
وفي النجيد رواية سليمان بن داود المنقري عن حريز عن عيسى وفي الحاسن عن
حريز عن عثمان او ابن عيسى وفي في عن الجد والقلم ان ابن عثمان بطاء ورواية ابن
عيسى عنه باب حماد المشكل بين الفقه وغيره ويمكن استعلام انه ابن سليمان
بن حي الفقه ورواية محمد بن يحيى العطار عنه ورواية علي بن محمد بن سعد
القزويني عنه وانه ابن الباقلي ورواية ابن سماعة محمد بن علي بن نعيم عنه وانه
ابن نهيك ورواية محمد بن ابي عمير عنه باب حمزة المشكل بين الفقه وغيره
ويمكن استعلام انه ابن حمدان ورواية ابن سماعة عنه ورواية اخيه عصمة بن
حمدان عنه وانه ابن الطيان ورواية ابن بكير عنه ورواية صفوان بن يحيى عنه
ورواية ابان الاحمر عنه وانه ابن القاسم الفقه ورواية علي بن محمد القلاسي
عنه ورواية الملحمي عنه ورواية هو عن سعد بن عبد الله وانه ابن محمد
القزويني ورواية محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عنه ورواية هو عن علي

بن ابراهيم وانه ابن معلى الثقة برواية الصفار عنه وبرواية سعد بن عبد الله
وحيث يصير الفيء يقف الرواية على ما عرف **باب** حبيب المشترك بين الثقة
وغيره ويمكن استعلام انه ابن راشد برواية عيسى هشام عنه وبرواية القاسم
بن اسحاق القرشي عنه وانه ابن ابي ربيع برواية احمد بن عمر الاسدي عنه وانه ابن
زياد الثقة الواقفي برواية ابي طالب الانباري عنه وابي الفضل محمد بن عبد الله
المطلب الشيباني ومحمد بن جعفر بن سفيان عنه ومحمد بن يعقوب الكليني والحسين
بن محمد بن سفيان وعلي بن حبش بن قولي وانه ابن شعيب برواية الحسن بن
محمد بن سماعة عنه وبرواية جعفر بن محمد بن شريح عنه وبرواية عبد الله بن
جبلة عنه وبرواية ابيه هو عن جابر وانه ابن المثنى او المعز الثقة برواية قضاة
ابي يوسف عنه وبرواية صفوان بن يحيى وعلي بن الحكم الثقة عنه **باب**
حسان المشترك بين موثق وغيره ويمكن استعلام انه ابن سدير الموثق
برواية ابن ابي عمير واسمعيل بن مهران وبرواية هو عن ابي عبد الله وقد
ذكر الكشي انه من اصحاب الاكاظم والرضا عليهما السلام **باب** الحسان المشترك
بين الثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن علي العرزمي الثقة برواية عن ابي
عبد الله عليه السلام وانه السراج بذكر عبد الله بن سنان وزياد العجلي وعبد الرحيم
القصير **باب** حميد المشترك بين ابن شعيب وبين ابن محمد بن نعيم الثقة
الجليل ويمكن استعلام انه برواية الملحمي عنه وكذا الاخوان دماذرين
محمد برواية عنه عن محمد بن مسعود العياشي وعن ابي القاسم العلوي وابي

القاسم

عنه ابي النجاشي في كتابه بل برواية جماعة محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وبرواية
ابن عيسى برواية مهدي بن عيسى عنه برواية عن سليمان بن جعفر الجعفري
وحيث يصير الفيء يقف الرواية **باب** خليل المشترك بين ثقة وغيره ويمكن
استعلام انه العبدي الثقة برواية عيسى بن هشام عنه ابي النجاشي في كتابه
برواية جماعة منهم عيسى بن هشام عنه وحيث يصير الفيء يقف **باب**
خيثمة المشترك بين جماعة لا حال لهم في الوثوق لكن خيثمة بن عبد الله
الرجن قبل كان فيه فاضلا وله نقل لرواية قال جشي في ترجمة ابن ابن اخيه
بسطام انه كان وجها في اصحابنا وابوه وهو منذر وكان اوجههم اسمعيل
انتهى وح فهذه شريعة في الحسان وحيث يصير الاطلاع على الحال والوقف
باب خيران المشترك بين اسحاق المجهول حاله وبين خيران
الخادم الثقة الذي هو من اصحاب ابي الحسن الثالث عليه السلام ويمكن استعلام انه
حاله برواية محمد بن عيسى عنه وبرواية الحسين بن محمد بن عامر عنه وحيث
يصير الفيء وان كان على عادته فالوقف **باب** واقد المشترك بين من
هو ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن ابي زيد الثقة الذي هو راوي
بن فرقد في المشتق برواية الحسن بن علي بن فضال وعلي بن الحسن الطاطري
عنه وبرواية الجمال عبد الله بن محمد عنه وبرواية الصفار عن اسمعيل
عنه وانه ابن ابي زيد الثقة برواية علي بن معبد عنه وفي طبقة
رجال الصادق والعسكري عليهما السلام عدة من رجال الجامع شريف عدم

القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي وعن ابيه ومحمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي وبن بابويه
محمد بن الحافي ومحمد بن الحسن بن احمد بن الوليد القمي وعن ابي عبد الله الحسين بن
احمد بن ادريس القمي وانه ابن شعيب برواية عن ابي عبد الله محمد بن نعيم بن شاذان
المعروف بالشاذاني ابن اخي الفضل وبرواية كتب الفضل بن شاذان عن ابي عبد
محمد بن النعيم المذكور **باب** خالد المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه
ابن ابي اسمعيل الثقة برواية صفوان بن يحيى عنه وانه ابن كرمة برواية وكيع
عنه وانه ابن جرير برواية الحسن بن محبوب عنه وانه ابن سعيد ابو سعيد
الثقة برواية محمد بن سنان عنه واسمعيل بن همران وانه ابن صبيح الثقة
برواية محمد بن ابي حمزة عنه وانه ابن حماد برواية ظريف بن ناصح عنه وانه ابن
عمار الساباطي برواية الحسن بن شعيب برواية ابي هريرة عبد الله بن سنان
عنه وحيث ليس الفيء يقف على ما عرف **باب** خطاب المشترك بين جماعة
لا حال لهم في الوثوق الا ان سلمة ثقة ويمكن استعلام انه برواية ابن محمد
ابن ابي حمزة عنه وحيث يصير الفيء يقف الرواية **باب** سلام المشترك
بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن الحسن بن خالد البرقي برواية ابن
ابي حمزة وصفوان جميعا عنه وانه اسمعيل الجعفي برواية علي ابي عمير عنه
وبعد عنه واما الثقة في الحال فقط الصفار وحيث يصير الفيء فالوقف
باب طلف المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن حماد الكوفي
الثقة برواية محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وبرواية محمد بن خالد البرقي

قوله الله انه ابن حصين الواقفي الموثق برواية عباس بن عامر عنه وبرواية الفضل بن اسمعيل
الهاشمي عنه وبرواية احمد بن محمد بن ابي نصر عنه وبرواية هو عن ابي العباس البقباق
وانه ابن ابي نجيح الذي نقل في نصر عن ابن عقدة برواية محمد بن خالد البرقي عنه
وبرواية ابن ابي عمير عنه وانه ابن سرحان الثقة برواية جعفر بن بشير وبرواية محمد
بن ابي حمزة الثقة عنه وبرواية ابن فضيل عنه وبرواية احمد بن محمد بن عيسى على
ما خرج في مشرق الحسين والمشتق واحمد بن محمد بن ابي نصر وعبد الرحمن بن
ابي نجران والوشاء وانه الفرج بن مانة برواية احمد بن ابي عبد الله عنه وانه
ابن علي العفري الثقة برواية محمد بن عبد الجبار والعباس بن معروف عنه
في بقية كتاب الحج سندا صورة طريقه فكذا الحسين بن سعيد عن حماد بن
عيسى عن حفص البختري وغيره عن معمر بن يحيى والحلبي سندا المشتق ان داود
فرقد في الضعيف وان اباه من كلا الفريقين وبين حفص آخر الصواب
عن حماد بن عيسى وحفص الذي عد من الطبقة السابعة الحسين بن سعيد
هذا وانه ابن فرقد الثقة برواية صفوان بن يحيى عن ابراهيم بن ابي سماك
عنه وبرواية علي بن معبد عنه وبرواية احمد بن محمد بن ابي نصر عنه وبرواية
علي بن الحكم الثقة عنه ط وانه ابن ابي يحيى وحفص الذي ابو بصير والك
ابي عطية وعلي بن النعمان النخعي الثقة وانه ابن الثقة المعمر الثقة
برواية احمد بن ابي عبد الله عنه وبرواية علي بن ابراهيم عنه كذا في الكافي
وابراهيم بن هاشم كذا في بعض وانه ابن كثير البرقي الثقة برواية سيف

الضعف في الزنى عن ابيه عنه وروايته الحسن بن محبوب عنه وانه ابن كوى وروايته
احمد بن محمد بن يحيى عنه وهو الذي يروي كتاب المزار لاحمد بن محمد بن عياش
وكتاب الشهادات للحسن بن محبوب وانه ابن محمد الهمداني الثقة بروايته يحيى بن
زكريا عنه وروايته الصفار عنه وانه ابن النعمان الثقة بروايته عن ابي
عبد الله ابو ايوب وعن ابراهيم بن عثمان وبروايته عن ابي الحسن الخفيف عن ابي
عبد الله ع كما يعرف ليقع بروايته محمد بن الحكم الثقة وروايته ابن ابي عمير عنه وانه
ابن يحيى الثقة بروايته زياد بن محمد بن الجعد العامري عنه وصحت بعبد الغني
ثقة لروايته **باب** رفع المشترك بين من يوثق به وغيره ويمكن استعلام
ابن سلمة الثقة بروايته بكر بن سالم عنه وبروايته هو عن ابان وزرارة الصادق ع
وصحت بعبد الغني فان لم يقف الرواية على ما عرفت من المذهب
باب دفع المشترك بين ابراهيم المجهول حاله الراوي وبين ابن عبد الرحمن
بن الحجاج الثقة ويمكن استعلام الامر بروايته حماد بن عيسى عنه كثيرا وروايته
محمد بن موسى بن الحجاج الدهقاني ومحمد بن ابي عمير وعلي بن اسمعيل الميثمي
الثقة وبروايته هو عن الفضيل بن يسار وعن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام
ودفع فاصل الكافي في باب ان الائمة هم معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف
الملائكة بسند هكذا عن حماد بن عيسى عن ربعي بن عبد الله بن الجارود
قال قال علي بن الحسين ع او في رجال بن داود ربعي بالكسر بن فواش

بالحاء المهملة المكسورة والراء المهملة والشين المعجمة الى المرزبان صاحب الارجان وحاشيته
على كتاب الكبير وله اجازة في غير موضع علامة موضع اجازته صنه انتهى والظاهر انه كما
قال **باب** الرجوع المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام ابن ابي عمير بروايته الحلبي
عنه وانه الاصم بروايته الحسن بن محبوب عنه وانه ابن محمد بن عمر بن حسان الامام المسلمي
بروايته عباس بن عامر عنه وانه ابن زكريا بن روايته محمد بن ابي عمير عنه وانه ابن
سليمان بروايته ابراهيم بن سليمان عنه وبروايته هو عن السكوني وصحت بعبد
الغني ثقة **باب** رفع المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام ابراهيم ابن
مرزوق المشترك الثقة بروايته ابراهيم بن سليمان عنه وانه ابن الزبرقان بروايته
العباس بن اسمعيل عنه وخط الثقة بروايته محمد بن زيد مع زيد بن علي بتقدم الاول وهو
القلوسي بامكان روايته محمد بن خالد الطيالسي عنه لانه من اخص بكتابه وبروايته
هو عن ابي عبد الله ع وصحت بعبد الغني ثقة لروايته **باب** رفع المشترك
بين ثقة وغيره ويمكن استعلام ان زيد الثقة بروايته ابراهيم بن سليمان
عنه وانه الجمال المشكوك وجوده في طبقة رجال علي والحسن والحسين ع وصحت
بعبد الغني بكون الحديث رواية بين صحيح وحسن فلا بأس به لما مر من حال
المذهب **باب** رفع المشترك بين موسى الثقة وغيره ويمكن استعلام
انه هو بروايته ابي شعيب صالح بن خالد المحاملي عنه وروايته محمد بن ابي حمزة
الثمالي عنه فضالة بن ايوب وعبد الله بن المغيرة الثقة والحسن بن محبوب
وروايته هو عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهما السلام صحت لاسنادك ولو مشتركا

انتظم عدم الاشكال لان من عداه لا اصل له ولا رواية اعلى ودفع في الكافي في اول
باب صوم المتمتع اذا لم يجد الهدي بسند هذا صورته عن عدة من اصحابنا عن احمد
بن محمد وسهل بن زياد جميعا عن ناجية وهو موسى وهو معلوم لان احمد بن محمد ابن ابي
نصر وعدة هو اسحاق بن اسمعيل وكلاهما لا اشكال في روايته الشيخ اورده
في باب كيفية الطريق في موضع آخر بكماله العلامة في المنتهى بعد الطعن وجعله من
الصحيح والنجاشي من شيوخ الفضل من حال الاسناد للكل **باب** رفع المشترك
بين ابان الثقة وغيره ويمكن استعلام انه هو بروايته علي بن الحسن الطاطري
صنيعه بروايته هو عن ابي عبد الله ع حيث لا اشكار لعدم العلم بحاله
لان من عداه لا اصل له ولا رواية **باب** رفع المشترك بين ابي عبد الرحيم
الثقة وبين ابن القسم المجهول ويمكن استعلام ان الثقة بروايته غالب وغيره
عنه وبروايته هو عن ابي عبد الله ع مقارنا للعلي بن عقبة حيث هو شريك
له لوجه الفقيه فلا اشكال على القائل بان من عداه لا اصل له **باب**
الربان المشترك بين ثقتين ويمكن استعلام انه ابن شعيب بروايته يحيى
بن زكريا اللؤلؤي عنه وانه ابن الصلت بروايته ابراهيم بن هاشم عنه وروايته
عبد الله بن جعفر عنه وروايته محمد بن خلاد وحيث يعبر الفقيه فلا اشكال
باب تعدد المشترك بين ابن عبد الله الثقة وغيره ويمكن استعلام انه
هو بروايته القسم بن اسمعيل عنه لوجه الفقيه فالظاهر عدم الاشكال لان
من عداه لا اصل له ولا رواية **باب** تعدد المشترك بين ابان

ابن الثقة وبين ابان الطبيعة المجهول ويمكن استعلام انه ابن اخين بروايته عبد الله بن بكير
عنه وبروايته القاسم بن سالم عنه وروايته الحارث بن حصين الثقاب عنه وروايته عبد الله بن
ابي عنه وروايته علي بن رئاب عنه وروايته ابن ابي نجران عنه وروايته ابن مسكان عنه وهاته
بن كلهم عبد الله بن ابي يعفور الكاهلي وموسى بن بكير عنه وروايته علي بن حديد وغيره
عن ابي الحلال ابي خالد القماط وتفرد شعيب محمد بن حمران وجميل بن صالح وابان بن
عثمان وحده ودفع في الكافي في باب الصلاة على الحبلى والنفساء وروايته الحلبي
عن زرارة وبعد عليه الشيخ في باب وهو سهو بين وحيث لا يضر في تمام
الاشكال لان ابان الطبيعة لا اصل له ولا كتاب ودفع في باب نقض وضوء البول
عن زرارة عن الحسن بن السري عن ابي عبد الله ع هو عين ما مر وهو معدود في
باب سهو ما كما من الحسين بن سعيد عن حماد عن زرارة والصواب فيهما
من حريز عن زرارة لان ذلك هو المعهود الشائع ودفع في باب اجازة
الناقص روايته علي بن حديد عن ابي نجران عن حريز عن زرارة قال المشترك
ابن ابي نجران وعلي بن حديد ابن ابي نجران عن حريز عن زرارة انا روايته
فهو هو بواسطة حماد بن عيسى ودفع في الكافي روايته ابن ابي عمير عن
ابان بن تغلب فقال الذي استقى الصواب فيه من ابان بن عثمان لان تغلب
انتهى **باب** تعدد المشترك بين ابن محمد الثقة الواقفي وغيره ويمكن
استعلام انه هو بروايته يعقوب بن يزيد عنه وروايته الحسن بن محمد
الحضرمي عنه وروايته الحسن بن سعيد والفضل بن سويد عنه وحيث لا يضر

ولا اشكال باب ذكر المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن آدم
الثقة الجليل بروايته عن ابي داود احمد بن اسحق بن سعد وبحذف حرف عنه وبروايته
محمد بن خالد عنه وبروايته لمحمد بن الحسن بن ابي خالد عنه وبروايته احمد بن
ابي عبد الله عنه وبروايته لجعفر بن علي عنه وبروايته لعلي بن المسيب عنه
وانه ابن ادريس الحلي الوجيه بروايته احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عنه وبروايته
سفيان بن يحيى عنه عن ابراهيم بن هاشم وعبد الله بن سنان وعبد الله
بن المغيرة ومحمد بن حمزة بن البيع ومحمد بن ابي عمير عنه انه ابن الحر الجعفي بروايته
محمد بن مسعود الحسن له عنه وانه ابن عبد الله الفياض او النقاش بروايته
ابن بعمر الاحول عنه وبروايته الفضيل عنه وبروايته عمر بن خالد عنه
وانه ابن محمد المؤمن بروايته محمد بن عيسى بن عبيد عنه وبحذف حرف عنه
فالوقف باب زياد المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه
ابن ابي الحلال الثقة بروايته محمد بن الوليد عنه وبروايته القسم بن اسمعيل
عنه وبروايته علي بن الحكم الثقة عنه عن ابي عمير وانه ابن ابي حمزة
ابان عنه وانه ابن ابي عياش الثقة بروايته ابا اسمعيل ثابت بن شريح
الصايغ الابناري عنه وانه ابن سويد بروايته علي بن رئاب عنه وبروايته
الفضل بن عثمان او الفضيل على الاختلاف وبروايته حميد بن زياد بن سكان
عنه وبروايته العلاء بن رزين وبروايته ابي جعفر الاحول وهشام بن الحكم
وابي ايوب الخزاز وابراهيم بن عثمان عنه وبروايته هو عن ابي جعفر وابي عبد الله

حيث لا مشارك وانه ابن مروان الصنعاني الواقفي بروايته لمحمد بن اسمعيل الزعفراني
عنه وبروايته يعقوب بن يزيد عنه وانه ابن المنذر وابو الجارود وبروايته لمحمد
بن سنان عنه وعبد الله بن سنان وبروايته لمحمد بن ابي بكر الارجي عنه وانه
كثير بن عياش وعبد الله بن سنان عنه وحيث يعبر النجاشي فالوقف على ما عرفت
من المذهب باب زياد المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابو
اسامة بن بوفى النحام الثقة بروايته صفوان بن يحيى عنه وبروايته لابي
جميلة المفضل بن صالح عنه وبروايته شيب بن بشير ومحمد بن صباح عنه
وبروايته لابان بن عثمان وجميل بن دراج وحماد بن عثمان وضريس الكناسي
وبكر بن محمد وعلي الحلبي وابان بن مكارم الثقة وعلي بن النعمان الثقة وابراهيم
بن عبد الرحمن والحسن بن الجهم بن بكير بن اعين ومحمد بن حمران وعمر بن حنظلة
وعبد الرحمن بن الحجاج البجلي وابن ابي عمير وعمار بن مروان والحسين بن عثمان الثقة
وايوب بن نوح وانه ابن زياد الكوفي بروايته لابن ابي عمير عنه وانه ابن وهب الجعفي
بروايته لابي سفيان الجعفي عنه وحيث يعبر النجاشي فالوقف على ما عرفت
من المذهب باب سالم المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه
ابن ابي حفصة الكذاب بروايته يعقوب بن يزيد عنه وبروايته لزرارة
عنه وانه ابن ابي سالمة الضعيف بروايته لابنه محمد عنه وانه ابو الفضل
العباس الثقة بروايته صفوان بن يحيى عنه وبروايته هاشم بن حيان عنه
واسحق بن عمار عنه وانه ابن مكرم ابو خديجة الثقة بروايته الحسن بن علي

الوشاء عنه وبروايته احمد بن عايذ عنه وبروايته عبد الرحمن بن ابي هاشم عنه وحيث
النجاشي فالوقف على ما عرفت من المذهب باب السري المشترك بين ثقة و
غيره ويمكن استعلام انه عبد الله السلمي الثقة بروايته عباد بن يعقوب عنه
وبروايته الحسن بن حسين العرني عنه ومحمد بن يزيد الحلبي عنه وانه ابن سلامة
بروايته احمد بن ابي عبد الله عنه وحيث يعبر النجاشي فالوقف على ما عرفت من
المذهب باب سعد المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن
ابي خلف الزام الثقة بروايته ابن ابي عمير عنه وبروايته احمد بن هشام عنه وبروايته
صفوان بن يحيى والحسن بن محبوب عنه وبروايته في الكافي في كتاب الحج وبروايته
احمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن ابي خلف في كتاب الشيخ مع ان المعهود
المذكور في رواية احمد بن محمد بن عيسى عن سعد بن ابي خلف ان يكون بواسطة
ابن ابي عمير او الحسن بن محبوب ولعل الواسطة مضمرة فيهما فلا ينافي ما
سقوطها في هذا الحديث وانه ابن سعد الاحوص الثقة بروايته احمد بن محمد
ومحمد بن خالد البرقي عنه وعباد بن سليمان عنه وانه ابن ظريف بروايته لابي
جميلة المفضل بن صالح عنه وبروايته محمد بن موسى خوار وابي جميلة الحنظلي
وعلي الاصفع واسناد الشيخ في كتاب الحج وبروايته احمد بن محمد بن عيسى عن
سعد بن سعد والظاهر سقوط الواسطة في هذا ايضا لان المعهود المذكور في
البرقي بينهما وانه ابن عبد الله بن ابي خلف الثقة بروايته علي بن الحسن
بابويه عنه وبروايته محمد بن الحسن الوليد عنه وبروايته احمد بن محمد بن يحيى

العطار سنه عن ابيه عنه وبغير واسطة ابيه كما في اسانيد الفقيه وبروايته لابي القاسم
بن قولويه عن ابيه وابنه عنه وبروايته لحمزة بن ابي القاسم عنه وبروايته هو عن احمد
بن محمد بن عيسى وعن الحكم بن مسكين وحيث يعبر النجاشي فالوقف على ما عرفت
باب سعد المشترك بين اربعة الاول الهمداني والثاني بوفكة ويمكن استعلام
ابن مسلم بروايته محمد بن عيسى بن عبيد عنه وبروايته محمد بن غالب عنه و
صفوان بن يحيى عنه وبروايته العباس بن معروف عنه وعبد الله الصلت
واحمد بن اسحق عنه وحيث يعبر النجاشي فالحال على ما عرفت باب سعد المشترك
بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن ابي الجهم الثقة بروايته الحسين
بن سعيد عنه وبروايته هو عن ابان بن تغلب في كوفي وعن ابي عبد الله عليه السلام
وابي الحسن الثالث عليه السلام وانه ابن عبد الله المرجع الثقة بروايته علي بن النعمان الثقة
عنه وسيف بن عميرة وصفوان بن يحيى عنه وبروايته مالك بن عطية
وعبد الله المغيرة الثقة وعثمان بن عيسى ومحمد بن ابي حمزة الثمالي وعلي
بن الحسن بن رباط وانه ابن بيان الثقة بروايته عبيس بن هشام عنه وانه
ابن بنات الثقة بروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وبروايته عبد الله بن
محمد بن خالد عنه وانه ابو خضير بروايته احمد بن رشيد بن خضير عنه وبروايته
وبروايته هو عن الاصبغ بن نباتة وانه ابن سعد بن سلمان بروايته العباس
بن الوكار عنه وانه عبد الرحمن الثقة الذي هو ابن عبد الله الاعرج
كما حققنا وبروايته محمد بن ابي حمزة الثمالي وابان بن عثمان وبروايته لصفوان

بن يحيى عنه وانه ابن خزوان برواية بن ابي عمير عنه وانه ابو سلمة الكوفي
برواية بن ابي عمير عنه والفارق بينه وبين السابق الفهرست وانه ابن بسام
الثقة برواية محمد بن ابي عمير عنه ورواية صفوان بن يحيى وابان بن عثمان
بن النعمن عنه وبيت بصري الاصل فالوقف على ما عرفت باب سلام المشترك
بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن ابي عمرة الخراساني الثقة برواية
عبد الله بن جبلة عنه وانه ابن عبد الله الماشمي برواية محمد بن علي الصيرفي
عنه وانه ابن عمرو برواية عبد الله بن جبلة عنه والفارق بينه وبين السابق
الفهرست وبيت بصري الاصل فالوقف على ما عرفت من المذهب باب سلمة
المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه الحناط الثقة برواية عاصم بن
حميد عنه وبيت الاصل فالوقف باب سلمة المشترك بين الثقة وغيره
ويمكن استعلام انه ابو الخطاب ابو الفضل البزاز سالتي الصحيح احد بيت
برواية الصفار عنه وسعد بن عبد الله عن احمد بن ادريس وابي جعفر عنه
وانه ابن محمد الثقة برواية محمد بن بكير عنه وبيت الاصل فالوقف باب
سليم المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه الفراء الثقة برواية محمد
بن ابي عمير عنه ورواية علي بن الحكم الثقة عنه وانه ابن قيس برواية ابراهيم
بن هاشم البياني عنه ورواية ابان بن ابي عياش عنه وبيت الاصل فالوقف
على ما عرفت باب سليمان المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام
ان بصري الحضرمي الثقة برواية عبد الله بن محمد بن عيسى عنه ورواية احمد

بن ابي عبد الله البرقي ورواية الحسين بن سعيد وعبد الله بن محمد الحجال وعلي
بن الحكم الثقة وعلي بن سالم الثقة وموسى بن الحسن وفي بعض النسخ عن
الحسن عن اسحق بن سليمان الجعفري ولا يبعد انه سهو وان الصدوق
اورده عن سليمان وذكر انه عدل طريقه وانه ابن خالد الاصلع الثقة برواية
عبد الله بن مسكان عنه ورواية محمد الساباطي عنه او لوضوح طريقه
عبد الرحمن بن الحجاج ورواية مسعود بن حازم عنه وهشام بن سالم عنه
وابو ايوب ابراهيم بن عيسى وابو المعزا وقد سلك بعض المعاصرين طريقه
مع زيد وما نقل عن كتاب سعد ان سليمان تاب وانه توبة لا كوفي الا
عن ذنب ظاهر خروجه مع زيد لا يقدح فيه لان خروج زيد ودعاء
الناس للقتال انما كان الى الرضا من آل محمد ولعدم علمه الى نفسه
وما خرج الى سلطان يجمع لبيعته فانه كان عالما صدوقا وانما ظفر
الوفي بما رواه ابو بكر موسى بن جعفر بن وهب البغدادي عن الهيثم المذكور في الدرجة
واما الجواب عما نقل عن كتاب سعد فيمكن ان يكون التوبة بالنسبة الى الحاكم
سعدا او لدفع ضرر بني اسد لها وانه ان دام على المغرى الثقة برواية الهيثم
بن عدي الاسيدي المعروف بكاسون عنه وانه ابن سعيد ان سماعه وانه
الذهلي برواية محمد بن سليمان عنه وانه ابن سعيد ان برواية علي بن الحسين
بن علي بن فضال عنه ورواية الفضل بن شاذان عنه ورواية الحسين بن
محبوب عنه ورواية محمد بن الحسين عنه ورواية عبد الرحمن بن ابي نجران

عنه وانه ابن سماعة الثقة برواية سلمة الخطاب عنه وانه ابو صالح الحصاب
الكوفي الثقة برواية الحسين بن سماعة عنه ورواية الحسن بن محمد بن سماعة
عنه ورواية عبد الله بن القسم عنه وانه مولى طريف ابو فروة اعيان برواية
عنه وبيت بصري الهيثم فالوقف على ما عرفت باب سماعة المشترك بين محامد
ما عداه ابن مهران الموثق ويمكن استعلام انه الذي برواية عثمان بن عيسى
العامري عنه ورواية ابن بكير عنه كذلك ايضا ورواية عمار بن عثمان كاوفي
وعصفور في بعض نسخ الرجال لكن احمد عنه مذكور في كتب الرجال برواية هو عن ابي بصير
وابي الحسن ابي محمد عليهما السلام عن محمد بن عيسى وانه ابن يقطين الثقة
برواية الحسن بن علي الزيتوني عنه باب سيف المشترك بين ثقة
وغيره ويمكن استعلام انه ابن عميرة برواية علي بن الحكم الثقة عنه ورواية
محمد بن خالد الطيالسي عنه ورواية اسمعيل بن مهران ومحمد بن الجهم
وعمار بن عثمان وابن ابي عمير وابا العباس بن عامر وموسى بن القسم كما
وقع في بعض الاسانيد ولكن رواية الطبقة تمنع من ذلك فان موسى
من رجال الرضا عليه السلام وسيف من رجال الصادق والكاظم عليهما السلام والواسطة هو
العباس بن عامر بقرينة ما تحقق في طرق اخر وانه ابن سلمان
الثقة برواية محمد بن ابي حمزة عنه ورواية خالد بن عيسى عثمان بن
ابي عيسى وصفوان بن يحيى وبيت بصري الهيثم فالوقف باب شعيب
المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن اعين الحداد الثقة

المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن احمد برواية الحسين بن ابي عبد الله
عنه واحمد بن عبد الواحد وانه ابن الحسن الصفار برواية اخيه محمد بن الحسن
عنه ورواية موسى بن سعدان الكليدي عنه وانه ابن خالد مع رواية ابنه
محمد عنه وانه ابن زياد المختلف في توثيقه برواية علي بن محمد بن ابراهيم الزيدي
الكليني المعروف بعلان ابو الحسن الثقة خال محمد بن يعقوب الطيب ورواية
محمد بن احمد بن يحيى عنه ورواية احمد بن ابي عبد الله عنه ورواية احمد بن الفضل
بن محمد الماشمي لكن احمد عنه مذكور في كتب الرجال برواية هو عن ابي بصير
وابي الحسن ابي محمد عليهما السلام عن محمد بن عيسى وانه ابن اليقطين الثقة
برواية الحسن بن علي الزيتوني عنه باب سيف المشترك بين ثقة
وغيره ويمكن استعلام انه ابن عميرة برواية علي بن الحكم الثقة عنه ورواية
محمد بن خالد الطيالسي عنه ورواية اسمعيل بن مهران ومحمد بن الجهم
وعمار بن عثمان وابن ابي عمير وابا العباس بن عامر وموسى بن القسم كما
وقع في بعض الاسانيد ولكن رواية الطبقة تمنع من ذلك فان موسى
من رجال الرضا عليه السلام وسيف من رجال الصادق والكاظم عليهما السلام والواسطة هو
العباس بن عامر بقرينة ما تحقق في طرق اخر وانه ابن سلمان
الثقة برواية محمد بن ابي حمزة عنه ورواية خالد بن عيسى عثمان بن
ابي عيسى وصفوان بن يحيى وبيت بصري الهيثم فالوقف باب شعيب
المشترك بين ثقة وغيره ويمكن استعلام انه ابن اعين الحداد الثقة

المشترك

رواية سيف وعن عدة رواية الحسن بن محمد بن سماعة عنه ورواية بكر بن
جناح وابن خالد المكفوف وابن ابي عمير وانه عمر توفي النقة برواية ابان بن عثمان
وحماد بن عيسى عنه ورواية الحجال ابو مخرم عنه ورواية محمد بن ابي عمير عنه
ورواية هو عن ابي عبد الله وابو الحسن عم وانه الحاصل برواية ابي محمد بن
خالد عنه ووجه اصل الفهرس فالوقف **باب** شهاب المشترك بين رجل
مهمل من رواة القسم وبين ابن عبد ربه النقة يعرف برواية علي بن الحكم
النقة عنه ونوح بن شعيب ومحمد بن حكيم وابان بن عثمان وهشام بن الحكم
والحسن بن محبوب والفضيل بن محمد بن الفضيل وابو عبيدة وابن ابي عمير يدب
عن القسم ومع عدم القرينة لا اشكال لان غير النقة ليس له رواية **باب**
صالح المشترك بين جماعة لاحظ لهم في التوثيق الا صالح بن خالد ابو شعيب
الحاصل وانما اذكره لبعض ابطن زلة اصل عن غير وبعرف انه ابن حماد برواية
سعد بن عبد الله عنه ورواية احمد البرقي عنه وانه الجاب برواية القسم
بن اسمعيل عنه ورواية احمد بن عيسى عنه وانه ابن الحكم الثلي برواية
بشر بن سلام عنه قال النجاشي لصالح بن الحكم كتاب يرويه عنه جماعة
منهم بشر بن سلام انتهى فيتحد برواية وانه ابن خالد ابو شعيب فهما على
النقة برواية الحسن بن محمد برواية عباس بن معروف عنه وانه ابن
وذين برواية الحسن بن محبوب عنه ورواية منصور بن يونس عنه وانه ابن
ابن سعيد ابو سعيد القماط برواية عبيس بن هشام عنه وابن ابي عمير

هاشم وغير من اصحاب يونس وانه ابن سلمة المعروف بابن ابي حماد برواية احمد بن
ابي عبد الله عنه وسعد بن عبد الله وانه ابن عبد الله الجعفي الشعري برواية الحسن
بن علي بن فضال عنه وانه صالح بن عقبة برواية محمد بن اسمعيل بن بزيع عنه و
حيث يعبر الامير فالوقف **باب** صباح المشترك بين ثقة وغير وبمكن استعلاء
انه ابن صبيح المشترك الحذاء الثقة برواية عبيس بن هشام عنه وموسى بن
القسم عنه وانه مولى عثمان برواية يونس بن يعقوب عنه وانه ابن يحيى المزني الثقة
برواية احمد بن النضر عنه ومحمد بن موسى فيه راء وحيث لا امير فالوقف **باب**
صبيح المشترك بين ثقة وغير وبمكن استعلام انه ابن بنداد الثقة بوروده
في طبقة السابع الثقة ابو علي برواية محمد بن بكر بن جناح عنه وانه يروي
بسام برواية سفوان بن يحيى عنه مع جماعة وهو محمد بن ابي عمير والقسم بن اسمعيل
وحيث لا امير فالوقف **باب** صدقة المشترك بين ثقة وغير وبمكن استعلاء
انه ابن بنداد المشترك بين الثقة ورود في طبقة من لم يرد عن الائمة انه
مات سنة احدى وثلثمائة **باب** صفوان المشترك بين ثقة وغير
وبمكن استعلام انه ابن مهران الثقة برواية احمد بن عبد الله بن نصاره عن
ابيه عنه ورواية السندي ابن محمد الثقة عنه ورواية الحسن بن علي بن
فضال عنه ورواية الحسن بن عبد الرحمن ابي نجران عنه واحمد بن محمد
بن ابي نصر وعلي بن الحكم الثقة واسمعيل بن مهران وابن ابي عمير وابو
عبد الله ابو احمد الحجال وانه ابن يحيى الثقة برواية محمد بن ابي الحسين بن

ابي الخطاب عنه ورواية يعقوب بن يزيد عنه ورواية الفضل بن شاذان
عنه ورواية احمد بن محمد البرقي عنه ورواية الحسين بن سعيد عنه
ورواية زكريا بن شيبان عنه ورواية ايوب بن نوح عنه ومحمد بن عبد الجبار
الصيمري والحسن بن محمد بن سماعة وعلي بن الحسين الطويل وعلي بن السندي
ومحمد ابن خالد البرقي والعباس بن معروف وعلي بن اسمعيل وابراهيم
بن هاشم وموسى بن القسم ونوح وذيب توسط ايوب بن نوح بين الحسين
وبين صفوان بن يحيى ولا ريب انه غلط نقال في المنتقى والاظهر انه الجاب
معلوف على محمد بن الحسين ثم عرض له التصحيف وسقط انتهى ونوح
في كتاب الشيخ رواية معوية بن وهب عن صفوان بن يحيى ولا ريب انه
غلط لان معوية بن وهب اقدم في الطبقة من صفوان بن يحيى فروايته
عنه غير معقولة ورفع فيهما الشيخ سندهما صورة عن الحسين بن سعيد
عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن صفوان عن العبيس والصواب غير
صفوان اذ لا عهد للحسين بن سعيد رواية عن صفوان بن يحيى الا نادرا
بالواسطة ورفع في الكافي في ذيب رواية موسى بن القسم عن صفوان
بن يحيى الارزق وهو تصحيف والصواب وفي اسناد الشيخ لهم رواية
ابن ابي عمير عن صفوان بن يحيى والصواب ضد العطف فلا ورد هو عن
منصور بن حازم وعن نوح وسعيد بن يسار وهشام بن سالم و
ذيب في كتاب الحج سندا صورة سعد بن عبد الله عن ابي جعفر عن العباس

عن عبد الرحمن بن ابي نجران عن صفوان بن يحيى عن معوية بن عمار والشيخ عن
المنتقى المعهود من رواية ابي جعفر وهو احمد بن محمد بن عيسى عن ابان ابي نجران
ان كان بغير واسطة وكذا رواية العباس عن صفوان فالظاهر ان ما في طريق
هذا الخبر من رواية العباس عن ابن ابي نجران سهو وصواب العطف انتهى وفي
الكافي في باب من يدا لمرئ قبل الصفار رواية ابن ابي عمير عن صفوان بن يحيى
وهو سهو والصواب العطف **باب** ضحاك المشترك بين ثقة وغير
وبمكن استعلام انه ابو ماك الثقة برواية علي بن الحسن الطاطري عنه وانه
ابن سعيد الواسطي برواية ابراهيم سليمان عنه وانه ابن محمد بن شيبان
برواية الحسن بن علي بن محبوب عن عمر بن مسلم عنه ورواية عباس بن
محمد بن حاتم عنه وحيث لا تبين فالوقف **باب** ضرار المشترك بين ثقة
وغير وبمكن استعلام انه ابن عبد الملك الثقة برواية علي بن رباط عنه
وابن محبوب وحماد بن عثمان الثقة عنه وعمر بن ابان الكلبي وهو موضع
في طبقة الصادق ان كان ابنه كان ثقة **باب** طاهر المشترك بين جماعة لا احوال
لهم في التوثيق ولو اضيع الى الاطلاع على معرفة بعضهم فيمكن استعلام انه
ابن حاتم انه ابن خانم الكذاب الغالي برواية محمد بن عيسى بن عبيد عنه
وانه غلام ابي جليس المتكلم برواية الشيخ المفيد عنه وانه ابن عبيس
برواية الكشي عنه وروايته هو عن احمد بن جعفر الخزاز عن محمد بن الحسين
بن ابي الخطاب وما من علم فلا اصل له ولا كتاب **باب** طلحة المشترك

بن جماعة الاحال الهم في التوثيق وفي رواية الاخلاق عاصر بعضهم فيكون استعلام امر
ابن زيد العامي المذهب وروايته صفوان بن يحيى عنه وروايته محمد بن سنان
عنه وروايته الفضل بن شاذان عنه وما من حاله فلا اصل له ولا كتاب له
خلف المشترك بين رجلين لاحال الهم ما يمدح ولا يقدح ويكن معرفة انه ابن حديد
بن حماد على بن شعيل عنه وروايته هو عن ابراهيم الاحمري باب عاصم
المشترك بين ثقة وغيره ويكن استعلام امره بمعرفة انه ابن حميد الثقة روايته محمد بن
عبد الحميد عنه وروايته السندي بن محمد عنه وروايته عبد الرحمن بن ابي نجران
عنه وروايته وروايته ابن محمد بن ابي عمير عنه لكن قال في المنتقى لا يعهد روايته
بن ابي عمير عن عاصم بن حميد انما يعهد روايته صفوان بن يحيى وانضم سويد
الثقة واحمد بن محمد بن ابي نصر وانه الكوفي بن سليمان بن سماعة عنه
وحيث لا يميز قالوقف باب عامر المشترك بين جماعة الاحال الهم في التوثيق
الاعامر بن كثير فان الظاهر انه ثقة ويكن معرفة بروايته
محمد بن الحسين عنه وانه ابن جذاعة بروايته ابراهيم بن هاشم عنه وانه ابن عمير
بروايته ابن ابي عمير عنه وقد يروي عن جعفر انه جاري ابي جعفر محمد بن علي
وجاري جعفر بن محمد عليهما السلام في الطريق كلام مر بيان فيه علي بن
سليمان واسباط بن سالم وهما مجهولا الحال وحيث لا يميز قالوقف
باب عباد المشترك بين جماعة الاحال الهم في التوثيق عامة عباد بن
صهيب ويكن معرفة بما سيأتي ويعرف انه ابو سعيد بروايته محمد بن علي

ابي سعيدة عنه وانه ابن سليمان الراوية محمد بن احمد بن يحيى عنه وروايته بشر عن
سعد بن سعد الاشعري وانه ابن سهيل الثقة بروايته عبد الله بن مسكان عنه
وروايته الحسن بن محبوب عنه وحيث لا يميز قالوقف باب عبادة المشترك
بين من يروي عنه ومن يروي عنه ويكن معرفة انه ابن زياد الاسدي ابو بدي الثقة بروايته
ابراهيم بن سليمان النهمي عنه وحيث يعسر الحال فالوقف باب عباس المشترك
بين ثقة وغيره ويكن معرفة انه ابن زيد بروايته ابن بديل عنه وانه ابن عامر بن
رباح القضباني الثقة بروايته سعد بن عبد الله عنه وروايته ايوب بن نوح
عنه والحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة الكوفي عنه وموسى بن القاسم عنه
وانه ابن علي بن ابي سارة الثقة بروايته احمد بن جعفر عنه وانه ابن علي بن جعفر
بروايته الملقب عنه وانه ابن عيسى بروايته محمد بن عباس ابن عنه وروايته
احمد بن ميثم عنه وانه ابن معروف الثقة بروايته احمد بن محمد بن خالد عنه وروايته
احمد بن محمد بن عيسى عنه ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن احمد بن يحيى ومحمد بن ابي
عمير وقد يوجد في كتاب الشيخ رواية سعد عن العباس بن معروف
وهو سهو لان المعهود رواية سعد عن احمد بن ابي عبد الله البرقي عن محمد بن
عيسى عن ابن معروف كما في طرق كتابي الشيخ والفقيه وغيره عن احمد بن ابي
عبد الله البرقي ليتم هذا بعد ذلك بروايته عن حماد بن عيسى وعبد الله
بن المغيرة مما صرح به في بعض الاخبار وعلي بن مهزيار وانه ابن موسى
ابو الفضل الهمداني الثقة بروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وروايته سعد بن

عبد الله وكان ابن موسى من اصحاب يونس بن عبد الرحمن وانه ابن الوليد بن
صبيح الثقة بروايته الحسن بن محبوب عنه وروايته صفوان بن يحيى وانه
ابن هشام الثقة الجليل بروايته جعفر بن عبد الله المحمدي عنه وروايته محمد
بن الحسين عنه والحسن بن علي الكوفي عنه ومحمد بن علي الصيرفي وانه ابن هلال
بروايته محمد بن الوليد الخزاز عنه وانه ابن يزيد الثقة بروايته احمد بن يوسف
عنه وحيث لا يميز قالوقف باب عبد الاعلى المشترك بين جماعة الاحال
الهم في التوثيق الا مولى السابا فانه يعلم مدحه ويكن معرفته بروايته سيف
بن عميرة عنه والاعبد الاعلى بن علي بن ابي شعبة الحلبي الثقة بروايته
عبد الملك المشترك بين جماعة الاحال الهم في التوثيق عامة ابان الذي
مدحه ويقال انه ابن المبارك عنه بروايته احمد بن ابي عبد الله عنه
باب عبد الحميد المشترك بين ثقة وغيره ويكن معرفة انه ابن ابي العلاء
وعبد الملك الثقة بروايته بن ابي نصر عنه وروايته معوية بن ميسرة بن شريح عن عبد
الحميد بن ابي العلاء وهو يروي عن عبد الحميد بواسطة ابان وغيره وانه ابن سعد بروايته
صفوان بن يحيى عنه وانه ابن عمران الثقة بروايته محمد بن خالد عنه وابو ايوب الخزاز والحسين بن
سعيد وعلي والنوفلي تعم بوجدة بعض الطرق روايته الحسين بن سعيد عن عبد الحميد
بن عوان بواسطتين وهو بواسطة واحدة لعدم الالتفات هذا ويعرف هو بروايته عن ابي جعفر
وابي عبد الله حيث لا شارك وحيث تعسر الجهة تقف الرواية باب عبد الرحمن
المشترك بين ثقة وغيره ويكن استعلام انه ابن ابي حماد بروايته محمد بن الحسين ابي

الخطاب عنه وروايته ابو موسى بن الحسن بن عامر الاشعري وانه ابن ابي عبد الله البصري الثقة بروايته
ابان بن عثمان عنه وحماد بن عثمان والحسن بن محبوب ومحمد بن ابي عمير وحماد بن عيسى
وعبد الله بن المغيرة الثقة والعزرمي وفضالة ابن ايوب وعبد الله بن سنان وقد يقع في
اسانيد الشيخ رواية فضالة ابن ايوب عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله وهو سهو لان المعهود
المذكر كما تقول واسطة ابان بن عثمان بلغني حماد وابو عن عبد الله بن عباس وعبد الله
بن عمر وابان بن تغلب وعبد الله بن بكير وقد وقع لشيخنا سلمه الله هنا خبط كثير اصلحته
وانه ابن ابي نجران الثقة بروايته عبد الله بن محمد بن خالد عنه وروايته احمد بن المعافى
عنه وروايته جعفر بن محمد بن عبد الله عنه وروايته احمد بن ابي عبد الله عن ابيه
وبعض واسطة ابيه عنه وابراهيم بن هاشم ومحمد بن ابي الصهبان وعبد الله بن عامر
واحمد بن محمد بن عيسى وعلي بن الحسن بن فضال وموسى بن القاسم ومعاوية بن عمار
والحسين بن سعيد وقع في بعض الاسانيد في كتاب الحج سند صورته سعد
بن عبد الله عن محمد بن الحسن عن محمد بن الحسين عن عبد الرحمن بن ابي نجران قال
سألت ابا الحسن الثالث عليه السلام وقد وقع اضطراب وغرابة فان المعهود من رواية سعد
عن محمد بن الحسين ان يكون بغير واسطة ورواية محمد بن الحسين عن ابان ابي
نجران غير معروفة في بعض نسخ التهذيب سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين
عن محمد بن الحسن وادرجه العلامة بهذا السند في المشيخة وكذا
الصحيح فان المراد من محمد بن الحسن في مرتبة الواسطة بين محمد بن الحسين وابن
ابي نجران غير ظاهر بخلافه فيما قبل فانه مضبوط بان يراد به محمد بن الحسن الصفار

نقل الدباغ من محمد بن الحسين انه مولد الدار الى المعروف بمحمد وعنه رواية توسط بين سعد وبينه بلد تعبا انه يلتقي بعين الطرق مشرفة وى اصيل بالواسطة عن الشعبي وان محذورا ما هين ودفع فيها اليهم سندها سوى ذلك عن سعد بن عبد الله عن ابن ابي عمران عن الحسين بن سعيد عن حماد وغيره اجماع غالطي المتصان في الزيادة فان سعدا انما يروي عن ابن ابي عمران بواسطة احمد بن محمد بن عيسى وابن ابي عمران يروي عن حماد بغير واسطة كالحسين بن سعيد فكان سماعه والحسين بالواو وهذا يعرف برواية علي عن حسان عن سفيان بن عيينة ومن سمع ابي سيار ومن عبد الله سنان وقد وقع في اسانيد الشيخ رواية ابن ابي عمران عن نصر بن حماد وهو سهو لانا انما يروي عن حماد بن ابي عمران بواسطة احمد بن محمد بن عيسى وابن ابي هاشم برواية القاسم بن محمد عنه ورواية ابي حرة عنه ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب وعلي بن الحسن بن فضال وجماعة من محمد بن ابي هاشم لكن في بعض الاخبار عبد الرحمن بن ابي هاشم ناضا الى جدته وابن ابي عمير برواية علي بن النعمان عنه ورواية القاسم بن اسمعيل عنه وصفوان بن يحيى وابن ابي عمير وابن بكير ورواية ابن فضال ويحيى بن زكريا عنه وابن ابي نجران والنضر بن سويد ومحمد بن ابي حمزة الثمالي ورواية ابي علي الاشعري عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى ورواية الحسين بن سعيد الاهوازي عن الحسن بن محبوب وعن عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان وعن القاسم بن عروة وعبد الله بن بكير

بن الخطاب عنه وروايته يوسف بن السخت عنه وعنه ابن داهر بروايته محمد بن اسمعيل
البيكندي عنه وعنه ابن زياد القطان بروايته علي بن النعمان عنه وعنه سليمان بن سعيد
سالم الحناط بروايته جعفر بن علي بن شاذان عن شاذان القطان بروايته النضر بن سويد
وروايته عبد الله بن سليمان عنه بروايته عبد الله بن المبرق القطان وعلي بن الحكم عنه
وروايته الحسن بن محبوب عنه بروايته محمد بن ابي عمير عنه وروايته محمد بن
علي الصيرفي عنه وروايته الحسن بن الحسين السلولي عنه وروايته الحسن بن علي بن
بنت الياس وروايته عبد الله بن محمد الحجال وجعفر بن بشير واحمد بن محمد بن ابي نصر
فضالة بن ايوب والقاسم بن عروة وعبيد بن الحسن وعلي بن ابراهيم بن محمد الهمداني
وفي كتاب الشيخ عبيد بن الحسين وهو سماعة وفي باب الكنى جماعة اخرى
فروى عنه بدون وسائط وقد وقع في الاستبصار في باب كيفية الكر
وغيره لبيد وروايته ابو عبد الله البوفكي عن محمد بن سنان وهو بعيد
لهذا رواه في موضع آخر في باب الكافي عن ابي البوفكي عن ابن سنان فحمل على تحريف
قال في المنتقى واعلم ان المعروف في المشايخ
كثيرا في الاسانيد المفردة روايته الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان
وذلك يقتضي ان يكون هو المراد عند الاطلاق وربما يوجد في بعض الاسانيد
روايته عن محمد بن سنان ولكن ذلك نادر لا يعول ارادته من الاطلاق انتهى
وابن الصلت القطان بروايته ابنه علي عنه وعن روايته ابن بطة عنه وروايته
موسى بن جعفر بن ابي جعفر ومحمد بن الوليد الخياط عنه وروايته احمد بن ابي

عبد الله

عبد الله عنه واحمد بن محمد بن عيسى وروايته محمد بن احمد بن علي وفي باب في اخبار الخوارج
سنده موثق عن علي بن الحسين عن محمد بن احمد بن علي عن عبد الله بن ابي الصلت
عن النضر بن ابي سويد عن عبد الله بن سنان قال قلت لابي عبد الله ع الخ فضل الشيخ
محمد بن احمد بن شاذان على الاستبصار الظن ان محمد بن احمد هذا هو محمد بن احمد بن ابي قتادة
على محمد بن عيسى القطان فيكون الرواية صحيحا انتهى وانا ابن بطة القمي
روايته علي بن اسمعيل عنه وعنه ابن عامر بن عمران القطان بروايته الحسين بن محمد
بن عامر عنه وعنه ابن غالب القطان بروايته الحسن بن محبوب عنه قال الشيخ في
كتاب الزيادات في فقه الحج الحسن بن محبوب انتهى قلت بروايته ابن سكان القطان
بروايته محمد بن سنان عنه وروايته الحسين بن هاشم عنه وروايته ابن ابي عمير
وصفوان بن يحيى عنه وعبد الله بن يحيى الكاهلي والحسين بن عثمان بن زياد
القطان واسمعيل بن مهران وعثمان بن عيسى وعبد الله بن المغيرة القطان وروايته
وعبد الرحمن بن الحجاج القطان وحماد بن عيسى وهو في عبد الرحمن وايوب
نوح وعلي بن النعمان وبروايته هو من محمد بن علي الحلبي وندا بن الحر بن المغيرة
القطان ذبابي وقع في الاستبصار روايته قضاء الدين ابن سكان وهو
من الغلط اذ المراد سند فقيه بوساطة الحسين بن عثمان بن قضاء الدين ابن سكان
كما وقع في باب وقع فيه بوساطة الكاهلي وروايته الحسين بن سعيد عنه وهو
سهو بل وقع روايته احمد بن محمد بن عيسى وهو سهو ليس وقع في كتاب الشيخ
في كتاب الحج فيمن لم يجد الهدي واداه الصحيح سنده هكذا صورته عن الحسين بن

سعيد عن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد وعلي بن النعمان عن ابن سكان
قال المنتقى بعد نقل هذا السند ضعفان ثم قال ولعله علي بن النعمن سقط عن النسخ
الصحيح من سند الآخر الحسين بن سعيد يكثر عنهما عن سليمان بن خالد لكن يحبها اذ ذكر
بعد ابن سكان والظاهر من الاسانيد الاخر ما ذكرنا فعلا ابو الحديث
من ابي عبد الله ع ابن سكان فقيه صحيحا كوثيق علي بن النعمن سقط فاسقط سليمان بن
خالد فصيره سليمان بن خالد عن ابن سكان وهو ضعيف لان ابن سكان لم يدرك الصادق ع
فتقل الوسط الثقة وهو سليمان بن خالد بين سعيد وعلي بن النعمن ع انتهى
من سالم وعن اهل معه بجنبه في باب ثم الصيد عن الشيخ عنه بعد رواية هذا
الحديث في باب نجوز به فقرتي الاستبصار بزيادة قليلة او سهو
مع تأييد نوع هذا في الطريق والمتن على ما في الصواب عدة صور سعيد بن سعد عنه
عن الحسين بن النضر بن سويد عن هشام بن سالم عن سليمان بن خالد وعلي بن النعمان
عن عبد الله بن سكان عن سليمان بن خالد انتهى وقع في كتاب الشيخ لبيد وروايته عبد
الرحمن بن ابي نجران عن عبد الله سكان قال في المنتقى يقوي عندي ان يكون ابن سنان
لا ابن سكان لان المشكوك في الطريق انما هو روايته عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان
والمعهود ايضا ان سنان ابن سنان وقع في كتاب الشيخ بكثرة انتهى وقع في باب
وقد روايته النضر بن سويد عن ابن سكان وصوابه عن ابن سنان وانا ان معهودية القطان
الدفاع بروايته جعفر بن محمد بن عبيد الله عنه وروايته ابو طالب عبد الله بن الصلت
عنه وروايته عبد الله بن المغيرة القطان واحمد بن محمد عن ابيه وابراهيم بن هاشم عن عمار بن

عيسى

عيسى وابان بن عثمان القطان واحمد بن محمد بن ابي نصر بروايته الحسن الطاطري عنه وسليمان بن
داود وابان بن هليل بروايته محمد بن عبد الله بن زرارة عنه وابان بن الهيثم بروايته اصبغ بن
نباتة عنه وحيث اعتبر الشيخ قال وقف عليه ما عرف من المذهب هذا ولا تغتر عن
ملاحظة من اشتمل اسنده الاب فاعمل المتأمل هناك باب عبد المؤمن
المشكوك بين ثقة وغيره يعرف انه ابن القسم القطان بروايته سفيان بن ابراهيم
عنه وحيث يعتبر الشيخ الظاهر عدم الاشكال الان من عداه لا اصل له وكذا باب
عبد الملك المشكوك بين ثقة وغيره ويمكن معرفته ان ابن بروايته يونس
بن عبد الرحمن وعنه وعنه ابان حكيم القطان بروايته جعفر بن محمد بن حكيم عن عمه
عبد الملك بن حكيم وانه ابن عمر بروايته جميل بن صفوان صالح عنه وانه ابن صفوان
بروايته محمد بن خالد عنه وانه ابن المغيرة بروايته احمد بن ابي عبد الله عنه وانه ابن
الوليد القطان بروايته ابراهيم بن سليمان عنه وانه ابن هرون بن عنبة بروايته احمد
بن ابي عبد الله عن ابيه عنه وحيث لا تبين له وقف باب عبد المشكوك بين ثقة
وغيره ويمكن معرفته انه ابن الحسن القطان بروايته القسم بن محمد بن الحسين عنه وانه ابن
وانه ابن نداء القطان بروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وانه بروايته القسم بن اسمعيل
القرشي عنه وعبد الله بن عثمان عبد الرحمن بن الحجاج والقسم بن عروة وروايته
علي بن رباب والحكم بن مسكين الثقفي والضحاك بن زيد وانه ابن عبيد ابو عبد الله
الجبلي بروايته ابو داود عنه وانه ابن كثير العامري بروايته عبد الصمد بن علي بن
مكرم الطفاوي عنه وعبد الله هو عن زيد العابدين وانه بروايته ابو حيث يعتبر الشيخ

ذو فضل باب عبد الله المشائخ بن ثقة وفيه ويكنى معرفة انا ابن ابو رافع كاتب امير
المؤمنين ثنا ابو داود محمد بن عبد الله ابنه عنه وانا ابو الحسن بن ابو داود الحرون بن حبيب عنه وانا
عمرو بن حريث عنه وانا ابن دارا بن داود ابان بن عثمان عنه وقد يوجد في اسانيد الشيخ
رحمه الله جعفر بن بشير عن عبد بن زرارة وانما سمعه بعد ثلاثة اواسطة
حماد بن عثمان عنه وانا ابن علي بن ابو شعيب الثقة ثنا ابو داود حماد بن عثمان ثنا ابان بن
عثمان وهو ابن اخيه ثنا ابو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن سكان وقد وقع في الكافي وكتاب
الشيخ رحمه الله عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن زرارة وهو سهو من قلم الناسخ فتنبه
لذلك وسواء سمعه زرارة او قرأه وانا ابن الفضل ابو علي ثنا ابو داود عمرو بن علي بن مروان
عنه انا عن اخيه بلا اسناد انا ابن الوليد الثقة الوراق ثنا ابو داود ابن سكان عنه
وبه عن الهيثم قال وقف باب عبد المشائخ بن ثقة وفيه ويعرف
انه ابن مهزم الثقة ثنا ابو داود علي بن الحسن عنه وبه عن الهيثم قال وقف باب
عثمان المشائخ بن ثقة وفيه ويعرف انه ابن جعفر الحارثي ثنا ابو داود احمد
بن الفضل عنه وانا ابن سعيد العمري الثقة بمقابرنا ابن هو في ليلة ابو
جعفر محمد بن علي الباقر عليهما السلام لانه من حيث خدمه علي ابن ابيه وانا ابن ابي
الرواسي انا ابو علي ثنا ابو داود احمد بن محمد بن عيسى عنه وثنا ابو داود محمد بن الحسين بن
ابي الخطاب عنه وثنا ابو داود الحسين بن سعيد عنه وثنا ابو داود علي بن اسماعيل
بن عيسى وجعفر بن عبد الله الحميري وابراهيم بن هاشم عنه وثنا ابو داود هو
ومن ابو جعفر الطالقاني وعلي بن سماعة بن حماد بن راشد عن ابي الحسن عليه السلام انه

وجد لابنه قال وقف باب عبد المشائخ بن جامع لاحظ لهم في القرشي
ويكنى معرفة انا ابن محمد بن يعقوب ثنا ابو داود الحسن بن محمد بن سماعة عنه وثنا ابو داود محمد بن
ابي عمير عنه وجد بخط الفهري بلا اشكال لانه الجميع في معنى واحد باب
العلاء المشائخ بن ثقة وفيه ويعرف انه ابن فرقد بن الفلاء الثقة ثنا ابو داود
العلاء بن العلاء عنه وثنا ابو داود الحسن بن محبوب عنه وثنا ابو داود محمد بن خالد
الطيالسي عنه وثنا ابو داود الحسن بن علي بن الفضال عنه وثنا ابو داود محمد بن عبد الله
بن هلال عن فضالة ابن ايوب وصفوان بن يحيى وعلي بن الحكم الثقات والسندي
بن محمد بالثقة وعبد الملك بن محمد بن العلاء ومحمد ابو علي وعبد الرحمن بن
ابي نجران وابراهيم بن هاشم وقد وقع في الاستبصار ثنا ابو داود الحسين بن
سعيد عن العلاء بن رزين وهو سهو واما المعنون المذكور توسط صفوان
او فضالة او كليهما بينهما وقد وقع في باب من فضالة لا عن صفوان عن العلاء
وهو سهو من ايدي الرواة وكل من وجدوا بخط فضالة او غيره في الكافي
فيه في كتاب الصوم في باب من اجنب بالليل في شهر رمضان وغيره الا من محمد
بن الحسين عن العلاء بن رزين وفي الطريق نقصان لان محمد بن الحسين انما
روى عن العلاء بواسطة وهي لكون ثنا ابن صفوان بن يحيى وغيره عن علي
بن الحكم ولا بد من الانقطاع لانحصار الرواية في مثل عن احدهما عن العلاء
وفي اسانيد الشيخ عن العلاء بن رزين قال سئل احدهما عليهما السلام قال
في المنتقى هذا الحديث ظاهر منقطع الاسناد لان العلاء بن رزين لا يروي

عن احدهما بل رواية محتصة بالصوم ولكن القرينة الخارجة تدل على ان الرواية ظهر
من محمد بن مسلم وانما ساغ له ذلك لما يشتهر كثيرا في الاسانيد انه اضاف
ووقع في التهذيب وعن موسى بن القاسم عن عبد الرحمن بن وهلا عن محمد بن مسلم
قال في المنتقى لا ريب ان عطف علاء على محمد وهو ابن علاء فان موسى لا يروي
عنه بغير واسطة وفي سند عبد الرحمن بهما مذكور في الطريق بلكن لان عبد
الرحمن لم يلق محمد بن مسلم وهو سهو لم يلق العلاء وانما ابن الفضيل بن يسار
الثقة ثنا ابو داود محمد بن سنان عنه وثنا ابن ابو عمير عنه وانا ابن المغيرة الثقة
ثنا ابو داود محمد بن ابو عمير لهم عنه وبينه وبين اسماء بن الفريد وان لم يوجد
ملا اشكال لانه شاركهما في سماع ابان بن عثمان ثنا ابو داود علي بن الطاهر
عنه باب علي المشائخ بن ثقة وفيه ويكنى معرفة انا ابن ابو جزة العطار
قال ابو يعلى ثنا ابو داود محمد بن زياد عنه وثنا ابو داود محمد بن ابي عمير عنه واحمد بن
الحسن الميثمي عنه وصفوان بن يحيى وثنا ابو داود ابي داود المسترق عنه
وثنا ابو داود منيب بياع السابري الثقات عنه وثنا ابو داود ابنا الحسن واحمد بن محمد بن
ابي نصر عنه وجاء في بعض الاخبار الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد عن علي
بن ابي حمزة والظاهر ان القاسم بن محمد هو الجوهري الضعيف لرواية الحسين
بن سعيد عنه وعلي بن ابي حمزة هو هذا فتنبه وانا ابن ابي جيد القطان
ثنا ابو داود ابو عبد الله بن شاذان عنه والحسين علي بن شيبان القزويني
والد العكبري عنه وانا ابن اسباط الثقة ثنا ابو داود محمد بن ابو ابو البلدان

عنه وثنا ابو احمد بن يوسف عنه وثنا ابو علي بن الحسن بن فضال عنه وثنا ابو احمد بن هلال
وثنا ابو موسى بن جعفر البغدادي ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وانا ابن
اسحاق الثقة ثنا ابو احمد بن ابي عبد الله عنه وانا ابن بلال البغدادي ثنا ابو احمد بن
احمد بن يحيى محمد بن احمد بن ابي قتادة وثنا ابو هو عن الجواد والهادي والعسكري
عليهم السلام وانا ابن جندب ثنا ابو محمد عنه وانا ابن عاصم الثقة ثنا ابو الحسن العكبري عنه
وثنا ابو عبد الله الحسين بن علي بن شيبان عنه وانا ابن حشيش ثنا ابو احمد
عبدون عنه وانا ابن حديد ثنا ابو احمد بن فضال عنه وثنا ابو علي بن محمد بن همام
ابو بكر الاسكوي عنه ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وقد وقع في ثنا ابو احمد بن
محمد بن عيسى الكاتب عن علي بن الحكم وانا ظن ان موضع الواو وثنا ابو الحسن عن
الهيثم وانا ابن حسان الهاشمي ثنا ابو الحسن بن علي الكوفي عنه كذا ذكر شيخنا
لكن وجدت في كتاب الدعاء ثنا ابو عبد الله عن عبد الرحمن بن كثير وانا ابن حسان
الواسطي الثقة ثنا ابو احمد بن الحسن القطان عنه وثنا ابو احمد بن ابي عبد الله عنه
وانا ابن حنظلة الرازي على الصادق ثم ثنا ابو احمد بن بكير وانا ابن رباب
الثقة الجليل ثنا ابو الحسن بن محبوب عنه وثنا ابو يونس بن عبد الرحمن عنه وابن
لم يذكر في المنتقى بل قطعه وثنا ابن ابي عمير عنه وانا ابن رباب الثقة ثنا ابو علي
علي بن ابراهيم وعبد الله بن جعفر الحميري بهما وابن موسى ومحمد بن علي بن محبوب وقع
الهذيب ثنا ابو الحلق سندا هو وثنا هو موسى بن القاسم عن علي بن رباب
عن مسمع الى قال ابن الله ثنا ابو الرجب فصار شيخا لابن رباب هذا الطريق منقطع

لان موسى لا يروى عن ابان بغير واسطة وقد يتوسط بينهما اللؤلؤى وهو ضعيف انتهى قلت وقد توسط بينهما الحسن بن محبوب كما يجئ في هذا اسناد وذاك اسناد ابن السكن بروايته عن احمد بن محمد بن سعيد عن محمد بن على بن محبوب وعن احمد بن عيسى وعن حمدان بن سليمان كلهم عن موسى بن اكيل عن ابان بن عثمان وروايته عن احمد بن محمد بن عيسى وعن حمدان بن سليمان عن محمد بن على بن فضال وروايته عن الحسن بن محمد بن سماعة عن ابان بن عثمان وروايته عن الحسن بن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابان بن عثمان وروايته

ابن ابي عمير عنه وانا ابن عبد العزيز بن عبد الله احمد بن محمد بن عيسى عنه وعن ابيه
احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه وانا ابن علي عن ابيه احمد بن علي بن محبوب
عنه وانا ابن محمد بن سليم المقدم الجليل ابو عبد الله الحسين بن عبد الله عنه
واحمد بن عبدون والشيخ المفيد وانا ابن متوكل ابو عبد الله عبد الله بن الحسين
عنه وانا ابن موسى بن عبد الله محمد بن سليمان بن محبوب عنه وانا اليماني
ابو الدهماء جبر بن نوف البكالي عن امير المؤمنين قال وقف

باب

عمران المشرف بن نشأة بن وهبي ويعرف انا ابو الحسين بن عبد الله الجباني عبد الله بن احمد بن
ابي القاسم عنه وهو من اجازاته ابو عبد الله الحسين بن حامد بن علي بن سفيان
عنه عن احمد بن ادريس عنه وانا ابو علي الحسن بن علي الطبرسي عنه
وانا ابن علي الحلبي عنه وحماد بن عيسى وثعلبة بن ميمون قالا ابن محبوب
عمران المشرف ابو عبد الله احمد بن محمد بن خالد عنه وانا ابو سكان المقدم ابو عبد الله
حميد بن زياد عنه وانا ابن موسى المشرف ابو عبد الله احمد بن محمد عن ابيه عنه وابو عبد الله
محمد بن احمد بن يحيى عنه وانا ابو تميم ابو عبد الله محمد بن تميم بن عبد الله عن ابيه عنه

باب

عبد المشرف بن نشأة بن وهبي ويعرف انا ابو جعفر الطوسي قال ابو عبد الله
عبد الرحمن بن ابي هاشم عنه وابو عبد الله صفوان عنه وانا ابو مصعب عبد الله
منصور بن يونس عنه ومنصور بن حازم عنه وحبيب الخزاز قالوا

باب

الهوام المشرف بن نشأة بن وهبي الاسدي ويعرف انا ابو الحسين
عبد الله بن احمد بن طلحة عنه وحبيب الاعمش قال ابو عبد الله

المشرف

المشرف بن نشأة بن وهبي ويعرف انا ابو الحسين بن عبد الله احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عنه وانا ابن

باب

ابن سالم المقدم ابو عبد الله ابراهيم عنه وحبيب بعير المكي قالوا

باب

عيسى المشرف بن نشأة بن وهبي ويعرف انا ابن ابي منصور المقدم ابو عبد الله الحسين بن محبوب عنه وانا ابن
عزة المدائني ابو عبد الله محمد بن عمر بن عبد العزيز عنه وانا ابن داود ابو عبد الله محمد بن سالم
بن عبد الرحمن عنه وانا ابن راشد المقدم ابو عبد الله محمد بن زياد عنه وانا ابن الراعي
المقدم ابو عبد الله محمد بن سليم عنه وابو عبد الله بن نشأة عنه وانا ابن صليع العوذي عن
جابر الجعفي في النسب وانا ابن المسعودا ابو عبد الله محمد بن عبد الله عفان عنه
وابو يوسف الحارثي والازهر بن بسطام بن يزيد والحسن بن يعقوب بن نائه
ابن مهران ابو عبد الله احمد بن محمد بن الوليد عنه ومنصور بن علي الخزاز وانا ابن الوليد
الهمداني المقدم ابو عبد الله احمد بن الفضل عنه وانا ابن هشام ابو عبد الله محمد بن
حبيب الكاتب قالوا فقط ما عرفت من المذهب

باب

عيسى المشرف بن نشأة بن وهبي ويعرف انا ابو القاسم المقدم الجليل ابو عبد الله صفوان بن يحيى
عنه وعبد الله بن ابي عمير عنه وابو عبد الله الحكم بن مسكين عنه وعبد الله بن المغيرة
وعبد الرحمن بن ابي نجران عنه وهو الشيخ حسن المشرف والاعمش محبوب

باب

عباد وهو مشرف بن نشأة بن وهبي احد هؤلاء ابن ابراهيم الموثق الاسدي
الكوفي يروي عن ابي عبد الله الصادق بن ابان بن ابي عياش الوراق عنه وابو عبد الله محمد بن يحيى
الخزاز عنه وابو عبد الله بن بزيع عن عمران عنه وابو عبد الله الحسن بن علي الوشاء عنه

وابو عبد الله محمد بن عمران عنه وانا ابن ابي عمير عنه وابو عبد الله احمد بن محمد بن خالد عنه
وابو الحسن علي بن الحسين بن بابويه عنه وانا ابن ابي عمير عنه وابو عبد الله احمد بن محمد بن
خالد عنه وابو الحسن علي بن الحسين بن بابويه عنه وانا ابن ابي عمير عنه وابو عبد الله احمد بن
محمد بن خالد عنه وابو الحسن علي بن الحسين بن بابويه عنه وانا ابن ابي عمير عنه وابو عبد الله
احمد بن محمد بن خالد عنه وابو الحسن علي بن الحسين بن بابويه عنه وانا ابن ابي عمير عنه
وابو عبد الله

ن بريد بن خنيس بن سعد الله وعمر بن ابي نبيه وجميل بن صالح وعبد الرحمن المعنى المقدم
وجب بعد الفهم فالوقف باب الفرق المشترك بين المفتقد فيهن وبعرف ابن
المختار الخثعمي المقدم بروايته عن جعفر عنه وروايته ابو فجيع عنه وابراهيم بن سليمان
بن حيان الخزاز عنه وجب لا شبهة فالوقف الظاهر ان من عداه لا اصل له وكذا باب
باب القسم المشترك بين المفتقد فيهن وبكنى بعرف الوبري بروايته احمد
بن المفضل عنه ابن بريد العجلي المقدم بروايته فضالة بن ايوب عنه والحسن بن
علي الوشا وابان بن عثمان الكوفي المقدم بروايته يحيى بن زكريا اللؤلؤي عنه وابن ابي
المرجع بروايته احمد بن علي بن ابراهيم بن هشام عنه وابن ابي سليمان بروايته
النضر بن سويد عنه وابن عرفة بروايته النوفلي عنه لكن المقدم وجع عدم القرينة
فلا اشكال الا بحاد في المعنى بل يدفع الاختلاف بين الثلاثة بن القسم بن
عرفي فقال الشيخ محمد خاطب بشرط الوهم ذهب وذهب الثاني الى ان القسم بن عرفي
وهو مذهب ممدوح فضلا عن التوثيق واعتمد على ما الشيخ البهائي في حبل الرابطة
في الصحيح في باب اوقات الصلوة من الجليل المشار عن قال الاردبيلي وصحيحه بروايته
في الصحيح مع انه يعلم اعمالا على وجه يصلح لذلك انتهى وقال ابن ذي المنتقى
حال الرجال القسم بن عرفي ضعيف انتهى واقول لعل الشيخ البهائي نظر الى
ما نقله محمد بن يعقوب الكليني في اخر الروضة هذا لفظه محمد بن يحيى عن
احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن القسم شريك المفضل وكان رجلا سائلا
قال الشيخ عبد النبي في كتابه وهذا يقتضي توثيقه انتهى قلت ما ذكره مسلم

ان كان الضمير راجعا الى القسم فذلك ممنوع على المفضل لكن على بعد لكن مع
تسليم فيقظر ان الوصف بالصدق لا يستلزم العدالة لان شرطها الصدق مع شيء
آخر هذا وعرف ابن بريد العجلي المقدم بروايته العباس بن معروف عنه احمد بن ذهبل
واحمد بن عبد الله بن موسى بن يسعد وبعرف بروايته ابا الفضل بن شاذان المقدم
بروايته فضالة المذكور وروايته ابو طالب عبد الله بن الصلت عنه وابن ابي الوليد الوشي
بروايته الحسين بن حسن عنه وابن ابي الوليد العساني بروايته ظريف بن ناصح عنه وابن
ابن هشام بروايته محمد بن عمار عنه وبروايته هو عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب
وابن ابي يحيى بروايته محمد بن عيسى عنه وبروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وحيث لا ثمن
ما نقف عليه عارض من المذهب باب نفي المشترك بين المفتقد فيهن والكل
لا شيء عالم وبروايته بعضهم بالطبقة مع التبع التام باب كنى المشترك بين
المفتقد فيهن وبعرف ابن طاوس بروايته محمد بن زكريا عنه وابن كلثم المقدم بروايته
عن ابي عبد الله ابو جعفر حيث لا مشارك وحيث لا ثمن فالوقف باب
كلثم المشترك بين جامد لا حظ لهم في التوثيق ما عدا كلثم بن معوذ فانه لا باس
به وبعرف بروايته الحسين بن حماد الخزاز عنه وبروايته صفوان عنه وابن ابي
عمير وبروايته عبد الرحمن بن ابي هاشم عنه وحيث لا ثمن فالوقف باب
لؤلؤ المشترك بين رجلين لا حظ لهما في التوثيق ويكنى بعرف ابن يحيى بن سعيد
ابي عمير الذي يكنى ابا علي بروايته بكر بن محمد السابري الكلبي عنه
وبروايته فضالة المذكور وحيث لا ثمن فالوقف باب لبا المشترك بين جامد

لا حال لهم في التوثيق ما عدا ابن الغفاري ابا سبعا الذي اجمع على تصديقه وبعرف ابنه
هو بروايته ابو جميلة المفضل بن صالح وهاشم بن حيان وعبد الله بن مسكان عنه
وسماعة في باب الكفن ما تبين من الثلاثة الذين بشار جامد لا حظ لهم
ما لك المشترك بين جامد لا حظ لهم في التوثيق ما عدا ابن اخي الاشعث الفقيه
واما ابن عطية فسيأتي في القسم الثاني ان شاء الله الاسم والاسم باب
منى المشترك بين جامد لا حظ لهم في التوثيق ويكنى بعرف الناس ابن الحجاج بروايته
عن ابي عبد الله انه راشد بروايته الحسن بن محمد بن سماعة عنه وابن عبد السلم
الخياط بروايته القسم بن اسمعيل عنه والعباس بن عامر القصباني واحمد بن
محمد بن ابي نصر وابن ابي الخطاب بروايته الحسن بن علي بن بقاح وحيث لا ثمن
فلا اشكال الا شاذ في معنى باب محفوظ المشترك بين جامد لا حظ لهم
في التوثيق ما عدا ابن نصر البزنطي المقدم بكنى معروف بروايته ابا ابراهيم
بن سليمان عنه وحيث لا ثمن فالظاهر عدم الاشكال لان من عداه لا اصل له ولا
كتاب باب محمد المشترك بين جمع كثير يعرف انه ابن ابي الحسن بروايته
احمد بن ابي عبد الله البرقي عنه وحيث وانه ابن ابي عبد الله بروايته ابراهيم بن سليمان
عنه وابن ابي عمير المقدم الجليل بروايته العباس بن عامر عنه وبروايته عبيد الله
بن احمد بن نهيك عنه وبروايته ابراهيم بن هاشم عنه وبروايته احمد بن محمد بن
عيسى وبروايته محمد بن الحسين عنه وبروايته ايوب بن نوح عنه وبروايته احمد
بن عيسى والعباس بن معروف وجميل بن دراج وموسى بن القسم والفضل

شاذان وعلي بن حديد وروان بن يحيى كلهم قال في المنتقى عند سنده في كتاب الحج
مورده هذا عن موسى بن القسم عن صفوان عن ابن ابي عمير عن منصور بن حازم
ويقوى ان يعلم ان ما اورده من الظريف لهذا الخبر واقع في كتاب الشيخ عالما
الصواب لا يبيان فيه غلطا والصواب اما عطفا ابن ابي عمير على صفوان او جعله
آخر غير رواية احدهما من الآخر لانهما غير معدودة وكذا قال في سند آخر لهذه
الصورة الا ان الذي وجدته عن ابن ابي عمير وفاعد بن موسى جاء وان رواية
صفوان فيه عن ابن ابي عمير سهو والصواب عطفه عليه لان المعهود من روايتها
في غضون هذا السند انتهى ويعرف بروايته الحسين بن سعيد واخاه الحسن
كالصرح بذلك في بعض بن بزيد ومحمد بن خالد البرقي واحمد بن هلال والحسن
بن ظريف بن ناصح ومحمد بن عبد الجبار ومحمد بن السندي وعبد الله بن محمد بن عيسى
وابو طالب عبد الله بن الصلت وابو ايوب المدني قال في المنتقى عند قول الشيخ
في بعض رواية هارون بن عثمان عن محمد بن ابي عمير وكلاهما انه غلط لان ابا عمير يروي
عن هارون بن عثمان وهذا على العكس انتهى واقول لعل الشيخ لم يجد رواية فضالة
ابن ايوب عن هارون بن عثمان وهو سهو فان كلا منهما يروي عن هارون ولا يروي احدهما
عن الآخر انتهى ويعرف بروايته عن كرام وعبيد بن زرارة وعبيد بن
عمران وزرارة وعبد ربه بن عبد ربه ومسمع وحماد بن عثمان وصفوان بن
يحيى الاحمسي وابي سعيد القماط وبريد بن محمد العجلي وعبد الله بن
قاب ما نجوز ان الصدوق من العباس ضبط رواية محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله

وعنه بالاسناد عنه عن العباس بن معروف عن صفوان عن ساباط القمي عن
محمد بن ابي حمزة انه قال لابي عبد الله ع لا يستقيم ان اواسط بينهم احمد وقد ان كانت
الصلاة فمن لابي عبد الله ع لانه لا يدخل واما ابن ابي نجران المفيد رواية محمد
نسيم عنه وانه ان الاصح المفيد رواية احمد بن محمد بن خالد عنه وانه ان اورد رواية
الحسين بن الحسن بن ابان عنه واحمد بن علي بن النعمن وانه ان يحيى الرعني رواية احمد بن
علي بن العباس بن نوح عنه وابن بنداد المفيد رواية الحسين بن محمد بن عامر عنه وانه
محمد المفيد المكتب بشواب رواية ابراهيم بن سليمان عنه وانه ان جبرئيل رواية
احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عنه وانه ان عبد الله رواية عبد الله بن جعفر الحميري عنه
وانه ان جمهور رواية الحسن بن محمد بن جمهور ابنه عنه وروى رواية احمد بن الحسين
سعد عنه وانه ان جبرئيل المفيد رواية احمد بن محمد بن خالد عن ابيه عنه وانه ان النخعي
رواية محمد بن هرون الهاشمي عنه وروى رواية عن محمد بن سعيد الاصفهاني
وانه الحداد رواية محمد بن ابي عمير عنه وانه الخزاز المجهول الحال رواية ابن مسكان
عنه وانه ابن رباط المفيد رواية محمد بن عبد الله بن جعفر عن ابيه عنه وانه ابن
زياد رواية علي بن عبد الله عنه وانه ابن زرقان رواية محمد بن عيسى عن احمد بن
محمد بن زرقان عنه وانه ابن ذكوان بن دينار رواية ابو الحسن علي بن عيسى عنه
وابو علي احمد بن الحسين بن عنه محمد بن ابي عمير وانه سنان المفيد رواية محمد بن
محمد بن الحسين بن ابو الخطاب عنه وروى رواية احمد بن محمد بن عيسى عنه بواسطة او
بغير واسطة وروى رواية محمد بن علي الصيرفي عنه وروى رواية الحسن بن شمون عن عنه

وروى رواية الفضل بن شاذان وابيه عنه وايوب بن نوح والحسن بن موسى ويونس بن عبد
الرحمن ومحمد بن عيسى العبيدي والحسن والحسين ابي سعيد الاهوازيين بن الحسن
بن شعيب ومحمد بن عمر بن يزيد بن وحزم بن علي او محمد بن خالد البرقي وموسى بن القاسم
وروى رواية المرزبان وعلي بن الحكم والحسن بن محبوب عنه وقال المفيد بجاهيد
في بعض الاسانيد روى رواية الحسن بن محبوب عن محمد بن سنان ولكنه لسند ندري
لا نعتمد اراد من الاطلاق خصوصا اذا روى عن ابان بن تغلب فان محمد ليس
من طبقته وقع في كتب روى رواية محمد بن يحيى عن محمد بن سنان عن ابي الجارود قال
سالت سمعت ابا جعفر ع وانه ابن السندي بن روى رواية عن علي بن الحكم وانه شيخ
المفيد رواية ابن نهيك عنه وبكار بن ابي بكر وعاصم وانه ابن الصباح بن ابراهيم
ابراهيم بن سليمان عنه والمازني بينه وبين السابوتي من سبق الفرق بينهما ان
وحدث وانه ابن عبدك رواية الحسن بن علي بن ذكريا عنه وانه ابن عبد الجبار
المفيد رواية سعد بن عبد الله عنه والحميري محمد بن يحيى واحمد بن ادريس
ومحمد بن علي بن محبوب ومحمد بن احمد بن يحيى واحد بن محمد بن عيسى في كتب
رواية محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عبد الجبار وفي باب انما يحل الفقيه
من الصدقة من الاسبصاري عن محمد بن ابو الصهبان قال كتبت الى الصادق ع
والمراد من الصادق في هذا على الظاهر لان محمد بن ابي الصهبان عبد الطبقة
عن ابي عبد الله ع وقد روى عنه الصدوق عن علي بن محمد العسكري ع ويعرف
ابنه محمد عن ابن بكير وعن محمد بن سنان وانه ابن ع هذا في المفيد رواية

عن عثمان المفيد الثقفي عنه وروى رواية محمد بن اسمعيل بن بزيع عنه ومحمد بن عمر بن يزيد
وابراهيم بن هاشم وعبد العزيز بن المهتدي وموسى بن القاسم في عدة مواضع وانه
المنقري الغالب في سلسلة محمد بن عمر بن يزيد بن موسى بن القاسم ومحمد بن مذانون بعد
زعلة مواضع وروى الواسطي ولكن يكون بين جلالة الصفار وذا وابا والشيخ الاتحاد
وخصوصا في روايات موسى النهدي وانه ابن عصام رواية محمد بن احمد بن يحيى
وانه ابن علي بن النعمن الاعلم رواية جابان بن مثنى عنه والحسن بن محبوب عنه
محمد بن اذينة ومحمد بن ابو عمير وجميل بن صالح وصفوان بن يحيى وانه ابن عوام
المفيد رواية علي بن حسان عنه وانه ابن فران رواية عباد بن يعقوب عنه
وانه ابن الحر اشم رواية محمد بن الوليد عنه وجعفر بن فضيل عنه وانه ابن مارد رواية
بواسطة عن سعد بن عبد الله وهو من خيار اصحابنا وانه ابن مارد رواية
الحسن بن محبوب عنه وانه ابن الهوارة المفيد رواية احمد بن محمد بن خالد عن
ابيه عنه ويعقوب بن يقطين وانه ابن معروف رواية عبد الله بن محمد بن خالد
الطيالسي عنه وانه ابن الصهبان الفقيه رواية موسى بن القاسم عنه وهو من
بصري الفقيه ولو قف باب الخزاز المشترك بين ثقة وغيره ومعروف انه ابن
بلال رواية الصفار عنه ورواية موسى بن جعفر بن بابويه وانه ابن زياد
العبدي والمفيد رواية الحسين بن سعيد عنه وهو من اصحابنا ورد في المفيد اصحاب
ابي جعفر الثاني ع لانه من سعد وروى رجاله وجه لا نعتمد فيه لو قف
باب مروان المشترك بين ثقة وغيره ومعروف انه ابن السلولي رواية

معوية بن وهب عنه وانه ابن فضيل رواية علي بن يعقوب الهاشمي عنه وانه ابن مسلم الكوفي المفيد
رواية الحسن بن علي بن فضال عنه وروى رواية عن يعقوب الهاشمي ليس عنه والمازني بينه وبين
السابوتي القرينة وجه لا نعتمد فيه لو قف باب مصعب المشترك بين جماعة لا حظ لهم
في التوثيق ولو سلم الاستعلام بعضهم فيمكن معرفة انه ابن سلام رواية محمد بن عيسى اليقطيني
عنه وانه ابن يزيد عامل امير المؤمنين ع رواية علي بن الحسن الطويل عنه وجه لا نعتمد فيه لان
المشترك الجميع في المجهول باب مظفر المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق
ويمكن معرفة انه ابن عجرد رواية الحكيمي عنه وانه ابن احمد بن رواية الصفواني عنه وانه
ابن محمد الخراساني رواية الشيخ المفيد عنه وهو يشهد ومن قراءته باب معاذ المشترك
بين ثقة وغيره ويمكن معرفة انه ابن ثابت رواية بن بقاح عنه وانه ابن عمران رواية محمد بن
عمار عنه وانه ابن كهمس المدوح رواية ثابت عنه وانه ابن مسلم الثقة رواية الحسين ابن
سعيد عنه ابن بعض الثقة وجه لا نعتمد فيه لو قف باب معوية المشترك بين
ثقة وغيره ويمكن معرفة انه ابن حكيم الثقة رواية محمد بن علي بن محبوب وحمدان القلانسي
عنه ورواية الصفار عنه ورواية بن بطه عن احمد بن ابي عبد الله عنه وعلي بن الحسن
بن فضال محمد بن احمد بن يحيى وانه ابن سعيد رواية محمد الحسين بن ابو الخطاب
عنه وانه ابن عجلان الثقة رواية بن ابي عمير عنه والمازني بينه وبين السابوتي القرينة
وحدث رواية الصفواني بن يحيى عنه ورواية ابراهيم بن ابو البلاد وابان بن عثمان
ومحمد بن سكين ومحمد بن عيسى وعبد الله بن المغيرة الثقة وفضالة بن ايوب وعلي بن
النعمان محمد بن ابو حمزة الثمالي الثقة ووقع في كتاب الشيخ محمد بن حمزة باسقاط الاب

وصرحوا بالرواية بالمعنى فلا يلزم ذكر لفظ الشيخ في الاسناد ولا في المتن
وعلى هذا فقول الشيخ في الاسناد السابق عن محمد بن يعقوب عن عدة من
اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
محمد بن عيسى عن يونس وعن محمد بن اسماعيل بن بزيع عن صفوان
وعن ابن ابي عمير عن حماد وعن حماد عن حريز وعن ابن مسكان
كلهم عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث لا تعاد الصلاة
الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود
وقال زرارة قلت وما القراءة فقال ما شاء الله الحديث
وقول الشيخ في الاسناد السابق عن محمد بن يعقوب عن عدة من
اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه
عن محمد بن عيسى عن يونس وعن محمد بن اسماعيل بن بزيع
وعن صفوان بن يحيى عن ابن ابي عمير وعن حماد عن حريز
وعن ابن مسكان كلهم عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
في حديث لا تعاد الصلاة الا من خمسة الطهور والوقت
والقبلة والركوع والسجود وقال زرارة قلت وما القراءة
فقال ما شاء الله كان في الكافي والتهذيب هكذا
عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد
بن عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن عيسى
عن يونس وعن محمد بن اسماعيل بن بزيع وعن صفوان
وعن ابن ابي عمير وعن حماد وعن حماد عن حريز
وعن ابن مسكان كلهم عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
في حديث لا تعاد الصلاة الا من خمسة الطهور والوقت
والقبلة والركوع والسجود وقال زرارة قلت وما القراءة
فقال ما شاء الله وكذا في الوافي والوسائل والبحار
والحدائق والمرآة والظاهر ان الواو في قوله وعن ابن مسكان
زائدة من النساخ وكذا في قوله وعن حماد وعن حريز
وعن ابن مسكان فان الظاهر ان الكل رواية ابن ابي عمير
عن الجميع كما يظهر من الكافي والتهذيب والوافي
والوسائل والبحار والحدائق والمرآة وكذا في قوله
وعن صفوان بن يحيى عن العلاء وعن ابن ابي عمير
عن حماد عن حريز وعن ابن مسكان كلهم عن زرارة
عن ابي جعفر عليه السلام في حديث لا تعاد الصلاة
الا من خمسة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود
وقال زرارة قلت وما القراءة فقال ما شاء الله
كان في الكافي والتهذيب هكذا عن محمد بن يعقوب
عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى
وعن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن عيسى
عن يونس وعن محمد بن اسماعيل بن بزيع
وعن صفوان بن يحيى وعن ابن ابي عمير
وعن حماد وعن حريز وعن ابن مسكان
كلهم عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
في حديث لا تعاد الصلاة الا من خمسة
الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود
وقال زرارة قلت وما القراءة فقال
ما يقيم

كما ورد

كما ورد في الكافي في باب ما يجب في الاذان والاقامة
من كتاب الصلاة وفي باب الاذان والاقامة
من كتاب الحج سندا كذا رواه محمد بن يعقوب
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن محمد بن اسماعيل عن الفضل بن شاذان عن معوية بن
عمار عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي بكر محمد بن اسماعيل وصفوان بن يحيى عن الفضل
والمعوية كذا في الكافي وفي باب صفة الاذان من كتاب الصلاة
رواه ابي عمير كما في عنه ورواه ابن بزيع عنه ورواه ابن شاذان عن حسين
القزينة ورواه ابن ابي المكارم عنه ورواه احمد بن ابي نصر السراج عنه ورواه علي بن
الحكم عنه وعاصم بن حميد كما في ملا محمد امين الاسترابادي في حاشيته على التهذيب وهب لا تميز
فاوقف **باب** المعلى المشترك بين من يونس وصفوان وابن ابي عمير وابن شاذان وابن فضال
وابن عقبة وابن غزوان المقدم رواية محمد بن يحيى عنه وابن محمد المعروف برواية الحسين
بن محمد عنه وابن موسى المقدم رواية ابراهيم بن سليمان عنه وحب لا تميز
فاوقف **باب** معضل المشترك بين جماعة لاحظ لهم في التوثيق وغيرهم ابان
صالح رواية الحسن بن علي بن فضال عنه محمد بن عبد الجبار وعمر بن عثمان وابان
عمر رواية الزيتوني عنه وابو محمد بن حسان عنه ورواية علي بن الحكم وابن شعيب
الحاسل عنه وابان بن عثمان رواية ابراهيم عنه والعباس بن عامر وابان بن عثمان
رواية ابن مسكين رواية ابن ابي عمير عنه ومحمد بن ابي حمزة رواية بعض اصحابنا عنه
وحب لا تميز فاوقف **باب** معنعن المشترك بين جماعة لاحظ لهم في التوثيق وغيرهم

وانا ابن عامر الثقة بر وابا الحسين بن عبد اسر القضاعي عنه وانا ابن نا يونس الوكيل
ابو عبد اسر بر وابا الحمد بن مفضل بن ابراهيم عن ابيه عنه وبر وابا سعيد بن ابو الجهم
عنه وموسى بن سلمان وانا ابن مزاحم بر وابا جعفر بن محمد بن سعيد عنه وبر وابا محمد بن
علي الصبغي ابو سعيد عنه وبر وابا يونس بن علي العطار عنه وبحي بن زكريا بن شيبان
ومحمد بن عيسى بن عبد باب النفر المشترك بين نقطة وفيح وبعرف انا ابو سويد
النقة بر وابا محمد بن عيسى بن عبيد عنه وبحبوب بن بريد وايوب بن نوح وا الحسن بن
غريب وعلي بن معزا بر وفي ب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن خالد عن النضر بن
سويد وهو غلط وصوابه محمد بن خالد الجذ لاحمد وانا ابن شعيب المحبوبي بر وابا محمد
بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وفي موضع من ب والكلاي بر وابا محمد الحسن بن عبد
النضر بن سويد وهو تصحيف باب نوح المشترك بين نقطة وفيح وبعرف انا ابو
الحكم النقة بر وابا ابو يعيش عنه وبر وابا ابن مسلم عنه وانا ابن شعيب عن
ابراهيم بن هاشم عنه باب واصل المشترك بين علي وعلي الاصطخاري النوشجاني
وبعرف الخراساني بر وابا محمد بن مسعود الهاشمي العباسي بواسطة ابو علي الحوفي
عنه وبعرف ابن سليم بر وابا ابو عمر الصادر باب اولاد المشترك بين نقطة
وفيح وبعرف انا ابن صبيح النقة بر وابا العباس ابن نجيح عنه وشهاب بن عبد ربه
وعبد اسر بن سنان وجميل بن دراج وانا ابن العلاء بر وابا ابن ابي عمير عن عبد الحسن بن
محبوب عنه وحبة لا تميز فا لوقف باب وهب المشترك بين نقطة وفيح وبعرف انا
ابن عبد بر النقة بر وابا الحسن بن محبوب عنه وبونس وانا ابو عمر بر وانا ابن محمد

بر وابا ابو علي

بر وابا محمد بن علي بن محبوب عنه وانا ابن وضاح الخزاز بر وعن الصادق عن بر وابا ابراهيم
بن هاشم ضد السند بن محمد عنه واحمد ابو عبد اسر وسهل بن زياد عنه وحبة لا تميز فا لوقف
باب وهب المشترك بين نقطة انان بشر كان في الامر والاب نذكرهما في القسم الثالث
انشا اللّٰه والثالث ابن خالد النقه ويعرف بر وابه موسى بن اسمعيل
السوداني عنه وحبة بصير الخبز بينه وبين الاول فالوقف باب مروان المشترك بين
نقطة وفيح وبعرف انا ابن احمد بن محمد بن خالد البرقي عنه وانا ابن الحسن
بن محبوب النقة بر وابا احمد بن ابي عمير عنه ومحمد بن ابي القاسم بر وابا هو وسهل بن زياد
وانا ابن حمزة النقة بر وابا بن بريد بن اسمعيل عنه وانا ابن خاربر وابا صفوان بن يحيى
عنه وابن ابي عمير وانا ابن عمر بن عبد العزيز بر وابا الفضل بن محمد عنه وانا ابن
مسلم بر وابا سعد عنه ومحمد بن ابي القاسم ومحمد بن علي بن محبوب وذكاف
علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن مسلم وفي ب علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابراهيم بن مسلم
وانا ابن يحيى بر وابا بن نوح عنه وحبة لا تميز فا لوقف باب هاشم المشترك
بين نقطة وفيح وبعرف انا ابراهيم بر وابا ابو نصر عنه وانا ابن حيان ابو سعيد المكاري
بر وابا قاسم بن اسمعيل عنه وعثمان بن عبد الملك وانا ابن المثنى النقة بر وابا
بن ابي عمير عنه وحبة لا تميز فا لوقف باب هشام المشترك بين نقطة وفيح
وبعرف انا ابن الحكم النقة بر وابا ابن ابي عمير عنه وصفوان بن يحيى عنه وعلي بن
سعيد وبونس بن يعقوب وحماد بن عثمان والوشا وعلي بن الحكم وانا ابن مسلم النقة
بر وابا ابن ابي عمير ليس عنده والفارق بينه وبين السابق الذبابة وبر وابا القندي

سويد محمد بن اسمعيل بن بزيع والحسن بن محبوب وحماد بن عثمان وعلي بن الحكم النقة بر وابا
ابا الحسن ذا الحال عنه وبر وابا ابو يحيى سهيل بن زياد الواسطي عنه وانا ابن محمد بن اسباط
بر وابا بن محمد بن حماد عنه وانا ابن الهذيل بر وابا فضالة بن ايوب وحبة لا تميز فا لوقف
باب قسيم المشترك بين نقطة وفيح وبعرف انا ابن المسروق النهدي بر وابا محمد بن
علي بن محبوب عنه ومحمد بن الحسن الصفار ومحمد بن احمد بن يحيى وسعيد بن عبد اسر عنه
وبر وابا هو عن مروك بن عبيد ومحمد بن اسمعيل والحسن بن محبوب وانا ابن محمد النقة
النقة بر وابا ابراهيم بن سليمان عنه وانا ابن عدي بر وابا محمد بن احمد بن يحيى عنه
وانا ابن والد بر وابا محمد بن سنان عنه وحبة لا تميز فا لوقف باب يحيى المشترك
بين نقطة وفيح وبعرف انا ابراهيم النقة بر وابا احمد بن محمد البرقي عن ابيه عنه و
يحيى بن زكريا وانا ابن ابي بكر بر وابا احمد بن محمد بن خالد وانا ابن الخزاز بر وابا الا
عمر جنه وانا ابن الحجاج النقة بر وابا محمد بن سليمان عنه وانا ابن عبد الرحمن الازدي
النقة بر وابا علي بن بلال عنه والصفر وابا سعيد وابن سكامة وعلي بن النعمن وصفوان
عن يحيى الا ان زيدا وفي ب ليث في كتاب الحج عن صفوان بن يحيى الازدي وكلاهما
غلط فان زيدا وابا صفوان عن يحيى الازدي كثير وانا ابن العلاء النقة بر وابا يحيى
بن زكريا عنه وابان بن عثمان وانا ابن علي النقة بر وابا ابن ابي عمير وعبد اسر
بن احمد بن مهدي عنه وانا ابن القاسم الجلاء المكفوف بر وبصير بر وابا علي بن ابي
حمزة عنه وبر وابا شعيب العرقوفي والحسين بن ابي العلاء عنه والحسن بن علي
بن ابي حمزة ومحمد بن عيسى بن عبيد عنه وهو عن محمد الاسدي ابا دف وانا الكاهلي

بر وابا الحسن بن محبوب عنه وانا ابن يحيى الحنفي بر وابا ابراهيم بن نصر احد من لا يحتاج
عنه وحبة لا تميز فا لوقف باب يزيد المشترك بين نقطة وفيح وبعرف انه
ابو غالب الفاطا النقة بر وابا صفوان بن يحيى عنه وبر وابا محمد بن سنان وابن سماعة
عنه وبر وابا هو عن حمران بن اعين وانا ابن طريف الواقفي بر وابا محمد بن ابي حمزة
عنه وانا ابن حمزة المثنى بر وابا حماد بن عيسى عنه وحبة لا تميز فا لوقف باب
يعقوب المشترك بين نقطة وفيح وبعرف انا الاحمر النقة بر وابا مسكان وابو
المغراء انا ابن المثنى عنه وانا ابن اسحاق السكيب النقة بر وابا ثعلبة عنه وانا ابن
سالم النقة بر وابا علي بن اسباط عنه وهو عنه وانا ابن سراج النقة بر وابا الحسن
محمد بن عنه وانا ابن شعيب بر وابا محمد بن احمد بن يعقوب عنه وانا ابو شعيب النقة
بر وابا بن ابي عمير عنه والحسن بن سماعة عنه وبيطة بن النعمن وصفوان بن يحيى وداود
الفرقد وعبد اسر المغيرة النقة ومحمد بن ابي حمزة وحماد بن عثمن وانا ابن هشم المجهول
بر وابا ابان بن عثمن عنه وانا ابن بزيغ النقة بر وابا محمد بن الحسن عن محمد بن الحسن عنه
وبر وابا سعد بن عبد اسر والحميري عنه ومحمد بن احمد بن يحيى ومحمد بن علي بن محبوب
واحمد بن محمد بن خالد ومحمد بن يحيى العطار وفي ب سعد بن عبد اسر عن ابي
جعفر من يعقوب بن يزيد والمعمور بر وابا سعد عن يعقوب بغير واسطة
والامر سهل وانا ابن نيطة بن النقة بر وابا محمد بن عيسى البقطيني وابن ابي عمير
والنفر والحسين بن سعيد ومحمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه باب يحيى
المشترك بين جماعة لا حظ لهم في النوشجاني وبعرف انا ابن حسان بر وابا الصفار

عنه وجب لا تبين بلا اشكال في المعنى **باب** يوسف المشرف بن نقطة بن يوسف وبعرف
ابن ثابت النقطة بروايته عبيد بن يعيش عنه وانه ابن عقيل النقطة بروايته محمد بن خالد الواقع عنه
وبروايته محمد بن عيسى عنه والحسين بن سعيد وانه ابن بحار النقطة بروايته علي بن مهزيار عنه
وعلي بن رباب عنه وانه ابن محمد بروايته احمد بن يعقوب عنه وانه ابن يعقوب الجعفي بروايته زكريا
بن يحيى عنه وجب لا تبين فالوقف على ما عرفت بين المذهب **باب** يونس المشرف بن نقطة
ونقيض وبعرف انه ابن طيبان بروايته محمد بن موسى جور عنه وانه ابن عبد الرحمن النقطة موقف
عليه بروايته احمد بن محمد بن الحسن عن ابيه عنه وبروايته اسمعيل بن مرار عنه وصالح بن السندي
والحسين بن سعيد عنه والعباس بن موسى بن محمد بن عيسى بن عبد بن يقطين عنه
ويونس بن يعمر عنه واحمد بن الفضل عنه والحسن بن بنت الياس وعبد الحميد العزرمي
المهندي والحسن بن علي بن بطة بن وانه ابن عطا العطار بروايته حميد بن زياد عنه وانه
ابن عباد بروايته الحسن بن محبوب وعلي بن رئاب عنه وانه ابن بحبوب النقطة بروايته الحسن
بن علي بن فضال عنه وبروايته ابن ابي عمير عنه ومحمد بن ابي البلد عنه ومحمد بن عبد الحميد
والعباس عامر والسندي بن محمد والحكم بن مسكين ومحمد بن سنان عنه ومحمد بن
ابي حمزة وجب لا تبين فالوقف على ما عرفت من المذهب **القسم الثالث** في اسمعلام
من اسمه فقط الاسم والاب معلوم كثيرون بحصرهم عدهم في ابواب **باب**
ابراهيم بن اسحاق المشرف بن نقطة بقيض وبعرف انه الاحمري النقطة بروايته احمد بن
الحسن الصفار عنه وبروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه والعباس بن معروف عنه وفضالة بن ايوب
اي والقسم بن محمد الصدائي وجب لا تبين فالوقف **باب** ابراهيم بن رجب المشرف

بن نقطة بقيض وبعرف انه الجندي النقطة بروايته علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عنه وانه ابن ابي
بروايته محمد بن القسم عنه وبروايته صفوان بن يحيى عنه وبروايته محمد بن علي بن الحسين ومحمد بن الحسن بن محمد بن عمر بن
علي وبروايته جعفر بن محمد بن قولويه وجب لا تبين فالوقف **باب** ابراهيم بن سليمان المشرف بن ابراهيم
المدني وبين ابن عبد الله بن حماد النقطة وبعرف انه الانصاري بروايته حميد بن زياد عنه وانه الأدمي
بروايته عن ابن عبد الله بن حماد وجب لا تبين فالوقف على ما عرفت من المذهب **باب** ابراهيم بن صالح المشرف بن نقطة بقيض وبعرف انه الاخباطي النقطة
الموثق بروايته عبد الله بن احمد بن نهيك عنه وبروايته هو عن ابي الحسن الكاظم وجب
لا تبين فالوقف **باب** ابراهيم بن عبد الله المشرف بن جامع لاحظ لهم في الموثقين
وبعرف انه الاحمري بروايته يوسف بن محمد عنه وبروايته هو عن الباقر والصادق وجب
لا تبين فالوقف لهم لا شتراك الجميع في معنى **باب** ابراهيم بن عبد الله المشرف
بن نقطة بقيض وبعرف انه ابن ابي يحيى بروايته الحسين بن محمد الاشعري عنه وبروايته هو عن
ابي جعفر وابي عبد الله وانه ابن محمد الاشعري النقطة بروايته الحسين بن علي بن
فضال عنه وبروايته هو عن موسى الكاظم والرضا وانه ابن يسار بروايته البرقي
عنه وسمّاه ابراهيم بن محمد بن جعفر وجب لا تبين بينهما فلا اشكال لا شتراكهما في الجلالة
وعدم الموثقية وانه ابن محمد بن عيسى الكيني بروايته عبد الرحمن بن ابراهيم المسمّى
وبروايته احمد بن ملويه عنه وبروايته الحسن بن علي بن عبد الكريم عنه وبروايته عباس
بن السري ومحمد بن زيد الطبري عنه وانه ابن محمد العباس بروايته عن سعد بن
عبد الله وانه ابن محمد بن معروف بروايته احمد بن عبدون عنه وبروايته ابو الحامد

عنه والحسين بن عبد الله عنه وبروايته هو عن محمد بن همام وانه ابن محمد الحميري بروايته جعفر بن
علي بن عمرو بن زيد بروايته ابراهيم بن هاشم عنه وبروايته احمد بن محمد عنه وجب لا تبين فالوقف
باب ابراهيم بن يزيد المشرف بن نقطة بقيض وبعرف انه الانصاري النقطة بروايته احمد بن محمد
عنه وبروايته الحسين بن سعيد عنه وبروايته ابن ابي نجران عنه وبروايته ابن ابي عمير عنه وبروايته
صفوان بن يحيى عنه وبروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وبروايته الحسن بن علي بن فضال عنه
وبروايته ابن ابي عمير عنه وبروايته محمد بن ابي حمزة عنه وبروايته ابن مسكان عنه وبروايته
ابان بن عثمان عنه وبروايته ابان بن تغلب عنه وبروايته ابن بكير عنه وبروايته زرارة عنه
وبروايته محمد بن مسلم عنه وبروايته بكير بن اعين عنه وبروايته عبيد بن زرارة عنه
وبروايته عبد الله بن سنان عنه وبروايته عبد الله بن بكير عنه وبروايته عبد الله بن مسكان عنه
وبروايته عبد الله بن المغيرة عنه وبروايته حماد بن عثمان عنه وبروايته حماد بن عيسى عنه
وبروايته حريز عنه وبروايته عبد الرحمن بن ابي عبد الله عنه وبروايته ابان بن عثمان عنه
وبروايته ابان بن ابي عياش عنه وبروايته سليمان بن خالد عنه وبروايته عبد الله بن ابي يعفور عنه
وبروايته معاوية بن عمار عنه وبروايته عبد الله بن سليمان عنه وبروايته ابو بصير عنه
وبروايته ابو العباس عنه وبروايته ابو بصير ليث المرادي عنه وبروايته محمد بن مسلم عنه
وبروايته زرارة عنه وبروايته بريد العجلي عنه وبروايته الفضيل بن يسار عنه وبروايته
برد بن معاوية عنه وبروايته ابو بكر الحضرمي عنه وبروايته ابو حمزة الثمالي عنه
وبروايته جميل بن دراج عنه وبروايته حمران بن اعين عنه وبروايته محمد بن مروان عنه
وبروايته هشام بن سالم عنه وبروايته ابو ايوب الخزاز عنه وبروايته سماعة بن مهران عنه
وبروايته عبد الله بن بكير عنه وبروايته زرارة عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته
الفضيل بن يسار عنه وبروايته بكير بن اعين عنه وبروايته محمد بن مسلم عنه وبروايته
زرارة عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو حمزة عنه وبروايته ابو بصير عنه
وبروايته ابو العباس عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو حمزة عنه وبروايته
ابو بصير عنه وبروايته ابو العباس عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو حمزة عنه
وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو العباس عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته
ابو حمزة عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو العباس عنه وبروايته ابو بصير عنه
وبروايته ابو حمزة عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو العباس عنه وبروايته
ابو بصير عنه وبروايته ابو حمزة عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو العباس عنه
وبروايته ابو بصير عنه وبروايته ابو حمزة عنه وبروايته ابو بصير عنه وبروايته
ابو العباس

اجاز عنه وجب العمل بروايته لوثوق **باب** احمد بن علي المشرف بن محمد فقيه ضعيف ويعرف بابن
علان ابو احمد بن محمد بن روباذ الثعلبكي بن روباذ ابو جعفر بن ابو بعضه انه ابن علي بن ابو احمد محمد
الثعلبكي وعنه ابو بعضه انه ابن علي بن ابو احمد محمد الثعلبكي وعنه ابو بعضه انه ابن علي بن ابو احمد محمد
روباذ محمد بن احمد وداود انه ابن علي بن الحسن بن روباذ اسناد ابو الحسن عنه وانه ابن علي الفاضي
روباذ علي بن احمد انه عنه وانه ابن علي بن محمد بن جعفر بن روباذ علي بن احمد بن عنه وانه ابن علي بن محمد
روباذ الثعلبكي وعنه ابو بعضه انه ابن علي بن محمد بن جعفر بن روباذ علي بن احمد بن عنه وانه ابن علي بن محمد
عمر والمشرف بن محمد فقيه ضعيف وبعضه انه ابن ابو شعيب الحلبي الفقيه روباذ الحسن بن
علي بن فضال عنه والحسن بن علي الوشاء ويعقوب بن يزيد وانه ابن عمر الجلال بن واسع
عبد الرحمن بن محمد عنه وروباذ محمد بن علي الكوفي عنه وروباذ محمد بن عيسى عنه وروباذ موسى
بن القسم عنه والحسين بن سعيد عنه **باب** احمد بن محمد المشرف بن جامد الكرخي كذا وجد
في الاسناد اربعة احمد بن محمد بن الوليد واحمد بن محمد بن ابو نصر واحمد بن محمد بن خالد و
احمد بن محمد بن عيسى والاربعة ثقات اخبار ويعرف انه ابن الوليد بوقوف اول
السند كالشيخ المفيد ومن دونه من المشايخ وبواسطة عن ابيه عن الحسين بن الحسن
بن ابان وبواسطة عن ابيه سعد بن عبد الله ومحمد بن الحسن الصفار وانه ابن نصر بوقوف
اخر السند وعن الامام الرضا والجواد عليهما السلام وبروباذ الحسين بن سعيد عنه وبروباذ محمد بن
الحسين بن ابي الخطاب عنه وابو طالب عبد الله بن الصلت واحمد بن هلال العبرتائي محمد بن عيسى
ويعقوب بن زكريا بن شيبان ومحمد بن زياد والحسن بن علي بن النعمان ومحمد بن سنان وبروباذ
ابو علي بن راشد وبعقوب بن يزيد وابراهيم بن هاشم وقد روى باسانيد الشيخ

روباذ محمد بن احمد بن يحيى بن ابو بعضه انه ابن ابو بسطام فقد سئل احمد بن محمد بن عيسى
انه ليس من طبقة من يروي عنه وانا لا ادري ما سقام حاله ابو بعضه انه وروى عنه الكثير
وهم احدهما عن الاخر او انه ابو بعضه انه محمد بن جعفر بن بطة او علي بن ابراهيم كما في المشيخة
او علي بن الحسين السعد ابادي او احمد بن عبد الله بن الياس البرقي او سعد بن عبد الله
او محمد بن الحسن الصفار او عبد الله بن جعفر الحميري فهو ابن خالد ومن روى عنه محمد
بن يحيى العطار او سعد بن عبد الله او الحسن بن محمد بن اسمعيل او احمد بن ادريس
او علي بن موسى بن جعفر او محمد بن احمد بن يحيى او محمد بن علي بن يحيى او عبد الله بن جعفر
الحميري او محمد بن الحسن الصفار ايضا او محمد بن الحسن بن الوليد فهو ابن عيسى وقع
في بعض روباذ اسمعيل بن زياد عن احمد بن محمد بن عيسى وصوابه روباذ احمد كما هو المعهود
وان عسر التفصي عنه فاظن الاشكال بعد العلم باشتراك الجماعة الذين يشتبه في الكافي عن
اصحابنا عن سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن عيسى وعطفوا على سهل بن زياد عن احمد
بن محمد بن عيسى وهو ابن اخيه واحد كما هو المعهود انتهى هذا وما عثرنا على الاربعة
فيعرف انه ابن محمد ابو بشر السراج وروباذ محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وانه ابن محمد
ابو عبد الله الاملي بروباذ محمد بن هرون الطحان عنه وانه ابن محمد بن ابو الغريب بروباذ
الثعلبكي وعنه وانه ابن محمد بن احمد بن المظفر الفقيه وروباذ الحسين بن علي بن سفيان عنه
وروباذ ابن الجنيد عنه وانه محمد بن جعفر ابو علي الصولي الفقيه وروباذ محمد بن محمد بن
النعمان عنه ومحمد بن موسى الفرزيني وانه ابن محمد بن الحسين بن الحسن بن روباذ
ابو علي احمد بن علي عنه وانه ابن محمد بن الربيع بروباذ علي بن الحسن عنه وانه ابن محمد بن السري

فاعلم ان علي بن احمد بن محمد الذي يروي عنه محمد بن يعقوب

بروباذ الثعلبكي وعنه كما حد بن محمد بن ابو الغريب وحيث يعبر انه بن ملا اشكالا اسرا كما
يعرف انه ابن محمد بن سعيد الجليل الكبير المعروف بابن عقدة بروباذ احمد بن محمد بن
موسى الاصواني عنه وروباذ الثعلبكي وعنه كما سابقين والقرين بالفرين وروباذ
بن المهتدي عنه وروباذ احمد بن محمد المعروف بابن الصلت ومحمد بن احمد بن الجنيد
وانه ابن محمد بن سعيد الجليل الكبير المعروف بابن عقدة بروباذ احمد بن محمد بن موسى
الاصواني عنه وروباذ الثعلبكي وعنه كما سابقين وسعد بروباذ حميد عنه
وبروباذ هرون بن موسى بن باذ بن مروان وانه ابن محمد بن سليمان النقاد كما خرج به الغضائري
جعفر بن محمد بن مالك والشيخ في رجاله بروباذ محمد بن محمد بن النعمان عنه والحسين
بن عبيد الله واحمد بن عبدون والثعلبكي وابن عبدون وانه ابن محمد بن سنان بروباذ
محمد بن يعقوب عنه وروباذ علي بن محمد الجباني عنه وانه ابن محمد بن عبد الله الاشعري
النقاد بروباذ ابو عبد الله عنه وانه ابن محمد بن حمدون بن ناجية بروباذ عبد الله بن احمد
بن ابو زيد عنه واحمد بن محمد الزراري عنه وانه ابن محمد بن علي الكوفي بروباذ ابو علي
الكليني وانه ابن محمد بن عمار بروباذ الثعلبكي عنه كالاول الا ان الثاني بالفريد وبروباذ
بروباذ محمد بن احمد بن داود عنه وانه ابن محمد بن عيسى بن موسى المعروف بابن الجندي
بروباذ ابو طالب بن غرور عنه وانه ابن محمد بن عيسى القشيري بروباذ ابو جعفر
محمد بن العلاء انه ابن محمد بن موسى المعروف بابن الصلت بروباذ ابن عقدة عنه وانه ابن
محمد بن يحيى العطار المستفاد من بعض طرق الصدوق بروباذ الثعلبكي عنه
كالاول بروباذ بعض الفرق الى الطبرسي بروباذ الحسين بن عبد الله وابو الحسين بن

الجند وحيث اتحد بعض الروباذ **باب** احمد بن يحيى المشرف بن جامد ربما يتحد احدهما
ابن يحيى بن حكيم النقاد يعرف بروباذ جعفر بن محمد بن مالك عنه وانه ابن يحيى المكنى ابا
الذي هو احد اعلام العباسي لم نظفر باصل ولا كتاب وحيث لا تمييز فالاقرب حمله
الحديث على الظاهر **باب** احمد بن يوسف المشرف بن ربعي احدهما مولى يقسم
النقاد يعرف بروباذ ابن الوضاح حيث عد من اصحابه واما ابن يوسف العريض
فلم نظفر باصل ولا كتاب ولكن يستفاد من العلامة وهو مذكور في خطوط العلامة الشيخ
وغيره فلذا حكم بعدالة الطريق اليه وحيث لا تمييز ولا توثيق في هذا الحديث على الاقرب
ادريس بن عبد الله المشرف بن نقفة وغيره يعرف انه ابن عبد الله الاشعري النقاد
القمي بروباذ الحاد بن عثمان ومحمد بن الحسن بن الحاد عنه وبروباذ عن الوضاح حيث
لا مشارك وحيث لا تمييز فلا توثيق على الاظهر لانا لم نظفر لما عدا المذكور باصل ولا كتاب

باب اسحق بن ابراهيم مشرف بن جامد له رجوع واحد يسند فيه عن
اسحق بن عبد الله بن جامد لا حظ له في الحديث وليس لاحد من الرجال
اليهم طريق الا ابو يعقوب اسحق بن عبد الله بن سعد بن مسعود مالك الاشعري القمي النقاد
ويعرف بروباذ يونس بن يعقوب عنه وعلي بن رفاعة واحمد بن زياد الخزاعي وابن ابي عمير

باب اسحق بن محمد المشرف بن نقفة وغيره ويعرف انه ابن محمد بن ابان الضحاك
بروباذ الحجر جميعا وما غيره نظفر باصل ولا كتاب وحيث يعبر انه ابن محمد بن احمد بن نوفل

باب اسحق بن ابي زياد المشرف بن نقفة وغيره ويعرف انه ابن ابي زياد
السكوني العامي بروباذ النوفلي عنه وانه ابن ابي زياد السكوني النقاد نظفر باصل

والكتاب وجب لا تميز فاوقف **باب** اسمعيل بن عبد الرحمن المشرك بن مرزوق
فالجهالة وغير ولم تظفر لكل منهم باصل والكتاب وجب بعسر التميز فاوقف **باب**
اسمعيل بن علا المشرك بن نفيلة وغير ويعرف انه ابن علا النحوي الثقة برواية عبد العزيز بن
يحيى بن احمد عنه عنه ابن علا بن دينار برواية هلال الحفار عنه وجب لا تميز فاوقف
باب اسمعيل بن محمد المشرك بن نفيلة وغير ويعرف انه ابن اسحق بن جعفر برواية
اسحق بن العباس عن ابيه عنه وبرواية عنه عن جده اسحق بن جعفر عن عم ابيه علي بن
جعفر وانه ابن محمد بن اسمعيل بن هلال الثقة برواية علي بن احمد علي العلوي عنه وانه
ايوب بن نوح عنه والحسن بن معبد بن محمد بن الحسين وعلي بن الحسن بن حفاظ وجب
لا تميز فاوقف **باب** بكر بن محمد المشرك بن نفيلة وغير ويعرف انه ابو محمد
الازدي الحلبي الكبير برواية عبد الله بن احمد عنه وبرواية احمد بن اسحق
بن سعد والعباس بن معروف عنه وابراهيم بن هاشم وجب لا تميز فاوقف
باب جعفر بن ابراهيم المشرك بن جامعة مجهول الا ان محمد بن علي بن عبد الله
بن جعفر الطيار الهاشمي فانه نفيلة ويعرف برواية عبد الرحمن بن الحجاج عنه
وعن ابيه عنهم **باب** جعفر بن سليمان المشرك بن نفيلين ويعرف انه النفي
برواية محمد بن الحسن بن الوليد عنه وجب لا تميز فلا اشكال لا اشكال الحكم فاوقف
الموثق **باب** جعفر بن عبد الله المشرك بن جامعة لا حظ لهم في التوثيق
سامد ابن عبد الله راس المذري الممدوح في الجملة ويعرف برواية احمد بن محمد
بن سعيد بن عبد الرحمن بن عقدة عنه وجب لا تميز فاوقف **باب** جعفر بن

عبد الله المشرك بين رجلين لهما في الموثق مع امكان الاتحاد **باب** جعفر بن
المثنى المشرك عثمان المشرك بين رجلين احدهما ابن عثمن الرواسي الثقة والآخر
ابن عثمان بن شريك ويعرف برواية ابن ابي عمير ومحمد بن خالد البرقي مع ما يحتمل
من الاتحاد **باب** جعفر بن المثنى المشرك بين رجلين ويعرف انه ابن عبد السلم
الثقة برواية الصلم بن محمد عنه وجب لا تميز فاوقف **باب** جعفر بن
محمد المشرك بين ثقة وغير ويعرف انه ابن محمد بن ابراهيم الموسوي المصري
الشريف الصالح ابو الصلم برواية الثلجكبري وعنه وانه ابن محمد بن ابراهيم الموسوي
الحبري برواية الثلجكبري عنه ايضا وبرواية هو عن حميد وانه ابن محمد المكي
ابو محمد برواية محمد بن علي بن محبوب عنه وانه ابن محمد بن اسحق الثقة برواية
ابي عبد الله الصفواني عنه وانه ابن محمد بن جعفر بن الحسن الثقة برواية محمد بن
عمر بن محمد الجعابي عنه وانه ابن محمد بن جعفر بن موسى بن قولويه الثقة المكنى بابي
الصلم برواية الثلجكبري عنه والفقاري بلفظ ومن سبق الغريمة ان وجد
برواية محمد بن محمد بن النعمن عنه والحسين بن عبيد الله عنه واحمد بن عبد
عنه وابن غزوان عنه وانه ابن محمد بن سمامة المولى الواسطي برواية الحسن بن
محمد عنه وانه ابن محمد السنجاري برواية حميد عنه وانه ابو محمد بن عبد الله شيخ
برواية محمد بن اسيد عنه وانه ابن محمد بن عبيد الله برواية احمد بن ابي عبد الله
عن ابيه عنه وانه ابن محمد العلوي برواية الثلجكبري وعنه والفقاري بلفظ
ومن سبق الغريمة وانه ابن محمد الكوفي برواية محمد بن احمد بن يحيى عنه

قال المفيد الصحيح كتابه الكبير وهو نظير لاصل ورد وي ابو جعفر بن بابويه عنه كتاب عبد الله بن المغيرة
وابو جعفر يروي مرة به عن محمد بن احمد بن يحيى وتارة به عن محمد بن احمد عنه بلفظ
ورواية احمد بن محمد بن يحيى عنه فيه نظر لانه ابو جعفر بن بابويه نعم لا بعد ان يكون المراد
بجعفر بن محمد الكوفي جعفر بن محمد بن عون الاسدي فانه كوفي مشهور ذكر الاستاذ محمد بن
كوفي ايضا ويناسب رواية محمد بن احمد عنه كاحمد بن محمد بن عيسى وانه ابن محمد بن
مالك برواية محمد بن همام عنه وانه ابن محمد بن مروان برواية ابن نوح عنه ورواية ابي
عبد الله محمد بن محمد بن رباح الخزاز الكوفي برواية هو عن اسمعيل بن ابراهيم الخليلي
ابن محمد بن هو ابن الثقة برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه ورواية احمد ابن الحسين ومحمد بن
محمد بن خالد عن ابيه عنه وابراهيم بن هاشم وجب لعسر التميز توقف الرواية
بجعفر بن معروف المشرك بين رجلين لا حظ لهما في الموثق مع الاشباه لا
اشكال الاستواء الحكم في المعنى **باب** جعفر بن يحيى المشرك بين رجلين و
يعرف انه ابن يحيى بن علا الثقة الرازي برواية موسى بن الحسين بن موسى
عنه انه زخال الحسين بن سعيد وجب بعسر التميز فاوقف **باب**
الحارث بن راشد المشرك بين ساعدي الانصاري لحديث واحد وبين ابي الملا
الثياب الكوفي **باب** الحارث بن شريح مشرك بين ثلثة مجاهيل **باب**
الحارث بن عبد الله مشرك بين الاعور الهمداني مولى لبني امية الموثق بين هو وبين
ابن ابي الحارث ابي نبيه بين الثعلبي الكوفي الضعيف ويعرف برواية محمد بن
سالم بن عبد الرحمن الازدي عنه **باب** الحارث بن عبد الله مشرك بين الاعور

فرد المشرك بين الانصاري لحديث واحد وبين الجعفي وبين السماعيل وبين
ابي واقد الليثي الذي حلف معه البلدانيين الانصاري ومساعر **باب**
الحارث بن مسلم مشرك بين جامعة مجاهيل منهم الجعفي وبين ابن خالد الانصاري
الخزرجي وبين ابن ابي عمير الاسدي الكوفي وبين ابن ابي نجيح **باب**
الحارث بن محمد مشرك بين الكوفي وبين ابن النعمن العجلي الكوفي
وبعض من الاداب برواية الحسن بن محبوب عنه **باب** حبيب بن النعمن مشرك
بين رجلين مجهولين احدهما الصفار الكوفي الاتي **باب** خديجة بن منصور
مشرك بين ابي محمد بن كثير الخزاعي شاع السابري الثقة الراوي عن الباقر والصادق
والكاظم ثم ويعرف برواية ابن ابي عمير عنه ومحمد بن ابي حمزة بن يسار بن
العلوي الكوفي **باب** الحسن بن الحسين بن محمد المشرك بين الجعفري الثقة
وبين مجهول يعرف برواية الحسين بن محمد الازدي عنه وعلي بن احمد الثقة وانه ابن
الحسين الكوفي الثقة برواية جعفر بن محمد بن سعد عنه وانه ابو الحسين العرف برواية
محمد بن مكرم عنه وابراهيم بن سليمان وجب لعسر التميز فاوقف **باب**
الحسن بن راشد المشرك بين ثقة وغير ويعرف انه ابو علي مولى آل المهلب الثقة
برواية علي بن مهزيار والصلم بن محمد عنه وهو جد برواية هو عن الجماعة عنه
وانه ابن راشد الوراق الطفاوي برواية علي بن سيدي عنه وبرواية هو عن
ابي عبد الله وابي الحسن موسى وجب لعسر التميز فاوقف **باب** الحسن بن
زياد المشرك بين العطار الثقة وغير ويعرف انه العطار برواية محمد بن ابي عمير

سنده بابان زياد ابن زياد الصيقل المجهول وبابان ابراهيم بن سليمان الثقة عن حيان عنه **باب** الحسن بن السري المشكوك بين الجيد والحسن وبما الذي بعده وبعرفانه الاول بابان احمد بن محمد بن خالد عنه وبابان الحسن بن محبوب عنه وبابان الحسن بن محبوب بابنه مع اضافة الاتحاد كما هو الظاهر من **باب** الحسن بن سعيد المشكوك بين الثقة وغيره وبعرفانه الاهوازي الثقة وبابان عن ورد عن الامام الحسن بن علي العسكري وبابان ابو عبد الله احمد بن محمد بن عيسى الاشعري وابو جعفر احمد بن محمد بن خالد البرقي والحسين بن الحسن بن ابان وابن داحة بن محمد بن الحسن القرشي وابو العباس احمد بن محمد الدينوري وبابانه هو عن جميع شيوخ اخبار الحسين من زياداته وتخصيص بعضهم بالمذكورين عند من سماهم دون بعض لاضافة بعض على بابان الريان عن الحسن على الاطلاق والظاهر انه هو الذي اوصل بابان الريان الى الرضا وورد اخذه منه على ما ذكر بعبر النجاشي فالظاهر الاشكال من جهة الاصل والكتاب **باب** الحسن بن صالح مشكوك بين رجلين مهملين وبين ابن حي الجعدي الثقة وبابانه **باب** الحسن بن علي المشكوك بين الثقة وغيره وبعرفانه ابو محمد الحال الثقة وبابانه جعفر بن محمد بن مالك عنه وبابان علي بن الحسن بن فضال عنه وبابانه سعيد بن نصير عنه وبابان علي بن اسباط عنه وبابانه هو عن ابيه وبابانه ابن علي بن ابي حمزة الثمالي احد بن نوح عنه وبابانه هو عن ابو همام وبابانه ابن علي الاسدي وبابانه منبسة بن عمرو عنه وبابانه هو عن معمر بن يحيى بن سالم الخفاف وبابانه علي بن يعقوب عنه وبابانه ابن علي بن زياد الواسطي الحذاء وبابانه يعقوب بن يزيد عنه وبابانه ابن علي بن ورد وبابانه احمد بن محمد بن عيسى عنه ومحمد بن عيسى العبيدي عنه وبابانه صالح بن ابو حماد عنه والحسين بن

سعيد

سعيد وبابانه ابن هاشم وايوب بن نوح ومعاوية بن حكيم وبابانه ابن علي النهيكي وبابانه احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه وبابانه ابن علي بن سيف وبابانه احمد بن محمد بن خالد عنه وبابانه ابن علي بن عبد الملك ابن مهران المفيد الثقة وبابانه يعبر عنه بالحسن بن علي الكوفي وبابانه البرقي وعنه سعد بن عبد الله وابو علي الاشعري والذي روى عنه محمد بن يعقوب الكليني وبابانه الحسن بن علي بن فضال الفطحي الثقة وبابانه ايوب بن نوح عنه وبابانه ابو طالب عبد الله بن الصلت وبابانه عبد الله بن محمد بن بنان عنه وبابانه احمد بن محمد بن عيسى عنه وبابانه محمد بن الحسين عنه وبابانه محمد بن عبد الجبار عنه وبابانه هو عن الرضا وبابانه ابن علي اللؤلؤي وبابانه محمد بن علي بن محبوب عنه وبابانه ابن علي بن الغمر الثقة وبابانه محمد بن احمد بن يحيى الصفار عنه وبابانه احمد بن ابي عبد الله عنه وبابانه عمران بن موسى الثقة وبابانه الحسن الثقة عنه وبابانه ابن علي بن بقطين عنه وبابانه احمد بن محمد بن عيسى عنه وبابانه محمد بن عيسى عنه وفي بعض من الحسن بن علي بن بقطين قال سألت ابا الحسن الاول وهو من مواضع سهو القلم لان الحسن يروي عن الرضا لا عنه ويقع في كتاب الشيخ عن اخيه الحسين قال سألت ابا الحسن الاول وهو غلط ليس لان الواسطة بينه وبين ابي الحسن الاول ابن علي **باب** الحسن بن محمد المشكوك بين الثقة وغيره ويعرفانه ابن محمد بن احمد بن محمد بن احمد الحذاء وبابانه الطلحي عنه ومثله ابن محمد بن احمد الحذاء وبابانه الطلحي عنه ومع عدمها فالاشكال الا ان كما في عدم الثقة وبابانه ابن محمد بن احمد الصفار الثقة وبابانه عن الحسن بن سماعة وبابانه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى وبابانه ابن محمد بن يحيى وبابانه احمد بن محمد بن عيسى والحسين بن

ابن عثمان الثقة برواية احمد بن عبدوس عنه وبرواية الباهلي وغيره باجازاتهم
محمد بن محمد بن النعمان والحسين بن عبيد الله واحمد بن عبدون وابن عبدون بطرقهم برواية
احمد بن محمد بن عيسى عنه واحمد بن محمد بن ابي نصر برواية ابيه علي وغيره وقد وقفت
برواية الحسين هذا عن ابي الحسن الاول عليه السلام بخطه واسطة ابيه وهو سهو وحسن لا يضر في
الوقف **باب** الحسين بن محمد المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابن محمد بن سليمان
برواية احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه وانه ابن محمد بن عيسى الاشعري الثقة برواية المنذر
بن محمد بن المنذر عنه وانه ابن محمد بن عمران الثقة وفي الطريق ابن نجار برواية محمد بن يعقوب
عنه وانه ابن محمد بن الفرزدق الثقة برواية ابي جعفر بن النعمي عنه برواية الكليني
عنه وابن عياش وحسن لا يضر في الوقف **باب** حماد بن عثمان المشرقي بن نعمة وغيره
ويعرف انه ابن عثمان بن عمرو الثقة برواية محمد بن الوليد بن خالد الحمار البجلي برواية
صفوان عن الصيرفي والكاظم عليه السلام وانه ابن عثمان الناب الثقة برواية ابن ابي
عمير عنه والحسن بن علي الوشاء عنه والحسن بن علي بن فضال عنه والحمال واحمد بن
محمد بن ابي نصر وعدة جماعة كثيرة غيرهم وكلا المذكورين منهما اعني الفضال وابن
ايوب وجعفر بن بشير وثعلبة بن ميمون وجعفر بن محمد بن يونس وركبهم لعدا
الحاجب الذي ذكرهم بندبة برواية هو عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام لكنه
معدود من رواتهم ويعرف بثلثة وبين المسابين بالغريبة وحسن لعبد النبي ولا
اشكال في المعنى الذي هو الموثق وليس عندنا غيرها فانك تكرر الكاف ورواية
ابراهيم بن هاشم عن حماد بن عثمان والصواب فيه عن ابن ابي عمير عن حماد كما هو السابع

المعدود

المعدود في الكافي في باب القرعة من مسند هذا سويد بن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي
عمير عن معوية بن عمار عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في المستفي فلك كما صوبنا اسناد
ذلك الحبي وكما بيناه في غيره عن حماد عن الحلبي والصواب وعن ابن ابي الاكفاء بالواو وبكان عن ابن ابي
باب خالد بن سعيد المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابو خالد القماط برواية
علي بن رئاب عنه وانه ابن ابي خالد الكابلي الثقة برواية عباد بن يعقوب الاسدي عنه وانه
ابن زياد بن جبلة الثقة برواية يحيى بن زكريا عنه وحسن لعبد النبي فالوقف **باب**
داود بن سليمان المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه الحارثي الكوفي الثقة
برواية الحسن بن محبوب عنه وبرواية احمد بن محمد عنه وعن ابي عبد الله عليه السلام
وانه ابن جعفر الفزاري بخبر برواية ولد سليمان عنه **باب** ذكريا بن يحيى المشرقي
بن نعمة وغيره ويعرف انه الواسطي الثقة برواية ابراهيم بن هاشم عنه برواية اسمعيل عنه
عبد النبي فالوقف **باب** سويد بن كليب مشرقي بن نعمة وابن محمد بن
سويد بن النعمان مشرقي بن محمد ابن احمدهما صاحب الدار والآخر من رجال اللم
باب صالح بن خالد المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابن خالد ابو شعيب
الحامل الثقة برواية العباس بن معروف عنه وانه ابن خالد القماط برواية محمد
بن سنان عنه وحسن لا يضر فالوقف **باب** صالح بن عبيد المشرقي بن نعمة
لاحظ لهم في التوثيق ويعرف انه ابن عبيد بن خالد برواية محمد بن ابي عمير عنه وانه
ابن قيس برواية محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وابنه اسمعيل بن صالح عنه
ورواية محمد بن اسمعيل بن بزيع عنه وبرواية هو عن زياد النحام **باب** عبد الرحمن

بن المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابن ابي هاشم الثقة برواية القسم بن محمد بن حنان
عنه بتمامه ورواية القسم بن محمد الجعفي عنه بنسخة ورواية ابن ابي حمزة وانه ابن محمد بن عبد الله
الخزرجي الثقة برواية ذكريا بن يحيى عنه ورواية يوسف بن الحارث
عنه ورواية جعفر بن بشير عنه ورواية علي ابن الحكم الثقة عنه وحسن
لا يضر فالاعتماد عدم الاشكال لان من عداهم ذوي لا اصل لهم **باب**
عبد الكريم بن هلال المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابن هلال الجعفي
الثقة برواية محمد بن موسى بن متوكل عنه وحسن لا يضر فالوقف **باب**
عبد الله بن ابراهيم المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابن ابي عبد الله الغفاري
برواية الحسين بن علي بن فضال عنه ورواية محمد بن موسى عنه وانه
ابن محمد الثقة برواية بكر بن صالح عنه وانه ابن ابراهيم المكي ما في
العباس برواية احمد بن ابي عبد الله فحسن لا يضر فالوقف **باب**
عبد الله بن احمد المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابو احمد بن حرب برواية يحيى بن
علي بن يحيى بن ابي منصور عن ابيه عنه وانه ابن احمد بن عامر برواية احمد بن محمد بن
عنه وانه ابن احمد بن نهيك الثقة برواية احمد بن ابي عبد الله عنه ورواية احمد بن
وحسن لا يضر فالوقف **باب** عبد الله بن بكر المشرقي بن نعمة لاحظ لهما
في التوثيق ويعرف انه الارجاني برواية يوسف بن يعقوب عنه **باب**
عبد الله بن بكير المشرقي بن نعمة مع احتمال عدم الصغر في بعضهم ويعرف
انه ابن بكير بن اعين الموثق برواية عبد الله جبلة عنه ورواية ابن ابي عمير

وعلي بن احمد الثقة وابن ابنه محمد والحسن بن علي بن فضال واحمد والحسن بن علي بن فضال
والقسم بن عروة ومنصور بن يونس والحسين بن سعيد ومحمد بن عبد الجبار الثقة
بابن ابي الصهبان وفي بعض رواية سهل بن زياد عن عبد الله بن بكير وهو بعيد
صوابه سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابن بكير او علي بن اسباط عن ابن
بكير والاستبصار سهل بن زياد عن ابي بصير عن عبد الله بن بكير وهو ابعد
وحسن لا يضر فالوقف **باب** عبد الله بن جعفر المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف
انه ابن الحسين الحميري الثقة برواية احمد بن محمد بن يحيى العطار عنه ومحمد بن يحيى
العطار كما في الكافي ومحمد بن عبد الله ومحمد بن علي بن الحسين عن ابيه عنه ورواية
محمد بن الحسن بن الوليد عنه ورواية محمد بن موسى بن المتوكل ومحمد بن احمد بن
يحيى ومحمد بن علي بن محبوب بعضها لا يضر فالوقف **باب** عبد الله بن سعيد المشرقي
بن نعمة وغيره ويعرف انه ابو شبل الثقة برواية علي بن النعمان عنه وصفوان
وانه ابن سعيد بن نعيان الثقة برواية يونس بن عبد الرحمن عنه وحسن لا يضر فالوقف
باب عبد الله بن سليمان مشرقي بن نعمة مجهول **باب** عبد الله بن
العباس المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابن العباس الطويل
برواية محمد بن الحسن بن الوليد عنه وهو معروف في اهل السند وانه ابن العباس
الصحاف الذي لا باس به وهو معروف في اهل السند ايضا **باب** عبد الله بن عبد الرحمن
المشرقي بن نعمة وغيره ويعرف انه ابن عبد الله الثقة برواية محمد بن زياد عنه
وحسن لا يضر فالوقف **باب** عبد الله بن عطاء المشرقي بن نعمة لاحظ لهما في

المشترك بن ابن عثمان بن عمر والثقة وبين ابن عثمان الخياط لم اقف ويعرف انه هو
بدايته بن موسى الرضا بروايته الدارمي بدايته عن ابي عبد الله عنه وعن
بعالم وجب لا نعتمد فوقف باب عبد الله بن عطاء المشترك بين رجلين لم اقف
لهما في التوثيق ويعرف ان ابي رباح بروايته زيد الشحام عنه وانه ابن عطاء الكوفي
بدايته محمد بن موسى عنه وما فيه يضعف اما صلى ولا كتاب لا يعتمد باب
عبد الله بن عطاء المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق الا ان الحسين بن علي
بن طالب يعرف انه ابن علي بن الحسين بن زيد بروايته محمد بن عيسى عنه وما لم
عنه ابن محمد بروايته هو من الرضا باب عبد الله بن عمر والمشترك بين
جماعة لا حظ لهم في التوثيق ويعرف انه ابن الاشعث بروايته فرون بن مسلم
عنه عبد الله بن عمر المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن عمر بن بكار الجمال الثقة
بروايته يحيى بن ذكريا عنه وصح لا نعتمد فوقف باب عبد الله بن القسم
المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق ويعرف ان القسم الحارث
بروايته محمد بن خالد الطيالسي عنه وانه ابن القسم الخثعمي بروايته عبد الله بن
عبد الرحمن عنه وروايته محمد بن الحسن عنه باب عبد الله بن محمد المشترك
بين ثقة وغيره ويعرف انه ابو بكر الحضرمي بروايته بكار ابنه عنه وداود بن
سليمان وانه ابن ابي الدنيا العباسي المذهب بروايته محمد بن احمد بن اسحق
الجوهري عنه وانه ابن محمد المكتب بابي محمد الشاهد بروايته هو عن احمد بن محمد بن
عيسى وانه ابن محمد الاسدي الكوفي المكتب بابي بصير مما سيأتي في باب الكنى من الرجال

عبد الله

عبد الله بن وضاح عنه وانه ابن محمد الاسدي الجمال المزخرف الثقة بروايته الحسن بن
علي بن عبد الله ابن المغيرة الكوفي عنه واحمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه واحمد بن محمد بن
عيسى والحسين بن سعيد عنه موسى بن عمر الثقة ومحمد بن الحسين وفي اسناد الشيخ
يوهم الصحة اهملا عن محمد بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الجمال عن ابي عبد الله وفي
كل لان الجمال يروي عن القسم بن اسطة وانه البلوي بروايته هو عن محمد بن الحسن بن
عبد الله الجعفري وانه الحسين المسمعي الثقة بروايته محمد بن عيسى بن عبيد عنه
وروايته احمد بن عمر الحلال عنه وانه خالد الطيالسي الثقة بروايته موصوف في الطبقة ربما ال
بث هو معدود من رجال الطبقة وروايته علي بن محمد الاتي بروايته عنه وروايته جعفر بن
محمد بن مسعود عن ابيه عنه وانه الزاني بروايته محمد بن احمد بن يحيى عنه وانه ابن
بروايته عباد بن يعقوب عنه وانه ابن محمد اليعبكي الثقة بروايته احمد بن ابي عبد الله
عنه وصح لعيسى الثاني فوقف باب عبد الله بن المغيرة المشترك بين ثقة
وغيره ويعرف انه ابن المغيرة البجلي الثقة بروايته ابو يوسف بن نوح والصفواني النضر عنه
وروايته الحسن بن علي بن فضال عنه وروايته ابن ابنه وهو الحسن بن علي بن
عبد الله عنه وحماد بن عيسى وروايته محمد بن خالد الطيالسي عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه
عنه ومحمد بن عيسى العبيدي واحمد بن ابي نصر ومحمد بن ابي عمير ومحمد بن الحسين بن ابي
الخطاب وابراهيم بن هاشم والعباس بن معروف وصفوان بن يحيى وعبد الله
بن الصلت ودرست وهو عن ابي نوح ورفع في اسناد الشيخ وروايته محمد بن علي بن
محبوب عن عبد الله بن المغيرة وهو مخالف لما نصنفه بروايته الطبقات والغالب

توسط العباس بن معروف بينهما ورفع بينهم لهم روايته احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن
عبد الله وعبد الله ابن المغيرة والظاهر ان بينهما واسطة احدا ما يروي الغالب عن
عبد الله بواسطة ابيه وابو يوسف بن نوح او محمد بن خالد الطيالسي واحمد بن محمد بن ابي نصر
واما محمد بن عبد الله بن مشترك بين جماعة حال الكل منهم مجهول لعدم توثيق علمين المراد
منهم هذا واما غيرهم فلم يعلم توثيق احد منهم ولا روايته ومن يعلم الحال
فيه محمد الخثعمي ومحمد بها باب عبد الله بن الوليد الثقة المشترك بين ثقة وغيره
ويعرف انه الثقة بروايته عبيس بن هشام عنه وروايته القسم بن اسمعيل
عنه وانه ابن الوليد المنقري بروايته احمد بن زيد الحراني عنه واما غيره فليس
من المستهين بهذا الاسم فليس لنا اصل ولا كتاب باب عبد الله بن يحيى المشترك
بين جماعة لم في التوثيق ما عدا الكاهلي انه ممدوح ويعرف بروايته احمد
بن محمد بن ابي نصر عنه وروايته محمد بن ابي عمير عنه وروايته احمد بن ابي عبد الله عنه
خاله عنه وصفوان بن يحيى وعلي بن الحكم الكوفي الثقة وبروايته ذكر بان آدم
ومحمد بن زياد الثقة والحسن بن محبوب واضطلا الكاهلي وصح لا نعتمد الوقف
باب عبد الملك بن عبد المشترك بين ثقتين ويعرف انه الهاشمي بروايته
الحسن بن علي بن بنت الياس عنه وروايته الحسن بن محمد بن سماعة عنه وروايته
هو عن ابي عبد الله ع وابي جعفر ع وانه الصيرفي بروايته علي بن الحكم عنه وبروايته
هو عن ابي عبد الله ع وابي الحسن ع وصح لا نعتمد فلا اشكال لما مر في
عبد الله بن عبد الله المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق ويعرف انه الثقة

روايته محمد بن عيسى بن عبيد عنه وصح لعيسى الاول ما عرفت باب عقبة بن خالد
خالد المشترك بين جماعة لم يوثق احد منهم الا شعر والظاهر كونه لم يسند عنه الا ثاني اثنين
ويعرف بروايته ابنه علي عنه وروايته محمد بن عبد الله بن هلال عنه والثالث الاسدي الكوفي
باب عقبة بن صالح المشترك بين رجلين لم اقف في باب عقبة بن عمرو المشترك بين
رجلين صحابيين مجهولين الا ان احدهما كان خليفة علي ع بالكوفة باب عقبة بن علي
المشترك بين رجلين مجهولين احدهما ذكر في قرب الاسناد باب عكرمة بن بلال المشترك
بين رجلين مجهولين احدهما ذكر في رجال احد من الائمة ع والثاني كوفي
العلاء كامل المشترك بين رجلين كاملين من رجال ع باب علي بن ابراهيم المشترك
بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن محمد بن الحسن بروايته علي بن الحسن الاصفهاني عنه وانه ابن
هاشم الثقة بروايته الحسن بن حمزة العلوي عنا وبواسطة علي بن عبد الله عنا في
اخر وبروايته محمد بن علي ماجيلويه عنه محمد بن الحسن وحمزة محمد بن العلوي
ومحمد بن يعقوب الكليني وانه الخياط بروايته عبد الله عنه وصح لا نعتمد فوقف
باب علي بن ابي حمزة المشترك بين الثمالي الثقة والبطائني الضعيف ويعرف الخطأ
بما تقدم من الرواة والطبقة ليس فانه معدود ممن رجال الصادق ع والكاظم ع والثمالي
وصح لا نعتمد فوقف باب علي بن احمد المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن اشيم
بروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وانه ابن الحسن الطيبي الثقة بروايته علي بن اسمعيل
عنه وانه العلوي بروايته الحسن بن محمد بن سعيد عنه وصح لا نعتمد فوقف باب علي ابن
اسمعيل المشترك بين ثقة وجماعة مجاهيل الثقة ابن اسمعيل بن شعيب بن ميثم

بن يحيى البزار ابو الحسن البغدادي وثقه وصحح قضيه المتوكل وروايته في الجامع الكبير والاسناد هكذا حدثنا علي بن اسمعيل عن جابر بن يحيى وعرف برواية علي بن مهزيار عنه وروايته هو من يعرف بن عبد الله وفي المنتقى عن علي بن اسمعيل المبشي عن يحيى ما ابن اسمعيل بن علي قلت بلى وكتب الرجال وكل العلامة صحح روايته في طريق الصدوق في المشيخة الى يحيى بن علي الاسكاف في اسحاق فانه قال ثقة ثقة **باب** علي بن بلال المشترك بين ثقة وغير وعرف انه ابو محمد روايته عن ابي جامع بن عباد بن صهيب وروايته عن محمد بن احمد بن علي بن فروخ وروايته عن محمد بن الحسن الصفار عنه وعن ابراهيم بن هاشم وانه ابن بلال البغدادي روايته محمد بن يحيى عنه ومحمد بن احمد بن ابي قتاده وحيث لا تعيين فالوقف **باب** علي بن جعفر المشترك بين ثقة وغير وعرف انه ابن محمد بن علي بن الحسين بن عم الثقة روايته العمركي عنه وروايته موسى بن القسم البجلي عنه وروايته يعقوب بن يزيد وروايته علي بن اسباط وسليمان بن جعفر وابو فتاده علي بن محمد بن سعيد الفقي الثقة روايته في كتاب الحج سند هذا صورته عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن العمركي عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام الى المنتقى في اسناد هذا الحديث مخالفة لما هو المعهود من وجهين احدهما رواية احمد بن محمد عن العمركي والثاني وجود الواسطة بين محمد بن يحيى وبين العمركي والنسخ التي تحضرني للكافي مضطربة فتارة يوجد ابن ابي نصر في الرواية عن احمد بن محمد بن زياده عن ابي نصر وتارة يوجد احمد بن محمد بن ابي نصر والظاهر ان الصواب هو الاول لان احمد بن محمد بن زياده من الطحيان القلانسي وروايته هو عن ابيه واخيه موسى الكاظم والرضا عليهما السلام وابن بعفر الهمداني روايته احمد بن محمد الطيري عنه وحيث لا تعيين فالوقف علي بن حسان المشترك بين ابن كثير الهاشمي العالي الضعيف وبين روايته الحسن

بن علا الكوفي وروايته هو عن عبد الرحمن بن كثير وبين واسطي الثقة في الجلاء ويعرف برواية محمد بن الحسن الصفار عنه وروايته احمد بن ابي عبد الله عنه **باب** علي بن الحسن المشترك بين ثقة وغير وعرف انه المعمري برواية محمد بن علي ماجيلويه عنه وروايته احمد بن محمد بن خالد وانه ابو الحسن بن الحجاج برواية عنه وانه ابن بابا الثقة برواية الحسن بن محمد بن جماعة عنه وروايته الحسن بن محبوب عنه ومحمد بن الحسن وانه ابن الحسن الصفار وفي طبقه برواية ابن ابي عمير وانه الطاطري الموثق برواية علي بن الحسن بن رباط عنه وموسى بن القسم ومحمد بن احمد بن ثابت واحمد بن عمر بن كيسبة ومحمد بن غالب وروايته هو عن يونس وانه ابو علي بن رباط الموثق برواية احمد بن محمد بن سعيد عنه وروايته علي بن محمد بن الزبير عنه وروايته هو عن اخويه احمد ومحمد عن ابيهما وروايته عن ابي ايوب بن نوح وعن العباس بن عامر وانه ابن القسم برواية الدلعمي عنه وعرف بلقبه وبين بالتقييد وحيث لا تعيين بين المذكورين وغيرهم فالوقف **باب** علي بن الحسين المشترك بين ثقة وغير وعرف انه السعدآبادي مغير برواية الكليني عنه وروايته احمد بن سليمان الزراري عنه وانه ابن عبد ربه الثقة على ما ذكر في مشيخة الفقيه والمنتقى برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه وانه ابن موسى بن بابويه الفقي الثقة برواية محمد بن يعقوب عنه وعلي بن ابراهيم السيد الدهني تارة برواية عن الدلعمي وعن الحسين بن علي بن بابويه عن ابيه الصدوق برواية محمد بن هارون عنه وبرواية محمد بن يعقوب الجواد عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** علي بن الحكم المشترك بين ثقة وغير وعرف انه ابو الزبير النخعي الكوفي برواية محمد بن اسمعيل الثقة عنه واحمد بن ابي عبد الله عنه وانه ابن الحكم الثقة برواية محمد بن السندي عنه وروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وروايته هو عن زرعة وحيث

لا تعيين فالوقف **باب** علي بن حماد مشترك بين ثقة وغير ثقة وبين احدهما انه روى الآخر عنه وروى عنه ايضا **باب** علي بن سليمان المشترك بين جماعة لم يعرف التمييز بينهم واحدهم الجليل وهو ابن الحسن بن رشيد الثقة وعرف برواية علي بن مهزيار عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** علي بن سويد المشترك بين ثقة وغير وعرف انه ابن سويد السائي الثقة برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه وروايته احمد بن اسمعيل بن بزيع وروايته احمد بن ابي عبد الله عنه وانه الصفار برواية احمد بن ابي نصر عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** علي بن عبد الله المشترك بين جماعة لم يعرف التمييز بينهم واحدهم الجليل وهو ابن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام الكوفي الثقة على ما ذكره النجاشي والكشي برواية احمد بن محمد بن جعفر عنه وروايته عبد الله بن علي عن عبد الله عنه وانه ابن محمد برواية احمد بن محمد بن علي ابو الحسين عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** علي بن عمر المشترك بين جماعة لم يعرف التمييز بينهم واحدهم الثقة **باب** علي بن محمد المشترك بين ثقة وغير وعرف انه ابن جعفر برواية الحسين بن عبيد الله عنه وروايته ابن محمد برواية احمد بن محمد بن عيسى عنه وروايته علي بن حبشي عنه وانه ابن بندار برواية احمد بن ادريس عنه وروايته علي بن ابراهيم عن ابيه عنه وعرف انه ابن محمد بن عمران برواية محمد بن يحيى عنه وانه ابن بابويه برواية ابيه عنه وانه ابن الحسن بن الوليد برواية محمد بن الحسن الصفار عنه وانه ابن ابي قتاده برواية احمد بن ابي نصر عنه وانه ابن الحسين بن روح برواية ابي سهل النوبختي عنه وانه ابن جعفر الاسترابادي برواية ابن بابويه عنه وانه ابن الحسن بن علي بن فضال برواية ابن بابويه عنه وانه ابن الحسين بن سعيد برواية سلامة بن ذكا عنه وانه ابن علي بن سعد الاشعري الثقة برواية احمد بن محمد

عيسى عنه وروايته محمد بن الحسن بن الوليد عنه وانه ابن قتيبة برواية احمد بن ادريس عنه وعبد الواحد بن عبدوس النيسابوري والعطار وانه المدايني برواية الحاكم بن ابي اسامة عنه وانه المنقري الثقة برواية محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى عنه وانه ابن يعقوب الدلعمي عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** عمر بن ابي المشترك بين ثقة وغير وانه الكوفي برواية ابي جميلة عنه وروايته هو عن ابي عبد الله عليه السلام وابي جعفر عليه السلام وانه ابن عمر الثقة برواية الطاطري عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** عمر بن الحجاج المشترك بين ثقة وغير وعرف انه الزيات برواية ابي جميلة عنه وروايته عبد الله بن المغيرة عنه وانه ابن عمر بن يزيد الثقة برواية ابن ابي عمير عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** عمر بن حريث مشترك بين ثقة مجاهيل وغير احدهم الصيرفي الاسدي الثقة الراوي عن ابي عبد الله عليه السلام وعرف برواية صفوان عنه وروايته الحسن بن محبوب عنه **باب** عمر بن عبد العزيز المشترك بين ثقة وغير وعرف انه ابو حفص الثقة برواية ابن ابي عمير عنه وانه الاسدي برواية ابراهيم بن سليمان عنه وانه الاذني الثقة برواية صفوان عنه وانه الواسطي برواية نضر بن سويد عنه وابو يعقوب المطرز عنه وحيث لا تعيين فالوقف **باب** عمرو بن سعيد المشترك بين المدايني الموثق وبين بلا الذي لم ينص عليه بمدح ولا قدح وعرف انه الاول برواية موسى بن بكر عنه وانه ابن سعيد الزيات برواية ابن ابي عمير عنه وانه ابن سعيد الثقة برواية ابن ابي عمير عنه وانه ابن سعيد الثقة برواية ابن ابي عمير عنه وانه ابن سعيد الثقة

المشترك بن ثقة وغيره ويعرف انه ابن سليم بروايته محمد بن النعمان وروايته الحسين بن
عنه وروايته احمد بن محمد عنه وانه ابن عبد الوهاب المدوح الثقة بروايته ابن ابي عمير عنه
وانه ابن بلا الثقة بروايته محمد بن عذافر عنه وروايته محمد بن عبد الحميد وجعفر بن شعيب
عنه وصح لا نعرف انه وقف **باب** عمر بن يزيد المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن بياع
السابري الثقة مولى ثقيف كما صرح به المنتجبي بروايته الحسين بن عمر بن يزيد عنه
وروايته محمد بن علي عنه وعبد الصمد وهمدان بن سليمان والحسن بن عطية والحسن
السابري ويحيى ويعرف انه ابن محمد بن خالد البرقي وبعمر بن هشام بن الحكم وعبد
بن ابي منصور وعباد بن صهيب وعثمان محمد بن ابي عمير وصفوان بن يحيى ويعرف انه ابن
والحسين بن عطية وابان بن عثمان ومعمر بن عمار والحسن بن محبوب ومعمر بن
وهب وانه ابن بزيع بن ديسان بروايته محمد بن ابي عمير وصح لا نعرف انه وقف
باب منصور بن المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن الجهم بروايته الثقة بروايته
عبد الله بن جبلة عنه وروايته الحسن بن محمد بن سماعة عنه وصح لا نعرف انه وقف
باب عيسى بن جعفر المشترك بين جعفر لا نعرف انه ابن من هو وبعرف انه ابن جعفر
بن علي بن محمد بروايته الثلاثة وعنه وصح لا نعرف فلا نعرف **باب** عيسى بن عبد
المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن سعد بن سعد بروايته محمد بن الحسن
بن ابي خالد عنه وانه الفهمي بروايته ابان بن عثمان عنه وروايته احمد بن محمد بن عيسى عن
ابيه عنه وهو جد وانه ابن محمد بن عمر بروايته ابي سعيد عنه وروايته احمد بن محمد بن
عيسى الكوفي عنه والنوفلي وانه ابن هاشم بن روايته احمد بن هلال عنه وصح لا نعرف انه وقف

باب غالب بن عثمان المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن عثمان النخاس بروايته
الحسن بن علي بن فضال عنه وانه المنقري الثقة الواقفي بروايته عن ابي عبد الله جب
لاشتراك **باب** الفضيل بن عثمان المشترك بين الاعور والصيرفي وكلاهما ثقة
ويعرف انه الاول بروايته علي بن عبد العزيز عنه وانه الثاني بروايته الحسن بن محمد بن سماعة
عنه مع احتمال الاتحاد **باب** القاسم بن محمد المشترك بين جماعة لم يظهر لهم توثيق
ويعرف انه ابن محمد الجوهري الضعيف بروايته الحسين بن سعيد عنه ومحمد بن اسماعيل
بروايته هو عن علي بن الحكم كما صرح به في بعض الجوامع وسنده بعامر بن القاسم عن علي
على الاطلاق وصح لا نعرف انه وقف **باب** مالك بن عطية المشترك بين جماعة لم يظهر لهم
توثيق ويعرف انه ابن نصير الثقة بروايته عبد الله بن المغيرة عنه والحسن بن محبوب عن علي
بن رئاب الثقة وبروايته هو عن الجهم وعن ابي حمزة الثمالي ومعروف بن خربوذ **باب**
محمد بن ابراهيم المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن ابي البلاد الثقة بروايته محمد بن علي
بن محبوب عنه وانه ابن ابراهيم الامام بروايته عبد الصمد بن موسى بن محمد عنه وانه ابن
مهزيار بروايته محمد بن احمد عنه وانه ابن يوسف بروايته احمد بن عبد الواحد عن عبد
عنه وصح لا نعرف انه وقف **باب** محمد بن ابي بكر المشترك بين جماعة لم يظهر لهم توثيق
بن خاقان الجليل العدل بروايته المفيد الذي هو من خواص علي والد ابن بابويه شيخ
الاصحاب ومنقذهم الثقة صاحب المن لذكره الحسن ويعرف بروايته احمد بن
بن الجراح عنه وروايته ابو المفضل عنه والثلاثة **باب** محمد بن ابي حمزة المشترك
بين ابن ثابت بن ابي صفية الثقة وغيره ويعرف بروايته احمد بن ابي عمير عنه وانوب انه

وصفوان بن يحيى اسمعيل بن مهران والنضر بن سويد وبروايته هو عن علي بن عطية بن
وصح لا نعارضه لم يضر عدم الاشكال المتعلق بالوقف الى الحجود ولا اصل ولا كاظم
باب محمد بن احمد المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن ابراهيم بن سليمان بروايته الحسن
محمد بن همام عنه وانه ابن احمد المكتب ابو الحسين بروايته الثلاثة وانه ابن ابي الثلج
بروايته الاربعة عنه وانه ابن ابي داود الثقة بروايته احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه وانه
ابن ابي السراج الاسبهاني بروايته محمد بن همام عنه وبروايته هو عن محمد بن اسماعيل النيلي
وانه ابن الجنيد الثقة شيخ الاصابة وكبيرهم بروايته محمد بن النعمان المفيد عنه وطبقته
احمد بن عبدون عنه وانه ابن الحارث بروايته ابن بطة عنه وانه ابن الحسين بروايته ابن
نوح عنه وبروايته هو عن ابن بطة وانه ابن خاقان الثقة بروايته احمد بن محمد بن عيسى
عن ابيه عنه وانه ابن ابي داود شيخ الطائفة وبعضهم بروايته محمد بن محمد بن النعمان
عنه وبعض في بلدنا بين من سمع بالقرينة وبروايته الحسين بن عبيد الله عنه وبروايته
احمد بن عبدون وابن ابي جيد وبروايته الحميد عنه وانه ابن نوح بروايته احمد بن ادريس
عنه وانه السناني بروايته ابو جعفر بن بابويه عنه وانه ابن عبد ربه الثقة
المعروف بالسمنوني بروايته احمد بن علي بن نوح عنه وروايته الثلاثة عنه وروايته
محمد بن الفهر عنه والكلام فيه يأتي ذكره وروايته الحسن بن الشيخ العلوي وانه ابن
عبد الله بن مهران الثقة بروايته محمد بن يحيى بن خاتم عنه وانه ابن عبد الله بن
احمد بن عيسى بروايته الثلاثة عنه والقرني بلدنا بين من تقدم بالقرينة ورواية
هو عن عمه عيسى بن احمد بن عيسى وانه العلوي بروايته احمد بن ادريس عنه ومحمد بن علي ماجيلويه

محبوب وانه ابن محمد بن قاسم الثقة بروايته علي بن ابراهيم عنه وروايته بن بطة عنه وانه ابن محمد بن سنان وانه
ابن محمد بروايته نوح عنه وابن الفضل بروايته هو عن ابيه عن محمد بن سنان وانه ابن محمد بن سعيد
بروايته الثلاثة عنه وانه كالذي قبله وانه ابن هشام بروايته علي بن الحسين بن بابويه عنه وانه
ابن يحيى بن عمران الثقة بروايته احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه وبروايته محمد بن يحيى العطار عنه
وبروايته احمد بن زياد بن ريبس عنه ومحمد بن بطة القمي وسعد وعلي بن اسمعيل بروايته هو عن ايوب
بن نوح وبعقوب بن يزيد **باب** محمد بن اسحاق المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه ابن عمار
الثقة بروايته محمد بن يحيى عنه وروايته الحسن بن محبوب عنه والقسم بن اسمعيل لا نعرف انه وقف **باب** محمد بن اسماعيل المشترك بين جماعة لم يظهر لهم توثيق ويعرف انه
البلبي بروايته محمد بن يحيى عنه وروايته محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه **باب** محمد بن اسماعيل
المشترك بين جماعة منهم ابن بزيع الثقة ويعرف بروايته ابراهيم بن هاشم عنه وانه ابن
احمد بن محمد بن عيسى عنه وروايته محمد بن يحيى العطار ومحمد بن عبد الجبار عنه وانه ابن
الحسن عنه وروايته الهيثم بن ابي مسروق النهدي وعنه كذا ادعى شيخنا وابن داود
في الترجمة ثم وجدتها باسناد صحيح في المنتقى بروايته علي بن مهزيار والحسين بن
والعباس بن معروف ومحمد بن علي بن بلال ومعوية بن حكيم وبروايته هو عن منصور
بن يونس وحماد بن عيسى وظريف بن ناصح الثقة ويونس بن عبد الرحمن وطبقتهم ومحمد
بن خالد وهو وشيخنا لكونهما في الترجمة وانه الاصفر الثقة بروايته
عبد الله بن محمد بن خالد عنه وانه البرقي الثقة بروايته محمد بن جعفر الاسدي عنه
وصح لا نعرف فلا اشكال للاستدراك في المعنون وانما الاشكال فيما لم يستدرك عليه

بن المغيرة بن بلال محمد بن اسمعيل الذي يروي عنه محمد بن يعقوب لا نعلم روى عنه غيره وهو ان ارد ذلك
انما ان جميع الثقة ومنهم من ابى بعد ذلك فقد روى ابن ابي عمير كما يدل عليه ما ذكره الكشي وغيره
نعم منه ان الصدوق روى عن الكليني باسطة واحدة وعن ابن ابي عمير باسطتين فلا
روايته عنه في بعض الاحيان باسطة لا يسد وضع ذلك بعد تسليم الاضعاف لكونه احد
الفهرسين انما ابن ابي عمير روى عنه في اسانيد كثيرة بلا واسطة وان تعذر في بعضها فهو
بها لكنه يضعف بان في بعض طرق المتاخرين الحسن بن محبوب وهو من اصحاب الاجماع عاد ذلك
ما عدا ان يقال ان الشيخ الجليل محمد بن يعقوب لم يروه عنه وهذا الحديث المروي عن الخلل
والعقيقة كما سيتلى الاشارة اليه من بعض الاعلام كاف في القدح لا يخفى حسن هذا المذكور بل الظهر
بيد لا بد من الحكم بضعف من جهل حاله وعدم ظفرنا في الصحاح بالحكم بعدالة الواقع
موقع بعضها وان كان يحكى كما قيل القول انما هو بوثاقة النيسابوري المجهول اما الاول
محمد بن يعقوب بن يوسف بن كليب الفضل بن شاذان عالم وسيم ثقة في نفسه وما ورد في حقه
من اصحابنا انما هو لاتصاله السند وكونه من مشايخ الاجازة ونحو ذلك لا يدل على مدح
من غير تنبيه فيها لله لا يعتمد في مثل الحديث على مثل هذا وفي كلامهم بقوة في هذا الباب
بدلان من لاحظ لهم في التوثيق احدهما محمد بن اسمعيل الحميري وضعف بروايته عبد الله
بن احمد بن نهيك عنه وثانيهما محمد بن اسمعيل بن بزيع بضعف بروايته خضر ابان عنه
وحيث لا نعين من المذكورين احدهما وبين بعضهم فالوقف على ما عرفت اما محمد بن
يحيى المشترك بين ثقة وغيره ويعرف انه المحدد في بروايته محمد بن احمد بن يحيى عنه وان
الثقة المطلق عن السند بروايته احمد بن محمد بن خالد عنه وحيث لا نعين فالوقف

باب محمد بن بكر المشترك بين ثقة وغيره وبعرف ان بضاعة الثقة بروايته ابن ثابت عنه وحيث لا نعين
فالوقف باب محمد بن بكار المشترك بين ثقة وغيره بعرف ان بضاعة مجاهيل الوقف باب محمد بن ثابت
المشترك بين جليل لاحظ لنا في التوثيق ويعرف ان ثابت الذي هو معاصر لابن بابويه
بروايته احمد بن محمد بن عيسى سعيد عنه وحيث لا نعين فلا اشكال فيما عرفت باب محمد بن حبوب المشترك
بين جليل يعرف انه ابو جعفر الطبري الذي صاحب التاريخ والتفسير بروايته ابراهيم بن
محمد عن ابيه عنه وروايته كما صرح به ابو جعفر الطبري في الالف الثقة صاحبنا الاجماع
فيه في الامامة وبروايته الحسن بن حمزة الطبري عنه وحيث لا نعين فيها فلا اشكال
باب محمد بن جعفر المشترك بين ثقة وغيره وبعرف انه ابن احمد بن بطة الثقة بروايته
الحسن بن حمزة العلوي الطبري عنه ومحمد بن عبد الله بن المطلب انه ابن شنبوله
بروايته علي بن محمد بن جعفر عنه وانه القطيعي بروايته الدلعكي وعنه منصور
محمد بن جعفر بن محمد بن جعفر بن الحسن وانما بينهما القرينة وانه ابن محمد بن عبد الله
المؤدب بروايته احمد بن عبد الله بن جابر عنه وانه ابن عبدون الثقة بروايته الحسن
بن حمزة عنه وروايته احمد بن محمد بن عيسى عنه وحيث لا نعين فالوقف باب محمد بن
حبيب مشترك بين ثقة وغيره بعرف ان بضاعة الثقة بروايته ابن نوح عنه وحيث لا نعين فالوقف باب محمد بن حماد
مشترك بين جليل مجهول بين باب محمد بن حسان المشترك بين جماعة لا حظ
لهم في التوثيق ويعرف انه الرازي بروايته احمد بن ادريس عنه وروايته
الصفار ومحمد بن يحيى العطار وحيث لا نعين فلا اشكال فيما عرفت باب محمد بن
الحسن المشترك بين ثقة وغيره وبعرف انه ابن ابي ساباط بروايته علي بن

سنان وانه ابن احمد بروايته الثقة بروايته الدلعكي وعنه وروايته علي بن احمد بن محمد بن
عمران عنه وروايته علي بن احمد بن ابي جيد عنه وروايته محمد بن علي بن الحسين عنه وبعد اسناده
هو عن الصفار وسعد وانه ابن الحسن بن بجيلة وروايته احمد بن الحسين بن سعيد
عنه وروايته العرزمي عنه علي وانه ابن بهانة بروايته حميد عنه وانه ابن زياد العطار
الثقة بروايته الحسن بن محمد عنه وانه ابن زياد المنقري بروايته يعقوب بن يزيد عنه وانه
سعيد الصايغ بروايته احمد بن محمد بن رباح عنه وانه ابن يتيمة الضعيف بروايته
الحسين بن هاشم عنه وروايته حماد بن زياد عنه وروايته عبد الله بن العلاء عنه
وروايته احمد بن ابي عبد الله عنه وروايته يحيى بن سابور واحد بن محمد بن عيسى
العزامر واسحق بن محمد بن ابان البصري وانه الصفار الثقة بروايته محمد بن الحسن
بن الوليد عنه وروايته احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه عنه وانه ابن عبد الله الحميري
عبد الله بن جعفر العلوي عنه وعلي بن محمد البرزي صاحب الزنج وانه ابن علي الخراساني
بروايته احمد بن سعيد عنه وانه الفتى بروايته الدلعكي عنه والقاسم بن يقطين
من سبق الطريقة ان وجدت بروايته هو عن سعد وعن الحميري والاشعريين
وابن مسلم بروايته محمد بن علي بن محبوب عنه وحيث لا نعين فالوقف باب محمد بن الحسن
المشترك بين ثقة وغيره وبعرف انه ابن ابي الخطاب الثقة بروايته محمد بن الحسن
الصفار وعنه بروايته محمد بن علي بن محبوب عنه ومحمد بن الحسن وسعد بن
عبد الله ومحمد بن احمد بن يحيى والحميري ومحمد بن يحيى العطار ومع فقد في سند هذا
صورة محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسن عن صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج وهو من

فانه ان يعقوب انما روى عن محمد بن الحسن بالواسطة محمد بن يحيى العطار وغيره
هو عن جعفر بن بشير الثقة محمد بن ابي عمير وعبد الله بن زرارة وانه ابن جعفر الحميري
الدلعكي وعنه بكر محمد بن الحسين بن سعيد فانه الدلعكي روى عنه والقاسم بن يقطين
من تقدم القرينة معه وجودا وانه ان سفر جل الثقة بروايته الحسين
بن عبد الله عنه وانه الصايغ بروايته حميد عنه علي وهو شيخنا واحد هما في رجاله
وانه ان عبد العزيز بروايته ابن الوليد عنه وبروايته هو عن محمد بن موسى الطلحي وانه ابن
صدقة بروايته الدلعكي وعنه كالمتقدمين وانما بينهما القرينة وانما ابن احمد في الجميع من
عدم التوثيق وحيث لا نعين فالوقف باب محمد بن الحسين المشترك بين جماعة لا حظ
لهم من التوثيق بل بعضهم اما ضعيف او لا امارة من يخصنا على انهم من
باب محمد بن عمر المشترك بين جليلين لا مرجح لاحدهما فالتوقف وبعرف انه
ابن حفص بن عمرو ابو جعفر العرزمي وكيل الناحية بقرائن ذكرناها في العكرمي
انه معه ومن الوكلاء وانه ابن عيسى المجهول بروايته محمد بن الوليد الخزاز عنه وروايته
محمد بن الحسن الصفار والحميري وسعد وبعدة هو عن ابيه وحيث لا نعين لا مرجح
لما عرفت في الامام الامر فيها ايجب بينهما لترجيح ابن عمرو بكونه وكيل الناحية وروايته
الامر عليه فانه لا بعد استفادة التوثيق منها باب محمد بن حكيم المشترك بين جليلين لا
مرجح لاحدهما بالتوثيق ويعرف انه ابن حكيم الذي ليس هو الساباطي بروايته جعفر
بن محمد بن مسرور بروايته الحسن بن محبوب عنه وروايته ابن ابي عمير ويونس والحسين بن
اسمعيل عنه وروايته هو عن ابي عبد الله وابي الحسن وحيث لا نعين فالوقف لما عرفت

اللهم الا مع اللفظ بما يوجب الرجحان كترجيح الاول بما ورد ان ابا الحسن ع كان يرضى كلا منهم عند ذكر الاصحاب الكلام وبامرهم بمجالسة اهل المدينة وسعيد بن السمان الخاصمهم باب محمد بن جماعة المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن ابان بالثقة برواية محمد بن الحسن بن ابي الخطاب عنه وبرواية محمد بن علي بن محبوب عنه وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن عمران المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن عمران بن عبد ربه بالثقة برواية ابي عمير عنه وصحح الرحمن بن ابي نجران وانه الهمداني الثقة برواية علي بن اسباط عنه ومحمد بن ابي عمير عنه وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن عمرو المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق فالوقف باب محمد بن عيسان المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق ايضا وصحح لا يعبأ بالاول واحد باب محمد بن خالد المشترك بين جماعة منهم الثقة وغير وبعرف انه ابن خالد البرقي الثقة برواية ابراهيم هاشم والحسن بن علي بن النعمان وبرواية احمد بن محمد بن عيسى عنه وبانه احمد وانه ابن خالد الطيالسي برواية علي بن الحسن بن فضال عنه وبسعد بن عبد الله برواية محمد بن علي بن محبوب وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن خليل المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابو جعفر السكاك الثقة برواية عن هشام بن الحكم وانه ابن اسد الصفواني الثقة برواية احمد عنه باب محمد بن داود المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وبعرف انه ابن سليمان برواية الناعكي وعنه وصحح لا يعبأ فالامر في الجميع واحد وهو التوقف باب محمد بن زياد المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وبعرف انه ابن ابي عمير برواية محمد بن عيسان عنه وصحح لا يعبأ فالامر في الجميع واحد باب

محمد بن سالم المشترك بين ثقة وغير ويمكن استعلام بعض هؤلاء بملاحظة الطبقات وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن سعيد المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وبعرف انه ابن غزوان برواية ابنه عنه وبرواية ابي عمير باب محمد بن سلمة المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وبعرف انه ابن سلمة الجبل الجليل الفقيه الفقيد فيما يفهم برواية ابراهيم بن عبد الله عنه وصحح لا يعبأ فالوقف الا مع اللفظ بالمرجح باب محمد بن سليمان المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه الاصفهاني الثقة برواية محمد بن زياد عنه وانه ابن الحسن بن الجهم الثقة برواية ابي غالب احمد بن محمد بن سليمان عنه وانه ابن عبد الله الديلمي برواية احمد بن ابي عبد الله عنه وبرواية ابنه محمد بن خالد البرقي عن ابراهيم بن اسحاق النهاوندي عنه وصحح لا يعبأ باب محمد بن سماعة المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن موسى الحضرمي الثقة برواية احمد بن محمد بن عبد الله الرحمن عنه وبرواية محمد المفضل بن ابراهيم عنه وصحح لا يعبأ فالوقف لكن ذكر الشيخ محمد الشهيد في اواخر قواعده في السند محمد بن سماعة بن ادريس الثقة الخزرجي باب محمد بن سهل المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وبعرف انه ابن اليسع برواية احمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عنه او بغير واسطة ابيه اولى وبرواية هرون بن الفضل عن ابي عبد الله ع وصحح لا يعبأ فالظاهر عند الاطلاق انه هو لانه لم يعرف لغير اصل ولا كتاب باب محمد بن صالح المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وبعرف انه ابن محمد الهمداني برواية علي بن محمد عنه وصحح لا يعبأ فالامر في الجميع واحد باب محمد بن عباس المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن علي بن مروان الثقة برواية

الناعكي وعنه وانه ابن عيسى الثقة برواية احمد عنه وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن عبد الحميد المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن سالم العطار الثقة برواية احمد بن عبد الله عنه وبرواية صفوان بن يحيى عنه ومحمد بن احمد بن يحيى باب محمد بن عبد الرحمن المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق الا ابن بشير فانه ممدوح وبعرف انه الفراء برواية محمد بن عبد الرحمن العرزمي عنه وانه ابو جعفر المتكلم العظيم القدر برواية ابن بطة عنه وصحح لا يعبأ فالامر فيما اعدا الاوصاف واحد الا مع الطفر بالمرجح باب محمد بن عبد العزيز بن المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق فالامر في الجميع واحد باب محمد بن عبد الله المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن جعفر الحميري الثقة برواية احمد بن هرون عنه وبرواية محمد بن احمد بن طاهر القمي عن ابيه عنه وبرواية ابيه عنه لبقية وبرواية جعفر بن الحسين عنه وسعد بن عبد الله واحمد بن محمد بن عيسى وانه الجعفي برواية علي بن محمد العبيدي صاحب الزنج بالبصرة وعمران بن موسى بن زيد وانه ابن باباه الثقة برواية الحسن بن محبوب عنه وانه ابن زرارة برواية محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وانه ابن عمر برواية احمد بن محمد بن عيسى بن القراء عنه وانه ابن غالب الثقة برواية احمد عنه وانه ابن محمد برواية نوح عنه وانه ابن محمد بن علي بن عمر بن علي بن ابي طالب ع برواية القسم بن يعقوب عن ابيه عنه وانه المسلي الثقة برواية ايوب بن نوح عنه وصحح عنه وانه الناعكي برواية محمد عنه وانه ابن يحيى

برواية بن ثابت عنه وبرواية هرون الحسن بن محبوب عنه وسليمان الديلمي وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن عبد الملك المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وصحح لا يعبأ فالامر واحد باب محمد بن عبد المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن حماد برواية الحسن بن العباس عنه وبرواية ابي جعفر الثاني عنه وانه ابن اسحاق بن راهويه برواية ابنه عنه وانه ابن عبد الكافي الثقة برواية محمد بن عبيد العتقي عنه وانه ابن ابي رافع برواية علي بن القاسم الكندي عنه وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن عبد الله المشترك بين جماعة لا حظ لهم في التوثيق وبعرف انه ابن عبد الله العلوي الحسيني برواية الحسين بن الحسن بن موسى عنه وصحح لا يعبأ فالامر واحد باب محمد بن عمر المشترك بين ثقة وغير وبعرف ابن سعيد العمري صاحب المنزلة الجليلة بقرائن منها رواية ابن ابي عمير عن الصامت عنه وكيل الدار وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن عطية المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه الحناط برواية بن ابي عمير عنه وصحح لا يعبأ فالوقف باب محمد بن علي المشترك بين ثقة وغير وبعرف انه ابن ابراهيم بن وكيل الناحية برواية القسم بن محمد بن ابراهيم عنه وانه ابن ابراهيم بن موسى المكفوف باب سلمة الكذاب المضعف برواية محمد بن القسم عنها جميعا عنه وبرواية جعفر بن عبد الله المحمدي عنه وانه ابن ابي سعيد الحلبي الثقة برواية عبد الله بن مسكان ومنصور بن حازم عنه وبرواية صفوان بن يحيى عنه وبرواية المفضل وصالح عنه وبابان بن عثمان وحماد بن عثمان ونوح في اسناد الشيخ برواية الحسين بن سعيد عن محمد

الحلبي والظاهر انه سهو وغير شيخنا لان الغالب توسط ابان بين الحسين والحلبي ويونس يشتد ويأتي صورة الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الله عن الحلبي فعبد الله هنا ابن سنان والحلبي هو محمد وانما ابن محمد بن هشام بروايته وفي عنه وبروايته هو عن محمد بن علي ماجيلويه وانما ابن جاذ الثقة بروايته محمد بن احمد الاتي وعنه وانما ابن الحسين بن بابويه المشهور والكليني احد اصحابنا المحدث بروايته الثلعكبري وعنه وبروايته محمد بن النعمان عنه والحسين بن عبيد الله بروايته علي بن احمد بن العباس النجاشي عنه وبروايته ابو الحسين بن جعفر بن الحسين بن حسكة عنه وبروايته محمد بن سليمان عنه وانما ابن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن بروايته جعفر بن محمد الحسني عنه وانما يحيى الثقة بروايته حمزة بن القاسم عنه وانما السلطاني بروايته محمد بن عبد الله بن المطلب عنه وبروايته علي بن الحسين بن بابويه عنه وانما ابن عيسى الفحي بروايته محمد بن احمد بن زياد عنه وبروايته احمد بن محمد بن يحيى عنه وانما ابن الفضل بروايته الثلعكبري عنه وانما ابن بلبنة وبين السابق الفريد وبروايته الحسين بن عبيد الله سهو عنه وبروايته الشريف ابو محمد الهدى عن والده علي بن فرج وانما ماجيلويه بروايته محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عنه وانما ابن محبوب الثقة بروايته احمد بن ادريس عنه وبروايته ابو اسحق بن هاشم وانما ابن النعمان الثقة الاحول بروايته الحر بانه بروايته جميل بن صالح والحسن بن محبوب وابان ابي عبد الله كذا في الكافي والفقيه وابو مالك الاحمسي عنه وعنه بالاخير عن جميل وابي سعيد المكاري عن الاحول قال سألت ابا عبد الله ع وقد وقف بروايته ابن سنان عن الاحول في الاستبصار في باب تعجيل الذكاة من وقتها وتنظر فيها الشيخ حسن في المنتقى

دهوة

تحرف محمد وفي ب توسط ابن سنان بين ابن ابي عمير والاحول وبروايته هو عن علي بن الحسين وابي جعفر وابي عبد الله عليهم السلام وانما الهاشمي بروايته محمد بن حمران عنه وحسن لا يمنع قال في الوجيز باب محمد بن عمر والمشترك بين ثقة وغيره وبعض انه الجعابي بروايته احمد بن عبد الله في عنه وانما ابن سعيد الزيات الثقة بروايته علي بن محمد السندي عنه ومحمد بن خالد البرقي وبروايته هو عن الرضا ع وحسن بعبد الغني قال في الوجيز باب محمد بن المشترك بين ثقة وغيره وبعض انه الجعابي بروايته احمد بن ابي عبد الله عنه وانه الزيدي بروايته علي بن جعفر العمري عنه وحسن انه ابن سلام بروايته محمد بن محمد بن النعمان عنه وانه ابن عبد الله بن الثقة بروايته هرون بن موسى عنه وبروايته هو عن العباسي وانه ابن محمد بن سليمان بروايته محمد بن النعمان لفهمه منه والمباينة بينه وبين السابق القوي بذلك مع وجوده هذا على نقيض التعارف وقول الظاهر انما واحد وبروايته الثلعكبري عنه واحد بن محمد وانه ابن زيد بروايته محمد بن عبد الحميد عنه وحسن لا يمنع قال في الوجيز باب محمد بن عمران المشترك بين جماعة لا حظ في الاتي توثيق ابن عيسى فحسن بعيسى الممنوع قال في الوجيز باب محمد بن عيسى المشترك بين ثقة وغيره وبعض انه ابن عبد الله بن سعد شيخ الشهيد وجد الاشاعرة بروايته احمد بن محمد عنه وبروايته هو عن ابن ابي عمير وعن الرضا وابي جعفر ع قال الشهيد الثاني في حاشيته على الخلاصة المتقدمة بضعف الرواية التي هو فيها بالصحة وقال الشيخ عبد النبي لا يبعد توثيقه لما ذكر من كونه شيخ القميين وجد الاشاعرة ومن ان اخر في المنتهى وانه الطاهي بروايته

محمد الحسن بن عبد الغني عنه وانما ابن عبد الغفار في شأنه بروايته عبد الله بن جعفر الحميري عنه وبروايته سعد عنه وبروايته علي بن ابراهيم عن ابيه وبروايته ابو جعفر احمد بن محمد بن عيسى عنه وبروايته محمد بن الحسن الصفار عنه وبروايته محمد بن احمد بن يحيى وبروايته محمد بن علي بن محبوب عنه وما ورد في بعض الاخبار عن زياد بن عيسى عن ابيه عن محمد بن عيسى فلا يخفى بأنه يمكن ان يكون محمد بن عيسى المزبور وعنه هو العبيدي البطائني فلا اشكال هذا مع ان محمدا ثبت عن وحسن لا يمنع قال في الوجيز باب محمد بن الفضل المشترك بين جماعة منهم الازدي الثقة ضاده بعض بما سنذكره في باب ابن الفضيل مصغرا والباقون لا حظ لهم في التوثيق الا محمد بن الفضل بن يعقوب فان النجاشي والعلامة في الخلاصة في ترجمة ابنه الحسن والشهيد في الدراية وثق وحسن بعبد الغني قال في الوجيز باب محمد بن الفضيل المشترك بين ثقة وغيره ويمكن عد معنونه انه الازدي الثقة لما مال بعض الشيخ بروايته محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وموسى بن القاسم والحسين بن سعيد والذي يظهر من كتب الرجال ان محمد بن الفضيل الاتي وهو محمد بن الفضل لانهم ذكروا ان الفضيل لم يكن له ابن ذكر وانما ابن الازدي ولم ينصوا على توثيقه وذكروا ان الراوي عنه محمد بن الحسين بن ابي الخطاب وهذا كلها لم تذكر للمجدد الفضل لا التوثيق فانه وثق ولهذا لم يذكر في ابن زاذان الا بعد ولا بعد مع ما عنا بضعف الحال الخ عن الرجال فما للشيخ محمد في حاشيته الاستبصار هذا الحديث بضعف باشتراك محمد بن الفضيل الواقع في طريقه بين الضعيف والثقة انما يتم لو كذا بعمل الضعف لظهور انه محمد بن الفضل لانه مشترك بين ثقة وغيره في جماعة محاصيل بعيد

عنوا

ثم ظاهر ابان حسن لا يمنع قال في الوجيز باب محمد بن القسم المشترك بين ثقة وغيره ويمكن معنونه انه بعض انه ابو بكر بن موسى بن جعفر بن داود الحمامي لانه معاصر له وانما ابن يسار بروايته سعد عنه وبروايته الحميري عنه وانه ابن زكريا الثقة بروايته ابو الحسين بن غالب عنه وبروايته الثلعكبري عنه وانه ابن الفضيل البصري بروايته احمد بن محمد بن خالد عنه وبروايته محمد بن الحسين بن ابي الخطاب والحسين بن سعيد وعلي بن مهزيار وانما ابن المثنى بروايته الفقيه عنه وانه المحسن بروايته ابو جعفر بن بابويه عنه وحسن لا يمنع قال في الوجيز باب محمد بن المفضل المشترك بين ثقة وغيره وبعض انه ابو احمد الاسدي بروايته يحيى بن زكريا عنه وانه ابو عبد الله الجعلي بروايته عاصم بن حميد عنه وبروايته ابو عمير عنه وبروايته يوسف بن عقيل عنه وعبد الله المذكور بعض المشتغلين الذي يظهر منه ان محمد بن يقطين ان كان ابا ابي جعفر ع قائلهم ان الثقة ان كان القائل عنه عاصم بن حميد او يوسف بن عقيل او عبد الله المذكور النجاشي عن هؤلاء ودون عن كتاب القضايا لا يبعد كونه الثقة وان كان رواياته عن ابي جعفر عن علي عليه السلام لان كلا من الاسدي والجعلي ضعيف كتاب القضايا الاصل الموجود عند النجاشي وهما ضعيفان كما مر ومع انتفاء هذه القرائن فالحديث المروي عن محمد بن يقطين عن ابي جعفر ع مروي ما ذكر واما المروي عن ابي عبد الله ع فيحتمل ان يكون من الصحيح وان يكون من الحسن واما عدا انه في وحسن لا يمنع قال في الوجيز باب محمد بن مالك المشترك بين جماعة لا حظ لنا في التوثيق فحسن الغمز بهما لا اشكال باب محمد بن المثنى المشترك بين ثقة وغيره وبعض انه ابن القاسم الثقة بروايته احمد باب محمد بن محمد بن

المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان ابن الاشعث الثقة برواية سهل بن احمد عنه وان ابن الحسن
برواية ابن نبهان عنه وان ابن النعمن برواية الشيخ الطوسي عنه والنجاشي عنه وجب لا يمين تالوف

باب محمد بن مروان المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان الانباري برواية محمد بن احمد بن
يحيى عنه وان ابن مروان الخياط الثقة بن رواية علي بن احمد الكاتب عنه وان الذهلي برواية ابن
سعاصة عنه وان ابن زياد برواية القسم بن العلا عنه وبعد ابن الحسن بن محمد بن يحيى وجب
لا يمين تالوف باب محمد بن مسعود المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان ابن حمدويه بن الثقة
برواية جعفر بن محمد بن مسعود عنه وان الطائف الثقة برواية عبد الله بن جعفر الحميري عنه وجاذب
عيسى وجب لا يمين تالوف لا شكال على القول لان من مر ذكرهم الا اصل لكتاب باب محمد بن سلم
المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان ابن رباح المغنيه الوضع برواية العلان وذين عنه وان ابن
بكير عنه برواية بعض عبد الله بن عامر وعامر بن عيسى وهشام بن سالم والقسم بن زياد
بن محمد وعلي بن رئاب وغيرهم بن زياد بن عمرو بن زياد بن عمرو بن عثمان وعبد الله بن
مسكان وغالب بن عثمان موسى وزرعة وابو بصير ابراهيم بن عثمان الخزاز الثقة وما لك بن عطية
وعبد الحميد بن عواض الثقة وعاصم بن حميد وعلي بن الحكم الثقة وجميل بن دراج وجميل بن
صالح وغيرهم الذين ابو بصير وغيرهم بن الذين ذكرهم وغيب برواية ابن ابي عمير عن محمد بن مسلم وهو
خلاف المعهود فلان المعهود توسط واحد بينهما ولكن الثاني يجامع ما مر بخلاف
ما يغيب كلام الشيخ والنجاشي وغيبهما فسندهم ثم محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
عن ابن فضال عن محمد بن مسلم وصوابه عن ابان بن عثمان عن محمد بن مسلم كما وقع في
الكافي وغيبه برواية محمد بن مسعود الحسين عن محمد بن مسلم وصوابه محمد بن الحسين عن عبد الله

بن هلال عن العلا ان رزين من محمد بن مسلم كما سبق قبيله وقع في باب ذكر الحج سندهم
صوابه عن موسى بن القسم عن عبد الرحمن بن هلال عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله كما في المنتقى
وان يكن عطف هلال غلطا وصوابه عن هلال ان موسى لا يروي عنه بغير واسطة وبين واسطة و
عبد الرحمن بينهما مذكور في الطريق لكن الاظهر باب محمد بن مسلمة المشرف بن نعمة
وغيره وبعضهم ان الاشعري الثقة برواية علي بن الحسن الطاطري عنه وجب لا يمين تالوف
باب محمد بن مفضل المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان الاشعري الثقة برواية احمد بن
محمد بن سعيد عنه وجب لا يمين تالوف باب محمد بن المغيرة المشرف بن نعمة وغيره
وبعضهم ان ابن يونس بن زرعة الثقة برواية محمد بن الحسين الصائغ عنه وجب لا يمين تالوف
باب محمد بن موسى المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان المذكب بجهول وان الثقة برواية
حميد عنه وان الحر رجاني برواية محمد بن الاشعث عنه وان ابن عيسى الضعيف برواية احمد بن
محمد بن يحيى عن ابيه عنه وان ابن المتوكل برواية موسى بن عبد الله جعفر الحميري وان ابن موسى
ابن يعقوب برواية الشلعكبري عنه وجب لا يمين تالوف باب محمد بن عبد المشرف
بن نعمة وغيره وبعضهم ان ابن عبد ربه الفحي برواية محمد بن ابي عمير عنه والاخوان تالوف

محمد بن عيسى مشرف بن رجل بن جاعلين باب محمد بن مصور المشرف
بن جامعة لا حظ لهم في الوثوق وبعضهم ان ابن نصر ان عمر ان برواية محمد بن عيسى
العبيدي عنه وجب لا يمين فالامر واضح باب محمد بن نافع المشرف بن نعمة وغيره
وبعضهم ان الثقة الذي ليس بالانصاري ولا الحجري برواية حميد عنه وجب لا يمين
تالوف باب محمد بن نصير المشرف بن جامعة لا حظ لهم في الوثوق الا ان يصحح

الكافي

الذي هو من اصل الكشي فانه ثقة وغيره برواية ابي عمر والكشي عنه باب محمد بن النعمن
مشرف بن جامعة لا حظ لهم الا ان يصحح الاحمدي من الطائف فانه ثقة وبعضهم برواية حماد
عثمن عنه وصفوان بن يحيى وابان بن عثمن وجميل بن صالح ودارم والاكاهمي باب محمد
الوليد المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان خازن الثقة برواية احمد بن محمد بن الوليد عنه
وبرواية الصفار عنه وبرواية شهر بن يونس بن يعقوب بن حماد بن عثمان وجب لا يمين
باب محمد بن هام المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان البخاري الثقة برواية الشلعكبري
عنه وجب لا يمين تالوف باب محمد بن هشم المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان
ابن عيسى الفحي برواية محمد بن خالد عنه وصفوان بن يحيى وموسى القسم وجب
لا يمين فلا اشكال باب محمد بن يحيى المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان الخثعمي برواية
محمد بن ابي عمير عنه واحد بن محمد بن عيسى وان ابن بجيل العطار الثقة برواية الكليني
عنه وبرواية احمد عنه ومحمد بن الحسن بن الوليد وان الخزاز برواية يحيى بن
زكريا اللؤلؤي عنه وعلي بن اسباط قال ملا محسن الكاشي سهل اسمه بدون
الخزاز ابو الوفا انتهى وان ابن سلم الثقة او سليمان برواية ابي اسمعيل السراج
عنه وان الصيرفي برواية احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه وبرواية علي بن اسمعيل
عنه وان المذكر برواية ذكريا بن محمد عنه وان المعيق برواية زياد بن عيسى عنه
لا يمين تالوف باب محمد بن يزيد المشرف بن جامعة لا حظ لهم في الوثوق
فيهم باب محمد بن يعقوب المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان الكليني الثقة
برواية جعفر بن محمد بن قولويه عنه وبرواية ابي غالب احمد بن محمد الزراري عنه وبرواية

ابن عبد الله احمد بن ابراهيم الحميري الصحيح ابي رافع عنه وبرواية ابي محمد هرون بن
موسى التلعكبري عنه وبرواية ابي المفضل محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني عنه
وبرواية احمد بن علي بن سعيد عنه وابي الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر عنه وان
ابن نهيك العجلي بمقاربة شهر بن حوشب عن الصادق انه معدود ومن رجاله وجب لا يمين
تالوف باب محمد بن يوسف المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان الصغاني الثقة
برواية الحاذ بن عيسى عنه وجب لا يمين تالوف باب محمد بن يونس المشرف
بن نعمة وغيره وبعضهم ان ابن عبد ربه عن ابن بقاربة شهر بن حوشب عن الرضا حيث
انه معدود ومن اصحابه مع اتحاد الجميع باب مسعدة بن صدقة المشرف بن جامعة
لا حظ لهم في الوثوق وبعضهم ان العامي البتري برواية ابن ابي نوح وان الملقب
بابي محمد وقيل ابي بشر برواية هرون بن مسلم ورواية هرون عن ابي عبد الله
وابي الحسن م باب معوية بن وهب المشرف بن نعمة وغيره وبعضهم ان ابن
البهلول الثقة برواية ابن ابي عبدون عنه ورواية علي بن الحكم الثقة عنه وابي الحسن
بن يعقوب وحماد بن عيسى وعلي بن النعمان وفضالة الذين ابو بصير عبد الرحمن بن
ابي نجران وعبد الله بن المغيرة الثقة ودفع فكما في الشيخ فاعل الكتاب الحج
برواية موسى بن القسم عن معوية بن وهب عن صفوان بن يحيى ولكن
برواية الطبقة منع من رواية موسى بن القسم من جل معوية بن وهب
بغير واسطة ثم ان رواية موسى عن صفوان بن يحيى بغير واسطة هو
الغالب نعم جاءت هذه الواسطة العبيد في هذا السند وانه المسمى

برواية عبد الله بن احمد بن نهيك عنه وجب لاعتبار قوله باب حصين بن مخارق بن مسلم بن
ثقة وغيره ويعرف بابن سماعة الجهني الكوفي المعدل برواية يعلى بن منصور وغيره عنه وابو
ابنه برواية جابر بن يزيد وغيره لا اصل له ولا كتاب ولا اسناد باب سفيان بن الصباح
المشرقي بن يقظ لا بأس به في التوثيق ويعرف بابو الحسن الرازي برواية احمد بن ادريس
عنه فان ابن العباس يعني المذكور برواية احمد بن ادريس ابو العباس الرزي وجب لاعتبار قوله لا
واحد باب موسى بن جعفر المشرقي بن جامع لا بأس به في التوثيق ويعرف بالعلاء
برواية محمد بن احمد بن يحيى عنه فان الكندي برواية احمد بن محمد بن يحيى وان ابن نصب
برواية محمد بن احمد بن ابي قتادة وعمران وجب لاعتبار قوله لا واحد باب موسى بن
الحسن المشرقي بن ثقة وغيره ويعرف ان عامر بن عمران المعدل برواية الجوهري عنه
عنه وسعد بن عبد الله عنه ومحمد بن يحيى العطار وغيره عن السندي بن محمد وجب
لاعتبار قوله لا واحد باب موسى بن عمر المشرقي بن ثقة وغيره ويعرف ان يحيى المعدل
برواية يحيى بن زكريا عنه ومحمد بن احمد بن يحيى وعبد الرحمن بن حماد ومحمد بن الحسن
وابراهيم بن هاشم وفي الكافي احمد بن ادريس عن محمد بن عبد الجبار عن عبد الله
وموسى العرقل املا محمد صالح هو عمر بن يزيد الكوفي فان ابن بزيد برواية محمد بن علي بن
محبوب عنه برواية سعد وجب لاعتبار قوله باب موسى بن عيسى المشرقي
بن يقطين لا بأس به في الموثقين ويعرف انه الهدى برواية عباد وجب لاعتبار
قوله لا واحد باب موسى بن محمد المشرقي بن ثقة وغيره ويعرف ان الاشعري المعدل
برواية محمد بن عبد الله عنه وجب لاعتبار قوله باب وهب بن حفص المشرقي

بن موسى وغيره ويعرف ان ابو عبد الله الحر بن ابي الموشي برواية الحسن بن محمد بن سماعة عنه ومحمد بن
الحسين بن ابي الخطاب عنه وجب لاعتبار قوله باب هرون بن موسى المشرقي بن ثقة
وغيره ويعرف ان الملعكي المعدل بعدم معارضة لاحد لانه تم بخلاف الاصوري فانه ضعيف جدا
الصادق باب يحيى بن الحسن المشرقي بن ثقة وغيره ويعرف ان المغاير لمن سنده كذا
برواية ابن محمد بن ابي طاهر عن جماعة يحيى بن الحسن وان بعض الثقة برواية احمد بن محمد بن
موسى عنه ورواية الحسن بن محمد بن حفص وان ابن الحسن العلوي برواية الملعكي عنه
يحيى بن خالد المشرقي بن سدوس بن الهادي المهدي الثقة وفي ان ظاهر
الواسطي الثقة ويعرف برواية جعفر بن عبد الله المحمدي عنه باب يحيى بن زكريا المشرقي
بن ثقة وغيره ويعرف ان شيبان المعدل برواية احمد بن محمد بن سعيد عنه وان
المعروف بالكتبي برواية الملعكي عنه وان القزويني برواية احمد بن محمد بن عمران الدقاق
عنه وجب لاعتبار قوله باب يحيى بن سعيد المشرقي بن ثقة وغيره ويعرف انه
القطان العاجلي المعدل برواية محمد بن يحيى عنه وجب لاعتبار قوله باب يحيى بن
سليمان المشرقي بن جامة ممدوحين باب يحيى بن عبد الحميد المشرقي بن ممدوحين
لاحظ لهما في الموثقين والظاهر اتحادهما واحتمال كاتحادهما روى عنه محمد بن ابو باب
يحيى بن عبد الله المشرقي بن جامع لاحظ لهما في الموثقين وجب لاعتبار قوله لا واحد
باب يحيى بن عمران المشرقي بن ثقة وغيره ويعرف ان علي بن ابي عبد الله الحلبي
المعدل برواية ابن ابي عمير عنه والنضر بن سويد وغيره برواية بعضهم عن عبد الله بن
ايوب بن الحر وان الحلبي برواية احمد بن محمد بن خالد عنه وبرواية النضر بن سويد

عنه مع احتمال انه الاول ويؤيد ما في المشرقي سند صحيح هكذا عن النضر بن سويد عن يحيى الحلبي
عن ابن سكان عن زرارة وجب لاعتبار قوله باب يحيى بن محمد المشرقي بن جامع لا
حظ لهم في التوثيق ويعرف ان محمد الفقيه العالم بعدم استثناء غير الواحد لانه تم وجب
لاعتبار قوله ان علي بن رئاب عبد الله بن سنان بن محمد بن عيسى الاشعري واحد باب
يحيى بن يحيى المشرقي بن يطين عالي السند عن احمد بن الحسن بن علي بن فضال عن ابيه عن
باب يزيد بن اسحق المشرقي بن يطين ويعرف ان ابا الحسن الفقيه المعروف بشيخ ابن
الجهم عن ابيه عنه وعن ابيه محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عنه وعن ابيه الحسن بن موسى
الخشاب عنه والظاهر اتحاد الاسامي مكررة بعضها طريق الصدوق الى عمر
وضبة بن يحيى شيخ وعاصم الشهيد الثاني في الدراية يقتضي توثيقه باب
يعقوب بن اسحق المشرقي بن يطين مجهول ثقة وعدالته ويعرف بالعلاء
عنه باب يعقوب بن شعيب المشرقي بن يطين ثقة وعدالته ويعرف بالعلاء عن ميثم بن يحيى التمار
ويعرف برواية الحسن بن سماعة عنه وعن ابيه عبد الله عن ابيه عبد الله ومحمد باب
يوسف بن ثابت المشرقي بن ثقة ظهر ان ابا يعقوب ابو اسحق الكوفي ويعرف برواية
ثعلبة بن ميمون وغيره عن ابي عبد الله كذا مجهول باب يوسف بن يعقوب المشرقي
بن مجهول الا ان قبل مطلق وبين الجعفي الكوفي الضعيف ويعرف برواية ذكريا
بن يحيى عنه وبرواية هرون بن مسلم عن ابي عبد الله باب يونس بن عبد الرحمن المشرقي بن
يطين ممدوح الفضل الذي ذكره النجاشي والكشي والشيخ والنسعة الالقاب من الاسماء
المشتركة وهو مختصر نكتة ابواب الباب الاول في الكلي من اسماء الرجال مع كثير

ومنهم ابراهيم المشرقي بن محمد بن الاشعث الاسدي الذي يقال له الكاتب ويطلق اخرون
روى عن الهمام كلهم مجاهيل ومنهم ابو احمد المشرقي بن الثقة وغيره ويعرف ان
المسمى محمد بن محمد بن الثقة برواية الملعكي عنه وبرواية من محمد بن الحسن بن الوليد
وعن ابي عبد الله الحسين بن الحسن بن ادريس النجم وعن ابي القسم العلوي وعن زيد بن محمد
الحلبي وعن محمد بن مسعود العياشي ويعرف انه ابو احمد المسمى بجعفر بن حريز الصحيح في
الثقة برواية صفوان بن يحيى عنه وبرواية من ابي عبد الله ويعرف ان ابو محمد
المسمى محمد بن ابي عبد الثقة الجليل بما تقدم في ابيه وجب لاعتبار قوله ابو اسحق
المشرقي بن ثقة وغيره ويعرف ان ابراهيم بن عمر اليماني برواية حماد بن عيسى وثعلبة بن
ميمون الثقة بما سبق في القسم الاول وان الخراساني الثقة برواية عن ابي عبد الله الرضا
وان ابراهيم بن ابي محمود الكاتب الثقة برواية عن العسكري وغيره المعدل جامع الجوامع
عبد العظيم الحسني الهمداني ابراهيم بن الحكم الفارسي يعرف برواية يحيى بن زكريا عنه
وتقدم وكذا ابراهيم رجل الشيباني المعروف بابن ابي عبد الله العامي ويعرف برواية
هرون بن مسلم عنه ورواية الراوي عبد الله بن القسم عنه وكالاخرى الظاهر انه ذي
الضعف وقد سبق وكون العامي في الظاهر ذكر في ترجمة توبة فراجع ومنهم
اما مجهول ذكر بذكر شيخ اسمه ابراهيم بن البرمي المعدل بجعفر برواية ابن ابي عمير عنه
وعبد الله بن عمر بن عمر الفزاري المعدل صرح برفي الكافي في صلوة الجماعة وجب
البزوفري الوعظ ويعرف برواية القسم بن عبد الله المحمدي عنه وبرواية ابن ابي عمير عنه
عنه بواسطة عيسى بن هشام ويعرف برواية ابن ابي الدلاد المعدل برواية ذكريا بن ابي

وإسناده الصحيح وهم ابو الأسود وهو بذكر شيخا اسمه زيد بن ظالم ابن عمرو وظالم بن ظالم الدؤلي
سلكوا النحو بين اللغوي الفرق بينها الاسم جامع وهو مسعود بن ابي الاسود الذي وهم ما ملات
وهم ابو بكر يطلق على ابراهيم عمن وطئ ابن يحيى الخ انفقا وحدث تقدم وصلها الدين
زيد الانصاري المذكور وعطا الانباري المذكور في بعض بلاد احمد ابن عبد الله وامام المذهب
فهو الانباري على الصواب وهم ابو البختري وبطلق على سعيد بن فيروز وقيل سعد بن عمران
من اصحاب علي رضي الله عنه وعلى وهب بن وهب القاضي وقد سبق وهم ابو
بكر وبطلق على ابا بن محمد البجلي المعروف بالسندي المقدم وعن بعض ابن رجال
الماجشون وهم ابو بصير المشرك بن ابي بعد فهم المقدم وفي بعض نسخ عبد الله
بن محمد الضعيف الحديث ما سبق في باب رفع في بيت والاصفهاني وبابا ابن سنان بل
عبد الله بن سنان عن ابي بصير وهو سهو من قلم الشيخ او من النساخ وقد ذكر ذلك السيد
محمد الشيخ محمد وابن يحيى بن القسم الحذاء الاسدي الكوفي بابي محمد انفقا بما مر في باب الجمعة
وبطل اذا ورث روبا عن ابي بصير بصيغة عن ابي عبد الله او عن ابي جعفر او نحو ذلك
السند فان كان الراوي عنه عبد الله بن ابي حمزة البطائني او شعيب العقرقوفي فهو الاعمى
الضعيف وان كان غيرهما فهو مشترك بينه وبين ليث المرادي وهما ثقتان غير ان بعد عدم
دقة ذلك الاشارة اقتضى ان يكون بعد هذا والرابع يوسف بن الحارث البزوفري
عن ابان قدم وهم ابو بكر المشرك بن ثقة وفي بعض نسخ ابراهيم بن ابي حمال
الموثق بما تقدم في باب ابان ابن ابي شيبة بزيادة احمد بن هيثم عنه وابو بكر الموثق احمد
احمد بن عبد الله بن جابلين الثقة بما تقدم في باب ابان ابن عثمان ابو بكر الموثق محمد بن

معتمر محمد بما تقدم في باب ابان ابن عثمان الاحمري بزيادة عن علي بن عقبة الخضري عبد الله بن محمد
بما تقدم في باب عبد الله بن عبد الرحمن الاصم عن سيف بن عميرة وابو محمد بن خلف
الراوي للحديث بان اسمه كذا باقي الاسامي من رجال ابي جعفر الاحمر كما تقدم وعلى ابن ابي حمزة
ابن حصين عن قريب بن محمد بن اسمعيل عبد الرحمن بن عبد الملك بن سعيد بن حماد
بن ابجر الكوفي الثقة من كبار التاسعة انفقا وابو بكر الحضرمي عبد الله بن علي بن ابي طالب قتل
مع ابيه الحسين رضي الله عنهما وبطلق عليهما عليهم السلام وهي الفسائي من اصحاب العباس وابي
بكر بن عياش الكوفي العابد الصالح ظاهرا وقع في بعض نسخ بابا ثابت الجيد وصل الاهل المدينة
وهم ابو بلال اشرس بن حبيب بن حبيب كما مر في غير واحد منها عن الآخر ما عرفت
وهم ابو جعفر يطلق على محمد بن ابي عبد الله الكوفي وقد سبق وعلى احمد بن
محمد بن عيسى الاشعري القمي وقد سبق وعلى احمد بن محمد بن خالد البرقي وهو
محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الاحوص
الاشعري القمي الثقة بما تقدم في باب ان الوارث من احمد بن محمد بن عيسى الثقة بما تقدم
في باب ان الوارث من الحسين بن ابي الخطاب الثقة بما تقدم في باب ان الوارث من
محمد بن احمد بن يحيى الاشعري القمي الثقة بما تقدم في باب ان الوارث من
موسى خشاب ما تقدم في باب ان الوارث من احمد بن محمد بن عيسى الثقة بما تقدم في باب
اقل السن كبير وما تقدم في باب ان الوارث من محمد بن عيسى الثقة بما تقدم في باب
ذكر ما ما بر وسعد بن عبد الله ابي جعفر والمراد هنا وبطلق ابو جعفر ايضا

على ابي جعفر الثاني من اصحاب الصادق ابو علي محمد بن عبد الله المدني وعلى محمد
بن صدقة العنبري وعلى محمد بن عبد الله الحميري وعلى محمد بن سنان وعلى محمد بن الخليل صاحب هشام
بن الحكم وعلى السفاء الاموال المخمصة ذا ما الثلاثي وسندا ربعين ثلثا ابو وصف لم
الرضا عليه السلام على المدائني قد يوجد في الاسانيد ابو جعفر الثاني والكنية غير مذكورة في كتب
الرجال وبطلق الجنس على محمد بن عبد الرحمن بن ثقة وقد سبق وهم ابو جعفر بطلق على
عبيد بن هم من اصحاب علي وعلى المفضل بن صالح الضعيف وقد سبق وهم
ابو الجهم مشترك بين بكير بن اعين المشكور وقد سبق في باب ابان الكاذب في الثقة
بن عمر الانصاري واسمه عبد الله وهم ابو حبيب مشترك بين الاسدي وفي حبيب
عن ابي عبد الله عليه السلام بن سكان بشر بن سكان بن الهيثم ذاك والظاهر
انهما واحد بن احمد بن عائذ ابن ابي عائذ كما سبق بيانه في اسانيد المقنعة
وهم ابو حمزة مشترك بين جماعة منهم ثلاثة الاعمى ثمالي والبطائني
المشترك بين ثقة وغيره وبعرفانه على ثلاثة البغدادي بما سبق في باب ابان محمد
بن احمد بن داود الثقة شيخ الطائفة بما تقدم في باب ابان الجيد زيادة وبعد ما لا
احمد بن محمد بن ابان عن اصحابه بعد بابا حيد عند الكل عدا بابا احمد بن محمد اللبوني بابا
هو بن مسلم عند وبطلق ابو الحسن ثم على الحدادي الجاموراني الكتبي الضرير شيخ
الحنبلية كلامه الجوهري ثم على الملقب بالبغدادي على ابن بشر بن هارون الموصلي وبعرف
بزيادة احمد بن محمد بن ابي نصر عنه وهي في الكافي كثيرة وعلى علي بن النعمان النخعي الثقة
وبعرف بما سبق في باب عطا ابي الحسن المنهوك الذي في الكافي باب ذكر ان عليه

الفاضلي وعطا الفهد ذكر الشيخ في الفهرست قال انبأ ذكر باب احمد الحسين عن عبيد الله
عن احمد بن محمد بن يحيى عنه عن محمد بن علي بن محبوب عنه وكذا الفاضلي وعلي بن ابراهيم عن
محمد الجواني وعطا باب ابا الحسن عبد الله الاطلاق على ابي الحسين محمد بن علي بن بابويه الثقة وبعرف
بوجوده في الاسناد وما تقدم ذكر في باب ما ثبت ذلك فوقف وهم ابو الحسين المشترك
بين ثقة وغيره وبطلق على ابن ابي طاهر الطبري الثقة السمرقندي المسمى علي بن الحسين
وبعرف بزيادة عن ابي جعفر الاسدي وعن محمد بن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري عن ابي الحسن
احمد بن علي المسمى محمد بن يحيى وابن الذي عدة من شيوخ الاصحاب وصلها تارة بالثقة
في باب وعطا الاسدي محمد بن جعفر بن محمد بن عون الثقة الذي يكنى ابا محمد وابا عبد الله
بما تقدم وفي باب وعطا ابي الحسين بن المهلوس العلوي الموسوي وظاهر العلامة في بعض
محمد بن عبد الرحمن بن بشير الاسناد وعطا النعمي الثقة المسمى بابي بن نجم بن
دراج بما تقدم في باب وعطا ابي الحسين بن هلال الثقة من اصحاب ابي الحسن الثالث
الهادي في كذا الثبت المجوز اجازة والسيد بوسف في رجاله لكن بعض المتاخرين
نقل انه لم يجد توثيقه في شيء من الكتب التي بايدينا لاحظت الخلاصة فلم اجد له اسما
وهم ابو الحسين المشترك بين ثقة وغيره وبعرفانه الاسدي وبزيادة
القسم بن اسمعيل عنه وابن الحصين الحصيني الثقة بزيادة بن روزبه في طبقة
رجال ابي الحسن الثالث ثم لانه معدود من اصحابه وجه كلامي فالوقف فيه
ابو حمزة المشترك بين ثقة وغيره وبعرفانه الثمالي الثقة ثابت بن دينار بما
تقدم في باب ابان الضعيف بزيادة عبد الله بن الصلت عنه وبطلق ابو حمزة ايضا

على الرضا أبو علي الأزدي حدث كامل مشارك غير فاحش وقف وتبعهما ابن عقدة المشترك
بين ثقة وضعيف ويعرف بالفاظ العقدة المسمى بين يديه مما تقدم في بابه وفي بعض النسخ
صفوان بن يحيى عن أبي خالد بالضاد والظاء والظاء أرجح احتمال ينبغي الترجيح بالقرائن وابن
موسى بطين بطين روايته عن أبي الحسن ثم بواسطة علي بن بطين بيت لا يعرفون
قال المرزباني كان الصواب أن يأخذ مشترك برجم فيرى القرآن أبا فهي وعن رضا أحمد
الشيخ الجليل أبو السيد محمد بعضده وابنه ويطلق أبو جعفر على الدبال المجهول وعلى
الزيالي من أهل زيالة الظلم وفي الكافي في مولد موسى الكاظم ما يدل على عضد بن
ومحمد وعلى أبو خالد السجستاني يعرف برواية محمد بن عثمان ضاد وقف على الكاظم
ثم قطع جوني وعلي بن خالد الواسطي البزوفري العجلي الأول ضعيف جدا والثاني ثقة
في بابه وعلى الكابلي الصغير والكبير واسمه وردان ولقبه لنكر وتحقيقه في ورد
وعلى الكوفي ضاد ومنهم أبو خداش مشترك بين نصيان بن زيد ثقة وقيل ضاد
من عوان الرجحة وبين عبد الله خداش الجهني يعرف بما تقدم في بابه ومنهم
أبو الخطاب مشترك بين محمد أبو زينب النعمان الأسدي وملعون هو محمد بن أبي زينب
وبين محمد بن أبي زينب ومنهم أبو داود مشترك بين الراوي عن عبيد بن أبي عبد الله
الحذاء وبين سليمان بن سفيان المشترك في الثقة وبقال المشترك المهري أحمد بن زياد
روى محمد بن يعقوب عن أبي داود عن الحسين بن سعيد والبين المشترك في الأول
لمن هو فقد بانتفى ومنهم أبو الربيع مشترك بين خالد بن أبي داود وخلد الثاني الغزي
ويعرف برواية عبد الله بن مسكان عنه ورواية خالد بن عبد الله بن سلمة الجوهري

ابن أبي العازر بن سعيد حمار النوح وكان مع علي ثم ومن أصحابه وحيث لا يميز فالأمر واحد
ومنهم أبو ذكريا المشترك بين ثقة ومجهول ويعرف بالأعور والثقة برواية علي بن رباط
عنه ثم وحيث لا يميز فالوقف ومنهم أبو زياد المشترك بين ثقة جامد لا حظ لهم والوثوق
أحد الأنصاري عمرو بن خطيب الصحابي الجليل بكنيته وبالثاني أرطاب يعرف
برواية علي بن الحسن بن فضال عنه والثالث المكي من أصحاب الرضا والرابع مولى عمرو بن
حريث من رجال علي ثم وحيث لا يميز فالأمر واحد ومنهم أبو سايسان مشترك بين جليل
أحدهما هشام بن السري الكوفي يعرف برواية محمد بن أبي حمزة عنه وبرواية أشهر هو
عن أبي عبد الله والثاني حصين الراشي والمدوح صاحب رواية علي ثم ومنهم
أبو سعيد المشترك بين جامد لا حظ لهم في التوثيق ما عدا ثقاة الثقة خالد بن سعيد
ويعرف برواية محمد بن سنان عنه واسمعيل بن مهران والثاني أبو سعيد الكناني
الطحان أدرست ويعرف برواية أحمد بن عيسى عنه والثالث أبو سعيد الأدب
الضعيف سهل بن زياد وقد سبق في بابه والرابع الحذاء الأنصاري الخثعمي
سعيد بن مالك المدلج من أصحاب أمير المؤمنين ع والخامس الخراساني المجهول
خامس والسادس أبو سعيد النبي الثابتي الملقب بعفيصان والسابع المكاري
الواقفي يعرف برواية الفضل بن سعيد القرشي عنه ورواية عثمان بن عبد
الملك عنه وحيث يحيى بن عمران الحلبي والثامن الحرث بن أدين المعلى الأنصاري
الخثعمي الذي في التاسع أبو سعيد المحاملي صالح بن خالد
أبو سلمة مشترك بين بطين مجهولين أحدهما خلف بن خلف اللغابي خادم

الكاهلي والثاني يعرف بصاحب كتاب يعرف بعض الأسانيد أبو سلمة السراج روى عن الصادق
ومنهم أبو سليمان المشترك بين ثقة ومنهم الجبلي ويعرف برواية أحمد بن عبد الله
البرقي عنه والثاني داود بن سليمان الخاز الثقة ويعرف بما سبق في باب والثالث مجهول
ويعرف برواية ابن فضيل عنه وحيث لا يميز فالوقف ومنهم أبو صادق المشترك
بين جامد لم يوثقوا أحدهم عبد ربه بن أحمد الأزدي يعرف بما سبق عن علي ثم قبله الثاني
بشر بن غالب من أصحاب الحسين ع وأصحاب أمير المؤمنين ع والثالث كليب الخزاعي بالخاء
والمعجمة من أصحاب علي ثم وهو بن كيسان بن كليب بكنيته يأصادف
أبو الصباح الكناني المشترك بين ابراهيم بن نعيم العبدي الثقة ويعرف بما سبق في بابه وحيث
لا يميز فالوقف ومنهم أبو طالب المشترك بين جليل هذا الأزدي يعرف بالشعراني
ويعرف برواية محمد بن خالد البرقي عنه الثاني الأنباري المسمى بعبد الله بن أبي
أحمد الضعيف يعرف برواية أحمد بن عبد الواحد المعروف بابن عبدون
ورواية التلعكبري عنه الثالث القمي المسمى بعبد الله بن الصلت الثقة ويعرف
بما سبق في بابه ومنهم أبو طاهر المشترك بين ثقة وغير الأقل البرقي أو أحد بن
محمد بن خالد الثاني أبو حمزة بن اليسع ويعرف برواية أحمد بن محمد بن عيسى عنه وبرواية
صفوان بن يحيى عنه كانوا مستقاة من رجال أبي حمزة الثمالي وكان اسم محمد
كاسم جده وقد روى عن الرضا وأبي الحسن الثالث ثم الثالث محمد بن عبد الله
بن أحمد الزيادي الرابع والخامس والسادس محمد وأبو الحسن وأبو الطيب
بنو علي بن بلال وذكر السابع محمد بن أبي بشر لم يسم الوالد الثقة ويعرف

ويعرف بما تقدم في بابه ومنهم أبو الطيب مشترك بين الرازي المتكلم صاحب المتكلم
صاحب الكتب الكثيرة أستاذ أبي محمد العلوي كان رجيا والصرام وكان وعبد بالأول
الشيخ الموسوي وبالثاني الحاكم ومسبط بالقسم والحسن كان من أهل العلم انتهى وبين أبي
علي بلال الحاكم فاطمي ومنهم أبو طيبان المشترك بين حصين بن عبد الجليل المذحجي
من أصحاب علي ثم وبين محمد بن مفلاس ومنهم أبو العباس مشترك بين جماعة أنهاهم
الثقة وغيرهم أحمد بن محمد بن الفضل بن عبد الملك البغدادي الثقة وقد تقدم وبين
الجوهري المسمى عبيد الله بن أحمد بن نصر الثقة وقد سبق وبين صاحب عاصم بن حميد الذي يعرف
برواية أحمد بن أبي عبد الله عنه ومحمد بن الطيالسي وفي كثير الطرباني العالي اللقب
وبين الكوفي المسمى محمد بن جعفر المزادي ويعرف برواية محمد بن يعقوب عنه
وبين أحمد بن محمد بن نوح الثقة السيرافي الذي هو أحمد بن علي بن العباس بن نوح
السيرافي ويعرف برواية القماطي صاحب الرجال عنه كثيرا ما يروي أبو العباس
أحمد بن محمد والد الراوي أحمد بن نوح السيرافي عن الظاهر وبين أحمد بن محمد بن سعيد
المعروف بابن عقدة وموسى بن علي بن نوح السيرافي وحيث لا يميز فالوقف
ومنهم أبو عبد الرحمن المشترك بين ثقة وغير الأول أبو بكر بن عبد الله بن حازم
الأعرج الثقة ويعرف برواية صفوان بن يحيى عنه حيث روى عن أبي عبد الله
الثاني عبد الله بن جندب البجلي من خواص أمير المؤمنين ع الثالث العرزمي
روى أحمد بن أبي عبد الله عنه رابع الرابع الكندي الكذاب المتهم المعروف
بشاه ربيس الخامس المسعودي لم يعرف برواية أبي جعفر محمد بن موسى

عن ابراهيم ويحيى ابو عبد الله مشترك بين جماعة منهم الثقة ومنهم احمد بن الحسين بن علي
بن سفيان البزوفري الثقة ويعرف بما سبق الثاني ابو عبد الله البغال من اصحاب الصحاح
له اثنان محمد بن احمد الجاموراني الرازي ويعرف برواية احمد بن ابي عبد الله عنه برواية
محمد بن احمد بن يحيى عنه الرابع عبيد بن عبد الحميد البحري ويعرف بما سبق في القسم الاول
من اصحاب علي بن موسى الرضا عليه السلام ومنهم نوح بن يزيد الجرجاني روى عن الرضا عليه السلام
والهادي وغيرهما ويعرف برواية احمد بن ابي عبد الله البرقي ورواية الحسن بن بلال المعاذ
بن ابي عبيد عنه السادس الحسن بن صالح بن حي صاحب كتاب الجامع وكتاب اخبار معبد
وكتاب الفضائل وكتاب الكسوف السابع الحسن بن الشيخ الصالح ابي زكريا الفاخوني الكوفي
روى عن احمد بن المغيرة الثامن احمد بن محمد السناري والمشهور من رجال الزيدية
الحكم التاسع محمد بن نعيم الساذاني ابن اخي الفضل روى عنه الكلبي وذكر
له اربعة عبيد بن سعيد العاشر محمد بن احمد الصفواني الثقة وقد سبق في باب
القسم الثاني الحادي عشر احمد بن محمد بن عاصم الهاشمي الثقة روى عنه ابو علي
محمد بن احمد بن الجنيد عنه الحسين بن علي بن سفيان الثاني عشر ابو عبد الله
الفركي الراوي عن علي بن جعفر اسمه علي البوفكي ويعرف بابن بطاوس وابن ابي زيد
جعفر اسمه علي بن البوفكي ويعرف برواية محمد بن احمد بن اسمعيل العلوي عنه
ورواية عبد الله بن جعفر الحميري عنه الثالث عشر الفراء ويعرف برواية ابن
ابي عمير عنه الرابع عشر جعفر بن ماذر الكاهلي الطحان ويعرف بما سبق في باب
الخامس عشر ابو عبد الله المؤمن ذكر بابن محمد وقد سبق في باب السادس عشر

ابو عبد الله

ابو عبد الله الاشعري الثقة المسمى بالحسين بن محمد بن عمران ويعرف برواية الكليني
عنه السابع عشر محمد بن محمد بن النعمان الثقة الملقب بالمفيد وبعث بعض الكتب
لم اذكرها خوفا من الاطالة ومنهم ابو عثمان المشترك بين جماعة منهم الثقة
ويعرف انه الاول برواية صفوان بن يحيى عنه والثاني في ومنهم ابو العلا مشترك
بين جماعة لا حاجة بنا لذكرهم لم يوثقوا احدهم الحذري ظن انه الثاني خالد بن بكار الخفاف الكوفي
قوي والثالث الحارث بن زياد الشيباني الكوفي ومنهم ابو علي المشترك بين جماعة
منهم الثقة وغير احدهم احمد بن ادريس الاشعري الثقة شيخ الكليني وقد سبق الثاني في
محمد بن عيسى بن عبد الله بن سعد الحنفاوي شاذان ويعرف بما سبق الثاني الحراني
ويعرف برواية محمد بن خالد البرقي عنه عيسى ورواية احمد بن محمد بن سعيد الرابع
الحسن بن راشد الثقة الوكيل من رجال الجواد والهادي ويعرف برواية
علي بن رباط الخامس صاحب السمسم ويعرف برواية محمد بن ابي عمير عنه ورواية الحسين
عن محمد بن ابي السادس صاحب الكلل ويعرف برواية ابي ايوب ورواية صفوان
ابان بن تغلب السابع احمد بن محمد بن جعفر الصولي الثقة ويعرف بما سبق الثامن
عشر من اسماء الثقة ويعرف بما سبق وقد سبق في باب الكنية
كثير كذلك خوف الاطالة ومنهم ابو عمار مشترك بين ثلاثة من عمار الاسدي
وبين الطحان ويعرف برواية احمد بن ابي نصر عنه ومنهم ابو عمرو المشترك بين جماعة
احدهم الانصاري واسمه ثعلبة بن عمرو تقدم في المدح مع ابي ساسان ويقال له
ابو عمرو الثاني ابو عمرو بن ابي السكون البصري كان فقيها ناسكا روى له ست

ابو عمرو السكوني اسمه محمد بن محمد بن عمر السكوني الثالث البزاز ابو الرابع الحداد الخامس الخياط
الساذاني الفارسي ذاك من خواص اصحاب الجواد عليه السلام ومنهم ابو عمرو ومنهم ابو عمرو
مشترك بين جماعة احدهم الاحمسي الكوفي الثاني الضرير روى عن عبد الله الثالث المدني
والرابع الفارسي ذاك من خواص علي عليه السلام ومنهم ابو غسان المشترك بين جماعة
لا حاجة لنا بهم الموثق احدهم حميد بن راشد الذهلي ويعرف برواية عبيس بن هشام
عنه ورواية ابن فضال عنه ورواية ابن سعيد عنه الثاني الهمداني المسمى عالم النبي احمد بن
يعقوب ويعرف برواية ابن فضال عنه الثالث حميد بن سعود مولى ثور وقد سبق في باب
الحاء ومنهم ابو الفرج المشترك بين جماعة منهم الثقة وغيره ويعرف انه الاصبهاني
الزيدي برواية احمد بن عبدون ورواية الدوري وقال المجوز اذا كان اسمه علي
بن الحسين الكاتب وانه عبيس السندي برواية احمد بن هلال عنه ورواية هؤلاء عن الصيرفي
وان محمد بن علي عن الثقة الظن به بعد عدم الحاجة الى ذكر الباقين وان الباقين وان
لكن لم يثبت لهم سماع شيء منه وانه الفحي برواية علي بن الحكم عنه ورواية هؤلاء عن يعقوب
ومنهم ابو الفضل المشترك بين جماعة منهم الثقة وغيره احدهم العباس بن عامر
الصدوق الثقة وقد سبق الثاني سالم الخياط الثقة برواية ويعرف بما تقدم في باب
الثالث الخراساني ويعرف برواية معوية بن حكيم عنه الرابع الصائغ المسمى محمد
بن احمد بن ابراهيم بن سليمان ويعرف برواية ابن علي كما مر في احمد عنه طريق الحسن
بن محمد عنه رواية بعض من تقدم طريقه عنه ومنهم ابو القسم المشترك بين ثقة
وغيره ويعرف انه عبيد بن زرارة الثقة الواقفي الكوفي بما تقدم في باب ابان ويعرف

الواسطي

الواسطي احمد ابو موسى الثقة ابن اخي البزاز الزاهري والحسين بن عبد الله الغضائري
واحمد بن عبدون طريقه معهم بن عمار الثقة بما تقدم في باب وطريق ابي القاسم على
الحسين بن روح النوبختي وكل اصحابه الاربعة بعد ابي جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري
الثقة وقد لا يميز فاذا وقف ومنهم ابو نباتة مشترك بين الحرث بن ربعي الانصاري
الصحابي وبين علي بن محمد بن جعفر الثقة ويعرف بما سبق فيهما ومنهم ابو نصر
مشترك بين جماعة منهم مجهولان ومنهم ابو علي مشترك بين بلال وبليل بالتصغير
يقال داود وقيل يسار وقيل اوس وقيل بصفير من اصحاب علي بن ابي طالب
وبين عبد الله بن الجراح وبين ابن عمرو ومنهم ابو مالك المشترك بين الحارث
بن الحوشب وكعب الاحبار وابي مالك الجهني ويعرف برواية ابن ابي عمير عنه
وبين ابي مالك الخضرمي الضحاك ومنهم ابو محمد المشترك بين الثقة وغيره احدهم
الاسدي ويعرف برواية احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عنه الثاني الانصاري
ويعرف برواية محمد بن عبد الجبار عنه ورواية محمد بن عيسى العبيدي عنه
وعبد الله بن ابراهيم وكان من الثالث المجال الثقة عبد الله بن محمد ويعرف
بما سبق الرابع الخزاز والقزاز ويعرف كل منهما برواية ابن ابي عمير عنه الخامس
عبد الله بن محمد الشامي الدمشقي ويعرف برواية محمد بن احمد بن يحيى عنه
وبرواية هشام عن احمد بن محمد بن عيسى السادس يحيى الحذاء ومن ولد الاقطس
وكان من عباد اهل الصالحين روى عنه علي السوداني قال الشيخ وست
نفر جماعة من الثقة وقد وقفوا عليه السابع القزاز ويعرف برواية ابن

ابو مهدي سعيد بن الثامر بضم المؤذن العلي بن بطحاء بن يعرف بوالده بن علي بن بطحاء
وبوالده الحسن بن علي بن بطحاء عن التاسع المهدي المشرف الغلب الحسن بن احمد
القسم بن اعلب الفياشي وبيانه الغين العاشر عبد الله بن عبد الواحد بن قال العزيز
وبيانه الغين قاف الواو بين كمون وبيانه ابو مخلد المشوك بن يعلى بالحاء
لهما في التوشيح احدهما الصالح المجهول الثاني السراج ويعرف بوالده ابن ابي عمر
وبوالده القسم بن ابي سعيد عنه وبيانه ابو مريم مشوك بن يعلى بن عبد
الغفار بن القسم النعمة الانصاري ويعرف بما سبق وبيانه روى عن الباقين
والقسم وجب لا تميزه لهم عند الاطلاق الا هو لا زعيم لا اصل له والكتاب
وبيانه ابو مسعود المشوك بن يعلى بالحاء للتوشيح احدهما الانصاري
عشيرة بن يعمر البدري والثاني مجهول طاف روى عنه ابن ابي عمر وبيانه
ابو المعز امشوك بن سعيد بن المشرف النعمة ويعرف بما سبق وبيانه بالجيم
مجهول هو الحضاف سند عن الرواة بالمهملة والكتاب عنه المذكور
وبيانه ابو المفضل مشوك بن يعلى بجاعة بالمهملة احدهم الخراساني ضاد وربما اهمل
كونه ابو الفضل الشاوي والثاني محمد بن عبد المطلب الشيباني والثالث ابن عبد الله
بن محمد بن عبد الدرب الهلالي المضعفين وبيانه ابو المنذر مشوك بن يعلى بن
احدهما والثاني الجهني وبيانه ابو منصور مشوك بن الدراوي وبين
الزيادي لم كتاب الحج وبين الصرام المتكلم النيسابوري الزيني المعدم
ابو موسى المشوك بن يعلى او وبين محمد بن عبد الله بن قليس الاشعري المجهول الغم

الصحابي وبين البناء الحلبي ثم وبيانه ابو نصر مشوك بن الخلفاء لم وبين ابن
يحيى الفقيه السمرقندي الحبر الفاضل النعمة وبين ابن يوسف بن الحارث الدوري
وبيانه ابو وابل مشوك بن يعمر بن كلثوم الربعي المجيزاني ولكن لما ان في الاسماء بين
شقيق بن سلمة بن الاسدي الكوفي وبيانه ابو نور مشوك بن يعلى بن
آخر وبين ابن قليس فهدي وبيانه ابو هود بن المشوك بن جاعة ابو نصر
وبعرف بابن السقي بوالده عيسى بن هشام عنه وبوالده القسم بن اسمعيل
الفرشحي عنه وابن الذي هو شيخ من اصحاب ابي جعفر بوالده عبد الرحمن بن
ابي عثمان عنه وابن المكفوف بوالده عيسى عنه ليس وبيانه ابو هلال المشوك بن
يعلى بن لم يوثقا احدهما الذي يعرف بوالده هفصي بن الفضل بن
عنه وابن يحيى بوالده يعقوب بن سالم عنه كلاهما روى عن ابي عبد الله
وبيانه ابو الهيثم مشوك بن ابن التيهان الذي هو من السابقين الذين
يدعوا الى امامة المؤمنين وبين ابن سيابة ويعرف بوالده احمد بن الحسين
بن عمرين بزيد عنه وروى عن ابي محمد الحسن العسكري وبيانه ابو يحيى المشوك
بن جاعة لاحظ لهم في التوشيح احدهم الاهوازي ويعرف بوالده جعفر بن
محمد بن مالك عنه والثاني الخياط او الحياط ويعرف بوالده الحسن بن محمد بن
سماعة والحسن بن محبوب والثالث المكفوف ويعرف بوالده عمر بن رطاب
عنه وبوالده هو ابن ابي عبد الله حيث لا مشارك الرابع الموصلي الملقب
بكوكب الدم المعدود من الاصحاب بوروده في طبقة رجال الرضا الخامس

سعيد بن زياد الواسطي ويعرف آخر وبالده احمد بن عبد الله عنه وبوالده احمد بن محمد بن عيسى
عنه وبوالده محمد بن هرون من السادس الرجالي احمد بن ابي سعيد القزويني كان من
اجل اصحاب الحديث ورزئه الله هذا الامر وصنف في الرد على الشيوخ تصنيفا كثيرا
ويقيد بعض الكوفيين يحيى لكنها غير السام وبيانه ابو نصر مشوك بن يعلى الانصاري
وابن عمر والانصاري وبين ابو العيس بقطين السلمي بعضهم لهم الصحابي
صعب بن عمير وبيانه ابو يعقوب المشوك بن جاعة احدهم الاسدي امام بجامع
الصيد الكوفي والثاني صحن محمد البصري الغالي الثالث الجهني ويعرف بوالده
احمد بن يسير عنه الرابع اصبغ بن زيد الطائي الكوفي المشوك بن يزيد بن نعمة
الخامس المقرئ من كبار التابعين المشاهير ابو يعقوب يزيد بن جماد الانباري
السلمي الكاتب روى عنه احمد بن محمد البصاري وبيانه ابو البطحاء مشوك بن
عمار الاسدي وعمار بن الحصين البكري وعمار بن ياسر الصحابي النعمة وعمران الحلبي
النعمة ذو القصور وفي طريقه البراء الاسدي ويعرف بوالده عبد الله بن هشام
القاشري عنه واما ما صدر بابن بجاعة وبيانه ابن ابي ليلى المشوك بن مجاهد
عبد الرحمن بن ابي ليلى من اصحاب علي بن محمد بن عبد الرحمن القاضي الكوفي
وبين سفيان بن ابي ليلى بن لكن حيث لا تميز فلا اشكال لتقارنهم في المرتبة
وبيانه ابن اشيم المشوك بن يعلى بن موسى بن اشيم المذموم وعلي بن احمد بن
اشيم المجهول وبيانه ابن رباح المشوك بن احمد بن ابي بحر السكوني وبين
سبيل وبين اسمعيل الكوفي المجهول السلمي وبين علي بن محمد النحوي ويعرف

بوالده ابو هجام علي بن هشام عنه وبيانه ابن رباط المشوك بن الحسن والحسن وعلي بن نصر
وعبد الله الصيقل ويعرف بالحسن بما تقدم في بابه حيث لا تميز بين المذكورين فالوقف
وبيانه ابن سماعة المشوك بن جاعة بينهم النعمة وبين احدهم محمد بن سماعة بن
موسى بوالده ويعرف بما سبق والثاني الحسن بن محمد بن سماعة الواقفي الموثق ويعرف
بما تقدم الثالث جعفر بن محمد بن سماعة الواقفي النعمة ويعرف بما سبق المكنى طب
عند الاطلاق على الحسن بن محمد ودون وبيانه ابن سنان المشوك بن عبد الله
النعمة ويعرف بما تقدم في بابه بروايته عبد الرحمن بن ابي نجران وعلي بن الحكم وخلف
بن حماد وبروايته عمر بن يزيد وعمر بن يعقوب بن عزيز وابي حمزة وحفص الاعور
وسليمان بن خالد ومحمد بن النعمان عن اسمعيل بن جابر وعن ابي عبد الله ويعرف بسلمة
بخلاف محمد وانه محمد بما تقدم في بابه حيث لا تميز فالوقف في من شارك في الكنية
ولم يكن معدودا من الرواة ابن طاوس المشوك بن جمال الدين احمد بن موسى صاحب
البشرى والمصابيح الكبرى وبين ابن عبد الكريم غياث الدين الفقيه النحوي
النسابة الزاهد العابد الحافظ للقرآن وله احدى عشر سنة المسلسل بالكتابة
والمسلسل بالعمل في اربعين يوما وعمره اذ ذاك اربع سنين صاحب الترجمة
الغرى حيث لا تميز فلا اشكال الا ما يأتي بعيد القبول واما ابو القاسم
وعلي الدين السعيد غياث الدين علي بن طاوس صاحب مهج الدعوات
وكتاب غاية الداعي والثمان لمصباح الداعي المسمى بالذخائر بلاغ السائل
ونجاح المسائل وكتاب امان الاخطار وكتاب الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف

وكتاب الطرف ونقد الطرائف وكتاب كشف المحجة لثمرة المهجة وكتاب سعد السعود وكتاب
اليقين في اختصاص مولينا علي بامرة المؤمنين والامان ومصباح الزائر وفتح العوالم
وغيرها سلطان الفقهاء لكان النوفلي وغيره ما من كتب الا وهو لكتاب مغرب السالك
المخدوم المالك وكتاب المجتبى وهو منتزع من الاطلاق على ما ظهر من كلام القوم
ومنهم ابن العزرمي المشترك بين عبيد الله وقيل عبد الله وقيل عبد العزيز وهو
عبيد بن يعلى الاسدي العزرمي بضم العين وعبد الرحمن بن محمد بن عبد الله العزرمي الاسدي وقد
سبق الاول الاشتهار بوضع نظر الى المعنى الثاني ومنهم ابن الغضائري المشترك
بين الحسين الذي هو شيخ الشيخ والطائفة وبين احمد ابنه المجهول الحال وبعلم الله
الفقه برواية الشيخ الطوسي وهو من مرتبة كالفاضل عندنا احمد بذكر في بحث الجرح
والتعديل كما صرح به العلامة في ترجمة اسمعيل بن مهران والشيخ في
خطبة الفهرست قال فاني لما رايت جماعة من اصحابنا من شيوخ طائفتنا اصحاب التصانيف عملوا فهرست كتب اصحابنا وما صنفوه من
التصانيف ورووه من الاصول ولم اجد منهم احدا ستوفى ذلك
ولا ذكر اكثر بل كل منهم كان غرضه ان يذكر ما اختص بروايته وما
حاطت به خزانته من الكتب ولم يتعرض منهم لاستيفاء جميعه الا
ما كان قصده ابو الحسين بن احمد بن الحسين بن عبد الله فانه
عمل كتابين احدهما ذكر فيه المصنفات والاخر ذكر فيه الاصول
انتهى وابعدهم بذكر النجاشي للحسين كتابا في علم الرجال حين ذكر

تعداد كتبه مع الاشتباه وتعيف الامر لجهالة احمد وان ورد التوجيه
عليه مكررا من بعض المتاخرين وقد فهم الشيخ محمد بن الحسن تعديله من عبارة
العلامة في ضعه وترجمة جده يعقوب بن منصور فالا يخفى دلالة كلام العلامة
على تعديل ابن الغضائري وهو لعمد كما ذكرته في موضع اخر انتهى
وما يقوى الاشكال ورود قدحه وخرجه للرجل مع ورود توثيقه
ومدحه في كلام النجاشي ونحوه ومنهم القول بتقديم الجرح والطعن تقديم
قول المعين عليه وان قلنا بتقديم قول الجارح لما ذكرنا من ان المراد
بابن الغضائري احمد المجهول الذي لم يذكر في ابيه وجرح المجهول لا يعارض
مدح الثقة ومنهم ابن مسكان المشترك بين عبد الله الثقة
غيره ويعرف بما تقدم في ابيه وبروايته هو عن ابي الحسن موسى وابي عبد
الله عليهما السلام وابا عمر ابن بن مسكان الثقة ايضا وقد تقدم
ويطلق ابن مسكان على الحسين ومحمد وصفوان لكنهم مجاهيل لم
والغالب في الاطلاق ذكر عبد الله وارادته فلا يحمل على غيره مع احتمال
له الا بقرينة صالحة ومنهم في النسب ممن اشترك بين جماعة
ومنهم الاسدي المشترك بين محمد بن ابي عبد الله جعفر بن محمد
بن عون الاسدي الثقة وبين ابنه ابي علي وقد يابى لابنه الاجل جعفر
بن محمد ويعرف ان محمدا بما تقدم في ابيه واما ولده فلم يضف احدا
لعدم ذكرهما في باب بهما لا في الكنى ولا في النسب ومنهم

البرقي المشترك بين محمد بن خالد وولده احمد وقد مسبقا وكثيرا ما يرد
احمد بن محمد عن البرقي ويراد به محمد لا احمد ابنه كما هو المصرح به في
بعض المواضع ومنهم البلالي المشترك بين محمد بن علي بلال المختلف
في توثيقه الذي هو من الابواب وبين علي بن بلال البغدادي الثقة
ويعرف بما سبق وبين ابي الطيب وعلي بن بلال اخي محمد بن علي ر
وي عن الهادي عليه السلام قال الميرزا ولم اظفر لابي الطيب بتو
ثيق بل الظاهر موافقة لاخيه انتهى وبين علي بن بلال بن ابي معاوية
ابي الحسن الثقة ويعرف برواية المفيد عنه واحمد بن عبدون الجوهري
المشترك بين علي ابن الحسن الطاطري الواقفي الوثيق ويعرف بما تقدم
في ابيه وبين اسمعيل بن عبد الرحمن الجعفي المجهول الحال ومنهم الجعفي
المشترك بين داود بن القاسم بن اسحاق الثقة ويعرف بما تقدم في
ابيه وبين سليمان بن جعفر بن ابراهيم الثقة ويعرف بما تقدم
في ابيه ومنهم الجواني المشترك بين محمد بن عبد الله الامراح
وبين علي بن ابراهيم بن محمد بن الحسن بن محمد ابو الحسن
وقد سبق ومنهم الحجالي المشترك بين عبد الله بن علي وبين
بين اخيه محمد الثقتين الا انه في الغالب يراد به عبد الله
كما صرح به في المشتبه وربما اريد به محمد بقرينة يوجد في عدة
طرق عن حماد بن عيسى وحماد بن عثمان عن عمران الحجالي

في طريق الصدوق عن علي بن رئاب عن الحجالي عن ابي عبد الله
عليه السلام وفي المشتبه الحسين بن سعيد عن يحيى الحجالي محل
لكن قال في المشتبه الحسين بن سعيد انما يروي عن يحيى الحجالي بواسطة
النظر بن سويد وفي احتمال ارادته عند الاطلاق بعد ويعرفون بما تقدم
ومنهم الحماني مشترك بين يحيى بن عبد الحميد وابنه وبين حيازة
بن المغلس وليس من اصحابنا مع ضعفه عند الحماني ومنهم الخذيمي
المشترك بين الاصغر السمري علي بن عبد الله بن محمد وبين علي بن عبد
المنعم الخذيمي الاكبر ويعرف الاصغر برواية احمد بن ابراهيم ابي رافع
عنه والتلعكبري وبرواية الخذيمي الاكبر عنه ومنهم الزيدي المشترك
بين عبد الله عم ابن عبد البحتري كتاب وبين محمد بن عمر بن عبد الله
بن مصعب بن الزبير له كتاب وبين عبد الله بن هرون له كتاب
ومنهم الساباطي المشترك بين عمرو بن سعيد كما نقله المير داماد
عن الخاصة قال وتبعا باني الغير وبين ابو اسحق السبيعي ابو اسحق عمرو بن
عبد الله الهمداني كما الميرزا تبعا لبابا الغير بقرينة ومنهم السدوسي المشترك
بين اسمعيل بن عبد الرحمن بن ابي كريمة قال ابن حجر في التقريب هو مجهول الكوفي صدوق
منهم ويحيى المشبع من الرابعة انتهى وبين محمد بن مروان بن عبد الله بن اسمعيل
السدي وهو الاصغر كوفي منهم بالكذب ومنهم السدوسي المشترك بين
شيخ كبير لشيوخ عبد الرحمن بن حجر في ترجمة المغيرة بن ابي قرة السدوسي

من اصحاب الحامد وقد سبق في باب من اسمه السري من حرف الياء من عبد الله
الشعبي وعشائر بن الحصين ان زياده وقد سبق في القسم الثاني من باب من اسمه
مذكور وهم الصفوان المشترك بن محمد بن احمد بن عبد الله بن فضاله وقد سبق بن
ابو العباس عبد الله بن عبد الرحمن الحرون بما ذكر في الكلام الذي وقع في
كرامات الرضا ومنهم الطالقاني وهو علي بن الحسن وقد سبق وقد ينسب الطالقاني
عن يوسف بن ابراهيم ومنهم الطبيا نبي المشترك بن الحسن بن محمد بن خالد
بن عمر ابو عبد الله الطبيا نبي الفقيهين وابوهما محمد الجليل المشهور والشهيد الآتي ويعرف
بما تقدم ومنهم العاصمي المشترك بن علي بن جعفر بن عاصم الجليل بن احمد بن
محمد بن احمد بن طلحة بن عاصم وقد تقدم ومنهم العاصمي المشترك بن محمد بن علي
الواسطي الضعيف ويعرف بما سبق بن عبيد بن كثير ويعرف بوالد عبد الصمد
بن بكر الفلكي وعبد الله بن العابد بن الحارث وبن الحسين بن
عثمان بن شريك الفقيه الأعمى ويعرف بوالد محمد بن ابي عمير عنه وروايته صفوان
عنه ومنهم العزرمي المشترك بن عبد الرحمن بن محمد الفقيه ويعرف بما سبق وبين
محمد بن عبد الرحمن اللوكي المجهول الذي وبين حبيب بن صبيح الفقيه وكنيته سليم ابو
منصور ويعرف برواية الحسن بن محبوب عنه وبداية هو عن ابي عبد الله ع
ومنهم العمري المشترك بن عثمن بن سعيد الاسدي ابي عمرو السمان الذي الأسدي
الفقيه ويعرف بوالده عن ابي جعفر محمد الجواد ع وبين ابنه محمد بن عثمن الأسدي
الفقيه ابي جعفر كلاهما وكيلان لصاحب الزمان ع وقد مر ذكر الوكيل

لبغ ابي محمد ع ويعرف بوالدهم بالقرائن ومنهم الكاهلي المشترك بن عبد الله بن يحيى الجدع
وقد سبق واخيه سعد المجهول وراسجوني بشر ويعرف بما سبق في باب من اسمه بشر ومنهم
الكلبي المشترك بن الحسن بن علوان واخيه الحسين العاصيين الا ان ابويهما مبلان
شديدة والحسن الخصيب راوي ومنهم اللوكي المشترك بن الحسن بن الحسين
اللوكي الفقيه ويعرف بما تقدم في باب من يحيى بن زكريا الضعيف ويعرف بما
تقدم والاغلب في الاسمعا الهوالاول ومنهم المسكي المشترك بن محمد بن عبد الله
الفقيه وسبق ويعرف بن محمد المسكي المجهول وقد سبق ابضه ومحمد بن عبد الحكم المجهول
الكوفي وغيرهم ومنهم المشرقي المشترك بن حزم بن المرتفع اورده في الكافي
وهشام بن ابراهيم الخلال قال الكشي احمد به هشام المشرقي ومنهم البغدادي ذكره الشيخ
وقد ذكره فقال الفقيه وقال ابن بابويه بغدادي ومنهم الحافظي المشترك ابن ابوب
بن نوح ابو الحسن الفقيه وغيره كان ابراهيم بن نوح ابو عمران بن موسى بن عمران النخعي
وابو الحسن علي بن الحكم بن الزبير الفقيه وقد تقدم وسكين بن اسحق وعلي بن النعمن
الأعلم ابو الحسن النخعي وقد تقدم وعبد الرحمن بن دران وقد ومحمد بن سكين
ومحمد بن خليل روى عنه جميعا وقد يطلق الفقيه ايضا على محمد بن الحسن بن سعيد الصائغ والحسين
بن سيف بن عيسى ابو عبد الله وحفص بن غياث القاضي وغيرهم النهري المشترك بن
عبد الله محمد بن نصير النهري الغالي الذي ينسب اليه النصيرية وهو موضع بالكوفة
وقد سبق ومنهم الوضاقي بالضاد المعجمة او الصاد المهملة ايضا المشترك بن عبد الله
بن الوليد البجلي الفقيه واخيه عبد الله المجهول وابيهما المجهول البغوي ومنهم

من اصحاب الأئمة الذي في الطب بن جامع الاصل المشترك بن محمد بن علوان
النعمن الفقيه والموجود في اخبار محمد بن النعمن كما في كتاب الشيخ وكانه الاشهر والله
اعلم ويعرف بما سبق في باب من اسمه بن ومنهم الدهقان المشترك بن محمد بن صالح
الهمداني الذي ينسب اليه الوكالة بن عمري بن يحيى الغالي الملعون بن ابي العزاقر
المجهول الحال وبين عبد الله بن عبد الله الدهقان وقد سبق ما حبيب
المشترك بن محمد بن علي بن محمد ابو القسم وبين محمد بن ابو القسم ابضه ويمكن
ان يستفاد اتحادهما مما تقدم من رواية محمد بن علي بن الحسين بن بابويه عنه
واما ابو القسم برواية محمد بن علي ما حبيبه عن عمر محمد بن ابو القسم ولا يخفى
تامل وجه كلا منهن بن المحدثين فانه لو تفرد محمد بن علي ما حبيبه او بكر بن بشر
في كلام مع اشتمال الاسناد على احدهما وابانه بعد الطريق الذي هما فيه عن الصحيح
كما حكم العلامة في بعض طرق الصدوق الى ابي بصير ليث بن البختري المرادي وطريق الحسين بن
زيد وطريق الحارث بن المغيرة فهذا ما اردنا امداده من الالفاظ
التي يقع بها الالتباس على كثير من الناس ونسبه كتابه الى رام الاصلاح على
رواية هذه الاوضاع والحمد لله اولا واخرا والصلوة والسلام
على خير خلقه محمد بن عبد الله
وآله الائمة المعصومين
الاطياب
الهداة
قد تم ضبطها
في اوائل شعبان
سنة ١٣٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدا لا يفي على احسانه الامور تبا والصلوة والسلام على محمد واله الطاهرين صلوة يرضون بها عنا حتى الرضا وينفعون بها انا حتى نستغني بها ونستمد بها ونسئل كل عليه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونسئله ان يوفقنا لما يرضى وينفعنا بما وفق وهدى وبعد فان من اجل ما خص به العالم ان جعل محمد بن محمد بن نعمان الامة عليه السلام وحي امناء الفقه والادلة على ما كان المعترضة للفقه والمعمود منهم بالاحقاد والحقاد بالغرض منهم وخلوا بارشادهم الى ان انطمس كثير من آثارهم كما كانت طريقة الائمة عليهم السلام والعادة الجارية في الشيعة الماضية انه كلما بعد العهد من صاحب الشرع حتى ما دان سلبا وعليا وعلى حسب ذلك بعد الحال بتحمل تلك الشرعة عن هذا الجمهور لتوهم سوء الظن بشيخ المذهب ومن ثم طعن من طعن انا الان كما نواجههم على افضاله لنا سبب بين يدي كل شيء سببه بنا من بين مفضلين سنا بين الفاضل هذا العين الطريف الاخ المتيقظ المتحرز بالطريقة التي اخترعها مع غاية تورعه لصدق الائمة عليهم السلام وعدالتهم بما رتبهم في الحفظ والحديث وغيرهم وزعم ورودهم وقوتهم وثقتهم وكونهم الموثوق بهم المذهب الشيعة المرجوعين فيما اشكل من مسائله المتلقين لاحاديثهم السمع كي بهم وركنه في غاية الفهم والفطانة والقوة القدسية بل وبما كانوا فيه من عظم شأنهم كذلك فضلا عن الكيوسباء شرع المتيقظ من بعد عنه امامه في الاذان على قوله في اصول دينهم وفروع مذاهبهم في الاعتقاد والاعتقاد من هذا النوع اجتزاء كل من لا اطلاع له

بمبادي الادلة الفقهية اصلا وفرعا مطلقا حتى ادخل نفسه في الفقه وحصل لنفسه تفقها جيدا بما من تركيبه مدة سنين الاولى ان كل من ظن من حيث لا احاديث حكما وفهم في نفسه انما امر بكونه ذا ملكة حجة ولا يجوز له تقليد غيره لانه فقيه الثانية ان كل ما لم ينظر فيه لم يعلم بما ذكره الفقهاء الا اصابة من يحكي في ذلك بين قال ومن اين ثبت وربما بعد نفسه الفقه من جميع نظرا منه بهم حجة متين الماصلة من المقدمتين الفاسدتين وبطلان فقر الفقهاء وان كانوا في الاصابة مستقيمين اليهم ولا يناقش انه كيف يكون فكره الواحد الفاتر مثل جميعهم مما ذكره الفقهاء الاصابة ويكف

وسنه ان المفتى على تغيير التعبير وان امرأكم على القضاء اجراكم على استعمال التيمم الفقر كلم تلق
الا ضربا الى التعيين فنرجع ان النطق ربما كان يكون في غاية القرب من السلامة مع انه نوبته
منه البتة وقد في شيء من المسامحة والعقلاء يزولون عن تغيير نكابل ورتبا بتغيير وجعلوا بين
مثل العلم لمعرفة منها سببا وان يكون النطق وضع بسبب الاحتمالات التي سنذكرها
وفي العلاج منها حتى انه يكون في بلدة او محلة عدة ولهم جنبي مصر جنب بساتين
اهل الذمة العصير ربما يكون نوبة فقد مسلمان وجبا الشهر سنة اصول الذمة ان الجنب
اذا كان ناصرا ناقصا في عدة النحوس والايمان وانا الفقيه اذا كان كل قوة وقد والذين
والايمان والفقهاء كثيرا ما كانا يأمرون بالمبالغة في الاحتياط في العقوبة فيجلدون
عن حزمة الفائدة الثانية فيما يوجب ان كل شيء يكون يجب احتذاه من الشارع وتوقيفه
وهو مبني موقوف على بيانه وهو بعض اغراضنا في بحثنا هذا في بحث الاحكام الشرعية الى العرفية فيجب
هناك الوجهين واجب وسنوضحهم وقد اجتهد بن زكاة الاجناس بين ان الاحكام الشرعية
سواء توقيفية موقوفة على بيانه سواء كانت في العبادات او المعاملات وسواء كانت الاحكام
الخمسة او الوضعية مثل النجاسة والطهارة والتحريم والفساد وكون شيء جزء شيء او شرطا
او مانع شيء او امثال ذلك وسواء كانت مما يستقل العقل بادراكها لا ولا كالعقل الا ان يجزم
بادراكها لا يجعلها احكاما شرعية الا بان الشارع حكم بها لكن خفاء التنبيه والجزاء
لانا قائلون بالملازمة بين حكم العقل والشرع وكون الثاني كاشفا عن الاول وبالعكس لا
حكم العقل من ادلة حكم الشرع لانفسه وبدل على ان اكثر الاحكام الكثيرة الآن مبنية على كون التعليل
حجة وانه يجب اتباعه على الاطلاق وذكر بعض اصول الذين سبق على تخصيصه وتقييده مثل
عدم سد ذرائع الفتح عن الحكم وتبع مرجح المرجح وغيرها لذلك من ان اصول الذين ارشاد

اسئلة من الفروع وربما تأمل في ذلك بعض محتجا بالاية والاخبار الظاهرة في عدم التكليف
ما لم يكن من الشارع بيان وانه يجب الاخذ من الامة عموما مطلقا وان دين امة لا يصاب
بالعقول ويمكن الجمع بينها بحمل الاولى على ما لا يستقل بادراكه العقل وغيره فتدبر جواب الجزم
بل يجوز مثل القياس والرأي ولا سيما ان وجوب الاية لا ادلة لا مرة في كونه دليلا
لانه كل موضع يستقل العقل بادراكه يعين الجزم بظهر من الدليل شرعي آخر انه كما لكن
ما عاضده العقل يسير يقينيا وانما موضوعات الاحكام وهي عبارة عما تعلق به الاحكام وما
تعلق به الوقائع بها الاحكام وعرف لفظ الوجوب وصيغة الامر اشارة الى وعبارة اخرى
مجموع الفاظ الادلة والاخبار التي في مقام اثبات الاحكام الشرعية هي ليست توقيفية
الا الموضوعات التي هي العبادات والمراد منها ما يتوقف صحتها على النية لا كل ما هو واجب
ولذا يقولون ان العبادات توقيفية وظيفة الشرع يعنون بيان ماهيتها لا احكامها فان
احكام المعاملات عندهم توقيفية ايضا فقطعا والمراد مع المعاملات هنا ما لا تكون بالعبادات
المذكورة فيدخل فيه مثل الثوب المغصوب للصلوة وغيره من شرائط العبادات ما لا يكون
هو ايضا عبادة مثل غسل الجنابة وكذا ما يتوقف الشارع في بيان ماهيته العبادات مثلا
مزيل النجاسة وانا موقوف في الصلوة من يوم الجمعة الا بحكم الشارع بانها وهو رجوع الى الشرع في
ذلك ليس بتوقيفي ونحن وان نقول ان الشارع لم يرجع فيها الى اللغة او العرف العام في
مثل البيع وعقد النكاح وغيرهما اذا كان الحاكم الاذان وذكرنا ان المراد منه الصلوة
حتى يتوقف اتيانه ولا يكون العرف واللغة والعقل وغيرها لك ودلك جهة الصلوة والا
لم يكن بيان الشرع وهذا ظاهر لا خفاء فيه كما ان الحكم الشرعي كونه توقيفيا ظاهر ايضا

وسيجيء ادلة ذلك على الثالث وانما الخفاء في مقامين الاول العرف بين مثل النجاسة فانها
داخلة في المعاملات ومثل الطهارة انها من امور داخلة في العبادات والعقلة والثاني في ابدا
ترجيع في المعاملات الى العرف الشرع وسنذكر الخامس ان شاء الله تعالى واما ما يقول الشارع
في بيان ماهية العبادات فطريق ايضا مثل ان يقول الشارع في الوضوء اغسل
وجهك وغيره الا ان الاجتماع الى البيان لم يكن منا اجمال مثل الصعيد في التيمم وغيره لان
العرف بين المجمل والمبين ان المجمل يكون لمعنى معروف انه غير مرضي خلاف العبادات
فانا لا نعلم معنا واحدا ان كان اعظم ان يشار اليه بمثل هذا الصلوة ماهية مخترعة بمثل
لكن نعلم انها تعمل بكون به شيء لا نعرفه بمجرد استماع اللفظ لا نعرف بمجرد سماعه لكن نعلم انها
اهل الشرع ذهب الخاص ما زاده على الفعل المعلوم سرا بها الغير فرجع الشارع وجعل العبادات مثل
المعاملات في انه اذا ورد لفظها احتمل على معنى اللغوي او العرفي فاذا ورد من الشارع انه قال
في ذلك من الالفاظ ولم يجد شرائط الصحيح على الشارع الا انه اعمل في تعيينها فاذا كان الفاظ مثل
الصلوة على الفعل اللغوي او العرفي وهو مسلم مثل الكل فاذا قال لا بد من ان يكون بالمعاني
يكون معنا لغيره متغيرة وهي الك حتى ثبت منه بفعله مثل اصلوا كما رأيتموني اصلي فيثبت بفعله
على القول والعرف ولا يجدها ما اصلوا كما هو الشأن في كل موضع من مواضع المعاملات كما لا لك
لجعل الشارع اعمل من الخاص مثل ان يقول ان وجزاء من الصلوة الفعل العرفي
والقولي هو الصلوة على جزء الدعاء والاذان على الجزء الاعلام الوجزء الى حتى يثبت مثل ان الفعل
فلم يثبت الا بفعله مرة وفاده في مثل الصلوة كالاذان في غاية الوضوح واما في مثل الفعل
الجنابة فكذلك الحكم على القول بثبوت الحقيقة الشرعية واما على القول العدم فبعد وجود العرفية
العامة من معنى اللغوي واراده المعنى الشرعي الحمل على المعنى الجديد الشرعي الا ان واضح

ليس الا اذا حقيقة في اصطلاح الشارع ومجاز وكيف كان فهو معنى جديد يغاير المعنى اللغوي
فنحن انما نستفاد كلام الشارع ولا اطلاق على المطلع وسيجيء ما يفيد ذلك والحاصل ان
حقيقة المشترع في المعنى المستحدث من الشرع المعلوم اجمالا بتبيينه واجماعة واما ان المخترعة
مثل النماز وروزه صحة السالب وغيرها مختلف فيها ولا شك في ان معنى ما يالغوي والعرفي
سواء كان حقيقة مخترعة الا يفهم من مجرد اللفظ او ابتهام المخترعة واما المعاملات فلم يثبت
فيها حقيقة المستحدثة كما هو ظاهر مع انه يكفي عدم الثبوت واكمل ابقاء المعنى عليها كان وعلم
الثقل فظهر ان طريق الاستدلال في العبادات مغاير لطريقه في المعاملات ومن لا يعرف
الفرق بينهما او لا يعتبر فيقع في الغفلة من اتى الآخر فتحرير بيان هذا حال الاحكام الشرعية و
موضوعاتها واما الاحكام العبادات وموضوعاتها فظهرت بتوقيفية مثل الاحكام العادية
والعقلية والطبيعية والمخترعة وغيرها الك ادلا مانع من ان يقول هذا جنبي صلاة او في
او عند في مثلا عدوان لا يكون كذا وان لم يكن مجتمعا عند غيره او في عبادة غيره ولا مانع
من ان يقول اوجبت العمل بها ما لم يجعلها داخلة في الشرع وما لم يرد من العمل بها ما لم من الشرع
الا اصل عند ذوي الذهنية كما يستعرض على بعد العالم في امور العالم على ذلك بل لا مانع
من ان يجعل احد امرا وسببا لجهة من حيث استحسان عقل بعدان لا يدخل في الدين ولا
دليل على نصب مانع من الشرع الفائدة الثالثة تعرف مما ذكرنا ان الوجوب على الشخص بين لا على الحكم
الشرعي وعدم تعيين العبادات لكن ثبوت ما هيتها من النقل لا يكون الا بالنسبة الى الجمل
منها ثم ثبت اجزاؤها فاعلم ان النقل وانما مجموع الاجزاء الواجبة وشرطها من حيث المجموع
فكل ما يثبت من النقل وسنتها من ذلك بعينه اصل العدم بعينه مع ان الامور التوقيفية
لا يثبت بها فيها الا اصل الاترى انه لم يثبت من معنى اللفظ به مثلا لا يجوز ان الامر بحقيقة

في الاذن لاصالة عدم صفة شيء في معناه وكذا الحال في غيره من الالفاظ لا يثبتون صحة
الاطلاق معنا بصحيح الاصل ابراع جزاية فيه وكذا معاجين الاطباء وادويتهم المركبة لجميع ان
التمسك بالاصل موقوف على ثبوت حجية الاستصحاب حتى في نفس الحكم الشرعي كالاحتمال الباقي
حال بقاء حكم مع انه قد يجاب وصار اصالة عدم كونها العبادة للمعاوية وان شغول الذمة اليقيني
مستصحب حتى يثبت خلافه ايضا وهذا يجاب ومن اصل البراءة ايضا يمكن التمسك به فلا يثبت الاجمال
او نقول انا في مقام وضع يقين كون البيان بالاجمال وان التردد مع الاجمال على كونها اصلية يكون
العبادة للمعاوية فان الصحة في الفعل المأتي به اجمالا مجهولا والاشتغال يستدعي باتيان كل ما يحتمل
دخله التكليف ويقين فراغ الذمة الا بالاتيان كذلك ويجاب ايضا لا جماع من تسليم الصحة فانه اذا كان
هذا المقتضى اي مقتضى وجوب جزء او شرط او كان العبادة صحيحة ثبت بطلان
مقتضيه وهو فساده فيه وهذا لا يسلم ذلك بل يمكن ان يقرر بحيث يندفع عن كلا مناقشة ايضا
كما ان في ثبوت الاجماع ويكون اشارة اما سر اصطلاح المشتهر عند بيان في المتبادر وفي اصطلاح
مورد فيكون حقيقة عند المشتهر عند من اقرره الشارع اما الكلي للقول بثبوت الحقيقة
الشرعية فقد اوفى القول بالعدم فيكفي وجود القرينة الصارفة وغير ذلك القدوي ان مسلم
ان المراد بعدم هذا المعنى الحقيقي عند المشتهر عند لان كثرة الاستعمال من الشارع فيه مما
ان هذا معنى الحقيقة اللغوية والاطلاق حقيقة فيه عند الشارع ويرجح في المقام لا
المعنى الذي يحمل عليه الشارع استعمال اللفظ عند استعماله فيه عند المخاطبة الشرعية عندنا
فانه في زمان الغائبين من بعدهم لا يجيبون فانا محتاج الى الفحص عن ان المعنى
هو المشتهر عند وقع بينهم نزاع في ان الغناء الحرام هل هو الصوتي المشتمل على الترجيع
ام يكون اعم منه فاطلق على الباطل الشيء من هذه الطريقة هذا لا وقع النزاع في ثبوتها

التحقيق واما اذا وقع النزاع في الاجزاء فلا يمكن الثبوت فيها سواء كانت اسامي للصحيحة او
الاعم فيه بعض الثبوت في الاجماع واما على تقدير كونها اسامي للاعم كما هو الظاهر ان
اذا كان النزاع في الشرائط بل يصيرها لها حال المعاملات من دون فرق لكن الشان في ثبوت تلك
حجة هذا الذي هذا فنقول فيه والتحقيق والفساد وتقسيم البيهما وجود الصنفين عم وافقا استعمل كثيرا ما
في الاعم وفارقه غالبا ثبت منها الاستعمال وهو اعم من الحقيقة الا ان يدعى ظهورها من الاجناس
كون الثبوت فيها وحجة المذهب الاول انها قد عدت الاطلاق وصحة السلب عند العاري عن القرائن
وكون الاصل فيه مثل لا صلوة الا بطهور الاستعمال في نفي الحقيقة لانه المعنى الحقيقة
فدعوى ان موضوع الحكم اذا كان من المعاملات يجوز اخذه من غير الشرع والدليل على ذلك
قوله ﷺ وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه وفي الحديث ان الله امرني ان اخاطب مع
قوم بخطاب وبريد بهم خلافه وما هو بلسانهم وما يفهمونه وايضا لجزم ان الرسول والائمة
اذا كانوا يتكلمون مع قوم بخطاب ويريد بهم خلاف الظاهر وبخاطبهم ويكلمهم لا يريدون منهم الا
ما هو مصطلحهم ومخاطبهم وما اصطلاحهم والا لزم الاغراء بالجهل وتكليف بما لا يطاق وكلاهما
منتفيان وايضا عادة قاضية بان الرسول ائمة لا يتكلمون مع الامم في ابلاغ الاحكام وتفصيل الاجمال الذي جاؤا به
الا بما يفهمونه والا بما في الاية المخالفة والا فهم يعلمون الا ان يريد منهم ما هو مصطلحهم وما يفهمونه وايضا
تتبع نقضا عضيفا الاحاد بنيهم كشف عن ذلك مع ان ذلك مجمع عليه بين المسلمين بل جميع
الملتين اذا عرفت هذا علم ان الذي اقتضيناه الادلة هو حجية عرف الشارع واصطلاحه
مع التردد في الخاص خاصة وانه هو المجزم في الاحاديث لا عبرة اصلا واصطلاح اهل العرف ولا اصطلاح
عرف زماننا ولا العرف العام ولا الخاص ولا اصطلاح احد اخر فهو حاصل متفق عليه
بين ارباب العقول مثلا لا يجوز الرحل الوارد في الحديث على رحل زماننا وحمل عليه نظائره

فان ثبت اصطلاح الشارع فهو والا فنرجع الى عرفنا ونعم الية اصالة عدم النقل وعدم
التغيير وعدم التخصيص وعدم التعدد وبقاء ما كان على ما كان فنقول معنى اللفظ على ما هو في
عرفنا كان كذا في زمان الشارع وفي اصطلاحه ايضا بل في اللغة ايضا لان الحضور هو
اصطلاح الشارع او نرجع الى كلام اللغوي ونقول الظنون الاصادق تكون من اهل الخبرة ونعم
الى كلامه اصالة عدم معنى اخر غير ما ذكر وان المظنون عدم معتبر لعدم ثبوت
الذي يجاد اده الشارع هذا اذا كان معنى عرفنا او معنى عرف اهل اللغة واحدا واما اذا
كان مختلفا فنقول الجهل بتحصيل الحقيقي باستعمال امارات مثل التبادر وعدم
صحة السلب وغيرها ثم نتمم الية اصل العدم وغيره ونصير بحسب ذلك عرف الشارع
هذا اذا كان المعنى في عرفنا فقط دون اللغة او بالعكس اما لو وجدنا فيهما معا تحصل
الاشكال ووقع النزاع عظيم في ان المخرج عرفنا او عرف اللغة ثم من قدم العرف ومنهم من
قدم اللغة فاذا كان عرفنا عرف المشتهر مثل الصلوة والصوم فالنزاع بعينه هو النزاع المشهور
في ان الحقيقة الشرعية ثابتة ام لا ثم من اثبتها منهم من ادعاها لكل ومنهم من ادعى
الثبوت في زمان المتأخرين ومن بعدهم فنقلها وان حالها حال المشتهر في ذلك وربما
يدعى عدم الخلاف في ذلك ومنهم من ادعى المقصل والنسبة الى الالفاظ ستكون انه بنا على ان مثل
لفظ الصلوة والكراهة والنجاسة والطهارة في جميع ازمان الائمة والمعرفين من القائل
بالثبوت تعدد ان المتأخر نقل الالفاظ من اول الامر ثم منهم من حملها بالمرة بدليل القرائن
وظهر لنا ذلك بالاستقراء وربما احتمل بعضهم انه استعمال في اول الامر مجازا الا
انه اشتهر في زمانه فيحصل الاشكال في المرة والمنقول من ذلك المذهبين في غاية القوة
والمعتمد في الثبوت هو الاستقراء وهو الظاهر من كلام الحاجبي في النقي هو اصالة العدم

والبقاء اي اصالة تاخر الحادث كما يشير اليه عبارة بعضهم والحق الثبوت في زمان الصادقين
ومن بعدهما بشهادة الاستقراء وان النزاع في ذلك الحكم وقع في زمانهما او ما قرب فيكذل على
التحقيق فينبغي الظاهر الثبوت بالقياس الى الصلوة والصوم في زمان الرسول بل لا بعد ذلك
بالقياس الى ما قبل زماننا ايضا لان الامم السابقة كان لهم صلوة وصوم وذكوة وحج فنأتي
فهم بالنسبة الى مثل الاستنة والكراهة ربما يجري القائل بان زمانهم ايضا فنأتي واما اذا كان عرفنا
العام مثل الرابية والاقامة في البلد واشباه ذلك فالنزاع فيه لكن بين الفقهاء واضح منهم من يقدم
اللغة استنادا الى اصالة تاخر الحادث ومنهم من يقدم العرف استنادا الى الاستقراء وبينه
انه بعيد تغيير عرف الجميع في سنوات المدة والقائل الى الوجوب الى النظر وتمادى النزاع فيه ما لا
مغايرة اصطلاح المعصوم ثم يعلم اصطلاح التراوي مثل الرحل وغيره منهم من قدم اصطلاح
المعصوم ومنهم من قدم اصطلاح الراوي ولعل الثاني لا يخلو من رجحان صعيف لا يعتد عليه لكن
حتى يظهر الرجحان من القرائن الخارجية ومنا وقع النزاع فيه ان الامر في اصطلاح المعصوم
هل هو حقيقة في الوجوب والاستنة او غيرهما وكذا هل هو حقيقة في الفرد الراجح الطبيعة
وكذا الحال في المرة والتكرار وكذا الحال في النهي وكذا الحال في المفرد المعرف بلام الجنس
الجمع مثل كلمة اذا والمعرف بلام العهد وامثال ذلك ومنشاء النزاع وقوع الاشتباه
من كثرة الاستعمال بعونة القرائن في هذا وذاك الى ان صعب التمييز والحق كون اللفظ حقيقة
في الوجوب والقدر المشترك بين الفرد الراجح والمرة والتكرار لانه المتبادر ومن الخالي
من القرينة في عرفنا كذا في عرف الشارع لاصالة عدم النقل والتجوز حقيقة في الجزء والفرد
والاستعمار كما ذكر والتحقيق ذلك في الاصول وكذا النزاع في مادة الامر والنهي اي المرة هي
المختار المختار والدليل الدليل وعدم دلالة اذا المحلى باللام وغيرها على العموم لغة وقد

العرفي ٣
اياه عرفا في استعمال المخاطب الشرعي الا ان عمومها للبين بغاية العموم اللغوي لانصرافها الى الافراد الشائعة حاضرة وقت وقوع النزاع فيه بحجية مفاهيم كلام الشارع لعدم نطقه وقت بليته بالاجمال الا بعد حين على ذلك في مواضع آخر من كلامه والحق حجية الكل سوى مفهوم اللقب لضعف الدلالة فيها سيما اللقب وقت وقوع النزاع عن ان الشارع انما استعمل لفظ الحقيقة في معنى بعنوان المجاز وفهم ان المراد للشارع كذلك في الحكم الشرعي فهل المراد المشاركة في جميع الاحكام الآثار يثبت المخرج لان الاتحاد وحقيقة لا معنى لتحقق المشاركة والمباينة في الاحكام الا ما استخرجه الدليل الا تسلم ان العقلة والحقيقة فالحق على حزب المجاز انه تعين والفرد المشهور الشائع منها ان كان والا فالاعم او هو مجمل وحيث الخصوص وسعها الا ان بناء الاستعارة والتشبيه على هذه الطريقة وتمام الكلام في استدلال بقاء المبدأ في المشتق لكثرة الاستعمال وظهور الحقيقة في الماضي في بعض الموارد وسيجيء التفصيل عند ما سنن على حسب ما يقتضيه المقام والذي يجدي كذا في المواضع الاخر التي وقع فيها النزاع وسيجيء لبيان حجية هذه الظنون ثم اعلم ان الحجة والمبين ما ليست بمحصنة والعقلة والعرف بل اللغوي والعرف في المعاني والبيان كلها حجة بل واحد في اللغة ومن هذا القبيل قول المفسرين كذا انهم يعتمدون على قول اللغويين في التفسير ويفسرون به كذلك قول المفسرين اذا لم يجدوه لبيان فاعل وقتا يعتمدون عليه من المجتهد واهل البصيرة في الوضع الذي يعلم ما موجود عند اهل اللغة والعرف ولا مناقشة في حصول التعريفي منهما بل قد يقع التعريف وكونه تفصيل اجمال حقيقة تنوسيها هذا بالقياس الى حقائق الحديث واما المجازات فهي في موضع وحيثية فاصبر بها تعلم على ما هو زمان الشارع الى الآن وكذا اصل عدمها او عدم تكونها من المجاز الذي سنشير اليها وكذا الحال في عدم القرينة بان الاصل عدم القرينة عند ما بان من الجواز وقتا ما كما ظهر من الامور المعتمد عليها الاصول العقلائية بل هي المحصور منها في سند الحديث

ومن الحديث ودلالته وعلاج معارضه وهذا ايضا مما اتفق عليه الكل وبما يعتمد عليه قول الطبيب لمن يراجعه في الطهارة المائية والصوم وغير ذلك وكذا قول جميع اهل الخبرة في مثل الاربعة عشر المعاياة لنا قد ظهر مما سبق ان اصطلاح الشارع مقدم على العرف واللغة وغيرها ولا يخفى انه انما يقدم عليها بالقياس الى نفس كلام الشارع وبالنسبة الى حقائق كلامه واما نحن هنا على ثلاث درجات من البعد عن الشارع اللغوي اصطلاح الشارع مقدمة هما بالقياس الى عبارات من اوقع عقدا او اتى بايقاع مثلا يقول اذا باع احدا داره بخلاف صيغة هو اصطلاح الشارع واحد ان عرفه والا الاصطلاح اللغة والعرف وفيه ان البايع ما باع الا ما هو مقصوده والمشتري ما اشترى الا كذلك مقصودهما من المطلق ليس الا ما هو باصطلاحهما بل يتوجه الى اصطلاح اخر يلزم بطلان العقد من جهة اخرى اللهم وهو محل منه لبيع حال العقد فهو اذا اخرا اصطلاح الشارع واوقعا العقد عليه يكون المرجع اصطلاح الشارع لكن لا من جهة تعقد بحمل اصطلاحهما بل من جهة عينهما كما اذا اوقعاه باصطلاح ما طابق اللغة والعرف

والثاني ان الفاضلين في اصول الفقه ساروا وطلاقا من الشارع وهجروها لغته بحيث لو اطلق احد لفظا وارد الشارع لا يفهم منه الا ما هو المعنى اصطلاح الشارع والعرف وهو فاسد بنفسه لانه طريقة مكالمة الشارع

ساكان الرواة ينقلون بالمعنى ويقع في النقل بالمعنى تحقق التفاوت فانا نرى الان
ان كثيرا من اهل الفهم لا يجيزون مرادفة عبارة بأخرى عين مطلوبها من دون ان
يحقق تفاوت واصله فهم التفاهم اتم فاده واعين مراد المعصوم عن من دون تحقق
تفاوت فنحتاج الى اصالة عدم الغفلة وغيرها من الظنون وبالجملة الاصول التي
يتسلسل بها ظنية مثل اصل العدم وغيره والقرآن ظني الدلالة بل اشتهر والاجماع
المنقول بخبر الواحد ظني والاجماع القطعي لا ينفع بغير فهمه امر ظني مثلا الاجماع واقع على
وجوب الزكوة لكن واجباته وشرايطه ومقداره وانه لا يجب الا بلوغ الحب عليه كلها
ظنية لاستنادها الى الظنيات ومثل القرآن والاجماع الخبر المتواتر مع ندرته واما
الخبر الواحد فظني سندا ومتنا كما لا يخفى واذا قلنا بتحقق سند بغير معارضة حتى
او آية او اجماع قطعي او غيرذلك فانما ينتفي عند الاول بتعارضه الى واحد القطع اما ظنية سنده
والثاني فقد عرفت وسنعرف وانما مليه واما ظنية الستند فلانه وصل الينا بوساطة
جماعة مقدرة لم نعلم عدالتهم فضلا عن العصمة نعم حصل لنا الظن بعدالة جميع منهم لكن
عدالة فلان مع ذلك تحتاج في تعيينه الى السنن وترجيح المقبول على رفض المطعون منهم
الى ظنون اخرى ولا يكاد يسلم جليل منهم عن الطعن وايضا تتابع في السند سقطا او
تبديلا وغيرذلك كما وجدنا كثيرا ولا يؤمن في الباقي عن ذلك لعذر واحتمالها اما ان
الاحتمال نفسه يوجب ونحتاج الى الاصول الظنية على انه على تقدير القطع بالعدالة قليسوا
على شاكلة من الكليني والصدوق والمفيد والشيخ واضرابهم وقد وجدنا منهم الغفلة والاشتباه
كثيرا كما لا يخفى على المتتبع واعجب من هذا ان هؤلاء المتوهمين يقولون باجماع فقهائنا
بحيث يبنى لهم اجتماعهم على الحصاة مع ذلك يدعون حصول القطع لهم من قول واحد منهم

ان حديث فلان صحيح اي ذلك الحديث من المعصوم عن قطعا بل يجب عمله به ايضا يدعون
ذلك بل بمثابة انه عملي يدعون ايضا وليضا هو لا العظام مع ترتب عمد كل واحد
منهم بالاخر وغاية معرفته به بل وربما عاشروه معاشرة لا يعرف كل منهم لحديث الاخر ولا الفقيه
الا بما انتخبه نفسه ولا لجعل كتابه تتمة الكتاب الاخر بل صنف كتابا برأسه مغاير للكتاب
الاخر ولا يفتي الا بما انتخبه نفسه ولا لجعل كتابه تتمة الكتاب الاخر وبقول اصلا هو الحجة
عندي بل وكثيرا ما يطلع على حديث الاخر بل وربما يصرح بانه موضوع كما بسطناه في
الرسالة في ذلك كيف يحصل لنا العلم بقطعية احاديث كل واحد منهم مع سنة الخالية
بينهم وكل واحد منهم يبني على خطاء الاخر وايضا الشيخ صرح في العدة وقوله اول الاستبصار
بانه يعتمد على الاحاديث الظنية ويفتي بما وادعى ان الشيخ كما يعتمدون عليها و
المفيد وغيره صرح بانه يصح الحديث بمجرد تصحيح شيخه ابن الوليد ومعلوم قطعا انه غير صحيح
للجزم الحديث قطعيا وظهر ايضا من جزء احد من كلماته ان كلا منهم يعتمد على النظني كما اشرنا
الى بعضها في الرسالة والكليني صرح بخلافه من كلماته ان مراده من العلم على العمل العمل الصدوق
كما اشرنا اليه في الرسالة وايضا يحصل من تتبع الرجال القطع بان القدماء كانوا يعملون
باحاديث الثقات مع انه قول الثقات لا يفيد الا الظن وايضا الشيخ والصدوق
وغيرهما كثيرا ما يتوهمون في رواياتهم ما هو موضوعة واما الهذاء بمجرد عدم تذكر كيف
يحصل القطع بانه من المعصوم ثم وتذاكر ناظرها فيما ذكرناه من احاديث احزاءة
من الاصول القطعية فيكون قطعية لا اذا كان المشايخ العظام القدماء الذين هم مؤلفوا
الكتب والمعاصرون والحديث الخبيرون المطلعون للمطلعين في الرواية ما كان يحصل لهم القطع
من البينة التي ادعوها في ذلك الزمان فكيف يحصل لنا الان مع انهم هم الوسايط وهم النقاد

والاحاديث خرجت منهم ولو لا تقاعدنا عن مدارج الحديث ما كنا ولن نصل الى واحد منهم
علما على سبيل الاجمال انه صدر احاديث عن الائمة عليهم السلام كما صدر عن الرسول والانبياء السابقة
وصنفها الشيعة في اصولهم لكن نعلم بيقين انه كثيرا ما كانوا يكذبون على الائمة عليهم السلام
ووصل الينا باخبار الثقات المتواترة بل ورد الحديث المستفيض ان المغيرة بن سعيد كان يدس في كتب
اصحاب الائمة احاديث لم يقولوها وكذا ابو الخطاب وورد في الاحتجاج ان من اسباب اختلاف
الاحاديث عن اهل البيت عليهم السلام الكذب والافتراء عليهم وورد ايضا انه كثيرا ما يفترون وهم اشتباها
وخطاء وذكرنا بعضها في الرسالة وايضا نجزم ان القدماء كثيرا ما كان وليهم مصنفة منتقلة
اليهم بلا عرض على الائمة عليهم السلام كما بيناه في الرسالة وايضا نقطع بانه طرء بتهم انتهم كانوا يعتقدون
الاجتهاد والتجزي وكل كان ينقد على بابه وايضا نقطع حاصل ان الرواة منهم كانوا يجوزون
بالجاز الاحاديث بالمعنى بلا حفظ رسوم التتبع الاجماع عليه والجاز ساوكي ما ذكرنا سببا
لعدم الثقة باصول الشيعة والعقد وفي زمن الصادقين عليهما السلام الظنون الخارجة صدر من كل واحد منهم
ما صدر وبالقياس الى الاحاديث الاخر وذكرنا في الرسالة كثيرا من الاصول كانت حفظية تظهر
وما كانت ظاهرة عليهم وكثيرا ما كانوا يلاحظون الظن بالحكم من جهة الزيادة والنقيصة
وكيفية التحمل وغيرذلك على تقدير القطع بانتهم ادعوا القطع لا يجب ان يكون قطعا مسلما
مطابقا للواقع فربما نقطع خطأ وهو ظاهر وبالجملة بسط الكلام في المقام خارج عما نحن في
الرسالة واجبنا عن التكون لنا ظهر ايشتبه الكثير لا الجزء واما الظنية لحاجتها وتعارض فلان
الاخبار الواردة في علاج التعارض بين الاخبار وفي عامة التعارض ولا يمكن الجمع او الترجيح بينها
الا بالظنون الاجتهادية وهو واضح وسنذكره انشاء الله وقد ذكرنا لهم زيادة اخبار الاخبار
الحكم مصافا الى ان عدم تجويزهم الظن الكائن من لا دلة الدالة على المنع سنة فلا وجه لتجويزهم العمل

بكل ظن يكون في الموضوعات وان كان تجويزهم ذلك من حجية ان علم العمل به يلزم سد
باب اثبات الاحكام وفتحه انة على تقدير هذا لم تقتصرون بين نفس الحكم وموضوعه ولم
تستندون الحكم على المجتهد وتحرمون عليه الاجتهاد بل وتوسعونه الى الفحص مع انكم تدعون
انه امر سهل وتتبقرا ان بدعكم وتدرون انه صادق في عدم حصول العلم وايضا لم لا تقولون
ان الظن في الموضوع علم شرعي كما تدعون في نفس الحكم فتدبر وبطلان الوهم
الثاني وحجية خبر المجتهد بن سنذكرهما الفايدة السابعة علم ان بعض متأخري
الاخباريين لما راوا امتناع مذهبهم وشناعة الوقوع رجعوا بهتمتري واداعوا ان مرادنا
من العلم واليقين ما هو الظن ومنا صفا الفضل مع المجتهدين وفيه نظر من وجوه الاول ان
المجتهدين ليس عملهم واعتمادهم على الظن بل هذا كذب عليهم ثم الظن في طريق العبادة في ذلك
المظنم تحيري وليلهم يقولون هذا ما ادى اليه ظني وكلما ادى اليه ظني فهو حكم الله تعبدا في
حقي وحق مقلدي فالمصغرى بضميمة وجدانية والكبرى بسنعرفها فاعتمادهم في الحقيقة
على اليقين ولو اكبرهم اليقينية لما عدلوا الى الظن ابدا والاخباريون ليس لهم كبرى بضميمة
بل اعتمادهم على نفس ظنهم الذي ليسوا نعلما كما سنعرف مثلا شهادة العدلين حجة لا لاجل
الظن الحاصل من قولهما بل الدليل الدال بالدليل الدال بالدليل الدال بالدليل الدال بالدليل الدال
الظن الحاصل من قولهما بال

ولكون صريحا بحرية العمل به في نفس الاحكام دون موضوعاتها مع انهم ان اراد والقطع
الذي لا يحتمل شرعا خلافه واقعي وان اراد واللحجة شرعا فاي فرق بين العلمين
بانهم يجيبون الاول شرعا دون الثاني وكيف يكون لخروج الثاني عن الايان والاحياء
دون الاول الثالث انهم يكون بحرية الاجتهاد صريحا وبايون عن الاسم وعن كونهم مجتهدين
بسبب الاصطلاح اجتهاد لغة لا اصطلاحا مع استفراغ الوسع في تحصيل الحكم الشرعي بطريق
ظني ما لعتبد بالظني هو المشتاق ان القيد هو الظن المعتبر شرعا لا مطلق الحجة كما لا يخفى
مع انه لا وجه لتخصيصهم اياه بغير المعتبر مع ان الحكم بكون الاول مجتهدا دون الثاني حكم
وكذا كون الثاني مجتهدا حلا دون الاول الرابع ان لفظ العلم والظن من موضوعات
الاحكام فيكون المرجع فيه الى العرف واللغة كما اعترفوا بذلك وصرحوا فلا وجه لجعل الاول اعلما
سيما الحكم بكونه خاصة علما دون الثاني وما الدليل على ذلك وما المرخص عن تغيير اللفظ
بحرد الجعل لا يصير منشأ للاختلاف الخامس فان تسمية الخبر خبرا لا اصير منشأ لحقيقة
الحالية في موضع فهي خبر حالا في خصوص الموضع لا انه ليس خبرا لانه حالا الخامس ان اراد ان
الظن من حيث هو ظن حجة عند الاخباري وبين فيرجع هذا الى الوهم الثاني الذي ذكرناه في
الفائدة السابقة وسنبطله في الفائدة التاسعة عشر وصاح ان مبنى هذا الى الاخباريين
في غاية الغرابة وان اراد وانه ليس بحجة حتى تدل على حجيته دليل وقد دل واعتمادهم على ذلك
الدليل هو بعينه طريقة المجتهدين لا طريق لهم فقط واعذر ايضا ان مراد الاخباري
من العلم هو العلم العادي بحيث يجوز التفويض واسكد لو بقوا السيد ان في عمر جميعهم
ما يطيق الدليل القطعي وبه ايضا نظهر من وجوه الاول ان العلم العادي مساوي للمعلومية
عن التفويض الثانية بواسطة ملاحظة العادة وتجويز التفويض من حيث العقل مع قطع النظر

عن العادة واي عقل يجوز ان يصير اروات الخبر وفقه كل واحد منهما عالما بجميع العلوم مما
في جميع الفنون مرتبا بانواع الجواهر واليواقيت الى غير ذلك مع قطع النظر عن العادة
يجوز وليس عنده مثل اجتماع النقيضين والثاني ان الطمأنان النفس لا يحصل مع تجويز
التفويض العلم الثالث بطمأنان النفس يحجة مظنة لسبب وواع والثالث انا لا نجوز ان نقول
لليهودي يعلم ان نبينا ليس بنبي والبشارات علم ان الله تعالى ليس براض عن اليهود في ذلك وهذا
واضح لهم نقول سوف يعلم ان نقول ويعلمون لان العلم ما طابق الواقع بخلاف الظن والاطمئنان
والرابع انه مع تجويز الخطأ كيف يحكم بانه حكم الله تعالى من دون رخصة من الشارع مع انه ظاهر
من الادلة كالمنع عن الحكم متى ما يجوز التفويض والجواب يرد عليه ما سبق وما سيأتي **الفائدة**
الثامنة قد عرفت ان مناط الحرية هو نفس الاجتهاد والمجتهد هو نفس الاجتهاد اي العمل بالظن
فمن اعترف بالعمل به فهو مجتهد ومن ادعى عدم جواز كون عمل عن العلم واليقين فهو اخباري
ولذا لا يجوز الاخباري تقليد غير المعصوم عليه في الحنفية هو ما نع عن التقليد لان التقليد
المعصوم عليه ليس تقليدا وبناء امر على ان اصول الدين من حيث انه عقلي لا يجوز فيها الاجتهاد
والاصطلاحي ولا التقليد فكذا الاخبار تا متعلقة يحتاج الى التنبيه والارشاد كما هو الحال في
اصول الدين ويستدلون في ذلك الى مما دل على مذمة التقليد والعمل بالظن وهو ضعيف
من الظن ويدل على بطلان ذلك النقض الصحيح ورد في جواز التقليد دواه في الاحتجاج
واية فاوكانت ظاهرة فيه كما لا يخفى والاخبار الدالة على جواز الفتوى صريحة فيه والاخبار
كثيرة وكذا الاخبار الدالة على جواز العامة والقائم الى غير ذلك كثيرة منها ما استدل به
واحد من الاولية في الجنة وبالجملة تتبع الاخبار يكشف عن جواز ه جميعا لا يبقى تأمل
مع ان في الرجال ايضا يظهر في ابواب يوثيه ان طائفة كانوا زرارية وطائفة يعفورية

وهكذا في كثير ما امروا باخذ معالم الدين من فلان وفلان مع انه من البديهيات
ان النساء العوام في اعصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة عليهم السلام كان بناءهم على التقليد مع ان جوازه
اجماعي بل بلا بين الذين وايضا الضرورة قاضية بجوازه مع ان الاخباري ربما ينكر ما لا ينكر
واكا مذاده على ذلك وجعل تقليد غير المعصوم كما ترى وتما يترتب على هذه
الاخباري من دعوى القطعية انهم لا يشترطون شرايط الاجتهاد التي اعتبرها المجتهدون
لان العلم حجة بنفسه فلا حاجة في حجيته الى شرايط لان الاستدلال مبني على عدم العلم و
ابنائه الدليل القطعي وانتهائه الى العلم فمن كل شرط شرطا من شرايط الاجتهاد ويتكلم في ويعترضون
والمجتهدون يجيبون حتى انهم في اشتراط العلوم اللغوية يناقشون ويعترضون في
ان اراد الاصطلاح فعليه عمل حفظ الترسالة وسنشير في بعض المقامات الى بعض ما يرد على
بعض انواع من الاخباريين وانه يحتاج الى العلوم اللغوية خاصة ويرد عليه ان المقتضي
للاحتياج اليها مقتض للاحتياج الى ما ذكرها من الشرايط وما استدلوا عليه في عدم
الحاجة الى الشرايط سنذكرها ونحكم كما لا يخفى **الفائدة التاسعة** في ابطال الوهم
الثاني اعلم ان جماعة يدعون انهم اخباريون ويشتهون عليهم في ادعائهم علمية الاخبار
وعدم حجية القرآن لكن بنفون شرايط الاجتهاد ويقولون الحجة ليست الا الاخبار
والاخبار انما تحيي لا تقتضي على نفس صدورها وبنائهم على العمل بالظن من حيث هو
ظن ولو سلموا من ظنية دليل حجية الظن وبنا جيبون بظن آخر وسلمنا اوهم
ولا يتأملون في ان الدليل ليس اضعف من المدلول لا سلموا في الاحتياج الى الدليل
الا ان ينتهي الى القطع وفي الحنفية الدليل هو القطعي ويدل على مساد طريقتهم الايات
والاخبار الدالة على حرمة العمل بالظن وسالس بعلم او يقين وهي من الكثرة بمكان

وكذا اللجة بالبالغة والتحدي بالمات الهائلة فيها وفي الفتوى بغير ما نزل الله وغير ذلك
مما اشرنا الى بعضه في الفائدة الاولى وايضا اجماع جميع المسلمين على انه في نفسه ليس
بحجة ولذا كل من يقول بحجية الظن يقول بدليل فان تم والا فينكر عليه ويقع بعدم الحجية
وايضا ما استدلوا به على عدم حجية العمومات الاحكام الشرعية يدل عليه ايضا وايضا
الاصل عدم حجية وايضا العقل يمنع من الاتكال على مجرد الظن في الدماء والفروج
والاستدلال على الاموال وغيرها وايضا خوف الوقوع في حكم الله بما لم يأذن به ولكونه هو بعينه
او عوضه يحتاج الى دليل حتى يجعل هو اياه او عوضه شرعا فخرج من جميع ذلك بقاء
المجتهد بالاجماع وضرورة المسلمون اجمعوا على انه يستفرغ وسعه في
درك الحكم الشرعي وراى عند الله جميع ما له دخل في احكام المدارك ويستدل ويستنبط
وحصل ما هو الوظيفة كذلك ولا يكلف الله احدا بما لا يطيقه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها
وقوله ليس عليكم في الدين من حرج وما ورد من انه تعالى لا يكلف ما لا يطاق وقد اجمع القطع
بحجية ما يتحصل من هذه الامور ومن تتبع الاخبار والاحكام ايضا وايضا العقل حاكم بحجية
ما ذكرناه وايضا جميع العلوم والصنائع يحتاج اليها في انتظام المعاد والمعاش
بكون الحال فيها كما ذكرنا بلا شبهة والعلة التي بها جارية بعينها في ما نحن فيه ايضا فظهر
وبالجملة حرج ظن المجتهد بما ذكرنا مطلقا بلا تامل واما كل ظن يكون فلا نطلق على حرجيته
بل وكما نطلق ايضا انك قد عرفت حال الظن وعدم نفعه اصلا وكونه مضرا جدا

الى ليل وانه لا يكون حجة حتى ينتهي الى القطع لاستحالة الدور والتسلسل وجوابه
من منع براءة الشرائط لم يستوفوا وسعهم ما حصل لنا ظن بعدمها ان يكون بعد ما راعى و
استقرى وسعه يزول ذلك الظن عنه وبينك الجلاء فيظهر عناد ان حكم الله
ذلك بل بقاء تحصيل القطع بانه ليس حكم الله فكيف يكون ما حصل له بدا حجة لمن لم تمكنه
من معرفة كون حكم الله او عدم كونه حكم الله والظن ليس حكم الله بل الكلام
كونه حجة كالقياس عند العلوم والصنائع للحاجة الى هذا الذي لا ماول على عدم الحجية
في العلوم والصنائع بل المنع عن العمل به مستدل المنع بل ما نحن فيه كذلك بطريق اولى
وظهر وجه ايضا لو تم ما ذكر ولزم حجية ظن كل عامي جاهل او امرأة وصبي لاشتراك
الدليل والمانع والفائدة لا يقول بحجية ظنون هؤلاء وايضا ما عرفت في الفائدة الثامنة
جواز التقليد وصحة جموعا حرج المجتهد بالاجماع والادلة المذكورة وان ظنه اقوى في نظر
من ظن تقليد غيره خلاف ظن ان ١٠ مرجيه بالعكس لا نسلم ان الظن الحاصل
من تقليد العادف الماهر المراعي جميع ما يدخل في المسألة والمستفرغ وسعه في ذلك اقوى
من ظن من لم يكن كذلك ولم يراع طرقها كما هو الحال في العلوم والصنائع لكن دوران ما
ذكرنا موقوف على الانصاف والتجانب الكاملين وبالجملة هؤلاء براء عون في كل من بل
وفي كل امر من الامور الدرج وان المجتهد ذا ذلك لان من التقليد الهم وان كل
ظن حصل بكونه حجة سوى العقد سيما ان المخطئة يعلم بمراتبه الاحتمالات بناء كثير منه
شتى هذا مع انه ورد النهي عن العمل بما خالف القرآن وبما وافق العامة وبما حكامهم وما
قضاتهم اليه امثل وبما خالف السنة والمشهور بين الاصحاب او ما رواه غير الاعدل الاقفه
والاورع الى غير ذلك وكذا ورد الامر بمعرفة العام والخاص والحكم والمتشابه والناسخ

والمنسوخ وورد عليكم بالمذاكرات دون الروايات الى غير ذلك مع ان الكثير احكاما من الجمع بين
الاخبار فلا بد من معرفته ما هو حجة وما ليس بحجة والعمل بما ليس بحجة كالعمل بما ليس
مطلقا لزم ان يكون طرح الشاذ والاطراح المجمع على حجيته وهذا يدل على ان الظن من حيث
انه ظن ليس بحجة وما ذكره من عدم حجية سوى سنون الايات والاخبار وسيظهر ان حجيته
الاجماع والاستصحاب وغيرهما وما ذكره من عدم سد طريقه شيخ فقد ظهر مما ذكره في المقدمة
السابقة وسيظهر ايضا ومنع الكتاب لذكر ما لم يدخل الجميع لم يعرف ولم يدع بل يلزم خبر
في الغفلة ما ذكر ظهر ان كل ظن له سد طريقه في نفسه الاية والاخبار يكون حجة وان الحجة منه هو ظن
المجتهد بما سنة الفائدة العاشرة قد عرفت ظنية سد الاجتهاد والاجتهاد والتقليد في حجية
سنة سنهود واستدل للحجية بالاجماع ومنعهم بانا ان جاكم وان باب العلم مسدود والتكليف
بان لا اجماع على تقدير ثبوته بهذين الوجهين القطع فانما يظهر من الحجية والحجة لا اي خبر يكون بل
الجماع واقع على ان يكون كل خبر يكون ليس بحجة والظن الحاصل الثابت من حجية اخبار
الثقات لا مر وكذا مفهوم الاية وانما الدليل الاخبار وان كان يثبت منها من ذلك لا ان
ظاهر الاية والاجماع الذي ادعاه الشيخ في العدة ويظهر حجيته من ملاحظة الرجال وغيره
استرط العدالة لكن لا بالنحو الذي فهمه صاحب المدارك وستاركوه من ان خبر غير
العادل ليس بحجة اصلا ولا ينفعه الاجتهاد بل هو خلاف المعروف بين
الاصحاب كما بيناه في التعليقة ومع ذلك في نفس الاية اشعار بان مفهوم الاية العمل بخبر العادل

بعد التثبت وعلى الشيعة في الاعصار والامصار كان على ذلك بل على حجية خبر العدالة من غير اشتراط العمل
بالجابر من دون حاجة الى التثبت لا مطلقا ثم العدالة التي هي شرط يكتفي فيها بالظنون كما سنذكر
في الفائدة السادسة بالظنون الضعيفة ايضا مثل ان علي ابن الحكم هو الكوفي في بعض نسخة رواية احمد ابن
محمد عنه وكذا يروي عن جماعة كثيرة واهل الرجال ما يتعرضون لذكر الكل وبالجملة المدار فيها على الظنون
سواء كان الظن من باب الشهادة او باب الخبر والظنون الاجتهادية قال بكفايتها بل ولا كتفاء بها بالظنون
من حجية الخبر لو لم يكتف بالزم سد باب التكليف وهذا بعينه وارد في جانب التثبت ايضا اذ عمل الشيعة
باخبار غير العدول اصناف علم باعتماد العدول كيف يكتفي الثاني في بعض الظنون ولا يكتفي في
جانب الاول مع ان المانع والمقتضي الكل واحد فالقائل واحدا اي فرق بين اشتراط العدالة وغيره
من الاحكام بالخبر المجبر بعمل الاصحاب او قوي من التصحيح من حيث هو صحيح جبر بالشهرة مشتهر وبالقبول العزي
وبناء الفقهاء في الاعصار والامصار كان كذلك الى زمان صاحب المدارك وتما ذكر ظهر كون الموثوق حجة
على الاطلاق بحصول التثبت الظني من كلام الموثقين ولان الاجماع الذي ذكره الشيخ في العدة يظهر منه
ان مراده العدالة بالمعنى الاعم الشامل للموثق ويظهر ذلك من عمل الشيخ ولا يظهر من الاية ما ينفيه
ذلك لان الفاسق المتوقف فيه المعرف بما هو بالجوارح لا العقيدة ايضا كما ستقف في التعليقة على ان
التثبت حصيل من كلامهم وما المحسن فكثير منه يكون حجة وهو الذي يظهر منه التثبت الظني وكل القوي
واسباب التثبت الظني يظهر من التعليقة وسنشير اليها اجمالا في الفائدة الثانية والعشرين وهي كثيرة
ومن اراد ها فليرجع اليها وهذه الطريقة طريقة المجتهدين من القدماء والمتاخرين سوى قليل منهم
كما البسنا في التعليقة الفائدة الحادية عشر كما عرفت ان الموضوعات غير العبادات مرجعها الى اهل العرف
والثقة فلا يجوز الخروج عن المدلول اللغوي والعرفي اصلا ولا مخالفته مطلقا لكن بعض العلماء يفرقون
العلوم اللغوية وغيرها يفرقون بين المجاز والحقيقة وبين مدلول اللغة العرب وغيرهم ولو لا اجمال فهم الاية

والحديث واستنباط الحكم منها لانهم كثيرا ما يفهمون بعضها على طبق ما يخرج في فتاويهم من فتاوى
الفقهاء سلفا يخصون من صيغة الامر بارادة الوجوب لحزي الاستحباب واحزى الاذهان و
كذا العكس في العام الخاص من العام الخاص ومن الخطاب بتخصيص الخاص الجميع بما ان اكثر
دابة ليست موضوعين الا لما طابق احد ومن الحكم المرتجل الحكم المرتجل بالعكس وكذا
من غير قرينة في متنها ولا من آية وحديث آخر والحاصل ان دينهم تطبيق الحديث على
ما يخرج في فتاويهم لا تطبيق فتاويهم على الحديث ومع ذلك ما ينفطنون فيعترضون على الفقهاء
بما لا فهم للمعترض الخروج عنه فانهم يعملون بالقياس فيفتون خلافا فتوهم ولا ينفطنون
انهم في اكثر المسائل يفتون وفتاويهم على طبق فتاوى الفقهاء وان المستند انما لم ينفطنوا
وما انفطنوا واحد ولو اعترض عليهم في الغالب والموافقة لقالوا هكذا هناك فهم لكن
لا نفهم هنا مع ان من لم يبلغ مرتبتهم يعترض عليهم بعين ما اعترضوا على الفقهاء وهم شمارة
عن اعتراضهم ويتبعونهم الى القبور ولا ينفطنون ان ذلك بعين حال الفقهاء بالنسبة
اليهم ولا يعلمون للبلوغ الى مرتبتهم طريقا كما انهم ينفطنون بالمستند ولحن حجة بنا حالنا في حال
العصور واوايل الستين وهلما الان وان كنا بعد في العصور لكن وجدنا بعنوان القطع
ان الذي كنا نظنه سابقا كان فاسدا قطعا بل وما اسوء حالنا لو كنا باقين على ذلك الحال
كان فتوحا بارا وينشرح لصدر الهداية والعصمة من الغواية نجدد الله تم ولها الحمد
ان الواجب على المجتهد ان لا يخرج عن متون المتون صلا وراسا الا بدليل مرجح وان
يعرض ذلك الدليل كما لا يكون مقلدا غافلا ويجتهد اذ قد عرفت ان المعتبر هو ظن المجتهد
وقد عرفت ايضا ان الذي حكم بالمنع ويعرف النحو هو اهل الحجة الثالثة الاخرى فيها
ربما يكون الذي فهمه بسبب ما رجح في نفسه يكون مبنيا على قاعدة ليست بحجة عنده اذ الخطا

غير مامون على الظنون وكل مجتهد مكلف اما في البقاء بعد ما استفرغ وسعه على الوجه
الذي ذكرنا وظهر له ما ظهر والدليل الذي يخرج بسببه عن النص بان يتعذر عنه
او يجمل على خلاف ظاهره لا بالاضافة الى الاجماع غالبا لبساطته او مركبا فلا بد من ملاءمة
دليل الاجماع وحقيقته وسببيتهما الشاء تقدم وربما يخرج حكم العقل سلما اذا ورد في
امرأة المشتبه وهم حيضها بالعادة ان حيضها ممتدة فهو عادتها الى آخره يلزم ان هذا
حال جميع النساء الا ان خلافهن واحدة الاخصوصية الامرأة معينة يخرج بقاعدة تنفي الشاذ
وهو مثل القياس لان العلة المستنبطة فيه بقينية بناء على القاعدة المسلمة عندنا من
ان كون الحسن والقبح عقليين وعدم جواز تخلف المعلول عن العلة التامة والتفرقة بالجمل
الا بالدليل يقيني شرعي فيخصص به في الاجماع والعقل ومن هذا يذكر وقفنا الشافعي
كتبهم الاستدلالية اسم تنقيح المناط بالترة لان الحجة في الحقيقة هي صحيح المناط بالبرهان
اليقيني وهو منحصر فيما ذكرناه فلنا ان اليقين لان الظني ان كان غير المقنع فهو
بعينه القياس الحرام وان كان المقنع فهو القياس المنصوص العلة وفي حجيته خلاف قبل بعدم
الحجية مطلقا وقيل بالحجية مطلقا وهو المشهور المعروف في كتبهم الاستدلالية وقيل ان
دل عليه دليل من الخارج على عدم دخل شيء مخصوص في المادة فهو حجة والا فلا وخبرها او سطها
للفهم العرفي من روون ما تلي منهم الا ترى انه اذا قال الطبيب لواحد لا تاكل هذا الا خاص
او حلو يفهم بلا تامل ان الطبيب سخر من كون حامضا وحلوا وهكذا جميع ما يمنعهم فيكون الحكم
مدلول اللفظ عرفا مع ان مدعاه ان الشارع يتكلم بعنوان العرف وقاطبة على غير طريقتهم وقد يخرج بسببه
القاعدة الثالثة من نفي مثل قولهم اذا قصرت افطرت واذا افطرت قصرت فهذا كسابقه
وان كان قد يخرج عن المنقوض بلحظة النقض الا انها بعنوان القاعدة وقد يوجب التعدي من مقتضى

النقض

النقض الى القياس ويطرق الاولى والشبيه بحجته بعنوانه بقدر مزاحمهم في طريقها والحوالة
الى الادلة الاثباتية فلولم يصل الى هذا الحد لا يكون حجة ولذا ورد في بعض الاخبار المنع
عن العمل بعد ما قال السائل يقيس على احسنه هذا وربما يكون الذاذ بقينيته وقد يوجب
التعدي ايضا القاعدة المسلمة عندهم كون البينة على المدعي واليمين على المنكر وان
المنكول موجب الحكم وقد يوجب التعدي لتقيح المناط وطريق المسلمين مثل الحكم بحرمة
البعل بالزنا بها لسبب الحصانة فانها لعذرة الزوجية بالزنا بها للقطع على اقتال الحكم الزوجة فانه لو
اولى فان القاصر من القضاء انه ليس بقياس اصلا وان المناط الفهم العرفي وهو كذلك بعد
وجود ذلك التفرع بلا حظه وبعضه بتطبيق الحكم على الوصف المشعر بالعلية سيما
وهذا الوصف شرط في التحريم بلا دربة معنا فالى الاستقراء في كون حكمها حكم ذات البعل في
كثير من الاحكام وقد يوجب التعدي ايضا عموم المنزلة مثل ان اليتيم بمنزلة الطفل
المباينة وقد يوجب ذلك ايضا عموم المشابهة كما في التشبيهات والاستعارات في مقام
يظهر المشابهة من الشابهة في الحكم الشرعي وان الغرض ان يفهم الراوي ذلك هذا اذا كان
جميع وجه الشبه على حد سواء في الظهور وانصراف الذهن او العدد الذي يكون مثل
مثل الطواف بالبيت صلوة والقضاء حمرة واطلاق الحمرة على النبيذ وعبرة ذلك وهذا ايضا
مستند الفهم العرفي وقد يوجب التعدي عموم البدلية مثل حكمهم في اليتيم بوجوب تقديم
مسح اليمين على اليسار لانه بدل عن ذلك فالمقتضى في هذا ايضا الفهم العرفي العاشرة
الثانية عشرة قد عرفت انه اذا ورد حكم وارد في شخص يعم سائر المكلفين لكن لا كل
مكلف بل المكلف الذي يكون من صنف ذلك الشخص اي لا يكون مختلفا بالوصف الذي
وقع النزاع في اتحاد حكمه مع حكم ذلك الشخص او وقع الاجماع على عدم الاتحاد مثل ان يكون

حاضرا وقع النزاع في المسافر وعكسه او وقع النزاع في المسافر الاجماع في غائب الصفة
او هكذا سائر الاوصاف وذلك لانك قد عرفت ان دليل التعدي ومستنده الاجماع
وهو غير متحقق في محل النزاع وذلك لانه يفهم العموم بالنسبة الى محل النزاع وهذا دليل على ان
فهم التعدي انما هو من الاجماع وبواسطته وانما اذا خوطب جماعة مثل ما ابتلي الناس افطروا
فقيه النزاع المشهور وفي قد هل يعم غير المشافهين من الموجودين والمعدومين ام لا والمشتهر
بين جمهور علمائنا العموم اللغوي وذلك لان هذه الصيغة موضوعة للمشافهين كانت وانتم
وانتن وافعلوا وافعلي عندنا لك ولا شك في كون الكل حقيقة في الحاضرين في الاستعمال
في الغائبين او الملفق منهما مجاز قطعا فيتوقف على القرينة وكالقرينة اذا تكلم فيه بغير لفظ
الاشتراك في التخاطب لا يكون قرينة على تعميم الخطاب في الارادة الا ترى انا الان نقول الواحد
افعل والجماعة افعلوا ولا شك في انا لم نكلم الا مع الحاضرين ولم نرد الا اياهم ولا خطر ببالنا
سواهم اصلا وراسا مع انا نجزم من اقدامنا استراك من سواهم معهم في الذي نقول لهم
افعلوه ونقطع ان الائمة عليهم السلام حين ما كانوا يقولون لزرارة افعل كذا ولا مرأة افعلي كذا او
افعلوا ما كانوا يريدون الا ما نريد وكان مكالماتهم مثل مكالماتنا وجوز بعض الخطاب الى
المعدوم ومال بعض الى هذا المذهب مستدلا بجواز بقاء المعدوم بريد بالحاضرين والغائبين
وبنائهم ان اراد الجواز بعنوان الحقيقة فلا استلزام منه لما عرفت وان اراده بعنوان
الجواز فلا نزاع في صحته بل في صحة استعمالية المعدومين خاصة اجمع ولم يقل احد به في المقام
وصحة هذا اذا كانت قرينة لا بغير قرينة لان الالفاظ انما تدل على الحقيقة ان لم تكن
حقيقة قرينة صارفة بل محل النزاع ليس الخطاب مع المعدوم وما ذكرت ليس خطابا
فقط بل غيبة او خطاب وغيبة ومن قائم في الغيبة وكيف يتحقق النزاع بهذا العنوان

غفل بعض اعاظم القوم في المعتبر او المنقول وقال النزاع هنا لا ثمرة فيه لجواز عموم الاجماع
على الاشتراك في التكاليف وذلك لان فيه غفلتان وبيان المقتضاء المقرر فيها
سيما ما ذكره في العالم والدليل الرابع الذي به يحتج الاخباريون من ان المراد في فهم القرآن
على المقصود لا يفهمونه كالحديث وذلك لان الخطاب لو كان معناه لكنا نحكم بان الخارج
اراد منا ما نفهمه وهو اصطلاح بيننا وبين الشارع بلا تامل فيتم الخطاب صحيحا
لا نفهمه واما اذا كان مع عزلنا فلا سلمنا انه يريد من هذا الخطاب هو الذي يفهمه لا
الذي يفهمه العاجزون فعلى هذا بعد اجمالنا في استحصال مفهوم الراوي يحصل
لنا العلم متحيري ونعمل بالاجتهاد في تحصيل ما هو اقرب الى ظننا كما ذكرناه في الفائدة الرابعة
والفن الثاني في هو ما ذكرنا الآن من ان الشرط ان يكون غير المخاطب من صنف المخاطب
لان الاجماع اذا كان دليلا فلا يكون في محل النزاع مثاله انا نسئل الموجب لصلوة
الجمعة بوجوبها يا ايها الذين امنوا انودي للصلوة الآية يجيبون بان الخطاب مع المشافهين
والمشافهون كانوا يصلون مع الرسول صلعم ومن يصلي ولا نزاع في وجوب الصلوة مع
وان كل من يخالفهم في وجوب المنصوب من قبل الشارع لم يكونوا من مشافهي
الرسول الغير فالقدر الثابت من الاجماع هو هذا القدر خاصة لانه غير محل النزاع واما
اذا كان الخطاب مثل ما لفهم اليوم الميتم فلا شك في شمولهم من غير تقييد بوجود المنصوب
كما علمت في الايمان ثم انك قد عرفت ان الحكم اذا ورد للرجل فيفهم استراك المرأة معه بغير واذا
ورد للمرأة يفهم استراك الرجل معها فكون هذا مفهما ايضا والموضع الاجماعي المعترف من
ان المستفاد للفهم هو الاجماع واما الموضع الخلافي فقد ذهب بعض المتأخرين الى خصاص حكم

كل بنفسه للاصل وربما آخر الى ان الاصل الاشتراك الا ان يثبت الاختصاص وبنا
كان بناؤه على ان الاجماع وقع كذا وان سر الاستقراء وتتبع مقتضاعيف الاحكام يظهر
ذلك وقد روى عن الرسول صلعم انه قال حكمي على الواحد حكمي على الجماعة تكون الثبوت من هذا
الا مور دليلا على انا ما مأمورون ان الاجماع هل وقع كذلك لابد من التأمل وان الاستقراء اي شيء
يفيد والتأمل في الخبر بحسب المستند والدلالة بان المراد بالجماعة التي يكون من صنفهم
ان جماعة ذلك الواحد فقط مثل الامة مثلا لم تقل على جميع الامة بل ان بعض الجماعة وهي لفظة مقابل الواحد
والفرق بينهما واضح على انه لو كان المراد الجميع لزم خروج ما لا يحصى كثرة الفائدة الثانية
مسئلة مقتضى عدم جواز التقرير من مدلول لفظ الحديث وتوهم بعضهم ان الامر حقيقة
في الطلب والفقهاء المخرجون حيث يحاولون ترتيب الوجوب وكذا النهي يحملونه بعدم بناء دعوى الطلب
منها الا المنع عن الترك في الاول وعن الفعل في الثاني لا يتبادر الى الذهن اصلا وفيه
انه ان اراد بعدم المنع عنهما تسليم كون المفهوم المبحوث عنه مفهوما بل المصداق وان اراد
ما صدق عليه المنع فالحكم بعدم بناء المنع مكابرة كالمجنون فان المتبادر طلب شاغل عن الجنون
عدم الرضا بهما معا وبالجملة هو جزء عقلي بعيد العقل ثم ظرف التحليل والا فهو في الواقع
ليس الا طبيعة واحدة كما هو الحال في الالوان مثلا اذا سمعنا لفظ الفرس لا يتبادر الى الذهن
سوى صورة واحدة بسيطة يحللها ظرف العقل الى اجزاء كثيرة كل جزء مصداق لمفهوم مثل
الجوهرية والقبول للابعاد وهكذا واما تلك المفاهيم فلا يخطر بالبال والمتبادر من المستفتين
طلب تعيين ان عدم الرضا بالفعل او الترك بالمتبادر وفي الدعاء ولا لتمام ايضا لك
ان انه لا يجب عند الجماعة فاوعند العقلاء لعدم كونها على سبيل العلو فلا يتم تاركهما وهما

مفيدان بحسب اللغة وعرفا ولذا يذم تاركهما لكن الوجوب شرعيا والذم وعند العصيان
شرعي ولا لانهما حقيقتان في القدر المشترك بين الامر الالهاء ولا لتمام في ظهورها
او عام كون الوجوب شرعيا والذم شرعيا او كونهما حقيقة في القدر المشترك المزبور
واعلم ان صاحب المعالم ذكر ان الامر في اخبار الائمة عليهم السلام قد كثر استعمالهم في الندب بحيث
ارتفع الوثوق في الحمل على الوجوب وفيه نظر لان الاصل البقاء على المعنى اللغوي حتى يثبت
خلافه ومجرد كثرة الاستعمال لا يثبت مجازيته في صحيح الحقيقة الشرعية رجح عدم الثبوت
وكون الالفاظ باقية على المعنى اللغوي لاصالة عدم النقل مع ان استعمالها في كلام الشارع
في المعاني الشرعية اكثر منه في المعاني اللغوية بمراتب وايضا رجح في صحيح العموم كون لفظه
باقية على العموم ظاهرة فيه مع ان استعمالها في الخصوص الى حد اشتهر انه ما من عام الا وقد
خصص ومسلم هذا عندنا وايضا اكثر اللغة مجازات واكثر استعمال العرب مجازات بل الحقائق
في جنبها قليل وايضا لو تم ما ذكره لارتفع الوثوق باخبار اذ قلما يوجد حديث لا يكون
محمولا على خلاف ظاهره من التخصيص والتقييد وغيرهما وايضا نفس المستفتين في غاية
الكثرة والروات كثيرون غاية الكثرة والمعصومون عليهم السلام ايضا كثيرون فلو كثر استعمال
ثلاثة بالنسبة الى كل واحد من الروات وفي قليل فتحقق الكثرة والمعتبر فهم الرواي كما
قلنا وفي كل احد واحد من احاد الامر الكثيرة ثم تحقق الكثرة حتى يرتفع الوثوق والوثوق
مما ورد عن الصادق عليه السلام اذا اتاكم بشيء فاعملوا والقرينة واضحة على ان المراد
هنا الوجوب وبعض المستفتين انما ورد عنهم ان صاحب الزخيرة تبعهم في ذلك لانه
في الموضع الذي حكم المشهور بالوجوب يقول بالوجوب معللا بانه تفهم الوجوب وفيه

تخصيص العام لانه من حمله العام والخاص المتأخر في الظاهر وقال بعض الاصوليين يجوز استماع
الامر النهي فيه كما في العام من وجه وفيه نظر لان اهل العرف لا يفهمون من ذلك سوى التخصيص
مثلا اذا قال المولى لعبده اكرم عالما ولا تكرم زيدا لا يفهمون منه سوى التخصيص
والاستثناء كما في قوله اكرم العلماء ولا تكرم زيدا لا يفهم الا انه يريد من العلماء من
سوى زيدا لا انه يريد اكرام زيد ايضا من حيث انه عالم وعدم اكرامه من حيث
الخصوصية وهذا واضح لمن تتبع استعمالات اهل العرف وطريقة العقلاء مثل قراءة سورة
ليل الجمعة ولا تقرأ السجدة وصم ولا تصم يوم العيد الى غير ذلك وقد عرفت ان طريقة
خطابات الشارع طريقة خطابات اهل العرف فلا يريد بالتهي سوى ما يفهمونه وان قيل
بان الاجتماع فيه غير مستحيل عقلا فتأمل واما الحكم من وجه ففيه النزاع المشهور
بين الشيعة والاشاعرة فان الاشاعرة يقولون بجواز الاجتماع فيكون العمومان
باقيين على حالهما من غير تخصيص ولا تعارض بينهما فيكون الامر في مادة التصادق مثلا
مأمورا بها والشيعة يقولون بعدم جواز الاجتماع فيكون مادة التصادق من احد
الامر النقيضين خارجا عن احد العمومين فلا يكون بينهما التعارض من وجه بل يكون
احدهما مخصصا للآخر فان كان احدهما اقوى لحجية الدلالة او غيرها فيتعين ان يكون
المخصص للآخر هو الاخر والا فيرجح فيه الى الاصول والقواعد ولما كان في المثال الذي
مثلنا وهو الصلاة في الدار المغصوبة طرف النهي اقوى من حيث الدلالة وبعض الوجوه
الآتية انها وهو ان دفع المفسدة اهم من جلب المنفعة التي يحقق المطلوبية في الامر اخذا
بالحزم وجعلوا ما دل عليها هو المخصص للآخر وانكار بعض المتأخرين اخذا بالحجة

وعلم الحرمة وجعل الامر بالعكس من ان الظاهر من المسلمين كون الحرمة مجمعا عليها
عندهم رجع من المحققين المتاخرين اختار واما ذهب الاشاعرة يدعون مطلوبية علم
استقلال الاجتماع ويقولون ان المستحيل اجتماع المطلوب من جميع الوجوه والممنوع من كل
واما المحبوب المبغوض من وجه فلا فحق ما ذهب اليه الاشاعرة نعم الامر بالفعل من جهة فكيف
كيف يصير مقربا اليه حين هو مبعد الموجب لاستحقاق النار كيف يصير موجبا للثواب وكيف
الى العقاب بعنوان واحد الموجب لاستحقاق النار كيف يصير موجبا للثواب وكيف
من الثواب والعقاب الثواب يستحق بعد امر المعاقب فكيف يجامع بقاء طلبه وايضا الاراده
المتعلقان بشيء في الخارج كيف يعقل تعلق احدهما بتركه والاخر بفعله وليس كون احدهما
على الفعل مع ذلك يخرج الاخر عن الركوع او حيزه انما سنذكره ولو تركت لما فعلت
ويجوز على القرآن كيف يأتي العاقل ان يتقرب الى الله بما حكمت بقبحه فضلا ان
يتقرب الى الله بما حكم بحرمته وسكناها على كل واحد واحد من
اجزاء جميع ما تضاد وغير عن ان كل واحد من ذلك تمام الموضوع فاعل فضلا
عن ان يكون حكيما فكيف بالحكيم تعالى وتقدس لو علم الامر انه لو علق التكليف على
فلا اشكال في جوازه الاجتماع ولو سلمنا بامتناعه لا نسلم اشكال في عدم جوازه وفيه نظر
لان الكلام انما هو فيما اختاره المكلف فاتى به للاستدلال والنزاع في صحته كونه مطاعا
وعصيانا فما ولا شك في ان الجزئي الحقيقي والشخص الواحد الخارجي لا تركيب فيه
من التشخيصين تركيبا خارجيا بل الموجود في الخارج ليس الا الشخص الواحد البسيط
الذي هو بعينه عصب وبعينه جزء الصلوة لان التشخيصين في الخارج وجود كل منهما عين وجود

الآخر وعين وجود الفرد فاض الشخص البسيط اذا كان متعلق الامر مقتضاه فكيف يكون مقربا اليه حال ان متعلق
القرب شرع والعبادة وفاقا لهم الجمع بين الاجماع والاتيان والاجتناب فكيف يمكن قصد التقرب
بفعل يكون بعينه وشخصه متعلقا لعن الله بل الوجه انا نختار تركيب الشخص في الخارج من المقرب
والمبعد فكيف يكون مقربا اليه بقي الكلام حال كونه مبعدا عنه وايضا الاطاعة هي الاتيان بما امر به
والمعصية هي الاتيان بما نهي عنه والاتيان بما امر به والنهي عنه في الخارج وقد عرفت ان الذي
يوجد في المكلف في الخارج ليس الا الشخص الواحد البسيط فيلزم ان يكون هو بعينه مامورا
به لان الاطاعة لا يتحقق الا بالموجود والموجود ليس الا هو وهو ايضا بعينه منهي عنه لان
العصيان لا يتحقق الا بالموجود ويجوز الاتصاف بوصفين متضادين في الذهن دون
الخارج كيف يتفق ولو كان يتفق ايضا على تقدير كون متعلق التكليف هو الفرد
لعدم تعقل فرد واصلا وايضا الاشكال في ان هذا الشخص من القيام مثلا يتصرف في ملك
الغير بغير اذنه فيكون غصبا فيكون حراما لان كل شخص من الغصب حرام عقلا واجماعا
ويستفاد من النصوص لغة وعرفا وكذا لان احكام الغصب يترتب على اشخاص الغصب لا على التتابع
ويتفاوت بتفاوتها كما وكيفا مثل الازمان واستغال الذمة باجرة المثل واعلى القيم واعلا
الاجرتين والاشكال في ان ذلك الشخص من القيام بعينه جزء الصلوة وركن فيها وايضا يتعلق
متعلق الوجوب والحرمة وغيرهما هو فعل المكلفين وليس فعلا لشيء من افعال احدهما فعل
المكلف بما يحصل به الصلوة وبما يتحقق الغصب هو الموجود ليس الا شخصا واحدا من فعل الذي
هو عين هذا الشخص وهو ركن الصلوة وبما يؤيده انهم يبنون العام على الخاص في العام
والخاص المطلقين بلا تامل مع ان احتمال التعدد في المتضمنين متحقق فيه ايضا والذي اوقع

الاشاعرة في الوهم انه ربما يؤمر بشيء لا لانه مطلوب بل لانه وسيلة الى مصلحة في مطلوبه
وقد بان انه بمنأى عن ذلك المقام وبه ظهر ان ما ذكره من مثال الحاصل ان الذي
وجوبه توصلي لا مانع من ان يجتمع مع النهي بعد ما علمنا ان المصلحة يتحقق به مطلقا الا انه
على الطريقة الخيرية يكون حراما ايضا لسائل الاتفاق والتقرب والطف المرجح واما الحاصل فانه
نوقشت بوجوه وحصل الاتفاق والاطلاق على ان تلك المصلحة تتحقق لا يجب ان يقرب
او يخير تارة اخرى فلم ينفذ او يطيع بعد ذلك النهي الشرعي وان فعل يكون معاقبا فقط
وكذا الواجبات الكفائية التي هي من المعاملات مثل التزاحم والتجارة وسائر الصناعات
فان قصد القربة لا يشترط فيها وان فعلها بقصدها اثيب لكن لو تركنا ما لا فعاقب بتركها
فعلها بقصد الاجرة او مثلها فلا يستحق ثوابا وان فعلها بقصد حرام فلا يعاقب لان ترك
عدم فعلها ولا يبقى للاتي شيء مما اتيت لها خلاف العبادات بل بها اثاب وبقي لم قصد الحرام
القصد الحرام والفعل مترجح لوقوعه على طبق ما يقتضيه ذات الوجوب الموصلي مع الحرام ومن
قبيل مسح الثوب والبدن والتقرب في هذه النجاسة مما لا يمكن مطلوبا وبعنوان الغصب
او غيره ذلك من الوجوه المحرمة ومن هذا القبيل ما لو امر المولى عبده بخياطة ثوب بمكان
عن الكون في مكان خاص فخاطه في ذلك المكان ايضا كما لا يخفى
على المتامل وحصيلة ما ذكر ان الامر والنهي لا يجتمعان فانما تتعلق العبادات بقصد الامتثال
اذا تعلق بنفسها او بجزئها او بشرطها لعدم الدخول المامور به فلا يكون عبادة واما
العبادات المكروهة هي ليس منها الا ما ذكره وذلك لان احد قوادي الواجب المخير ربما
يكون مرجوحا بالنسبة الى الاخر كما تقصر الموالف الاربعة والظهر في يوم الجمعة على المشهور فانه

ولا مانع من ان يصل المرجوحية الى حد يساوي اطلاق اسم الكراهة عليه المرجوحية بالقياس الى
الغير يجتمع مع الرجحان في نفسه لان ذلك مرجوح بالنسبة الى غيره مع ان ذلك الغير قد يتصف
حقيقي والمرجوحية اضافية وعدم التقابل بينهما بين فلا داعي الى ارتكاب الخفاء وقد عرفت
الشبهة فان الامر طرف تضاد الاحكام كلها المركب تضاد بين الوجوب لغيره والاستحباب
لنفسه بلا شبهة لاشتمال كل الجهة على المشتهى غاية مستحب لنفسه وواجب لغيره او واجب
لنفسه ومستحب لغيره اذا كان للصلوة والطواف المندوبين على القول بوجوبه لنفسه
او يكون مندوبا كما لا يكون مضادا لهما ومنافيا لهما بين الكراهة لغير لعدم تعقل ضد وشيء
الوجدان بعدم التقابل وفيها ايضا كالصلوة الصائم وقتا لا تظاريع متازعة الفعل او انتفاء
الرقة والفقها ذكروا للكراهة الغيرية كثيرا وثبت من الاخبار اكثر مثل الاذان فوق المنارة
للصلوة واستقبال القبلة وغيرها ذلك بوجه ان جواز تخلفه بديهي فيكفي ذلك او فيما التهمة
بلا شبهة وبالجملة المكروه هو الراجح القرب الجائز الفعل سواء كان رجحان تركه مطلقا
او لذاته او بالقياس الى بدله وقد اخرنا ان المرجوحية بالقياس الى الغير لا ينافي
الرجحان النفسي واما كان في المستحب لا يبقى لفعل الصلوة في الدار المغصوبة يكون كذلك ايضا
لانا نقول صيام الصلوة مثلا مرجوحة ومنع ملك الغير من دون اذنه فيكون بنفسه غصبا
والغصب حرام بنفسه كما لفعل والزنا واما التهمة لما ان الحرام لا اضاف بالتشخص الى الغير
ليستعمل الا حراما في صورة كذا وايضا سلمنا ان ذلك لا يخرج الفعل عن المرجوح لانه يتحقق
والمرجوح بالغير بالنسبة الى الغير في جنسه ولعله الى ما ذكرنا نظر من قال ان الحرمة ترجع الى ذات
الفعل بخلاف الكراهة فانها ترجع الى الخارج عنه فتامل جدا فان فلت الجمع بين هذين المتخالفين

ضرر يمكن تداركه ضررا في ذلك اصلا المكان بتوزيع الفعل والترك كبيوت المستحمات من المكثرة بحيث لا يمكننا الجمع بين عشر منها ومع ذلك يكون الكل مستحبا لو انشئنا بانيا واحدا منها يكون المأتي به راجحا وان كان الذي تركناه وعللناه بكونه اولى بالترجيح مساويا شئنا بل اخا ان واجبا على ما هو الحق من ان الامر بالشئ لا يستلزم النهي عن الضد وتذكر لهم الهرب من الصلوة في الاوقات المكروهة ايضا ولم تعلم الكراهة كانت الاحكام صدرت على ما هو مقتضى العادة وخارق العادة ان يصلي احد جميع اوقات امكان الصلوة والاشاعرة يجوزون لها لان استحباب الصلوة مستمر في جميع اوقات امكان فعلها ويمكن ان يقال بعنوان القاعدة ان كل مرجوحية تختفت في فرد ما عنوانا وخصوصية او جهة فتصير في ذلك الرجحان الذي يكون نفس طبيعة صارة يشمل الحلال كاسم الكراهة عليه قال

الفائدة الثامنة عشر في النهي في المعاملات اعلم ان النهي فيها عبارة عن ترتب اثر شرعي عليها من جهتها اي ان يكون والنهي حكم شرعي يوقف ثبوتها على دليل شرعي فلو لم يكن دليل الحكم بصحتها عدم النهي لاحتياج الى دليل بل يكفي عدم الدليل واما اذا كان النهي عن معاملة خاصة وكان هناك دليل يقتضي النهي بعمومه فالمشهور وان الا يقتضي عدم النهي لان المقتضي للنهي موجود والمانع عنها مفقود لعدم التنافي بين الحرمة والنهي كن وطئ زوجته حال الحيض فانه يلزم الحرمة والعقاب وصحة النسب وعليه اقتضاء الفساد كلام اهل العرف يفهمون كذلك وورد في بعض الاخبار من صحة عقد المملوك اذا كان بغير اذن مولاه ثم رضي مولاه معللا بان ذلك لم يعص الله بل عصى سيده وبان العقد في كما يعتبر والابصار كانوا يستدلون بالنهي على الفساد وهناتم كثيرا ما يستدلون بان النهي فيها

لا يدل على الفساد وتوهم التناقض في كلامهم ليس كذلك لان الموضع الذي يستدلون على الفساد هو الموضع الذي يكون مقتضى القاعدة بحضرتهم مثل احل الله البيع وحرم الربوا والوفاء بالعقود والوفاء بالعهد وتجارة عن تراض وذلك لان اصل ادلة البيع لا يقتضي صحة البيع الذي ليس بحلال بل يقتضاه صحة البيع الذي لم يرد النقل بحرمته لان الحلال والحرام متضادان فقطعا والحالة هذه تدل على النهي بالالتزام وذلك لان مقتضى عقد البيع وهو نقل المبيع الى المشتري بازاء نقل الثمن الى البايع وكانوا يعاملون كذلك ووضع الصيغة هو العرف فانه لقائل ان معناه بقوله احللت وملكت وغيرا بالعقود مقتضاه صحة العقل الذي يجب الوفاء به لكونه تعالى يعاقب لفعله فكيف يعاقب بترك الوفاء به فالقاعدة ان اهل العرف يفهمون التفاوت بين هذين فتامل وكذا الكلام في اوقات النهي واما التجارة عن تراض فهو مستثنى من اكل الاموال للنهي عنه بمعناه ان هذا ليس بحرام فهو نقيض صريح لقوله حرام والحاصل ان النهي عنه ليس له مقتضى للفحص فلا يكون الحكم بالصحة وقد عرفت ان علم المقتضي كاف لعدم الصحة معنا فالى مسالة بقا الحكم السابق ولو كان له مقتضى للصحة غير ما شال الى ما ذكرنا لم يكن النهي مانعا من الصحة فهو مساو لخصوص المقتضيات المذكورة فالفرق بين ما هو فيه وبين العبادات ان النهي هناك مناف لخصوص المقتضيات المذكورة فالفرق بين هذا النفس الصحة لا لمقتضى آخر لا يكون مثل هذه وان اقتضاء الفساد انما هو في هذه الصور فلا مطلقا وانه لا يقتضي الفساد واما قابل عاية عدم حكمنا بالصحة واعتاد الحكم بالفساد ظاهرا استصحابا للحالة السابقة بخلاف العبادات فانه يقتضي الفساد بها واما وافقا لاستئناف الاجتماع وسنا فانه لنفس الصحة هناك هذا ام

انه ربما يظهر من النهي في خصوص مقام انه لا يترتب عليه الصحة لكن هذا بمعونة القرينة واما الرواية فلا دلالة على المطلوب اصلا ان حمل العصيان على عدم خاص لا شئ اما الصحة بعدم معلوم بتتها والا لامكن في ان عصيان السيد عصيان الله تعالى بل الامر بالعكس بانه عصى سيده لم يعص ربه لان العصيان بمعناه مخالفة الامر والسؤال عن الرواية لم يقع الا عن جواز العبد بغير اذن السيد والمفروض انه لم يقع من السيد نهي فهو عصى الله في هذا العقد لان الله تعالى امر بعدم التصرف بغير اذن السيد والمعنى به عند جميع الفقهاء ليس الا الوقوع بغير اذنه فالمراد من العصيان هو الوقوع بغير الاذن ولا يشك ان العبادات يقتضي صحة هذا العقد كما لمفهوم في ما لك وقد عرفت ان المسالة مفروضة فيما اذا كان هناك دليل شرعي يقتضي النهي فالمراد من قوله لم يعص الله ان فعل العبد موافق لقول الله الذي يقتضي النهي فانه ما في الباب انه وقع بغير اذن السيد فلو كان السيد هو المعتد عليه ووقع العقد عليه بغير اذنه يكون العقد صحيحا امضاه او ان شاء فسخ فكذا العقد على عبده لاقتضاء دليل الصحة ومقتضاه فالرواية تدل على عدم اقتضاء النهي الفساد في المعاملات كما عليه المحقق واما نحن العرف فلا شبهة في انهم في كثير من المواضع لا يفهمون بل ربما يفهمون جريان النهي في الوضع الذي يفهمون سبق الاشارة الى مثاله وانهم يسمعون من الفقهاء انهم يجوزون فسد النهي النبوي عن البيع والسلام فيتوهمون ما توهم بعض العلماء الطاب عنه اذا ورد الامر في مقام الحظر اثبت منه نفي الحظر الا زيادة وكذا في مقام توهم الحظر والنهي ايضا فكذا اذا ورد في مقام الوجوب او توهم الوجوب فالمتبادر منه نفي الوجوب فيما الامر بشئ مع انتفاء شرط جاز على تقدير

تعالى وما ورد في براهيم فانه من باب المبدء الذي يقول الشيعة اي ظهر على ابراهيم امر مامور بذبح اسماعيل فقد بدا لله في ظهر من الله تعالى عدم ارادته ذلك فمن قبيل الذي بدا له في امر الا فالبداء الحقيقي محال على الله تعالى عند الشيعة ايضا كالعامة والبداء الذي يقولون به من باب نجوا الله ما يشاء ويثبت ثم اعلم ان زيادة وقت الواجب عن مقدار اداءه وهو الواجب الموسع لا اشكال انه لا علم العقاب في ترك الواجب في جزء من ظرفه لا يستلزم عدم امر في تركه كلا ان مكان الفعل اذا كان موسعا كفرة الوقوف لا يصدق على اداء الوقوف في جزء من اجزائها انه ترك الوقوف فيها الا ان يكون ترك النفس الوقوف مع ان الواجب هو الذي يكون العقاب على تركه وفي المجلة وهذا القدر يكفي للخروج من المسجد ولا شك ان الواجب ليس حضوريا في المسجد والفوز في البيت حضوري في البيت الحقيقي كما هو مقتضى شبهتكم لان ترك الكلي انما هو بترك جميع افراده دون بعضها ولذا يكون النهي معينا للفور والتكرار دون الاول سيما وصرح في المقام بوحدة المطلوب وعدم الفورية فتامل ومما ذكر ظهر انه لا اشكال في الواجب التخييري ايضا لان الواجب وان كان عند الشيعة هو خصوص كل واحد فقط كما هو مقتضى الادلة انه يكفي العقاب في الجملة والاشاعرة يقولون الى وجوب احدها ويرجعونه الى الوجوب العيني ويلزمهم الكلام في التخييري حقيقة وعلى راي الشيعة يسقط الوجوب عن الاخر بفعل احدها كالواجب الكفائي والكلام في الكفائي يكون العقاب على الكل عند الترك ثم اعلم ان الواجب كما يكون لنفسه كالصلوة وقد يكون لغيره كالوضوء وقد يكون لكليهما كالايمان والواجب لغيره اعم من ان يكون شرطا خارجا او جزء

كالحدث للصلوة والواجب لنفسه يكون العقاب على ترك نفسه والواجب لغيره يكون العقاب
على ترك ذلك الغير كما صرح به المحقق الطوسي في هذا البحث ساذكره المحقق اعني ان الوضوء مثلا
بعد خول الوقت واجب لغيره الى ان يصلي الصلوة ثم يرتفع الوجوب ويبقى الاستحباب
النفسي اذ لا مانع حينئذ من فعله والوضوء الواجب لتلك الصلوة اذا توضأ به احدث ثم توضأ
لها لانتفاء الكل بارتفاع العقاب على ترك المجموع بارتفاع الشرط كما ان اجزاء الفعل انتفى بالوجوب
باعتبار ارتفاع العقاب على ترك المجموع بارتفاع الشرط ايضا يمكن ان يكون العقاب
على ترك المجموع من الشرط والمشروط انما المطلوب شرعا هو المجموع من حيث المجموع ولعل هذا
هو مراد المحقق وح اتجه ان يقال الحدث يرتفع وصف الوجوب للغير ويبقى الاستحباب
النفسي كما ان جزء العبادة ربما يصير كذلك بان يتركب لاتمام العبادة ثم يرتفع البعض ويجب
اضطرارا فتامل لكن يشكل الامر على القائل بانه بعد كل حدث يجب الظهارة وجوبا نفسيا
لا يتضيق الا بضيق وقت العبادة او سعة الوقت وكل وضوء يتوضأ المكلف يجب
الحدث لا بد ان ينوي فيه نية الوجوب لكونه واجبا لنفسه وكذا الغسل وح الاكمال انه
لم يتعلق عقاب الاحداث سوى ما يطرء الموت بعده وما يتضيق بتضيق العبادة لا يكون عليه
عقاب اصلا ولو تعلق عقيب كل حدث حدث يكون الاتيان بالوجوبات الكثيرة كيف يتحقق
واجب لنفسه لا يكون على تركه العقاب لصلاة ولا يمكن ان يقال بعد الحدث يجب الطهارة
الثابتة عليه لغاية الضعف او مستقبلا او يرتفع صفة الوجوب بالكلية فانه عبادة صحيحة فان
الفعل الواقع بعد الحدث كيف يكون ان في انه لغو فيجب او مستحب فانهم لا يقولون بجامع
ان الحكم يكون لغوا خلافا للمعلوم من الادلة ايضا والاكثر القائلون بان سنية الوضوء لا يكون

عند تضيق وقت العبادة ولا مغلطة الحوت بل صنف الظن الغالب بالمقابل وهو تمام ما يفعل
لحدث آخر مثل الوضوء لجماع الحامله والنوم وكذا الغسل واعلم انه يتم اطلاق الوجوب على
كون الشيء شرطا لشيء ويصير هنا بالوجوب الشرطي الغاية الثالث عشر اعلم ان الامر المقيد
من الخطابات اذا علق على شرط بدل ذلك على انه عند انتفاء الشرط ينتفي الحكم وذلك
لان مفاد كلمة اذا مثلا الشرطية اي شرطية شيء لشيء هذا الحب اللغة والعرف معا ومعنى
معنى الشرط انتفاء المشروط عند انتفائه ولا فرق ان يكون مفاد الكلام الاسمية او الفعلية
او الحرفية مثل ان قيد زيد وهما يشرط ان يكون ذلك والشرط ان يكون ذلك او ان اكرمك فانت
وما ذكره من ان حكم المفهوم عام كما هو المعروف من المشهور لان معنى الشرطية انه كلما
انتفى الشرط انتفى المشروط مع انه لو لم يكن الشرط بالنسبة الى كل وجود لزم ان لا يكون الشرط
هو ما ذكر بل مع شرطا آخر او بانضمام مسئلة اني قولهم اذا كان الماء قدر كرا لزم ان لا يكون
الشرط الكرية فقط شرطا بل كونه الماء جاريا مسئلة شرط آخر او جزء شرط ويرد عليه ايضا
ان المطلق يرجع الى العموم فيما ثبت احكام فتامل وقبل تعديم العموم للمفهوم مسئلة تعدام
اللفظ الدال عليه لان تحقق الحالة في الحملة يكفي تحقق فائدة اداة الشرط وبيان كلام الشرط
بدل على العموم كما عرفت وفائدة الشرط ان اردت تحققها من حيث الشرطية فقد عرفت انها
تفيد العموم ولا ربط ولا مناسبة للفائدة في الحملة بالنسبة الى الشرطية المطلقة وان اردت
تحققها من حيث انه زيادة في كلام الحكيم والزيادة لا بد لها من فائدة من غير خصوصية
كون الفائدة هي الشرطية فهي انما تحصل هو بعينه كلام منكر حجية المفهوم ولا خصوصية للحكاية
الغائبة ثم اعلم ان المفاهيم كلها جمع مثل مفهوم الحصر مفهوم الا وما ومفهوم انما ومفهوم

ومفهوم الغاية مثل صوموا الى الليل ومفهوم العدد مثل سبعة الا فقرة من الصلوة ومثل اقل
الحيض ثلثة ايام ومفهوم الغاية مثل الاصوات يتوهم الصلوة لان يتوهم سهم الا مفهوم
الصفة هو مفهوم اللقب والدليل على الكل انهم اللغوي والعرفي بحيث لا تامل فيه والكلام في
الصفة نظيرا لما لان تعليق الحكم على الوصف مشعر بالعلية فيكفي لحجية صوتيا وقد يتوجه
شاهد بان قرينة يصير الا واتا مفهوم اللقب فيخص صفة من مفهوم الوصف اذ
ليس فيها دلالة لان اثبات الشيء لا ينفي ما عداه وليس فيه الا خبار اضعاف ايضا وبالجملة معنى
كون المفهوم حجة ان المنطوق دلالة على حكم والمفهوم دلالة اخرى وحكما آخر فعلى القول بالحجية
يتحقق حكمان من دلالتين وعلى العدل احدهما المسمى الا حكم واحد من دلالة واحدة فان قلت
على ما ذكرت من حرمة التعدي من مدلول الحديث فالمنكر للحجية ان تعدى في المنطوق وجعل
حكم المفهوم موافقا للمنطوق فقد تعدى عن مدلول الحديث وعلى ما قيل من القياس الفاسد عند
اهل السنة ايضا لعدم الجامع بل وجود الفارق فانه مثلا اذا قال في الغنم السائمة زكوة فلا
شك في ان المفهوم غير السائمة لا المعلوفة ايضا مع انه لا تامل في ان الحكم يرجع الى النفي فكيف
يتعدى به يقول ان المعلوفة ايضا كذلك لم يتعد وقصر على المفهوم فلا شك في
ان حكم بان الزكوة في السائمة فقط فانا في نزاع بينه وبين القائل بالحجية وكذا القائل
بمفهوم الشرط وغيره قلت انه يقتصر على المنطوق قطعا والنزاع في انه هل الشارع قال بعدم
الزكوة في المعلوفة او القول المذكور مفاد اورد غير حتى ان الزكوة بنفي عن المعلوفة
لفظ وبقيضا الى ان يجمع او الحق واذا قال السوم في المعلوفة زكوة فهل ان الشارع قال
هذا دليلا على ثبوت الزكوة فيها كما انه دليل على النفي في المعلوفة وهذا كله على قول من قال

بالحجية واما قال سوى ان الشارع بينما ذكره واما المعلوفة فهو سالت من حكمها فحكم بعدم
الزكوة فيها من حيث عدم حجية المفهوم عنده دليلا آخر وان الحكم الشرعي لا بد له من دليل وانه
اذا لم يكن دليل فالاصل عدمه وانا وجدنا لهما دليلا على ان في المعلوفة الضا زكوة حكم به ايضا من
دون تامل لعدم المعارض لدا صلا واذا قال ليس في المعلوفة زكوة فلا دليل على سوى نفي الزكوة
عن المعلوفة خاصة لان في السائمة زكوة فلا حكم بالزكوة في السائمة بحجة هذا بل الحكم بان الاصل
عدم الزكوة فيها فلا زكوة فيها ايضا الان يدل دليل من الخارج وهذا كله على فرض ان لم يقبل
الحجية وكل الكلام في سائر المفاهيم فانهم كثيرة ومن المفاهيم مفهوم الموافقة مثل مفهوم تولد فانا
لا نقائلهما اف ولا نزاع في حجيته نعم وقع النزاع في طريق دلالته والمعتبر عندي الدلالة اللفظية
ودوران الحجية معها وجودا وظاهر الفايدة الثالث عشر لا نزاع بيننا في عموم الجمع المحلى باللام
كالنكرة في سياق النفي وسائر افراد العموم مثل كل من وما ومتى ومهما واسماء الاجناس والنكرة
في سياق الاثبات لا يفيد العموم لغة وتبادرا يفيده بمعونة القرينة وهي كون الكلام معللا للتسالم
فلا يحمل على بعض المعين ولا القرينة على ارادة معين فلا بد من العموم لكن مثل هذا العموم غير في
الاخير ذا التسالم الذي لا نريد بها الا الذي ذهب الى ان قال بع هذا فيفيد او بالنقد فالحمل الا على النقود الغالبة
خلافا لما قال به ابو حنيفة فيكون ومن لا يفرق بين العموم كثيرا بالقرينة الخفية وربما يختار
النكرة فيما لا يفيد الا الابهام وتحصيلا للعموم على سبيل البدلية بالنسبة الى اي فرد كان واما كان
من الافراد الفاردة عوض ان اريد منها العموم الاستغراقي بمعونة القرينة لا يجوز لا بعقدي
من الافراد الشايعة ويكون عمومها بينها خاصة والمعتبر عندي الاحتمالي وقبل العموم المذكور
في المفرد المحلى باللام من هذا القبيل في المواضع التي يعلم منها دخول الجنس في الحكم

العموم وبنائيل موضوع للمعاني الاربعة المشهورة على سبيل الاشتراك اللفظي القرينة
المذكورة معينة للاستغراق والحق انها موضوعة للتعريف الجنسي لان لفظ الفرد
موضع للجنس واللام موضوعة للتعريف والاشارة فيكون المعنى الحقيقي للجنس
المعرف فاذا حمل الحكم الشرعي عليه يكون ظاهرا في دوران الحكم مع الطبيعة في اي
فرد تحقق تلك الطبيعة فيكون ظاهرا في العموم مثل احل الله البيع وكذا الواجب
مثل الصلوة لان تركها يتزل جميع افرادها واذا طلب ايجاد تلك الطبيعة يكفي في امتثال
ايجاد فرد من تلك الطبيعة واذا ارتبط حرم من الطبيعة مثل قوله لا بيع هذا بالتقريب
المتراع في ان اذا هل يفيد العموم لغة ام لا والحق انها لا تفيد لغة بل بمعونة القرينة كما ان
علم ان اذا تفيد بمعونة القرينة ومن جملة ما يفيد العموم مقام الاستفصال في مقام
جواب السؤال مع قيام الاحتمال والقول بان التنزل لعدم الداعي وعدم احتوى مقام سلمنا
الاصل عدمها والظاهر انه معها للعموم كما لا يخفى ومنها يفيد العموم القياس المنصوص العلة
بالتنبيه الجميع المواضع التي تلك العلة موجودة فيها كما لا اشارة الى ذلك في الخلاف
في ذلك التخصيص غير ومنها يفيد العموم الاضافة حيث لا معهود لغة اذا ورد حكم بلفظ
يفيد العموم لكن في خبر اخاص فهل العبرة بعموم اللفظ او خصوص المحل بقبل بالثاني والمشهور
الاول وهو الحق لوجود مقتضى العموم وعدم مانع منه بسبب الورود وفي خصوص المحل
اذ لا دلالة له على التخصيص باحدى الدلالات الثلاث والاضافة بينهما ظاهر احتى
يرفع باسناء على التخصيص والعام ايضا اذا ورد حكم وخاص مناقيا فالبناء على التخصيص
لبشرط ان يكون ما بين ما لخاص الضعيف لا يخصص العام الصحيح وكذا العام المتقدم

للخصص

الخالف وكذا المخالف للقرآن لا يخصص موافقه وكذا ضعيف المتن او الدلالة لا يخصص
قويهما والدليل الظني العام لا يكافئ المفهوم الخاص ولا يخصصه وبنا ان بناء القوة
والضعف بما هو حسب الدلالة لا كون فلان يظن والمفهوم فان كثيرا من المفاهيم
اقوى دلالة من العمومات والاطلاقات للكثرة سيوع التخصيص حتى قيل ما من عام
الا وقد خص ولا يكاد يوجد مفهوم لا دلالة فيه مع ان دلالة العام من حيث العموم
ضعيفة والخاص من حيث انه خاص قوي سيما ان يكون قويا في نفسه مثل مفهوم الحصر
والموافقة بل الشرط والغاية والغاية كلها قوية وتخصيص القرآن بخبر الواحد ضعيف مزاج مشهور
بحيث لما فان متقدمة من الكتاب لا يفاد بها شيئ وورد في الاخبار الكثيرة ان ما خالف
القرآن فاتركوه او ما لم يوافق القرآن فاتركوه وحجة المجوزين ان الكتاب موظوب بالمشافهة
فلعلهم كانوا مطلعين على قرينة لها كانوا يفهمون والجواب لم كانوا يفهمون كما نزل فلا بد
من بذل المجهود في تحصيل امارتها واسباب فهمهم وربما كان الخبر الواحد كاشفا عن بعض
منها لكن الانصاف انه بعد لا يخ من الاشكال الا ان يكون ذلك الخبر مما يعمل به عند الاصحاب
او بعضهم شيئ آخر مثل عمل الاصحاب في القوة فتامل وسهرة العمل منهم كما فيه ايضا فتامل
هذا اذا كان لعموم القرآن قوة ووضوح تام كقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم بعد قوله
حرمت عليكم الى والا فلا يصح خبر الواحد المخصص لشرائط الحجية المتعارضة ويكون قوية الدلالة
واضحها بصيرها ومآله وان كان القرآن ظني المتن وكان حجية خبر الواحد ثبت من
القرآن ايضا فالمتن القطعي راجح على الحجية مصافا الى الاولوية المعتبرة باعتبار المتون
بالمعنى والاجماع والاعتبار وانسداد باب العلم في التكاليف الفقهية على حسب ما مر

وهذه الحجج ايضا توجب الخبر الخاص وتقوية لمعارضة عام القرآن مصافا الى ما ذكرناه وبالجملة
مراعاة المعارضة لازمة قطعا وفاقا من الفقهاء كما لا يخفى فتامل ثم اعلم ايضا انه توهم
بعض ان الجمع غير محتمل في التخصيص بل يجوز تعيينه ايضا واذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال
وبيان التخصيص راجح دائما لا يخفى وسيجئ الباب يخطر ببالك الى ان اشتهر ولكن بالجملة ما من عام
الا وقد خص وايضا المتبادر والمتبادر من هو التخصيص ولذا قيل اكرم العلماء ثم قيل لا تكرم
زيدا يتبادر الى الذهن التخصيص والاخراج وهذا هو المنشاء في غلبة التخصيص وايضا الفقهاء
كلهم في كتبهم الاستدلالية والاستدلالية وغيرها اتفقوا على ذلك وايضا المدار في الاحكام
والاعتبار كان على الظن ووردت في الاخبار والاشارة الى ذلك حيث قالوا عام وخاص فتامل
وبالجملة لو ترك اليد عن التخصيص لخرب معظم الفقه واعلم انه في الاخبار النبوية وغيرها
الامر بين النسخ والتخصيص لكن التخصيص ايضا راجح لما ذكر نا ولان التخصيص رفع يبقى
منه عن ثبوت الحكم في الخاص والنسخ رفع الحكم الثابت للخاص الذي اولى انه موافق لمقتضى
الاصل بخلاف الرفع لانه خالف ولا شك ان الموافق له حيز من المخالف له وايضا الاخبار الآمرة
بالتخصيص متيقن بان نقول الخاص ورد بعمل جمهور من العمل لكن هذا في الغالب اما
في نهاية البعد كالزنا للعالم وبعد ما روى عن البارقة والخاص عن الجواهر ومن بعده
او بالعكس بل الراوي من المعصوم الواحد ايضا فيه اشكال لان راوي العام رجل وراوي
الخاص رجل آخر مع انه يظهر انه في مقام المخاصمة فلا بد ان الراوي للعام كان مطلعا على
الخاص بالقرائن الحالية او المقالية لكن ذهب بالحوادث مثل تقطيع الاحاد بين
ذهاب الكتب والبناء غالبا على الاجتهادات المشهورات المسلمة عندهم في تلك الازمنة

للكتبي

كما سيجيء الاشارة في مسئلة الاجماع مع انه في بعض المواضع ربما يكون المطلع على العام مكلفا
بالرجوع الى المصلحة والمطلع على الخاص مكلفا به فتامل كما هو الحال الان ان من اطلع على الخاص يكون
مكلفا به ومن لم يطلع يكون مكلفا بالعام فتامل ولعل ان لا يكون راوي العام مخاطبا الا على
اصلا لكن روى وجوب الجهاد وامثاله مما يعلم عدم وجوب العلم على الراوي وامثاله وبالجملة
الوجوه الثلثة كلها ممكنة في المقام وغيره من الامثلة المختلفة التي يجمع بينها وهل يجوز تخصيص
العام الذي بقي افراده لا بد من بقاء الاكثر او الاثنين او الثلثة اقوال والحق ان العلاقة
اذا كانت الجمع والخصوص فلا بد من بقاء الاكثر لتقع حوالي اكثر كما في زماننا وغيره الا في
مفهوم ذي اكثر احادا واثنين او ثلث واذا كانت العلاقة امرا آخر فربما يصح التخصيص الى واحد
مثل انا اكرم عامة واحدا بشبه الكرم الحسن او الجود او غيرها وان يكون غير هذا الواحد
بمنزلة العدم لكونه في نهاية الصغر او في نهاية قلة النفع او غيرهما كما ذكرنا ان يكون من الزمان والآلة
في العام والخاص كون العلاقة هي العموم والخصوص الا ان يظهر من الخارج كون العلاقة غيره فتامل
المعايير الثاني عشر قد عرفت ان الاصل في العام الظني حرام الا من اجتهد بعد استفراغ وسعه في
جميع ما لديه ما يوجب المعرفة فلا يجوز العمل بالعام قبل الفحص بان بناء مكالمات الشارع على ما يفهمه
اهل العرف وهي العرف لو فرقا الاولى بعمله خذ ما في المتداول من الدراهم والبخ بدرا
من دون ربيعتين انه هل لمحتمل او ناسخا او قرينة على الاستحباب لعينه ذلك
بل لو تربص لقد قصد عاصيا وبان كل ذا كان عليه على ما رواه هو من دون محصل الفحص
فالقطع على المخصص لكان يرويه ايضا وما كان يكتفي بالعام فقط وهكذا الحال بالنسبة
الى سائر وجوه الحجج فلا حاجة الى الاطرية المعتبرة التي تسمى فقاهة واجتهادا وحينئذ الوجهين

ظهر تمام ما سبقا وجه التوضيح بان ما قال المولى كلام سفاهي معلوم من المولى والارادة معلومة
وتاخير البيان عن وقت الحاجة غير جايز فلو اخر عن وقت الحاجة يصير عاصيا البتة فكذلك
حال روايات الاحاد بحيث كما ان الحال الاول بالنسبة الى مقلدها الجاهل ايضا كذلك وانما للمجتهد
معرفة بوسايط كثيرة غير بعضهم بين ظاهر بل من استقراء وسعه في اية تحصيل العلم بانه من المعصوم
ام لا وعلى الثاني فهل يجزم الواحد بحجية ام لا وعلى الاول فهل للمجتهد العمل بالظن كما
هو المشهور ام لا يكفي كونه ظنيا يجب تحصيل الحال ويجوز العمل بغير القاسق ايضا وعلى عدم
العمل بالظن فكيف نشات وكيف تكثرت والجرح مقدم ام لا الى غير ذلك ومع عدم ثبوت العدالة هل يكفي الظن الحاصل من التثبت
ام لا وايضا ربما كان في السند سقط او اشتباه او سهو فلا يجزم بانه الحس حجة ام لا كذا
الموثوق به وكذا القوي الى غير ذلك مما يتعلق بالسند واما المتن فغير معلوم انه كلام المعصوم
قد يكون كلام الراوي فلا يعلم انه افاد عين مقصود المعصوم من دون تفاوت
ام لا ومع عدم العلم هل يكفي الظن بذلك ام لا ودليل حجية هذا الظن ما ذا استيعاب هذه
من ٧٠ وتخطئ عدم حجية وحرمة العمل هذا مع انه غير معلوم انه كلام الراوي عن المعصوم عليه السلام
بل ربما كان نقلا بالمعنى من الراوي عن الراوي هكذا الى ان وصل الينا هذا مع انه لم يعلم انه
لم يقع اشتباه من النساخ او التوهمات او النساخ بسقط او تصحيف او تبديل او غير ذلك مما يغير
او يزيد الى غير ذلك مما لا يحصى كثيرا مع ان جل احاديثنا لا تخلو بعضها عن بعض اقسام ما ذكر
لم يكن كذلك ولم يكن بعيدا مع ان في التقطيع كثيرا ما يحصل التعارض كما وجدناه ايضا ومع جميع ذلك
فالعلاج منحصر بمجتهد سواء ومع ذلك لا يقدر على الفاء الراجح وغيرها وحجية بعضها
وامثال هذه الامور مما لا يحصى مما يتوقف على التتبع من الكتاب او السنة او المشهور بين الاصحاب

الى غير ذلك مما لا يخفى على المتتبع حتى جعله حجة واما بعد حصول ما ذكر فقد سقط وبقي ايضا واما التعارض
فيعلم علما اجماليا ان جل اخبارنا لا يخلو عن احد امرين اما ان يكون او دليلا آخر وان البناء على الترجيح
والجمع بالتخصيص او التقييد او الحمل على الاستحباب وغير ذلك من الوجوه الكثيرة وان القواعد
فقد حصل من ذلك الاجمالي ايضا بالمخاطر والسماع من افواه الماهرين الذين هم اعرف بهذا الفن
وهم الجبير ان ولا يبتلك مثل جبير بل وسمعوا الاشارة من هذا واكد والتعهد بان السند بيده
مع ان تحصيل العلم من هذه الاحاديث ليس شان غير الجامع لشرايط الفتوى فكيف بغيره على العمل
بها بحديث واحد مع ان تجويز هذا يوجب خرب الفقه بالمرة وتبديل احاسنه بالمساوي ويجعل
الفقه هو الحس والمسيح في العبادات والاساس الفروج والاصابع عزيزة من فكيف بمجعل الدين الهين
الغراء في نظر المستفيم ومذهب الشيعة الناجية المحقة العالية هكذا مع انه تظهر من الاخبار انه لا بد
من معرفة العام والخاص والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وغير ذلك والجملة شتان بين هذا
المتوهم وغاية الكثرة اشرنا الى قليل منها في اثناء الرسالة وتا ذكر ظهر ضعف ما ذكر من ان الرواة كانوا
عالمين مقصودا على نحو ما وصل الينا سوى روايا تهم ولو كان كذلك لكان شرعهم غير شرع الرسول
والائمة مع البشرة وان سئلت معرفة ذلك فخذ مجموع روايات راو واحد وحد قضها من
ذلك المجموع من دون حاجة الى روايات آخر فان قلت ذلك جوز ان يكون راوي العام كلفا
وراوي الخاص كلفا بالخاص قلت جوز ذلك على سبيل الامكان ووجود مصلحة بان يكون راوي
العام حكم الله الظاهري بالنسبة اليه هو العام مع ان حكم هذا الواقعي هو الخاص في افراد ذلك العام
وظاهر ان مثل ذلك لو كان وانما فعل سبيل الندرة لاصالة عدم المصلحة واستراك المكلفين
في التكليف مع ذلك من ابين الامور وجوده بذلك بمصلحة لم يكن بحيث يكفي بحجية العام اجمالا بحيث لم يتطرق

الواقعي تسامح كون الاصل عدم المصلحة وان المكلف في حكم الله الواقعي بهذا مسلمان يعمل احدا
بالحديث الوارد على سبيل التقية معتذرا بان راوي ذلك الحديث كان يعمل به فانا اعمل
ايضا لاشتراك التكاليف مع انه لا يكون عليه تقية فيه فمن عرف عدم حجيته
الظن وحرمة العمل به الا من المجتهد بعد استفراغ وسعه في تحصيل ما هو قوي وبالقوي
احرى وما يكون الاظهر عنده ان حكم الله تلقه فاذا ورد خبران سقط ضان فلا بد من استفراغ
الوسع في تحصيل الاقوى والاظهر والاحرى بالمرجحات المفيدة لذلك فاذا حصل له يكون حكمه حكم
معصوم راضيه لا يتعدى الى غيره لانه ذلك الغير لا يكون داخلا في عموم ما دل على حرمة العمل به
لا يخرج الا صلا الا ان الذي يخرج هو الاظهر ان حكم الله بالادلة التي عرفت انه اذا كان احد
المخبرين عنده ليس الا ظهر انه حكم الله بصير المعارض عنده خلافه ذلك وان الاظهر ليس
حكم الله لان حكم الله عند الشيعة واحد لا تعدد فيه اصلا واخبارهم صريحة في ذلك وحكم الله
الظاهري عبارة عما ظهر عند المخطئ انه حكم الله واخطا فيه حسب ذلك بذلك لا الذي ظهر عنده انه
ليس حكم الله واخطا به لا الذي شك في انه حكم الله ام لا فضلا عن ان يكون ظهر عنده
انه ليس حكم الله فكيف يكون الظاهري ليس الا مظنون حكم الله الواقعي لكون الظاهر انه هو اذا
تعذر حكم الله الظاهري بالجملة اذا كان حكم من الاحكام مرجوحا عند الفقيه انه حكم الله
لا يمكن للفقيه الفتوى بانه حكم الله والعمل به فضلا بالمساوي في الطرفين لا يمكنه فضلا عن
المرجوح بل الراجح عنده ليس الا ظنا وكون الظن حكم الله لم يحتج الى دليل سترعي فظني لو اراد
لكان الفتوى به والعمل به امرا فضليا ايضا كما عرفت وعرفنا اجماعي ايضا عند جميع المسلمين
فضلا عن الشيعة وايضا خبر الواحد من حيث كونه ظنيا ونزاعنا بين المسلمين فضلا عن الشيعة

حتى ان السيد ره ادعى ان حرمة العمل من ضروريات مذهب الشيعة كالقياس ونحوه
جمع كثير من فقهائنا وشنع العامة ذلك الى الشيعة فظهر انهم كانوا مسوين بين هذا ونحوه
من اقوال الشيعة بذلك نفى بينهم الكلابية والاصولية حتى ان منهم من استحل
القتال به وهم كانوا معاصرين للائمة عليهم السلام او في غاية قرب العهد منهم عليهم السلام والجملة خبر الواحد
من الحيثيات المذكورة وغيرها محتاج بحجيته الى دليل لانه شرعي ولا دليل على حجية الجزم بالعدم
والمرجوح بل المشكوك ايضا فضلا عن المرجوح لان دليل حجيته اما الاجماع وهو على تقدير الثبوت
والتمامية انما ينهض اما على راجح لا المشكوك فضلا عن المرجوح وان قلنا بعدم الاجماع على حرمة العمل بها ولا بناء
به ان الظن موضع الاجماع على الحرمة بل لا تامل في الاجماع عليها واما مفهوم آية ان جاءكم فاسق
فعلى تقدير القول بعموم المفهوم غير شامل للخبر بين المتعارضين من العادل وفاسقا
من شمولها للمرجوح مما سيتم بعد بملاحظة العلة الواردة فيها العلم بخبر الفاسق لزوم
التبين فيه واما اية النفر فغير حتى انه ليس فيها سوى اطلاق منصرف الى غير الاخبار بين
المتعارضين واما انه بعد سلامة بالعلم يكون الطرف مخيرا في الظن وهذا يقتضي الحكم
الحجية في الظنون والراجح ايضا يجب الترجيح على المرجوح فتبع عقلا وكذا شرعا بناء على الحسن
القبح عقليا ان وورد الاخبار الكثيرة في كون العقل احد الحجتين ووجوب البصرة مطلقا وغير ذلك
في ذلك ايضا وبرءته عما ذكر ظاهرة فارجع ما يريبك الى ما لا يريبك وورد عليكم بالمرجحات
دون الروايات واشكال ذلك وورد في مقام التعارض ثم قالوا ان الكل حجة حقيقة
والكل صواب نوعا فانى كان ذلك مذهبا ولا يجتمع مستمسك لكل حنفية وكل نوع لا خصوص
موافقة الكتاب بل هو تفريق للخصوص مع انه ورد غيره من المرجحات الاخر في الخصوص

كثيرة حتى انه ورد ان مسائل مجرد الاعدالة مرجح وسعين للعمل فكيف مثل هذا المستند وكثرة
الروايات بلغ نهاية العلو ونهاية الكثرة وبالجملة من تتبع الاخبار وجدانهم تم امروا بالحفظ
والاشتهار والاتقان والاحتياط والتحرز من عمل الضرير فضلا عن مظنونه سيما
في الاحكام الشرعية مع ما فيها غالبا مر في الفائدة الاولى وختاما وكر ظهر ما اعترض به
بعض الاخباريين على المجتهدين بانهم في مقام الترجيح يتعدون عن المنصوص ويجوزون
بغير المنصوص ايضا مثل علو السند وكثرة الرواة وغيرهما مع انه يرد على الاخباريين ان
المرجحات المنصوص عليها بالمنصوص لا يثبت لنا الان الا لافراد قليلة من هذا الاصل من هو الا نادرا
وكذا المشتهر بين اصحاب الرواية وكذا الموافق للشهرة في ذلك الزمان فانا كثيرا ما نرى ان ذلك
الزمان في الغيبة مغاير لما في هذا الزمان وكذا الامر في موافقة السنة وكذا في موافقة القرآن
فانهم يزعمون انه سالم بظهر تفسير القرآن من المعصوم لا يكون غير حجة وكذا موافقة حكامهم
وقضاتهم اليسر سيما حتى ان الكليني ره مع غاية قربه بعصره وغاية مهارته في الحديث وشدة
جهده في التفصيل والتنقيح اعترف في اول الكتاب بالعجز عن درك هذه المرجحات الا
بتأمل يكلف المحال بالنسبة الينا في هذه الزمان وبالجملة كثير من المرجحات لا يظهر اصلا ونظهر
فانما نظهر علينا عنوان الظنون التي لم يرد بها في جميعها خبر اصلا بل ربما كانت الظنون
ضعيفة فلا حظ كيف يرد على الاخباريين ايضا انهم انما كانوا يعملون الا انهم يقلدون وهم
من حيث لا يشعرون في انهم ايضا بما لا يقتصرون على المنصوص بل لا يراعون الترتيب
الوارد فيها اصلا بل ولا يعتقدون في بعض المنصوص طلقا مثل الاخبار بالاحدث كما انهم
في مقام الجمع بين الاخبار ايضا يتعدون عن المنصوص مثلا اذا ورد الخبر بالامر بشيء

وآخر بالنهي عن ذلك الشيء فحملوا احدهما على الكراهة ويخرجون عن مدلول كل من الخبرين ويفتون
بما هو خارج عنهما مع ان المنصوص الصريح في هذا انه يعمل بالترجيح ثم الاحتياط والتوقف
والمخيرة وبهم الخروج عن المنصوص وعن المنصوص الواردة في العلاج معا وايضا يرد عليهم
ان الاخبار الواردة في تعارض الاخبار وكيفية علاج المتعارضين متعارضة كما يستفاد من الجمع
على ان كل واحد منها وارد في مورد خاص والاختلاف من جهة خصوصيات المقام فهذا بيان
اعتراضهم وظهر انا ذكرنا انه اعترف في عدم تعرض المعصوم لبعض ما اعتبره الفقهاء بقولهم
الشاذ والمخصوص سيما انهم لم يعرفوا عنوان العموم على ان ما ذكرناه ايضا ليس على اطلاقه
جزما وكذا البناء على الترجيح فان الترجيح من نفس تلك الاخبار يوجب الدور وقد تأمل
ما ذكرناه شيخنا البهائي ره وورد الاخبار الوسائط بيننا وبين المعصوم عليهم السلام في اخبارنا
الانتقاد والانتخاب لتصحيح الحديث على ظنونهم والبناء عليها وعدم تصريحهم في الترجيحات المنصوصة
وقد بينا ذلك في الرسالة وحيث ظهر ان بناء المتأخرين على ما يورث الظن والترجيح على ما يورث
بعض المرجحات الذي ذكره بعض مثل الفاضل صاحب الاشتهار الا ان يريد بالاشتهار ما يصل الى
حد لا يجوز كون الكلام عن غيرهم مع انه تصريح بخلاف ما يزعمه المستدل ومع غاية البعد مثل خطب
نهج البلاغة والصحيفة السجادية واما لها ولا شك في ان مثل هذا من اقوى المرجحات ومع
الاختلاف الا ان الذي في الاخبار بحسب المستند وكذا الحب الحسن وايضا الظهر بما ذكرنا كثير
من المرجحات ربما يكون اقوى من العدالة مثل الاخبار بدخول الاصحاب والشهرة بحسب الفتوى
والفتوى او الفتوى لا الرواية فقط من دون فتوى فان ذلك تضعيف الخبر بالشهرة هذا
كله اذا كان ترجيح وان لم يكن ترجيح اصلا كما يكون الجمع بالعمل التخيير النفس ولا ادري التخيير

كذلك واما رواية عمر بن حنظلة واردة في القاضي دون الراوي الا ان يلتزم ان كل راو قاض حاكم شرع وفيما فيه ومع ذلك يعارضها جميع ما ذكر حتى رواية زرارة ايضا لان رواية عمر بن حنظلة حكم بها باعتبار الاعدلية والاصدقية لا الاورعية والافقهية اقول وبعد الستادي فالجمع عليه بين الاصحاب الذي لا ريب فيه لا يجزء الشهرة وبعد الستادي فالعرض على الكتاب والسنة والعامة الاه ورواية زرارة حكم بها باعتبار الشهرة اذ لا تم بعد الستادي فيبقى الاعدلية فقط وبعد الستادي يبقى العرض على مذهب العامة وما ذكر الكاتب الشهرة المذكورة هي المذكورة في رواية ابن حنظلة كما لا يخفى بقي الشهرة لا دليل على اعتبارها اذ عرفت ان المراد بها الجمع عليه الذي لا ريب فيه وهذا يتم اشكال آخر وهو ان الجمع عليه اذا كان لا ريب فيه فكيف يتأتى عن الاعدلية التي هي ظنية سيما بل وكيف يوثق موافقة الكتاب مع انه ورد في مقابلة ما ورد في السنة من الاخبار المتواترة ان العرض على كتاب الله مع انه مقدم على جميع المرجحات ومعتبر مطلقا وكذا الكلام في مخالفة العامة سيتم مع التفصيلات الواردة بان الرشد في خلافهم وانهم ما هم من الضيعة في شئ الجزء الثالث مع ذلك اشكال آخر وهو ان الواو بعد الجميعة يقتضي ان يكون جميع الاعدلية واحدا فقط مرجحة واحدا وكذا الكتاب والسنة والعمل هو معنى واحد بحيث خلافا لكل لم يحتاج الى القرينة وعند الاخبار بتراجح بناء المرجحات على التعدد واشكال آخر وهو ان القرآن عندهم ليس بحجة وورود نقيضات من اهل البيت عم شيع في الترجيحات وبعد القرآن مرجحا من جملة ما لا يكاد يحتمل واما التقية فالمعتبر عندهم العامة في ذلك الزمان وكذا فتاواهم وحكامهم ونقل عن نوادرهم ان عامة اهل الكوفة كان عامهم في

عصر الستادق ع على فتاوى ابي حنيفة وسفيان الثوري ورجل آخر واهل مكة على فتاوى ابن جريج واهل المدينة على فتاوى مالك ورجل آخر واهل البصرة على فتاوى عثمان وسوارة وغيرهما واهل الشام على الاوزاعي والوليد واهل اليمن على الليث بن سعيد واهل خراسان على عبد الله المبارك ومنهم من اهل الفتوى غير هؤلاء الى ان استقر رأيهم لحصر المذاهب الاربعة في سنة خمس وستين وثلثمائة كما قيل وبالجملة الامر واضح على الاجمال بين كثرة من بعضها في الغاية الشاذة واما المجموعة من تلك

بناؤهم على التقرب وفضيل ما هو اقرب في ظنهم في السند والدلالة والتوجيه خلافا لبعض الناس

في هذه الاعصار بناء على ان الامر فيها على ما هو الاقرب عنده فتامل

في المرجحات التي صرح بها الفقهاء وذكرها المنصوص ومن في الغالبة السابقة وجد باعتبارها

اما منها كثرة رواة احد الخبرين واضبطيته ورواته ويحوذ الك من الاوصاف ومنها علو الاسناد ومنها ترجيح المروي بلفظ المعصوم على المروي بالمعنى ومنها التالي في الدلالة بقسم او غيره وربما اعتبر بعض الاصوليين كون المدلولين احدهما حقيقيا والاخر مجازا والعام الغير المخصص على المخصص وكذا المطلق على المقيد ومنها الافصحية وشئ منها ليس بشئ سوى الافصحية بالمعنى الذي ذكرنا سابقا ومنها موافقة الاصل على الاقرب ومنها موافقة المشهور بين قدمائنا ومنها موافقة المشهور بين المتاخرين فتامل ثم اعلم ان جماعة من اصحابنا بعد صاحبي المعالم والمدارك انهم يطرحون اخبارنا المعتبرة التي اعتبرها قدمائنا القدماء بل والمتاخرون ايضا كما بينته وانبته في التعليقة فلها كثيرا لسبب انهم لا يعتبرون من الامارات الرجالية سوى التوثيق وقليل من اسبابه

الحسن وبسبب ذلك اختل اصناع فقههم وفتاويهم وصار بناؤهم على عدم ثبوت المسائل الفقهية غالبا وذلك فاسد لان اسباب التثبت الظني موجودة في غاية الكثرة وحصول الظن القوي منها لامتامل فيه ومر اعتبار الظن في التثبت كاعتباره في ثبوت العدالة من دون تفاوت وهذه الاسباب اعتبرها الفقهاء في كتبهم الاستدلالية واهل الرجال في علم الرجال الا بارس سيرتنا ومدلولها لذا لا يطرح الاخبار المعتبرة الكثيرة ولا الجاهد طريقها الشيخ القدماء والمتاخرين منهم ولا يبقى الخبر والثقة في معظم المسائل الفقهية ثم يزداد فيها الجهل والاسباب والامارات منها كون الرواية من اصحاب العصابة على تصحيح ما يصح عنهم وهم مرضون في الرجال ومنها كون الراوي ممن قالوا بعبارة تقتضي في الحديث ومنها قولهم استنادا لهذا اللفظ انهم ملاح اي يسمع منه الحديث على وجه لا يحتمل استناد والاعتماد وقيل انه كالتوثيق ومنها قولهم لا باس لعل المراد لا باس من جميع الوجوه ولعله لهذا قيل انه افادة التوثيق واستفادة المدوحة في توثيقه والشهرة بتعديل الحس كسابقه وقيل لا باس بمذهبه او روايته ومنها قولهم صحيح وقيل هما يفيدان التقديل اقوى مما عين من اعيان العدالة ونوع من وجوه الصحة ومنها مضطرب بالرواية اي قوي او عالم بها ومنها سليم الجنبة وقيل هذا سليم الاحاديث سليم الطريقة ومنها خاص وقد اشكال في دلالة هذا ومنها قريب الامر واحتمل ان المراد به اصل الرواية ومنها كون الراوي من مشايخ الاجازة والمكاتبة وغيرها ومنها ما يظهر من بعض الاقوال على الوثاقة ومن بعض آخر في اعداد رجال الوثاقة والجلالة والشهيد الثاني على ان مشايخ الاجازة لا يحتاجون الى التنصيص على توثيقهم وقيل ان التعديل بهذه الجهة طريقة كثير

من المتاخرين ومنها كونه وكيلا لاحد الائمة عليهم السلام وقيل انهم ٣ كانوا يجعلون الفاضلين وكيلا وهذا ان يكون من بزك ورواية الثقة والجليل وناقل الخبر ان رجحها عليها او بقي بريبة بان رد وابتنى عليها عامل ومنها كونه كثير الرواية وهذا مر وجب العمل عرفا بانه عند عدم الاطعن عند المتهدين ومن امارات انه من السماع قبول الراوية وقيل انه من شواهد الوثاقة وقيل انه من سماع الحس والقوة واعلى منه كونه كثير السماع ومنها كونه من يروي عنه او عن كتابه جماعة من الاصحاب فانه من امارات الاعتماد عليه وربما يظهر ذلك من حسن في ترجمة عبد الله ابن سنان ومنها مكس ذلك انه يروي عن الجماعة وربما يذكر ذلك في مقام المدح ومنها رواية الاجلاء عنه وربما كان فيه اشارة الى الوثاقة كما ذكرنا في التعليقة سيما ان يكون ممن يطعن بالرواية عن المجاهيل وامثال ذلك او يكون فيهم من يطعن كاحد من محمد ابن عيسى ومنها ان يروي عنهم صفوان بن يحيى وابن ابي عمير وابن ابي نصر البزنطي المذكرين في العدة من انهم لا يروون الا عن الثقة والمحققون المبرزون على ترجيح مجوز مراسيل الثلاثة بقولون بان ذلك من امارات الوثاقة وقيل انه ممن ارتاب في ذلك ويرتاب منهم علي بن الحسن الطاطري ومحمد بن اسمعيل ابن بزيع وجعفر بن بشير ومنهم من يروي عن الاخيرين فقط ومنها رواية علي ابن الحسن فضالة عنه لما ذكره وظهر في ترجمة انه من المرجحات فليلاحظ ولينأمل ومنها اخذه مقرظا للثقة والجليل ومنها كون الشخص ممن يروي عن الثقات ويشكل هذا

مدحا وامارة للاعتماد ومنها كونه من يكثر الرواية عنه عدد يعتنى بها من
اصوف بكونه امارة الاعتماد عليه ومنها رواية الثقة عن شخص مثل ذلك
واكثار ومنها مع عدم اتيانه بما يوجب من التوقف ومنها اعتماد شيخ عليه كما
يظهر من جثى وصدقى على بن يحيى بن منبه فانه كان يجمع منهم احتمالا وقوى
مرتبة معتد بها من الاعتماد عليه سيما اذا كثر منهم الاعتماد ومنها اعتماد
الجليين عليه وعلى روايته لانهم كانوا يخرجون من القم من كان يروى
عن الضعاف بعتاد المراسيل ومنها ان يكون من روى انه جاء مقبولة او
سديدة ومنها اتفاق الجل او الكل على الحكم بصحة حديث هو على سند ويكون
طريقهم ذلك ومنها وقوعه فى سند حديث دفع الطعن فى سنده من
جهة فربما يظهر من بعض انه دليل الوثاقة ومن بعض دليل القدح والقوى ومن بعض
دليل عدم مقدوحيته فتامل ومنها وجود الرواية فى الكافى او الفقيه لا ذكر انى
ادلها واعتماد على ذلك فى توثيق وجود ما فيهما مما فيه اعتماد نقل به
بالغ كامل وادا اتفق وجوده فى كتاب اربعة من غير قدح فيه يحصل فى مايذ مرتبة
من الاعتماد به والاعتماد عليه وادا وجد فى غيرها ايضا كان ويدا على وجه
وجد فيه ومنها اكثار الكافى والفقيه من الرواية عن شيخ باجتهاد اعتمد عليه
على الوثاقة سيما اذا اكثر اعتماد ومنها ان يكون بعض ما الجماعة الذين لا يجوز
الواحد منهم السيد وابن ادريس وغيرهما انه دليل على كونه قطعيا عندهم يكون
فى غاية القوة ومنها قولهم معتمد الكتاب وربما حمل ذلك فى مقام التوثيق

ومنها قولهم بصير بالحديث والرواية ومنها قولهم فقيه من فقهائنا وامثال
بعض الجلالة لا يزال شبهة وربما يتبر الوثاقة وسيما بملاحظة اشتراط العلامة
فى الفقيه وعبارة جش فى اسمعيل بن عبد الخالق لتبر الى ما ذكرنا وقريب من
ذلك قولهم فقيه ومنها قولهم فاضل ديّن ومنها قولهم اوجه من فلان
مع كون فلان ثقة او وجيها وكذا قولهم اصدق من فلان او اوثق ومنها توثيق
ابن فضال وابن عقدة ويمكن بنوء العدالة بناء على كونها من باب الامارات
الاجتهادية ولما يحكم بالعدالة بهذا حال ما وبعتد بعلمها علماء الرجال كما
يخفى على المطلع واما توثيق ابن نمير ومن ماثله فربما يحصل منها اعتماد وقوة
ملاحظة اعتماد المشايخ بذلك ومنها كون رواية الثقة عن وسط او عن
غير واحد او عن اشياخه فاذا علم ان فيهم ثقة او ظن فالحديث صحيح والا فربما
يعد من الصحاح ايضا وظاهرا انه لا يفسر من الصحيح بحسب السند ومنها ان روى
محمد بن احمد بن يحيى عنه ولم يكن من جملة ما استثناه القميون وفيه شهادة على
العدالة والصحة وعليه جماعة من المحققين منهم السيد العامل وصاحب
الذخيرة وكذا الحال فى استثنائهم بالنسبة الى غير محمد بن احمد مثل استثنائهم
رواية محمد بن عيسى بالجنيدى عن يونس فيه شهادة على ان اسمعيل بن مهران
وصالح بن السندى مقبول الرواية ومنها ان يذكر الجليل شخصا مرضيا مزيدا
او مترحما عليه وغير خفى انه من امارات الحسن ومنها ان يقول الثقة
حدثنى الثقة فان الظن بالوثاقة حاصل ولا يضر عدم معرفته واحتمال كون

ضعيفا عندنا لا ندخلا فى الاصل والظن ومنها قول الثقة لا احسبه الا فلانا اى شخصا
فانه كقال المخبر الخ الحاضر هم الرجوع اليه فتامل ثم اعلم ان ظن المجتهد
الان يكون عليه الاجماع وتحققه فى المقام فى غاية البعد ولا يخفى فساد اعتراض
بعد الاحاطة بما ذكرناه سابقا ومنها كون الراوى من الذين ادعى الشيخ فى العدة
اتفاق الشيعة على العمل برواياتهم وهم الكوفى وحفص ابن الغياث وغياث
بن كلوب ونوح ابن دراج ومن ماثلهم من العامة مثل طلحة ابن زيد بل صرح
الشيخ بان الكوفى ومن ماثله ثقات ومن ادعى اتفاق الشيعة على العمل برواياتهم
عبد الله ابن بكير وسماعة بن مهران وبنو فضال والفطحيون وعمار الساباطى
وعلى بن ابى حمزة البطائنى وعثمان بن عيسى ومنها قوعه فى السند الذى حكم
العلامة بصحته ومنها ان يكون للمصنف طريق اليه وصحته حال ذلك من حال
ومنها ان يروى فى صحاحه او وثاقه حديث غير صحيح والمشايخ اعتمدوا ذلك
الحديث ومن اراد تحقيق الحال فليطلبه فى جميع ما ذكرنا ويدل ما ذكرنا عليه
ملاحظة الطبقة ومن الامارات موافقة الحديث لحكم العقل او التجربة مثلا
ورود من قرينة آخر كالكهف للاشياء فى السامة التى يراد قراءتها فعل الذى فى سلة
الجمع يوم الاثنين والخميس وغير ذلك وبالجملة القرائن كثيرة تظهر للمجتهد

اعلم انه قد شاع فى امثالنا انه متى ورد خبران متعارضان يصير
الى الجمع بينهما باى وجه امكن واى جمع استحسنوا يجعلون هذا الجمع هو المعتبر
ويبنون العمل عليه ويجعلونه حكم الله تعالى وبتمسكون فى ذلك بان الجمع مهما

امكن اولى من الطرح ولم اجد لهذا دليلا ولا حصة من الشرع بل الذى يظهر من
الاخبار خلاف ذلك وانهم عليهم السلام ما قالوا فى مقام التعارض ارجع بنيهما بل
صرحوا بالتساوى فى الترجيحات ثم التوقف او غيره مع انه ورد فى جملة من الاخبار
ما يدل على ان الواجب التمسك بمعانى الفاظ عبارتهم مع انه
قد عرفت انه غير جائز وان الواجب التمسك بمعانى الفاظ عبارتهم مع انه
ذلك لم يكن طريقة قدماءنا الى زمان الشيخ ره والشيخ ره وان احدث ذلك الا انه لعذر
اعتذر به وهو ان ما نقل يعنى من كان شيعة من جهة ما وهم من الشافعى بين
كلا منهم عداوة بان انما يلزم اذا لم يحتمل التوجيه ويحتمل ان كان قرائن او يقيت
لما صار بين ظاهر بها ناف وذهب القرائن لبعض الحوادث فتفرع فى الجمع والاتيان
بالشواهد مهما امكن ولم يحمل كل جمع ان تكلم مفتى به عند هما له ولما يقول
غالب فضلا كذا ويحتمل كذا ويجزم بحمل كذا لعين فتوى بلا تامل منهم فى بعض المواضع
يظهر انه الذى يكون فى احدهما ويجعل هو المفتى به فتواه وان ادعى بعض ان
فتوى الشيخ لا يظهر من كتابى الاخبار والجلد لو لا يرجح الحديث بالمرجحات التى يكون
فى احدهما ويجعله هو المفتى به ثم يأتى بالمعارض الذى ليس بحجة ويأوله
حتى يرجع الى الذى هو حجة ويوافقه ويفتواه بما هو راجح كما احرز الائمة عليهم
بذلك وكثيرا ما يظهر المرجح لما عندنا به فى اول الامر بنظر ثم فى بعض
المقامات يكون فتواه من الجمع مثل التخصيص والتقييد امثال ذلك لما عرفت
من انه هو الوجه وكان طريقة الشيخ مسلوكة الى امثال هذا ما نا فصار ويجعل
الجمع واى جمع يكون يفتون كما اشرت لسبب الفهم والفهم بالتوجيه حتى صار

التوجيه والتأويل من جملة معاني الاخبار خصوص الائمة عليهم السلام كما مر لكن لا يخفى ان المتبادر في الجهة وجوب التمسك بل وجعله مراد الشارع ولذا يقولون الجمع بين الدليلين اولى من الطرح وفي الحقيقة لو كان جمعا بين الدليلين لكان اولى وعليه لكنه ليس بجمع لان الدليل ليس الا ما هو المتبادر ومن كلامهم انهم لا يؤولون الا الموول والمتوجه سبعا وكثيرا ما يكون بعيدا غاية البعد فلا مع ان كثيرا من فقه الشيعة حصل من الجمع بين الادلة بحيث لو بني على عدم الجمع لم يكن الفقه فقه الشيعة فظهر ان كثيرا من الجمع جمع شرعا وكثيرا منه ليس بجمع بل يحرم في مقام الفتوى والعمل وان كان لا بأس به في مقام الذي اعتذر به النبي وه فلا بد من الفرق بين المقامين وجعل الفتوى مستندة الى الحجة شرعية وعند عدمه تفتي بالجمع الذي لا حجة اصلا ما يكون له شاهد من نفس المتعارضين او احدهما او من حديث آخر او من اجماع بسيط او مركب او من حكم عقلي يقيني او يكون جملة من المتعارضين او احدهما من يتبادر الى الذهن مراد المعصوم عليه السلام مثل التخصيص والتقييد كما يتبادر من قول اكرم العلماء ولا تكرم زيدا انه مستثنى واعتق رقبة ولا تعتق رقبة كافرة انها مقيدة كما ذكرناها سابقا وكالحمل على التخصيص والتقييد كل جمع حصل الغلو او الغموض بملاحظة المتعارضين بان يكون احدهما قرينة صارفة والاخر ذا قرينة معينة للآخر او كل واحد منهما للآخر فيكون الفهم من جهة القرينة فانه يحصل اعتقادا ان الجمع اولى من الطرح بحيث لو جاء ان لم يكن من ذلك الفبيل اما لانك وان الائمة عليهم السلام كانوا يتكلمون معنا تقية متعارضا كثيرا غاية الكثرة حتى انهم قالوا هذا الاختلاف مما وضع او فعلناه بين الشيعة

وانه ابقى تقاويلهم وكذا في الروايات لهم فاختلف الاخبار من ائمتكم واختلف الشيعة من اصحابكم فكيف نصنع فاجابوا بما حاصله واحد هما وغيره ذلك ولم يكن والاختلاف بل وافقوا به ولم يقولوا اجمعوا او وجه الجمع كذا او انه ليس بينهما تعارض ثم في نادر غاية الندرة فتوقفوا لوجوب الجمع والا فالباقي بنوا فيه على عدم الجمع كما هو انهم منهم عادة من جملة الجمع الذي لا صانع منه ما اشرنا اليه من تأويل ما ليس بحجة وارجاعه الى ما هو حجة والحاصل ان الجمع بعد التقادم او ارجاع ما هو مرجوح الى الراجح الذي هو الحجة انما عرفت من القاعدة السابقة ان الحجة هي الراجح فقط وهذا الفعل في الطريقة المسلوكة للمجتهدين لكن الان بعض من لا اطلاع له بحقيقة الحال يجرب غريبا عظيما بتقديم الجمع على الترجيح وربما يجرب الراجح الذي هو الحجة بسبب المرجوح الذي ليس بحجة ويؤول الراجح ويرجعه الى المرجوح وان كان الراجح في اعلى درجات الرجحان والمرجوح في اسفل درجات المرجوحية فيؤولون اخبارا كثيرة صحاحا مضى بها موافقة للقرآن مخالفة للعامة الى غير ذلك من المرجحات المجمع عليها في غير واحد ضعيف مرجوح بالوجوه الكثيرة وقد كتبنا رسالة مبسوطة في جمع بين الاخبار الاصل ما بنى عليه النبي وفي صلاة

الفقه على ما قال التعديل الثاني وهو يطلق على معان اربعة الدليل والراجح والاستصحاب والقاعدة الكلام في الاول واما الثاني فقد عرفت حال ظن المجتهد والمقلد وغيرهما والاستصحاب سنذكره والقواعد كثيرة وقد ذكرنا الاصول العشرة عند الفقهاء وجهة اعتبارها لهم اياها في حواشينا على بناء

المفاتيح فلاحظ فيها وتكلم في اصالة البراءة لكونها العدة اعلم ان المجتهدين ذهبوا الى ان ما لا نص فيه والشبهة في موضوع الحكم الاصل فيهما البراءة والمراد من الثاني ان حكم الشيء شرعا يكون معلوما لكن وقع الشبهة في موضوعه مثلا المشبة حرام البتة والذكي حلال لكن وجد لحم لا يدري انه ذكي او البتة والذكي والاخباريون على ثلاثة مذاهب فيما لا نص فيه الاول التوقف وهو المشهور بينهم والثاني الحرمة والثالث الحرمة والرابع وجوب الاحتياط ويحتمل ان يكون القول بالتحريم محضا بقبول ورد الشرع غير مختص بالاخباريين والى الاخباريون جاء لا نص فيه ما تعارضا فيه الخبران والاظهر الظاهرة الفرقة وصرح بعضهم بان هذه المذاهب فيما اذا احتمل الحرمة وغيرها من الاحكام اما اذا احتمل الوجوب وغيره سوى الحرمة فجميعهم مثل المجتهدين يقولون بالبراءة هذا فيما لا نص فيه واما في الشبهة في موضوع الحكم فهم مثل المجتهدين يقولون بالبراءة دليل المجتهدين حكم بقبح التكليف المؤاخذة ما لم يكن بيان والايات الكثيرة والاخبار المتواترة المتضمنة لنفي التكليف والمؤاخذة ما لم يكن بيان وعلم وانه لا يخلو الزمان عن امام ليعرف الناس ما يصلحهم ويفسدهم الى غير ذلك والاجماع نقل كثير منهم الصدوق في اعتقاداته والمحقق والعلامة وكثير من المتأخرين وهو الظاهر من الكليني المفيد ولا شبهة في كونه حقا لانا نقطع ان المسلمين من زمن الرسول صلى الله عليه الى زمان القائم عليه السلام ما كانوا يتوقفون في كل واحد من حركاتهم

وسكناتهم في كل واحد من اعضائهم وكذا في كل واحد واحد من مأكولهم ومشروبهم وملبوسهم ومنكحهم ومحل جلوسهم وحركتهم وغير ذلك مما يعسر مشقة الحكم ما كانوا يتوقفون في هذا الامر وغيرها على الرخصة البائنة من الشرع وعلى قدر الرخصة ويلزم ان الرسول صلى الله عليه وآله لم يبعث لم يلزمهم على ذلك بل كان يبلغهم التكليف لانه يبلغهم الرخصة والاباحة ودفع التكليف بالتوقف والحرمة كما يقول الاخباريون وكذا كان حال الائمة عليهم السلام وكذا كان طريقة المسلمين في الاعصار والامصار ويدل على مذهب المجتهدين ايضا استصحاب عدم التكليف السابق بحجة الاخباريين الاخبار الدالة على التوقف اذا لم يعلم الحكم وفيه ان المجتهدين قائلون بمضمونها بل اساس اجتهادهم ومدار فتاويهم على مضامين هذه الاخبار اعترفت انهم من جهة ان الفتوى لا بد ان ينتهي الى العلم يقولون ان المجتهد ظن المجتهد الجامع الشرايط لا ظن غير لوجوب العلم واليقين بحجية ظنه ويرد عليهم اعتراضات اخر وستعرفها واستدلوا ايضا بقوله صلى الله عليه وآله حلال بين وحرام بين وشبهات بين ذلك فمن ترك الشبهات نجى من المحرمات ومن اخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم وفيه ايضا نظر من وجوه الاول انه لا يدل على وجوب التوقف او الحرمة بل ظاهره ان ان الفعل كونه حراما في نفس الامر يعلمه او لا فلا الثاني انه يدل على كون الحكم فيه ما ذهب اليه المجتهدون من انه حلال بين وحرام بين وشبهة وحكموا بالاستحباب والكراهة واما الحكم عند الاخبار بين فاذهب من الفريقين قائلون بان مثل مال الغائب والسارق شبهة وكذا كون امرأة اختا من الرضاعة شبهة

وغير ذلك مما ورد التنزه والاجتناب عنه والاحتياط فيه من الشرع وان لم يقولوا
بذلك وقالوا بانه حلال بين كما صرح بعضهم به فيضرب ان كيف يكون هذا حلالا
بينا ومالا يعفى فيه من جميع ما خالف لنا يكون واجب الاجتناب او حراما وهذا عجب
الثالث انه شامل للشبهة في الموضوع وما احتمل الوجوب وغيره من الاحكام
فما يقولون فيهما فهو الجواب للمجتهدين ايضا من دون تفاوت كما انتباه في
اصل البراءة الرابع ان كون ما لا نص فيه شبهة اول الكلام فان الادلة السابقة
واحد منها يكفي لوجود المنع فضلا عن الاجماع وسيما النواوي الاجماع الحاكي
ان العلم من احبارا حرام الشبهات لاعقاب على ارتكابها منها ما رواه علي
بن محمد الخزاز في الكفاية في النصوص بسنده الى الحسن عليه السلام انه قال في جملة
حديث ان في حلالها الحساب وفي حرامها العقاب وفي الشبهات منابا
فان ارتكب الشبهات استبرأ لدينه ان كان حلالا كنت قد زهدت فيها وان كان حراما
لم يكن قد اخذت من الجنة وان كان العقاب فان العقاب ليس اساس ان
يقاوم ادلة المجتهدين فضلا عن ان يغلب عليها السابع انه ورد نصوص كثيرة
في ان الشبهة في موضوع الحكم شبهة البتة وان الاحوط الاجتناب عنه ومعها
امكن سيما في الفرج بل ورد في صحيح عبد الرحمن التصريح بان الجهل بنفس
الحكم اعذر من الجهل بالموضوع وتمام الكلام في اثنا رسالتنا فعلم ان جعا
من المجتهدين فرقوا في شبهة موضوع الحكم بين المحصور وغير المحصور وحكما
بالمنع في الاول بتأمل ان الحكم بحلية الجزء يستلزم الحكم بحلية ما هو حرام علينا

نطعا وطهارة ما هو خبز مما كانا بين المشتبهين والثوبين كذلك والدرهمين كذلك
احدها اغصب جزما الى غير ذلك وان حكمنا ان احدها الخمس او حرام فهو نزيح من
غير مرجح شرعي والنصوص وردت في الانائين ونظائرها كما قالوا والفرق بين
المحصور وغير المحصور ان المحصور بنافي التنزه عن الكل بحيث لا يلزم الحرج المنفي
وغيره بخلافه وهذا لان الحرمة والنجاسة تكليفان يجب امتثالهما حيث يمكن الامتثال
بترك المحتملات من باب مقدمة الواجب يكون مكلفا وجب لامكان العلم تفاوت ترك
الجميع وعدم الترجيح الشرعي لا يكون مكلفا بترك بعض المحصور ارتكاب جميع محتملاته
يحقق عادة فيتحقق اليقين باستعمال الحرام او النجس واما غير المحصور فلا يتحقق العلم عادة للمكلف
الواحد بانه ارتكب الجميع فارتكب الحرام والنجس يقينا وكون المكلفين باجمعهم ارتكبوا
الجميع لا يضر لان كلا منهم مكلف بعلم نفسه ولو لم يكن تكليف عليه كما هو الحكم في
وجدان المني في الثوب المشترك لعدم علم كل واحد منهما بتكليف وتصور خلاف
في شخص واحد واقوى من ملفقا يكون احدها نجسا والمكلف عالم بذلك فان عليه
بذلك تكليف بتنزه عن النجس اليقيني ولا يمكن الا بالتنزه عنهما جميعا وايضا
من الاخبار ان النجاسة مثلا لا يجب من اول الامر التحرز عنها في انها هل بلغت
قوة بحيث لا ما لم لا يجب ذلك عند ما مادة محتملة ايضا بل متى علم بها حكم بالنجاسة في
تنزه عنها والا فلا وفي غير المحصور لا يحصل العلم غالبا بان النجاسة وقعت فيها
حتى يكون نسبتها الى الكل على السوية بحيث يصير الكل مقدمة للترك لعين
الخطاب فتأمل مع ان عدم وجوب الاجتناب عن غير المحصور مجمع عليه بين

الكل ولا يجب فيه وهذا المدين ذا الاعصار والامصار كان على ذلك وقد
حققناه في موضع آخر وكثيرا ما يعامله اصالة الصحة في تصرفات المسلمين وبالجملة
ادلة اصل البراءة شاملة لما هو مثل وجدان المني المذكور لعدم العلم في كل واحد
واحد منها واما العلم بالكل الاجمالي بنيها فلا يقاوم تلك الادلة حتى خصصها
ويخرج جميع الافراد الغير المحصورة منها ويدخلها في الحرام والنجس بان يقال العلم
بالتكليف بكل واحد واحد حاصل من حيث كونه مقدمة للواجب لاذكر ما من تكليف
تكليف ما لا يطاق او الحرج مع ان الخاص لابد ان يكون اقوى من العام حتى
يغلب عليه ويخصصه على ان التساوي لا اقل منه اجماعا كما عرفت وهو فيما نحن فيه
محل تأمل ولم نقل بانه ليس كذلك واما الشبهة في المحصور فعندهم لا بد ان يدخل
فيها خبز فيه لا يعلم حتى تشملها ادلة الاصل لان حرمة احدها او نجاسته يقينية يجب
امتثالها فعلما لعموم اطيعوا الله وغيره والامتثال ممكن وخال عن الحرج ولا
يناني لا بترك الجزء فاحدها حرام او الجزء الثاني يجب اجتنابه من باب المقدمة والادلة
الواجبة كالكليات والامتثال يحقق بافرادها وان كان المحصور بحيث لا مدخل
لها في الوجوب لكون لا بد من ارتكابها لكونها شرطا للوجود هذا كان من يعلم ان
عليه فائتة لا بد وان انها العصر او الظهر او انها ايهما من الجنس فان الواجب
الاتيان بالكل لتحصيل الامتثال الا قول هذه قاعدة وجيهة الا انه ورد في الثوب
فيه الحرام والحلال انه حلال حتى يعرف الحرام بعينه وفي الصحيح عن ابي بصير
الباقر عليه السلام جواز الشراء من العامل الذي يعلم انه باخذ الكثير من حتى يعرف الحرام

بعينه وفي الصحيح عن احدهما عن شراء الخيانة والسرقة قال لا الا ان يكون قد اختلط
معه غيره فاما السرقة بعينها فلا وفي الموثق عن اسحق بن عمار جواز الاشتراء من
العامل يظلم الناس يعلم انه ظلم فيه احدا لغيره لك وورد في المال المختلط اخراج الخمس
وحلية الباقي وتفصيل الامور في الفقه والاحتياط مهما امكن التجنب عن
الشبهات وارتكاب الاحتياط في الفروج وعدم الاتكال على اصل البراءة مهما
امكن لان ما ورد في الاحتياط يكون في غاية الكثرة والتنزه وموافق لسلك النجاة
سيما في زمان الحيرة وخصوصا بعد ملاحظة وهن العمومات وشمولها لما
يقع فيه الاحتياط وان كان الاتكال على اصل البراءة لا مانع منه اصلا لكن في مثل
دوران المرئة بين كونها بنتا او زوجة او اختا ونحو ذلك يجب الاجتناب
البتة وكذا في المأكولات مثل كون احدى الانائين فيه السم المهلك جزما لم
يوقف بعينه ونحو ذلك والله هو الحادي لسبيل النجاة واما ما ورد فيه
النسان المتعارضان فالاظهر فيه التخيير لكثرة ما ورد فيه من الاخبار الدالة عليه
وموافقتها للاصل وقوة دلالتها واما ما دل على التوقف فيحمل الحمل على الاستحباب
او صورة امكان الرجوع الى الامام عليه السلام او في حقوق الناس على حسبما
سنعرف مع عدم مقاومته لما دل على التخيير لما ذكر لكن الاحتياط فيه كما ذكر
وان كان محتملا للوجوب وغير الحرمة واما محتملها فمقبل بان الاحوط فيه الترك
لظاهر الادلة ولان دفعة المفسدة اهم من جلب المنفعة وفيما ما نذكر لكن الفقهاء
في الصلوة الفريضة يقدمون جانب الوجوب والعمل ولعله لنهاية تنزه

وجوبها وكونها اوجب الواجبات بعد اصول الدين ثم اعلم ان ذكر اصحابنا التمسك باصل
البراءة والعدم شروط الاول ان لا يكون منبنا لتكليف من جهة اخرى ومن ظاهر
ذلك وقد مر وجهه الثاني ان لا يكون في مقام الاضرار بمسلم او من في حكمه لان عموم نفي الضرر
الذي هو ثابت عقلا ونقلا بمنعه بل لا بد من الحكم بالتداري لو فعل الضرر الثالث
ان لا يكون التمسك فيه جزء عبادة مركبة لانها توقيفية فان ورد الدليل بالاجزاء
فلا يمكن التمسك في النفي بالاصل والا فلا يمكن ايضا لان اشتغال الذمة بها يقينية
فلا يرفع بمجرد الاحتمال ولان الاصل عدم كونه عبادة الان يقال لا نسلم اشتغالها
بازيد من القدر اليقيني الذي يتبين من اجمالي وجوبه وفيه ان التكليف اذا وقع
بالاتيان بفعل مجملا فان لم يمكن الاتيان به فلا يكون تكليف به بل لا بد من البيان وان
امكن الاتيان به بارتكاب مقدمات لا مانع منها شرعا فلا مانع من التكليف
به حتى فالمفروض وجود المانع مفقود نعم لو وقع الاشكال في ان المقدمة منها
ومبطلة ام لا فيكون من قبيل الاول وقد ذكرنا في الغاية الثالثة

اعلم انه لا يجوز للمجتهد التمسك باصل البراءة الا بعد بذل

الجهد واستفراغ الوسع في الادلة وتحصيل الحكم فان لم يوجد دليل على التكليف تمسك به
فهو لا يعارض دليلا الا نعم يصلح لتأييد دليل على الخلاف وفيه ايضا واعلم انا لو قلنا بجواز
الاحكام الشرعية الفرعية مع كثرتها وتوفر الدواعي الى نقلها من ضروريات
الدين مع ان العادة المستمرة في الانبياء السابقة من لدن آدم عليه السلام الى خاتمهم
صلى الله عليه وآله انهم اولوا الشرايع والاحكام في الدين فكم منهم من معجزة

بديهي ان به اخبارا كثيرة بحيث يعرفها كل العارف بها بل هذا هو الغاية في بعث
الرسول عليه السلام بل يعلمهم بحيث العادة اوامر ونواهي كثيرات في معرفة احكام
كاوردعن الرسول والائمة عليهم ما زاد على حد التواتر ووصل الكل واحد
في الجملة فمن عاملون بتلك الاحكام علما اجماليا وان لم نكن عارفين بتفاصيلها او
مثلنا مثل عبد اعطاه سيده طومارا وقال له امرتك باحكام كثيرة في هذا الطومار
بعضها سهل وبعضها صعب فلا يمكننا التمسك باصل البراءة وعدم المطالعة
وترك العمل لكن حال العوام لا يمكنهم التمسك بالاصل والاصلي مما ذكرنا ظهر
دليل المجتهدين في قولهم بعدم معذورية الجاهل بنفس حكم الشرع الا موضع
الذي استثنوه نعم بعد بذل الجهد واستفراغه لو وقع عقلا او جهل لم
يكن عليهم شئ من جهة عدم تقصيرهم لان مرتبة مذهب الشيعة في كل
العدلية ان المدار في التقصير وان التكليف حسب الوسع بل الاستقراء ايضا
يقولون بذلك من جهة السيرة واما احكام المجتهد والعامي بعد بذل الجهد
واستفراغه في تحصيلها بالنحو الذي ثابت شرعا يكون الحاصل لهم حكم الله الظاهري
في حقهم فالمتابعة للواقع ام لا وقد عرفت النحو الثابت ودليله واما مع التقصير
المنسوب من المجتهدين بعدم تحصيلهم طائفة الواقع ام لا فمع عدم
الاصابة فعلى التصحيح الذي هو الموافقة الامر فاذا لم يوافق يكون غير مجزئ
فلا نزاع الا صحوري ذلك في انه يجب الاداء او يقضي في الوقت واما القضاء
فالمسلم انه يجب بفوت الوقت لانه ما صلى شيئا وكل من لم يصل فات صلوته وكل من

فات صلوته يجب عليه القضاء لعموم ما دل على وجوب قضاء الفوائت هذا على القول
بان القضاء ليس تابعا للاداء بل بامر جديد واما على القول الآخر فوجوب
في كل موضع ثابت من غير حاجة الى العموم واما اذا طابقت الواقع فاما ان لا يكون
له ظن بانها الظنية الشرعية فهي ايضا بالعلة لعدم تأتي نية القربة وكذا لو
كان له ظن الان ما كان شيئ ظنه وكان ميتا ولو ما كان يدري انه معجز فما
حتى يبني في مشروعية القربة وفي الحقيقة هما امران الصدور ان وهما ان في غير
المطابقة للواقع واما ان كان له ظن فيجيء هنا ان مشروعية القربة فلا تلك
قد عرفت ان الظن ليس بحجة ولا يجوز التعويل عليه شرعا الا ان يدل عليه
حجة شرعية واجبة اما نفس على التقليد للمجتهد الحي لا اي ظن يكون مثل
الحاصل من التقليد للأب والامهات وسائر الناس ومن حرم هو على التقليد
المجتهد الميت لعدم دليل على حجية هذا الظن بل الدليل على عدمها كما عرفت وايضا
الفقه احكاما مختلفة قد وقد لتيقنا بتعارضه فكيف يمكن الحكم بالتخيير ان بعض
الاخبار الدالة على حكم لمعارضه فلا يمكن الحكم بالتخيير بين الفتويين من
غير تقليد واما المجتهد يحكم بحجية احدهما بالمرجحية الى مقلديه فحينئذ يحكم
بالحجية العلان بالنسبة الى من يقلد الحاكم بالبطلان وهذا لم يقل احدا واما الواقع
فلان الكل قد سوا في الظنون حكم الله وقد دل دليل على ان كل ما في الظنون حكم تعبدي
من حكمه تعالى فما دام لم يقم دليل يفيد بنوعه على دليل يفيد بقول
لا نقول بالتعين الا بالتعين منه وايضا الاطاعة العرفية واجبة فقط فقوله تعالى

واطيعوا الله وغير ذلك والاشتغال العرفي لا يتحقق الا بالاتيان بذلك الشئ بجميع
لان كل ظن يكون يكون الا ان يجوز الامر كل ظن يكون وايضا الموافق لمذهب العلامة
ان الثواب والعقاب بازاء الافعال ومعلوم ان هذا وهم لم يطابق عبادته الواقع
في الفعل واحد والتقصير ايضا واحد من دون تفاوت اصلا غاية الامر انه اتفق
هذا الظن في موافقته للواقع كما انه اتفق ذلك في مخالفته للواقع ومحض الاتفاق
كيف يصلح للثواب الدائم والعقاب الطويل والخلود اذا كان في اصول الدين لاجل
بازاء ترك الفرايض هما يجيء لانه غير فاضل بل مقصر وايضا روى الكليني في الصحيح عن
الباقر عليه السلام قال بني الاسلام على خمس الى ان قال ان رجلا قام ليلا وصام نهارا وتصدق
بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله تعالى فيواليه ويكون جميع اعماله
بدلالته اليها ما كان له على الله حق في ثوابه ولا كان من اهل الايمان الحديث
وما دل على ان العبادة لا بد من ان يكون بالمعرفة من قبل الائمة عليهم السلام
كيف وبمجرد الظن كيف يكون يقين بها فيخلص في امرين الامور الدنيوية لو وجدنا
نبوة شرعا من شهادة العدلين لا نحتاج الى دليل يدل على ان شهادة العدلين
حجة وان ثبوت ذلك ولم يكن دليل لا يثبت به البتة فكيف يمكن القول في قول
العوام الناس والظنون التي يحصل بمجرد هو هوس النفس في جميع عبادات العوام
والحكم بالصحة شرعا لذلك ايضا من اصول ديننا ان الحجة منحصرة في قول من لا يجوز
الخطأ عليه ويظهر ذلك من الاخبار الكثيرة ولذا قلنا باعتبار العصمة في النبي والامام
والامام عليه السلام فلا يكون الحجة في قول مجتهد اصلا فضلا عن الميت وفضلا عن

العامي وغيره من الظنون ورجوع العامي على المجتهد انما ثبت بدليل قولي لحقيقة الخبر هو دليل جواز الرجوع وظن المجتهد ليس بقول الشارع بجواز ان يكون ظن غير مجتهد ايضا قول المجتهد بحكم كذا بل قول مجتهد واحد يخالف كثيرا وحكم الله عندنا واحد كما عرفت ويكون قول الشارع حجة للمستدل بحجية ظن المجتهدين وهما قيل من ان ظن المجتهد حجة اذا كان من دليل شرعي فيجوز تقليده حيا وميتا لان المستند للموت والاقليد حجة اصلا حيا كان او ميتا فهو من المؤخرات التي لا يقول بها الامن هو في غاية الغفلة لان كون مدرك الدليل ان مستند ان يكون مطابقا للدليل الشرعي وموافقا للحق المرعي ففيه ان الظن اليهودي والمجنون والصبي والمجوسي اذا طابق الدليل الشرعي يكون حجة بل لا معنى لحجية ظن الا بل الحجة ليست الا نفس الدليل وليس مستند المقلد نفس الدليل بل ظن المجتهد فان استند انما هو اليه والا لصح له الرجوع الى الدليل ابتداء وان اريد منه بحر كلامه واخذه من الدليل باي وجه يكون ففيه ان هذا لا يستلزم حفيته ولذا يفهم كل من الدليل خلاف ما يفهمه كل من الدليل الآخر حتى ان الاخباريين لا يتفقون على فهم ان كان كل منهم يقول ما افهمه عين مراد المعصوم عليه السلام قطعا مع ان المجتهدين يقولون هو لا ما يفهمون سوى تقليد المجتهدين ولو تعدوا من تقليدهم يخرجون الدين لقصورهم وغفلتهم وعدم اطلاعهم بحقيقة الحال مع ان هذا الكلام لا يصح من الكل لنحو بهم التقليد ولان المجتهدين لا ينحاف لقاعدة الفهم فضلا عن قواعدهم المبنية التي تواكمت عليها الافهام وتوافقت عليها احكام اولي الالحلام وايضا ان اراد من الدليل الشرعي ما هو دليل شرعي عند ذلك المجتهد فمن المعلوم ان كل

مجتهد

مجتهد اذا حكم بشيء من دليل فهو جازم بانه دليل شرعي وان اراد الدليل الشرعي بحسب الواقع فالعامي من اين يعرف الدليل الشرعي الواقعي من غيره اذ لو علم كان اعلى درجة من المجتهد الذي يقلده لانه لا يميز وهو يميز بل بصير على درجة من جميع المجتهدين وايضا لم يقل احد بان دليل المجتهد هو بل يقولون دليل العامي يفوت هو تجتهده لما عرفت من الدليل ولان عنده اذا كان ظن المجتهد لا دليل له كما عرفت فاذا مات يذهب المستند كما ان المجتهد اذا تغير ظنه لا يكون الظن السابق حجة قطعا ولا ينفع ان دليله بعد باق وما مات ولا شك في تغيره بعد التغير لا يمكن الاخذ بالسابق والسبب لعدم الامكان ههنا بعينه موجود في الموت ولا يرد ان الموت مثل صورة تغيره ابدا ولا يظهر على مقلده لان الاستصحاب حجة وهو ههنا موجود بخلاف ما اذا علم المقلد بالموت بالقطع وزوال الظرف فانه ان يتغير صورة اخرى او لم يبق منه شيء اصلا وايضا المستند ليس لفضل الظن من حيث هو ظن بل الادلة التي حررت وهي موجودة في حال الحياة دون الموت ومنها الاجماع وهنا نقلوا الاجماع على عدم الجواز بل ربما حصل من المعلوم من مذاهب الشيعة وربما يظهر ذلك من كتب اصل المستند ايضا وعلى تقدير عدم تمامية هذا الاجماع لا اجماع على الجواز بل قطعا ايضا وقد كتبنا رسالة مبسوطة في هذا المعنى فليرجع اليها من اراد ان يبذل جهده ويسعى في تحصيل دينه ايضا وانه لا يجوز التقليد فيما لا يفيد ظن ولا دليل عليه بل الادلة على عدم العمل في غير ذلك ما بطهر بالتامل مع ما ورد في الكتاب في باب المستدل في القبر وانه ظاهر في عدم جواز التقليد فيه فلاحظ وبعض العلماء حكم بمعذورية عبادة العامي وان ظن بجهة

وانه يجوز له تقليد اي شخص كان حي مجتهد المسلك ودليله انه لم يدل على عدم الجواز الا الدعوى والمسلمة وبامثال هذه الكلمات الهباء لا يكتفى ولا يعتقد انه برهان ويعترض على المحققين ولا يخفى على اديبه واعتراضه ثم اعلم ان ما ذكرنا في صورة يتمكن العامي من الاخذ من المجتهد وان لم يتمكن من ذلك ولا يمكنه ان يصير مجتهدا فيكون له الاخذ بالاحتياط بان يبذل جهده بقدر وسعه في حفظ دينه ثم يعمل به لانه تعالى لا يكلف بما هو فوق الوسع ولا يكفي في حجية التقليد

قال الفاضل المقدس الاردبيلي في شرح قول العلامة ويجب معرفة واجبات الافعال العقلية لاختلاف في صعوبة العلم الذي اعتبره سيما للبالغ الى النساء والاطفال في اوايل البلوغ فانهم كيف يعرفون الاجتهاد وعدالة المقلد والوسايط مع انهم ما يعرفون العدالة التي معرفتهم اياها واخذهم عنهم فرع العلم بعدالتهم ومعرفة العدالة للمفصل غالبا الا بمعرفة الجرحات والتعديلات وهم الان ما حصلوا شيئا وليس معلوم لهم العمل بالشياع بان الفلان عدل مع عدم معرفتهم حقيقة العدالة بل ولا بالعدلين ولا بالمعاشرة وحقيقتهم كلها بالدليل لا يخفى صعوبة مع ترجح عدم الوجوب عليهم قبل البلوغ بل وبعده ايضا لعدم العلم بالتكليف بها فانهم يمكن فرض الحصول في بعض التكليف ولا كل فلا يكون المراد اعم والحاصل ان لا دليل يصلح الان بكون اجماعا وهو ايضا غير معلوم الى يظن انه يكفي في الاصل الوصول الى المطلوب كيف كان بدليل ضعيف بالظن فيقلد ونقلد لك كما مر الاشارة اليه وعدم نقل اجماع من

السلف بل وكانوا يكتفون بمجرد الاعتقاد الى وقال في بحث وجوب العلم بدخول الوقت كل من فعل ما هو في نفس الامر وان لم يعرف كونه كذلك ما لم يكن عالما بفساد ما فعله حتى لو اخذ المسائل عن غير اهله بل لو لم يأخذ عن احد وظنها وفعل فانه صحيح الى ان قال وفي كلامهم اشارات مثل مدحه جماعة للطهارة بالمأمع عدم العلم بحكمها وصحح من مر بالموقف وفعل المعاد الا فعلت كذا مع انه يدل على ان الواجب كذا صحيح وفي تصحيح من نسي ركعة ففعلها واستمر الخ اقول اي صعوبة في معرفة الواجب من المعلوم عن مظنتها والتميز ان غالبية النساء والاطفال لكمالات وصنايع دقيقة وامثالها في غاية الظهور وعند البلوغ يجتهدون وهي اصعب مما ذكرت بل رفع الاخلاق الرديئة المهلكة وتحصيل النفس بالجهاد الاكبر اصعب بمراتب بل التكليفات الظاهرة اكثرها اصعب ومن جهة القابلية كما فهم الله تعالى ولو فرض ان احدا لم يكن له القابلية فلا شك في عدم كونه مكلفا بما هو فوق طاقته ولا يتامل احد من الشيعة في ذلك فضلا عن فقهائهم بل العامة ايضا لا يرضون على انه لو تم ما ذكرتم لزم ان يكون عباداتهم صحيحة وان خالف الواقع اذ قلما ينفق ان يكون عبادة امثالهم مستجمعة لجميع شرايط الصحة واجزائها بل المسنون والمندوب ايضا يكونون لذلك غالبا فيلزم صحة عباداتهم لعدم امكان علمهم بالمجتهد العدالة على حسب ما ذكرتم على ان الخطأ في اصول الدين ليس بعذر والجاهل كالكافر خارج عن الاسلام والايمان ولا يجتمع هذا ابدا مع الظن والتقليد لان الخاطئ غير مأمون عليه هما والتكليف بالاصابة للواقع تكليف بما لا يطاق في

مع انه على هذا لا يكون ظنا ولا تقليدا بل علما واجتهادا واصول الدين دليله على ظاهر حيث يكون الخطأ فيه من جهة تقصير ما في ملاحظة الدليل او من عدم التخلية او من المباحثة وعدم جد وجهد واستفراغ وسع على ان الرسول صلعم والائمة عليهم السلام حثوا في الطلب والنظر في وجوب طلب العلم والتفقه في الدين والمعرفة وان لا يباح احد فيها اصلا وبعدهم الفقهاء ايضا بالغوا وشددوا واكدوا واكثروا من المواعظ لكي يكون عباداتهم وعقايدهم على وفق الحق والصواب والرشد ومع جميع هذا يباح العوام غاية المسامحة فلا يعرفون الدين واحكامه والعبادات وغيرها كلها فاسدة بالنحو الذي نشاهد منهم فاذا سمعوا ان كل ظن يحصل لهم من اي طريق حصل يكون اذا دائما في الواقع فيظمئنون اذن بظنونهم الفاسدة قطعا ويخرجون الامر بالمرة لانهم يظنون ان ظنونهم مطابقة للواقع فيتركون البحث عن تحصيل المعرفة بالمرة والله يشهد على تركك عليهم حفظ لدينهم وعباداتهم وغيرها واما انهم كيف يعرفون المجتهد له ففيه انه شبهة وعما نقدم ردت على فرض امكان التقليد مطلقا ولا وجه للتخرص لخصوص العدالة فان الاجتهاد له شروط كثيرة لا يعرفها الا المجتهدون او الماهرون والعدالة اسهل من الكل والجواب ان العلم العادي او الظن القوي يحصل بكون رجل ماهرا في الفقه طبيبا لعلاج الجهل في مسائله وان لم يكن له وقوف بالفقه اصلا كما هو الحال في سايرالعلوم والصناعات وكما جرت العادة في خصوص الفقه ايضا في اعصار الائمة عليهم السلام والامصار الى الان والدليل على ذلك كان المدار بلا شبهة ورضا منظهر

من الدليل

من الاجماع ان الائمة عليهم السلام كانوا راضين بذلك وامرين بل وامرهم اكثر وكذا يظهر من احاديثهم الصريحة في جواز التقليد وغيرها من الادلة الدالة عليه كما مر الاشارة اليها ويظهر من تلك الاحاديث انهم عما جوزوا التقليد كل احد وافعل بكل ظن بل ما جوزوا الا تقليد الفقيه العادل الراهد في الدنيا المخالف لهواه العارف باحكام الشرع الناظر في الحلال والحرام الى غير ذلك بل صرح في روايته الاحتجاج بحرمة تقليد العالم الذي ليس كذلك فاذا كانوا ما جوزوا الاخذ عن كل عالم فكيف يجوز الاخذ عن كل جاهل بل وبكل ظن وايضا اذا كانوا صارمين عن تأخذ معالم دينا كانوا يقولون عن فلان اي رجل خاص وعما كانوا يرخصون لاحد من كل واحد ومن اي ظن كان بل ربما كانوا يبالغون في ان الحكم الشرعي ومعالم الدين لا بد ان يؤخذ من انفسهم عليهم السلام حتى انهم نهوا عما حرق العادة السابقة ومنها قولهم اسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فانه تعالى لم يقل اسئلوا كل واحد اوعلموا كل ظن بل لا شك في انه تعالى والرسول والائمة عليهم السلام صارمون عن ذلك اشد المنع وردوه عليهم عما حتى اهل الذكر على تقدير التعميم ايضا لا شمول العوام وكل احد لانهم ليسوا من اهل الذكر قطعا وبالجملة الادلة الدالة على انه لا يجوز الرجوع الى غير الائمة عليهم السلام كثيرة خرج منها الرجوع الى الفقيه فقط وبالجملة الادلة التي وصلت بل ورد ان حكمهم حكم الله وحكم الائمة عليهم السلام ورد انهم الحجة على العوام والائمة عليهم السلام حجة عليهم فظهر من جميع ما ذكر ان الحق في العامي منحصر في تقليد الفقيه وان كل ظن يحصل

له لا عبرة به اصلا فكيف يمكن الحكم بحجية اي ظن حصل له وان طابق الواقع بل ورد في الاخبار انه لا عمل الا بالفقه وبالمعرفة وبالعلم وباصابة السنة وامثال ذلك ومعلوم ان الظن منه نفي الصحة ومسلم عند الكل والاخذ بقول العوام وكل ظن لدين الفقه قطعا وكذا الليس من العلم واصابة السنة بل ليس مرادهم عليهم السلام الا المنع عن مثال هذه الامور والحاصل ان معرفة الفقيه الجامع للشرايط ممكن وحاصل قطعا لمن لا يعرف شيأ من الشرايط ولا شك في ان معرفة تلك الشرايط ليست شرطا في معرفة المجتهد ولم يقل احد بذلك بل صرحوا بخلاف ذلك نعم وجود تلك الشرايط شرط لوجود الاجتهاد كما ان معرفة القوارير الطبية شرط في الطبيب وليست معرفتها شرطا في معرفة العوام لانهم لا يعرفون علة الواسطة ففيما نحن فيه بعد ما عرفت الفقيه نقلد على مصطلاح اهرها في انها كيف تطبخ وانه يجوز بوساطة فلان ام لا وكيف نصنع كما هو الحال في الشرح والشباب في هذا الباب وفي كل باب واما ما ذكره من الامارات فمع ان الاشاعرة لا يعارضون لادلة النسبة بل القطعية نوقفت على النحو الذي ذكرت لانقضت انهم كانوا يوقفون في العبادات التوقيفية الاحكام الشرعية الاخذ بكل ظن يحصل وباي ظن يحصل وفي اي قدر من القصور ويكون النحو وهذا مخالف لاجماع جميع المسلمين بل وجميع المذهبين فضلا عن الشيعة ومناف للادلة الكثيرة الواضحة المسلمة عند الكل بل يحصل منها القطع كما لا يخفى وبالجملة التمسك بامثال ما ذكر في غاية الغرابة اما حكاية الانصار فلانهم احدثوا في الدين ما لم يكن وغيروا وبدلوا كانهم

بغير الجزء

وهم ثلثة او اربعة على انا قد اشرنا الى ان عبارة اكثر العوام ليست مستجمعة لجميع شرائط العصمة فطعا فيلزم منها ما ذكره واستدل على بطلان مذاهب المقلدة من عدم جواز التقليد فى اصول الدين وادعوا الاجماع عليه واقاموا البراهين العقلية والنقلية على ذلك وقد اشرنا اليها فى الحاشية بان ذلك يستلزم كفر العوام وهو باطل قطعا وغير ان كثيرا من العوام ياخذون الدين بالدليل والدليل على القدر الذى يدخلون به فى الايمان ويطمئنون عليه فى غاية السهولة ولا يتيسر اكثر من ذلك فان رفع جميع الشكوك والشبهات واجب كفائى بشان المجتهد اتفاقا واما الباقون فاكثرهم ليس لهم عقيدة مجزمة وربما يعتقدون جسمية الرب تعالى او كونه فى سمت السماء او فى جهة اخرى او كونه فى ظرف العالم او غير ذلك وربما لا يعترفون بالرسول او بمعنى النبى والرسول او انه كان معصوما او انه مرسل او ملك الى غير ذلك وكذا الامام لا يدرون معناه او لا يعترفون اشخاصهم وكذا امر المعاد وربما يعتقدون اعتقادات الصوفية او التجسيم وغير ذلك واما النجف فاكثرهم مستضعفون والمستضعف ليس بكافر قطعا سيما المستضعفين من الشيعة والمستضعف صنفان صنف من جهة عقله وصنف من جهة عدم تمكنه من تحصيل الدليل او المعرفة بها واما غير المستضعفين فلم يقل احد من العقلاء بانهم كفار مع كونهم من الشيعة بل يكونون مثل المستضعف واسوء حالا بين الايمان والكفر واختلافى فرق الشيعة ثم اعلم ان ما ذكرناه بالنظر الى الادلة اقوال العقهاء والادلة والا فالحق من لطفه تعالى وعظم امتنانه ان يكون الامر على ما ذكر المحقق الاردبيلى

ومشاركوه سيما حسن حسنا لا نعرف معها سيئة وكذا حب اهل البيت لكن ما نعتبر الادلة واجماع ففهائنا لا يجوز ولا يمكن شرعا فتامل

فى الاستصحاب قد عرفت فى الغاية الرابعة وغيرها ان الاصحاب مختلفون فى اثبات اصطلاح المعصوم ع واثبات اللغات واثبات احرام بغير سنة اوضحه او عدم الفريضة او بقاء الفريضة او غير ذلك الى استصحاب العدم او استصحاب البقاء او ما لا نعرف الحادث وايضا الاحكام التى ليست موقتة ولا فورية تكون من قبيل الموقتة اذا ثبت شرعا يوم الثلثة اعنى ليل الاجماع او الاحبار او غيرهما لكن مع ذلك ربما يعرض موضوعها تغيرا ما يجب الصفة مثل الماء القليل النجس يصير كرا والعلقة مثل الماء المتغير بالنجاسة زال تغيره من قبل نفسه وحال من احواله مثل الانائين المشتبهين وقع فى احدهما نجاسة ثم وقع الاشتباه فحصل الاشكال فى ان البقاء كان باقيا على حاله ام تغير وتبدل بحكم بان احد الماءين القليل المتغير بالملاقات ما دام باقيا على تلك يكون نجسا اخر هما وكذا الحال فى الشفعين الاخيرين والمواضع التى وقع النزاع من العلماء فى الفقه اما هى من جملة ما ذكرناه واما ان التكليف انى وقع النزاع فيه فى بقائه فلم يخل الان والحاصل ان الاستصحاب على ثلثة اقسام الاول فى نفس الحكم الشرعى وهو الذى يثبت اللغات واشباهها والثانى فى نفس الحكم الشرعى بان يثبت حكما شرعيا غير معلوم لموضوع معلوم مثلا ان الذى كان معلوم الوضوء ناقض للوضوء ما لم يحصل قبل وغير كان متطهرا فهو الان

متطهر فليس بناقض والثالث عكس الثانى مثلا نعلم ان البول ناقض للوضوء لكن لا نعلم ان خفقة تنقض الاصل عندنا فهو متطهر وقد وقع النزاع المذكور فذهب الاستاذ والمشهور بين الفقهاء الحجة مطلقا ومنهم من انكره مطلقا لكن مرجعهم يتكون الى القسم الاول وان كان كلامهم فى مقام الانكار مطلقا وكان دليلهم ومنهم من انكر حجية القسم الثانى خاصة وهو الظاهر من صاحب المعالم وصريح كلام الاصحاب بين ثم ان هنا استصحاب اخر انكره بعض الفاضلين بحجية وهو من قبيل الاول فى كونه فى متعلق الحكم الا انه لا يثبت به سند ولا متن ولا دلالة ولا علاج تعارض بل هو مثل ربط بئر على النجس فوجد بابا مطروحا على العذرة بان يقال الاصل بقاء الطهورية الى حين الملاقاة فالثوب طهر ولا يخفى ان مثل هذا ليس بحجة لانه معارض بما لم نعلم الطهارة وما لم نعلم عدم الوضع حاكم بتنجس وطهارة فلا استدل المشهور بان الباقى الى الخارج فى بقائه الى المؤثر ويرد بمنع ذلك فان استحى اذا ثبت جاز ان يدوم واجيب بان الغالب بقاؤه فالظن يلحق بالاعلب وقد يمنع الغلبة ايضا بل الموجودات الغير القارة بالذات اكثر والقارة تدوم على حسب عادة الله تعالى لا مطلقا والحق ان شان غير الفقيه العلم بان يستدل فى هذا الاصل الذى بنا الفقيه عليه كلا او بعضا بهذا الكلام المخيف فضلا عن الفقيه فضلا عن اجتماع اكثرهم عليه لو لم نقل بالكل لان بناء الجميع على الاستدلال بالاستصحاب فى فصل الاحكام فى كتب الاستدلال وفى المعلق على كتب الاستدلال وغيرها واستدل ايضا لهم بان الاستصحاب معتبر فى بعض الموارد اجماعا فكذا فى الكل لحصول

والظن وكل ظن المجتهد حجة ولعل مرادهم من بعض الموارد اكثرها وكلها بل عرفت انه لا يخفى موضع بعض الاستصحاب الان النزاع فى امور اخر وقد عرفت بعض المحققين حصول الظن الا نادر مع حجية كل ظن للمجتهد والمعروف من المحققين انهم يمنعون حصول الظن والا فكل ظن للمجتهد يكون حجة مسلم عندهم من جهة الدليل الذى ذكروه وهو ان باب العلم مسدود والظن بن منحصر فى الظن فيكون حجة ولا نعنى بحجية الظن على ظن غير ان الظن الذى حصل من القياس والاستحسان والرمل وامثالها ليس بحجة عندنا وفاقا للعوة فى ولانه كان منهيا عنه فى زمان الائمة عليهم السلام والصدر الاول فكذا بعدهم بخلاف الظنون التى جعل انها كانت فى ذلك الزمان ايضا حجة مثل خبر الواحد وما يوقف عليه بشرة والاجماع بمر من جهة السند والمتن والدلالة وعلاج التعارض ومثل الاستصحاب وغير ذلك واستدل ايضا على حجية كل ظنه بان عدم العمل به ترجيح للمرجوح على الراجح وهو قبيح عقلا وكذا شرعا وغير مع الان يكون المراد بعد بذل المجهود استجماع شرائط الاجتهاد ولزوم عمل باحدهما اى لراجح والمرجوح والاولى التمسك بالاستقراء وبين ان الفقهاء ربما يحكمون بحكم كلى بتتبع جزئيات كثيرة غاية الكثرة الحد يحصل لهم الاعتقاد وبعدم مدخلية الخصوصية مثل حكمهم بحجية شهادة العدلين شرعا وغير ذلك وهذه الكثرة موجودة فى الاستصحاب الى حد يحصل فى اذهان المتشرعة ان الحكم الشرعى اذا ثبت ثبوت خلافه يحتاج الى دليل شرعى ويصعب عليهم بخلاف ذلك ولذلك لا يزال فقهائنا يتمسكون بذلك

فى كتبهم الاستدلالية والفقهية من دون تامل وتدبر والحاصل ان هذا الاستفتاء
والاخبار الظاهرة فى حجية الاستصحاب تنبوا الى ما حصل من الاستقراء يكفى للحكم
الاخبار هذا روى زرارة فى الصحيح عن الباقر عليه السلام قال قلت له الرجل ينام وهو
قال قلت فانه يحرك الى جنبه شئ وهو لا يعلم قال حتى يتيقن انه نام حتى يجئ من ذلك
امر بين والا فانه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين بالشك ابدا ولكن ينقضه
بيقين آخر فى لفظ عليه السلام فليس ينبغى لك ان تنقض اليقين بالشك ابدا والام
يفيد العموم لما تحقق فى محله من ان المفرد المحلى باللام حقيقة فى الجنس المعرف بالطبيعة
من حيث هى وهى الحكم المعلق بالطبيعة يدور مع الطبيعة وجودا وعدما فتعلق الحكم بالموصوف
بالوصف مع الوصف مثل قولهم الموسى لشئ الاكرام فانه يدل على ان من اتصف
بوصف الايمان يستحق الاكرام فالوصف لا يخرج عن الاعتبار وتؤكده قوله ابدا وفى رواية
ابدا فى الصحيح اخرها قلت فان حرك الى جنبه شئ وهو لا يعلم قال لا حتى يستيقن
ثم علمت فرأيت فيه قال ينقض الوضوء فلت ثم ذلك قال لانك كنت على
يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغى لك ان تنقض اليقين بالشك ابدا قلت
فانى ظننت انه قد اصابه ولم ادر اين هو قال تغسل الناحية التى ترى انه قد اصابها
حتى تكون على يقين من طهارتك الى ان قال لانك لا تدرى لعله شئ اوقع عليك
فليس ينبغى ان ينقض اليقين بالشك الحديث وروى البقباق فى الصحيح قال قلت له
بدرى او بيع هو ام ثنتين قال يركع ركعتين الى ان قال ولا تنقض اليقين بالشك
ولا يدخل الشك فى اليقين ولكن ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين ويبنى

بالذكر

بالشك فى حال من الحالات وعن بكير عن الصادق عليه السلام اذا استيقنت انك قد
توضأت فاياك ان خلطت وضوءك بشئ حتى تستيقن انك قد احدثت وفى الصحيح
عن عبد الله بن سنان ان رجلا سئل الصادق عليه السلام اتى امير المؤمنين عليه السلام الذى توفى فيه
اعلم انه شرب الخمر الى ان قال قال الصادق عليه السلام انما يضرب الحد من اجل
ذلك فانك اعرته اياه وهو طاهر ولم يستيقن خاسته فلا بأس ان تصلى
فيه حتى يستيقن خاسته وفى الخصال لسنده عن الباقر عليه السلام ان امير المؤمنين عليه السلام
علم اصحابه فى مجلس واحد اربعمائة باب منها انه قال عليه السلام من كان على يقين فشك
فليمض على يقينه فان اليقين لا يدفع بالشك ورواه فى العلل الصحيح
فى المجلد الثانى باب من شك فى شئ من الافعال هكذا من كان على يقين فشك
فليمض على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين وذكر ره انه رأى بعض النسخ
قديمة مقروءة عليها هذا الخبر بطريقين صحيحين فى احدهما البرقى عن خلف
بن حماد عن ابى الحسن عليه السلام كما ذكره عن القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد عن ابى بصير ومحمد بن مسلم
عن الباقر عليه السلام وفيها هكذا من كان على يقين فاصابه شك فليمض على يقينه ورأيته
فى خبر آخر لعله معتبر ايضا مرسلا ثم قال اصل هذا الخبر فى غاية الاتقان والاعتبار
على طريقة القدماء واعتمد عليه الكليني ره وذكر اكثر اجزائه مفرقة وكذا غيره
من المحدثين انتهى كلامه رفع الله تعالى مقامه وفى باب من الصفار عن القاسم
سأل فاكتب اليه من اليوم الذى لشك فيه من رمضان هل يصام ام لا
فكتب عليه السلام اليقين لا يدخل فيه الشك صم للرؤية وافطر للرؤية فان الله عز وجل

بعد ابراد هذه الاخبار لا يقال هذه القاعدة يقتضى جواز العمل باستصحاب احكام الله كما
ذهب اليه المصنف والعلامة ويقتضى خلاف ما ذكرنا لعدم ثبات ما نقول هذا شبهة عجز
عن جوابها اكثر من نخول الاصوليين والفقهاء وقد اجبنا عنها فى الفوائد المدنية الى
اخره ما قال وفيه ان الحق جواز العمل بهذه الاخبار على عدم صورة الاستصحاب ولم يقل على ما هذا
حمل واجاب عنا بانه قد تواتر الاخبار بان كل ما يحتاج اليه الامة مرد وردنه حكم حتى
ارش الخدش وقد تواتر الاخبار بحصر الحكم فى بين الرشد وبين الغى وما يجب فيه التوقف
انتهى لا يخفى انه معترف ان هذه القاعدة يقتضى جواز العمل باستصحاب احكام الله
فكيف يقول هذه شبهة عز عنها الفحول لان حجية الاستصحاب لليبت بكفر والبعض
ولا يخرجه عن الاسلام وقد اجاب عنها الذاهبون الى حجية الاستصحاب فى احكام الحكم
بالوجه الجلى ثم الجواب بالجواب الفاسد بين الركيكين فان الاخبار مع بقائها
على ظاهرها وصف الموضوع ومعلوم ان مورد الاستصحاب واضح هو بذلك ومع
ذلك لا معارضة بين الاستصحاب وما ادعاه من التواتر لان الاستصحاب ايضا حكم
وحكم يترتب حكم الشرع به كثير وكثير من المواضع يكون الحكم فيه مستصحبا النفى
او الرجاء ولا يقال انه يخالف لحكم الله تعالى وخطابه وكذا لا يخالف ما ورد
من تثليث الحكم وكتاب رسالة مبسوطة فى الاستصحاب ثم اعلم انهم ربما يستدلون بالمانعة
عدم البلوغ كما هو هذا انما يتم اذا كان خفاء الكبر وانتفاء ضده موجودا وفى شئ
فيتأتى اما مع الوجود الذهنى فلا اذ لا تفاوت بين الاقل والمساوى والاكثر فليتأمل
واعلم ان ما ذكره المجتهد من ان لا يتغير الموضوع بحيث يصير حقيقة اخرى واقعا او عرفا

مثل ان يصير الكلب ملحا او العذرة دودا والمتنجس بالدهن دخانا او ان جزء شئ
فيصير ماء وكذا الانتقال مثل ان ينتقل دم الاضحى الى القلب والبرغوث والبق وغير
ذلك من امثال ما ذكر لان النجس هو الكلب والعذرة والمتنجس الملح والدهن والدم
وتأمل بعض المتأخرين فى الامور المذكورة واحتمل جريان الاستصحاب فيها ايضا
والحق بنى واعلم انه ان تغير على نحو يقطع معه بعدم ما يعلم بثبوته يعلم عدم
ما يظن الجريان ومنه ما شك ومنه ما يظن العدم ومنه ما يجزم به والشك فى مثل
هذه من الاستصحاب استصحابا آخر يأتى ومراده قاعدة اخرى كذلك والظن من جهة
مساواته لما هو قوى او اضعف فلا بد للمجتهد ملاحظة ذلك

فى حجية القرآن الاخبار بون شاسع منها مطلقا وهو فى غاية الغرابة لان
الحجة قول الله تعالى وما قاله الرسول والائمة عليهم السلام انما يكون حجة فى
الاحكام الشرعية من حيث كونها كاشفة عن قوله تعالى فلا معنى للتوقف فى كون
قول الله تعالى حجة فكيف يحكم بعدم كونه حجة من جهة ما يتوهم من بعض الاخبار
اذ على تقدير ان يكون نصا صريحا فى عدم حجية قول الله تعالى كيف يجوز العمل به وطرحها
عليهم السلام ان يأمر والعدم الطاعة قول الله وعدم جعله حجة كيف وهم امروا
بكونوا كتابا ناطقا لم يكن حديثهم موافقا للقرآن فاضربوه على الحائط وانتم تجوزون
ان يأتوا بقول يخالف القرآن ابدا وسيأتى ما يؤيد الحديث شاهدا من القرآن فلا تغفل
به وصرح الرسول صلى الله عليه وآله فى الخبر المتواتر عنه بانه تارك فينا الثقلين وجعلها حجة
علينا الى يوم القيمة وامرنا بالاخذ بهما والاكيد وتعديد من عليهم السلام

انه يعرف هذا واشباهه من كتاب الله حين سئلوا عن رفع المرارة على الاصبع حال
الوضوء الى غير ذلك وفقهاء البصرة في الاعصار والامصار كانوا يدينهم الاستدلال
والتمسك به والحاصل ان القرآن كلام الله تعالى بفنباه ذا ظهر مراده تعالى فلا يمكن
التأمل لاحد في الحقيقة نأمل في كونه تعالى محتجا بما فهموه واستدل امراؤهم
والاعتماد عليه في احكامه ولا يخفى بذلك كان فرضا على من سيما
ان يكون التأمل من جهة ادعاء الخصوص من ظواهر بعض الاخبار وابن مسند
القرآن ومتشر من سنده ومتشر واما الدلالة فربما كانت قطعية وربما كانت
ظنية في غاية القوة وربما كانت ظنية مقابلة للقطع الحاصل من الاخبار مع انه يجتمع
عندهم قطعا وما دل على حجيته يشمل هذا ايضا بل يطريق اولى لانه مفهوم كلام
الشارع القطعي سندا ومتنا بخلاف مفهوم كلام لا يعلم انه من كلام الشارع احتمال
كونه كلام الراوي وانه للبون من المعصوم اصلا وانه متشر نقل بالمعنى بل هذا
هو الاظهر كما يظهر من مخالفة الفاظ حديث واحد في مقامات متعددة وانهم
عبروا بحسب النقل بالمعنى وغير ذلك بل كثير من الروايات يحصل القطع بانه ليس
كلام المعصوم مثل روايات عمار وغير ذلك وفي يجتمع عندهم قطعا مع ان مفهوم
ليس الا ما فهموه مما ورد من ان علم القرآن يختص بالامام عليه السلام فانك في
المراد علم الجميع وكل حكم يكون ظاهرا فلا شك في ان الاطفال يعلمون ان مراده تعالى
من الافراد الذين امتثال ما منع عنه وامتثال ذلك من الاحكام والمواعظ والقصص
بحيث لا تخفى بل يفهمون من قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون

ما تشابه جواز المتابعة لغير المتشابه وكذا من قوله تعالى ولو ردوه الى الرسول وكتاب بين
وغير ذلك وتوهموا ايضا من انهم عليهم السلام منعوا عن تفسير القرآن بالرأي
وفيه ان التفسير لا يكون الا في موضع لا يكون الدلالة ظاهرة والمطلب واضحا والمقول
بانه لعله كان في حال نزول الايات قرائن مشتركة بين القرآن والاخبار ظاهرة لهم
فوجهوا بنامع انهم عليهم السلام صرحوا بالاخذ بالقرآن على وجه يحصل القطع بان
المراد ما فيهم من القرآن للانه اذا ورد حديث يضرب مع ان الحديث المضروب اذا
خالف مدلول القرآن يكون داخلا في الاخبار المردودة على ما يظهر من الاجلاء
فتأمل في الاخبار تجد وبالجملة ليس هذا مما يحتاج الى الاستدلال وربما حكم بعض
المحققين بان الظاهر القرآن ليس بحجة نعم صرحوا وهذا ايضا ليس بشيء يظهر وجهه
من التأمل في الادلة والاخبار ومقتضى الادلة المزبورة انه لم يقع في القرآن
غير ما منع من الاحتجاج والاصحاب متفقون على ذلك لكنهم اختلفوا في انه
هل وقع فيه غير ام لا فالظاهر من اخبار كثيرة هو الوقوع ثم اعلم انه وقع بين القراء
وفقهاء العامة النزاع على عدم جواز العمل بقراءة غير السبعة او العشرة المشهورة بينا
جواز العمل بقراءة السبعة المشهورة والدليل على ذلك تقرير الائمة عليهم السلام
بل الامر بانه بقراءة كما بقراءة الناس الى قيام القائم عليه السلام والبحث في الاختلاف
الذي لا يختلف به الحكم واما ما يختلف فيه الحكم فالمشهور التخيير في العمل بما
شاء وذهب العلامة الى وجوب فراءة عاصم بطريق ابي بكر وربما استند
بعضهم في حجية القراءات السبع بما ورد في بعض الاخبار من ان القرآن نزل

على سبعة احرف ولا دلالة فيه على القراءات السبع مع انه روي في الخصال عن اصحابنا
حين قال لهم ان الاحاديث تختلف عنكم ان القرآن نزل على سبعة ابواب واحد فما
علمكم الامام فموسع عليكم ان تقرؤا كما تعلمتم من اوساطكم بغير تعنيف
وظاهر هذا عدم كون المراد السبع المشهورة مع انه روي عنهم عليهم السلام ما يكذب ذلك وانه
نزل على حرف واحد من عند الواحد في عدم جواز العمل
عن مدلول اللفظ فلا عرفت انه لا بد للمجتهد من مراعات العلوم اللغوية والعرف
العام والخاص وانه لا يجوز العمل على مدلول المعصوم اصلا وراسا ولا فرق
مطلقا وان من تقدم او خالف بقدر ذرة او عشر عشار او اقل يخرج ويكون
حاكما بغير ما انزل الله تعالى ومفتريا على الله ومعاندا لحدود الله عاملا بالقياس
هالكا ومهلكا للناس مبتدعا في الدين ومضيعا سنة خير المرسلين الى غير ذلك
مما اشير اليه في الغاية الاولى والثانية لكن مع ذلك نرى انه من اول العصر الى
اخره في كل منى يقع التعارض والمخالفة بلا شبهة بل لا يجوز عدم التعارض
ولو لم نعتقد لحكمنا بغير ما انزل الله وافترينا على الله وشرعنا في الدين الى غير ذلك
مثلا اذا ورد ان الرجل اذا شك في الوضوء يفعل كذا وكذا وايضا بال جنب نفسه او
فهم منه بحيث لا يمكن ان المراد بل المحتمل بل الصحيح انه يستأنف كون بلا فترة
وبلا توقف على دليل يدل عليها ومع عدم علم وشعور بان الدليل ما هو وان سند
ذلك او متنه كيف يعمل بمجرد الحجة لا بل ربما لا يكون ابدا وحادث بلا على ذلك
وعلى تقدير الوجود فهما ظنيان وهذا الفهم والتعارض فعلي والفعلي لا يصير

مستندا لقطع ومع ذلك اذا اطلعنا على حديث مضمونه هكذا رجل جر فيا لا يبقى الجر
فيه او لا نفهم المتأخرون المزبورة اصلا كما انه لو سمعنا حديث بول الرجل في البئر لا
نفهم منه بول المرأة وغيرها وايضا لو سمعنا حديث الاحرى بقرائن رأوهم عرفا او
جعفا او وقتا وكان او عند فعل الى غير ذلك من حديث يتضمن لا نفهم من ذلك
الامر سوى الاستحباب ولا ينبادر الا ذلك من دون ان يكون في ذلك الحديث قرينة
او نكون اطلعنا من الخارج على حديث يدل على عدم الوجوب وان سنده كيف ومتنه
وانه يقاوم هذا الحديث ويترجح عليه حتى تترتب التأويل فيه من جهة بل وبالا
يكون حديث يدل على عدم الوجوب اصلا وراسا فضلا عن ان نكون مطلعين عليه
وفضلا ان نكون حين سماعنا حديث الامر مطلعين ويكون ميلة نفرا وانه بحيث
حكمنا بالاستحباب من جهة مفاد ومتنه ومع ذلك اطلعنا على الامر الذي امر به على
الوجوب فاذا سمعنا مثل ذلك من ابوال ما لا يؤكل لحمه نفهم منه الوجوب الشرعي
لاجل مثل الصلوة والاستعمالات مع ان حمل قوله الوجوب الشرعي بعد ان الوجوب
لغة ومع ذلك نفهم من لفظ الثوب ان البدن ايضا كذلك وكذا من قطع لسجدة
في المساجد والمصاحف والقرآن وغير ذلك ومن استماع لفظ البول نفهم ان
الغائط والمني والدم وغيرها من النجاسات ايضا كذلك وايضا نفهم من لفظ
اغسل الظاهر في الوجوب لغة لا الوجوب لغيره والظاهر في الوجوب الشرعي بعد ان
للوجوب الشرعي الوجوب الشرعي بل وجميع احكام المحاسة مثل التحريم ان وقع
في اللبن واشباهه من المطعومات والمشروبات وغير ذلك مما لا يحصى كثرة

و نفهم تلازم جميع تلك الاحكام كل ذلك من لفظ اغسل الذي ليس هذا اول ورود لسوى الجرة
او المياه المضافة على الموضع مع انه لم يرد حديث على ان احكام النجاسة الغير عشرة ما
هي وانها مثلا عشرة فضلا عن ان نفهم الجميع من مجرد لفظ اغسل مع انه صرح صاحب
المدارك بان وجوب الغسل لهذين وجه ضعيف في النجاسة ولذا لا يفهم النجاسة في كل
موضع ورد فيه لفظ اغسل وايضا اذا سمعنا ان الدم مثلا اذا وقع في مرقة انه يحرم تلك
المرقة نفهم جميع احكام النجاسة من حرمة الشرب في المرقة وغيرها من جميع المايعات المياه
المضافة مع انه لم يرد نص على ان كل مائع ينفعل فضلا عن كل ما مضاف مع انا نحكم كلية
بعنوان الخرج مع انا اذا سمعنا ان الصدق في بحر الوضوء بما في ورد لحديث يدل عليه
لا يحتمل في ذلك الحديث ان يكون جميع المياه المضافة يجوز الوضوء بها لان الكلام مشاركة
في الحكم وايضا اذا سمعنا انه يمنع الشارع من الوضوء بما وطئت الدجاجة عذرة وخلت
بها نفهم ان كل ما قليل ينفعل بالنجاسة من كل نجاسة من النجاسات العشرة وان كان
بول الرضيع واقل الدرهم من الدم وغير ذلك واذا سمعنا ان العذرة وقعت في البئر
وحرج لها كذا وكذا لا نفهم ان جميع النجاسات كذلك وكذا اذا سمعنا الامر بغسل
الثوب من البول حربتين لا نفهم ان جميع النجاسات كذلك مع ان مجرد المنع عن الوضوء كيف
يدل على جميع احكام النجاسة مع انه اذا سمعنا ان الفأرة اذا ماتت في القربة من الماء
يجوز الوضوء منه يفهم منه بمجرده ان القليل لا ينفعل بنجاسة من النجاسات مع انا
نرى ان المبتلا لا يحتمل البين الذي في ضربها فاعلم ان القليل انما يكون مثل ذلك
البين فكيف يدل على عدم انفعال القليل بالملاقات مع انا بعد ما حررنا ما تعارض من

بين حديث الفأرة وحديث العذرة لا يفعل احتمالا من كل ما قيل عليه وجها لجمع حكم
بفساد ذلك فطعا وبالجملة جميع ما ذكرناه وانحو وكذا كون المدار في النقض على ما
ذكرناه لعين يخفى على من له ادنى فطانة فظهر مما ذكرناه ان جرم المتعدي عن المتعدى
جرمان وجرم عدم المتعدي ايضا ويحرم عدم المجاوزة جزما فلا بد للمجتهد من معرفة المقامين
وتمييزهما ومعرفة دليل المتعدي حتى يكون مجتهدا لما عرفت من ان المجتهد ظنت
المجتهد لا غير وان المجتهد لا بد من ان يعلم ان فتواه حق حتى لا يدخل النار بسبب
الفرق بين المقامين اعظم خطا على المجتهد فلو كان احد لم يفرق ولم يعرف ما بين
الفرقين يجب في الدين تخريبات كثيرة من اول الفقه الى اخره اذ ربما لا يفطن بدليل
المتعدي فيترك المتعدي او دليل المجاوزة فيرتكبها زعما منه ان كل حرام ومجاوزة
حرام وربما يكون الامر بالعكس لا متعدي في الموضع الذي لا يجوز تعديه فيأساله بما يجب
المتعدي وكذا المجاوزة كما وجدنا غير واحد من العلماء انهم يفعلون لكن نعم اعلم ان المتعدي
المنبوذ عند الفقهاء كثير كما ذكرناه وذكرناه في الحاشية التي كتبناها على دباجة المنافع فلا
وقت لذكرها بعينها وانما يكون بعد ملاحظة امر مثل القياس المتصور
العلة ومثل التلازم بين الملزمين مثل قولنا اذا قصرت افطرت اه وهذا الكلام هنا
غير انا الكلام في مثل المواضع التي شرحنا اليها من ان مجرد اللفظ يفهم المتعدي
ومعلوم ان ذلك لم يتحقق الا بمثل أو هو النظائر والتسامع من المطلعين او يفهمها
والاناس بعد بقتهم وما فهموا من فتاويهم وما رسخ في الخواطر من معارفهم
وسماعاتهم فتارة يكون اجماعا ضروريا وتارة يكون اجماعا نظريا وربما يكون اجماعا

ظنيا وربما يكون مجرد الشهرة بين الفقهاء فلا بد من التمييز بين هذه الاقسام فان القسمين
الاولين لا تأمل في حجيتهما والاخيرين وقع النزاع في كل واحد منهما فلا بد من التفحص
ومعرفة الدليل ثم الاعتماد والعنوى واعلم ايضا ان المتعدي ربما يعرف بتنقيح المناط
وهو مثل قياس الان العلة غير منقحة اي حصل البعض بان حضر عين الموضع لا حتمال
لها في الحكم وكذا اليقين بعدم المانع في مورد اخر نجزم بالمتعدي لامتناع خلو المعلول
عن العلة مثل قولنا في الامر وجبين مثلا جامعت اهلي في شهر رمضان كفر
فان القطع حاصل بان العلة هي الجماع غير من حيث هو حلية لا مع حيث هو لا كون لها الا تأثير
الفاسد بل المختار الجواز وانما ايضا كذلك وربما لا يحصل القطع بالتعدي الا بعد الزمان
وكيف كان فالقطع انما حصل من الاجماع وهو المنتفي اذ لا بد للمتفقه من منقح شرعا ولعين
بما لعين فيه سوى الاجماع نعم في بعض المواضع يصير المنقح هو حكم العقل على سبيل اليقين
كما قيل حيث ان العدة والاصل عدم الاجماع ولذا قال المحققون انه لا يكون نعم الحكم من حيث
من اول الفقه الى اخره الا بعد تتبع الاجماع فلا بد من البحث عن الاجماع

في توفيقية احكام الشرع قد عرفت فيما سبق ان فضل الاحكام الشرعية ومرتبتها
العباد ابتدائية توقيفية موقوفة على الشارع ليس الا فاذا نفى الشارع وظهر منه
فاما ان ينبه متقرر ينقل الامر فهو حديث بان يقال قال رسول الله صلى الله عليه
آله مثلا او يقال فعل ما كان فانه في حكم النفي وكذا التقرير وان لم يضبط نفي يعني
لم ينقل للامر بل اطلع على بعض طرق امر فهذا تسمية اجماعا تفصيلا ذلك ان
الرسول صلى الله عليه آله كثيرا ما كان يصر على حكم او عبادة لم يضبط بان ينقل للامر بل بعد

ما نعين لاستنقوه منه صلى الله عليه وآله بالقبول وضبطوه في اذهانهم وغيروا
في العلم في مقامات حاجتهم وشاع وذاع بينهم وكانوا يقولون للاعراب
الحكم شرعا كذا من غير ان يقولوا بعنوان الحديث والرواية لانه كان مما عندهم
معروفا عنها وكان عليهم بذلك ضروريا من شرعا حاجة الى كتب ما بانهم سمعوا
جميعا بانهم بانفسهم او حصل لبعضهم بالتظافر والتسامع كما حصل العلم بوجود مكة
والبصرة ولا شك في انه ما كان سبيل كل واحد منهم دوات وقلم يكتبون جميع ما
بل المدار كان على الحفظ في الاذهان والعمل بالاركان والمعروفية والمعهودية
بينهم لذلك كما هو الحال في كل مكان وزمان الى الان سيما بالنسبة الى ضروريات الدين
والايمان فانهم من جهة البداهة لم يكتب ولا يضبط ولا يثبت كما هو الشأن في جميع
الامور البديهية انها لا تكتب ولا تثبت الا ما ندر من جهة تقريب وداع بالنسبة
الى ملك النادر ولذلك ترى فقهائنا المتقدمين والمتأخرين ما كتبوا جميع ضروريات
الدين والمذهب نعم يتعرضون لذكرها ندرة من جهة تقريب وداع بالنسبة الى ذلك النادر
كما نحن بصدد ذكر بعض في الغاية السابقة ومع ذلك ليس عنادا لذكرها عنادا
على ذكرة ووجوده كعلمه ولا تفاوت بينه وبين ما لم يذكر بل العوام ايضا يعرفون
مطمئنين ولذا لم يخفى على متدبر اجماعاتهم لا تقليد ومنكر كافر ردها بديهي على ما ذكر
ان امة الرسول وشيعة الائمة مع كونهم من الكثرة بحيث ملئت الامصار منهم
لم يرد كلهم منهم بل ولم يرد من كل الف منهم الا واحدا واحدا لذلك الواحد انهم يردون
وجميع فقهاء بل رواة قبل الالوف افتهما من مجموع روايات يجمعهم وجامع بينهم يتتبع

الاحاديث حيث يظهر منها ان الائمة عليهم السلام حين ما القوا الى داود حكاما كانوا يستوعبون جميع احكام المسلمين بل القائهم على وجه ان الراوى كان يعرف الباقى وذلك يظهر من سئوال الرواة ومع ذلك لا يوجد من جميع احكام ما سئلوا كما وردوا القدر الذى سئلوا ثم ان البداهة التى ذكرناه وجاسرت من الطبقة الاولى الى الثانية ومنها الى الثالثة وهكذا الى ان وصل الينا وهذا فى الغالب انما هو فى الامور التى يعم بها البلوى واما غيرها فربما يصير لك الباب بسبب وداع وتقريرات كما ان الامور التى تعم بها البلوى ربما تشخيص غيرها لها بسبب الحوادث كما صار فى زمن الرجلين من الوضوء واشباه ذلك فى زمان الائمة عليهم السلام وربما لحق بها حيث صارت ضرورية مذهب الشيعة وحال الشيعة فيها كمال امة النبى صلى الله عليه وآله ثم اعلم انه ربما يصير خفيا بالنسبة الى الطبقة الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا الى امثال زماننا لكن بعد ملاحظة حال الطبقة الدين كان الحكم ضروريا عندهم وبها حصل القطع بحقية الحكم وكون نص رئيسهم كان فى الان ان الخارج من دين الاسلام او داعى المسلمين منفقين فى الصلوات الخمس والاذان وغير ذلك وانه لم يتأمل احد منهم فيها بل اتفقوا كل الاتفاق فحصل له القطع بان هذا الامر من ضروريتهم وانها فى دينهم كالا ذان ايضا الحقيقة كلهم متفقة على طريقة والنافية كلهم على طريقة غير طريقة الحقيقة فخرج بان كل واحد منهما من دينهما فاظنك باتفاق المسلمين او الفرقة المحقة بل اذا رأينا مقلدين لمجتهدين اتفقوا على طريقة او حكم امتازوا بها عن غيرهم جزم ان ذلك من مجتهديهم فاظنك باتفاق جميع المسلمين او الفرقة

الناصر

الناجية وبالجملة اذا رأينا فتوى من فقير ما هو يتنزع لنزع النبى عليه السلام والامام يحصل فى نظرنا بحيث بان فتواه هذا حتى وان كنا نجوز الخطأ عليه لكن ليس وجود هذه الفتوى بعينها كعدمها من دون تفاوت اصلا ولذا حصل لغلة المجتهد ظن بحقية فتواه بالبديهة بل ظن قوى حيث نضمن به ويعمل به ويحكم حكم الله فى عباده ترد معاملة مترددين فى مجتهد مثل عدم الفتوى على السواء بالبديهة ومن بادى ذلك فلا شك فى انه مكابر فوذا كان الراجح طرف الحقيقة فمع موافقة فتوى فقير اخر وانضمامه بفتوى الظن والرجحان لان بانضمام الفتوى يحصل رجحان وبالانضمام والموافقة رجحان اخر وهكذا الى ان يصل الى حد العلم كما هو الشأن فى الخبر المتواتر ويزيد الاجماع على الخبر المتواتر بأنا نرى الفقهاء مختلفين فى الفهم والذاق والمشرب فى اصول الاحكام واستنباطها وتأسيسها بالاختلافى ومع هذا كلهم متفقون على انه لا يجوز لمجتهد ان يقلد مجتهدا آخر ويجب على كل مجتهد بذل تمام جهده واستفراغ جميع وسعه ومراعات جميع شرائط الفهم والاجتهاد وباحرون وجدوا دون بل اكثرهم التزموا بخلود النار ولذا وقع من كلام كل منهم اختلافات كثيرة فى الفتوى فاذا كانوا مع هذه الحالة يتفقون فلا يبقى للشك مجال هذا مع انك قد عرفت فى الغاية السابقة وجدان الاجماع فى كل مسئلة حيث لا يتم مسئلة من حديث او آية الا بانضمام الاجماع وان العلم بهذه الاجماعات حصل لنا من مجاميع حديث او آية بل بالوجدان بعد البداهة بل من مشاهدة هذا العلم لجبل التفاوت فى الفقهاء بحيث يتحقق على المتتبع المطلع ان كل واحد واحد من الاجماعات لم يصل الى حد البداهة بحيث يكون المتأمل فيه كافرا ويكون بحيث لا يقبل الاجتهاد والتقليد بل يكون الشاك

والتقيد جاهلا واحدا فى العلم به كما هو حال الضروريات على تردد واحد ان تحصيل اتفاق جميع المسلمين او الشيعة العلم الى حد الضرورة فحصول العلم الذى لم يبلغ الى حد الضرورة بطريق اولى لان هذا العلم مقدم ونتيجة على العلم الضرورى فحيث يحصل العلم البديهى من الاتفاق دون العلم النظرى فيما نحن فيه والحق فى حصول المرتبة الثانية من الاتفاق دونها هو اضعف من الضرورى مكابرة وعنوده ومنكر البديهة كما هو غير خفى وصرح استاذ الكل فى الكل فى شرح الدروس ان العلم الضرورى فى كثير من الاحكام حاصل للعوام فاذا حان ان يصل الى حد الضرورة للعوام والحق من قطعا فاى استبعاد فى ان يصل الى حد حصيل القطع او الظن القوى لبعضهم اذ نجوز ونفتقر على ذلك غير واحد من المحققين مع انه بد تبقى فلا احتياج الى الاستشهاد فانه يحصل من الاتفاق على وجه ربما لا يحتاج الى البداهة للعوام والعوام ليسوا من الضروريات فى شئ وقد عرفت الفرق بينهما وليتبين بالاجماع ايضا واسطها العلم للخواص وليتبين بالاجماع وادناها الظن وليتبين بالشهرة وسنذكرها والاجماع المنقول خبر الواحد الذى هو اجماع ظنى وليتبين لانتزاع بين الشيعة فى كون الاجماع حجة بل لا يمكنهم النزاع لان الاجماع كما انف من قول المعصوم عليه السلام فهو طريق الى الحجة كالخبر وطريق قطعى ولا نزاع بينهم ايضا فى وجوده والعلم به وبالجملة الشيعة من الكلينى ومن تقدم عليه ومن تأخر عنه على العمل به فى كتبهم الاستدلالية والاصولية والاخبارية والفقهية كما اشرنا اليه فى مسألة فى اثبات الاجماع وبطلنا الكلام فيه واطلنا الكلام لكونه الواقعة الخالية للبديهة فيها والرسالة فى غاية المناسبة فليلاحظ وايضا الشيعة واهل السنة فى كتبهم الاصولية

ومرجع ابانة الشيعة على الخبر والعلم به وفوضوا ان الخلاف فى هذه الامور مختصة فى اصل السنة وايضا بدل على حجية الاجماع الاخبار المتواترة فى ان الزمان لا يخلو عن حجة كما ان واردة المؤمنون بنيانا بعضهم وان تقولوا ثم لهم ولا ذلك لا اختلاف على انه امورهم وموضوعون هذه الاخبار ضرورى مذهب الشيعة وجعلوه من الاعتقادات واصول الدين فى كتبهم الكلامية واختاروا النتيجة هذه الطريقة ايضا بالحجية وواقفوا من المحققين وبعضهم ايضا ما وجدوه من انه لا يزال طائفة من امتى على الحق وظاهر هذه الاخبار يقتضى نسخ ورفع الاجماع بكون حجة وبعضها ما دل على ان تقرب البعض حجة واعترض على هذا الطريق بانه يمكن ان يكون الامام حاضرا بكتفى بحديث منهم فى رد المجمعين اذ لا يجب على الامام ردهم قصرا وما كانوا يفعلون وكان ابراهيم اذ تنظر الطريق الاتصال الى الخلاف ومعلوم ان كلامهم حادث لا حاجة الى كلامهم جديد وبان هذا الاعتراض لو تم لا تقتضى عدم حجية تقرير المعصوم عليه السلام ومع ذلك لا يرد على الاجماع الذى ليس له معارض من حديث وكذا الذى له معارض الا ان معارضه قد ظهر للرد والخبر اذ ليس مثل هذا ردا واراءة للطريق قطعا واما الذى بنا هل العادة المعرفة من الفقهاء انهم بعد بذل جهدهم يفتون بحجية الخبر ولم يقل بها كلهم بل بعضهم لا اقل ضرر قطعا ولم يقل احد منهم بردا صلا فلا شك فى ان مثل هذا يناهل الحجة قطعا كما لا يخفى على المطلع باحوال الفقهاء على ان كل فقير يستفرغ وسعه ولا يقول الشئ الا من مستند شرعى قطعا فاذا كان مع الاستفراغ لا يعول بهذا المعارض ويعدل عنه الى ما يقتضى خلافه فلا شك فى ان المعارض سنده مرجوح

لا يجوز الاخذ به فضلا عن ان يتفق الكل خلافا لمن اسف ادعى تعبر المعاصرين فيها
بفساده واعترض ايضا بانا نرى الخلافيات كثيرة وقد ان استدلال النحاة اكثر من ان يورد
في المتواترين انهم مما لا يدعون المؤمنين ان يجتمعوا على الباطل والخطأ لانهم معصومون
من الاخلال بكيفية الاخبار في غاية الكثرة في امور ادخلوا الاختلاف من الشيعة فيها
مع ان السند الشرعي في الخلافيات موجود قطعا وهو يكون لا محالة اشهر الطرق كما اشير اليه
فالمقصر عليه ان يرجع وحيث المفتي يكون حكم الله بالنسبة اليه هو ما اداه اليه اجتهاده
اذا كان من مسلك شرعي كما انهم صرحوا به فيما كان الحضور كانوا يفتون الخلاف بين الشيعة
بأحد هذين الوجهين خلاف ما اشرنا اليه اذ ليس كذلك ضابطا لما قالوا ان زاد المفتي
رشدهم وان نقصوا اعترافهم فتأمل على انهم صرحوا بما كانوا لا يرضون بالاجماع على الخطأ
بناء على ما لا بد ان يكون طائفة من الامة على الحق ولا يتفق الكل على الضلال اي حتى
اليسير فوله لا يزال طائفة منها وقوله ع ان زادوا وان نقصوا وقول الخاطئ
على الناس فتأمل وحاصله عدم تجويز الاجماع فوله صاحب الجمع عليه كان ليجمع عليه لا يريب
غيره هو نظيره واضح على تجويز الجمع عليه لما مر من التعليل بعلة مقتضية ظاهرة لا تتغير فيما بعد
حتى يتعلق محصور بالخبر الجمع عليه مضافا الى ان العلة المنصوصة حجة كما قلنا وربما
حمل هذا دليلا مستقلا على تجويز الاجماع مع انك عرفت ان امامنا هو الخبر الجمع عليه
اللائم ينقل ذلك لنا بطريق معتبر مثلا بل بوفاق الكل او الاكثر الذي يحصل به العلم
بذلك فلم يبق بعد هذا الا الاخبار الكثيرة الواردة في الامر بلزوم الجماعة والنهي عن
جماعة المسلمين فلم تتخلف ويضر الايمان من منصف وهي كثيرة لا يقال انه يدل على

حجية اجماع اهل السنة لانا نقول الاجماع باصطلاح اهل الشرع حجة عندنا لشمول ما
لدخول المعصوم ع فيه وقد بينا ايضا ان المتتبع يعين ان احدا بالمعنى عليه خارجا
وقد في الاخبار وقد عرفت حاصل ما ذكر طريقين للاجماع وهنا طريق ثالث وهو انه قد
يحصل العلم العادي الاجمالي باتفاق جميع نفقة الاسلام في الفتوى والرأي فيعلم ان
رأيهم ايضا داخل في الفتوى من قبيل من يحصل له العلم الاجمالي بكلية الكر في
الاشكال ولا شك في امكان حصول العلم الاجمالي وسيتقرر في المدارك في الاستدلال
على ذلك والعلم بقول الذي او المذهب من هذا القبيل فاذا امكن البدهي
فاي مانع من الكسبي كما اشرنا وصرح بعضهم بان المراد من دخول قول المعصوم في الاقوال
هو ان يكون قوله موافقا للاقوال لا ان يكون منحصرا داخلا في اشخاصهم والفائدة
في عدم امكان هذا هو المغالطة في عدم امكان الاستدلال لكن على هذه الطريقة
لا بد من وجود مجهول النسب لان الجميع لو كانوا معروفي النسب لا يكون اجماعا فطعا
بكون الامام من جملتهم اذ لا ان بعد معرفة شخص الامام يكون الجميع قوله ع فالاجماع
لغو بخلاف عدم المعرفة فيتصور فيه تحقق الاجماع بحجة من حيث انه كاشف عن قوله ع و
لا مانع من ان لا نعرفه بشخصه في جملة الاقوال كما هو الحال في الضروريات وايضا على
هذه الطريقة يتصور حجية مجهول النسب لا معلوم النسب الذي يلحق بالامام وايضا على
هذه الطريقة لا يمكن الاطلاع على الاجماع من جهتنا في امثال زماننا من غير جهة النقل
وايضا على هذه الطريقة لا يتفق الاجماع من مجرد عدم ظهور المخالف
في حصول الاجماع بالاتفاق اعلم ان الاجماع ربما يحصل من اتفاق الاكثر مثل

الاجماع على جريمة القياس وعلم وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الى غير ذلك وهو في الفقه
كثير وايضا الاجماع ربما يكون بسيطا كالامثلة المذكورة وربما يكون مركبا كما مر في النقل
المفاد القليل اما الاجماع واقع في انواع النقل من العذرة فيحصل من البول ايضا
وكذا سائر النجاسات الا ما لا يدركه الطرف من الدم على مسلك الغير ايضا وهذا
الاجماع ايضا في الفقه كثير والعجب من هذا الاجماع عندنا لا يستلزم امرا مخالفا
عليه السلام فلو ثبت من نص بعض مطلوب احد الطرفين فلا بد من القول بجميع ما كثر
التعدية بان من الخصوص من جهتهم ولا كان المجتهد هو الذي يفهم الحكم من الدليل
لا من يفهم الدليل من الحكم جميع النقل من الدليل والتعبير من جهتهم يعرف ان
النقل من اين حصل واما المقلدون الفاعلون فيفترقون من ادلة الامر فقد
المجتهد ويرجع في ذهنه غاية الرسوخ كما انه حصل في ذهنه كثير من الشرع ايضا
بالظاهر الذائع ثم شرع بعد ذلك في المذهب والآية ويريد ان يجتهد فلا يفهم
منها سوى ما رسخ في ذهنه فيريد ان يفهم الدليل على حسب ما رسخ في ذهنه فيكون
المجتهد فهما يفهم من لفظ الارض معنى السماء ومن الصلب معنى النون فيريد ان يمثل
المجتهد بحصل النقل من الدليل ولا يتفطن بان امرها بالعكس ومن جهتهم عدم تفطنهم بما في
النقل من الفهم فرب النقل كثيرا في الموضع الذي يجب ان لا يتعدى وربما يتعدى قياسا
على الموضع الذي يجب التعدي وربما يكون الامر مع ذلك يشتبه على النقل انهم
يتعدون ويتعبرون ويعللون وربما يعللون وربما يكون بان جهات التي تمسكوا بها
الموصلة شتركة الحال

وربما يكررون مطلق الاجماع بان ناقل الاجماع ليس بمعصوم قربما اخطأ في فهم الاجماع
ولا فرقون بين نفي الاجماع ومطلقه وبين المنقول بخبر الواحد منه والاول
منفي عليه بين الاصحاب والثاني مختلف فيه وان كان المشهور حجيته ايضا مع
ان الخطأ وقع في الاحاديث كثيرا غاية الكثرة ومع ذلك لا يعدون هذا مانعا من
حجيتها ولا يلتزمون مطلقا ولا بد وان حال الاجماع المنقول بخبر الواحد حال
خبر الواحد بل في الحقيقة هو نوع من خبر الواحد لما عرفت من ان الاجماع عندنا يرجع
الى السنة الحديث وقد عرفت ان الخبر الظني لا يكون حجة حتى يدل على حجيته دليل
شرعي وان المعتبر المستند في الحقيقة هو ذلك الدليل الشرعي فلو كان ذلك
الدليل شاملا لكل خبر يكون شاملا للاجماع فلا حاجة الى التأمل في حجيته والا كان
داخلا في الظنون الخاصة وسوى الاجماع من باقي الادلة لم يدل والاجماع انما يتم
في حجية خبر الواحد في الجملة لا مطلقا وتمام الكلام في الرسالة المعترضة عليه
بان المدعى والحجة ربما يدان من الاجماع ما هو المصطلح عند العامة لعلمين الاول ما مر
الى ان نوع ندليل قد عرفت ان اجماع العامة حجة عند الشيعة ايضا والقول بها
يكفيان بحجية اجماع الجميع في عصر هما مع قطع النظر عن قطعهما بقول المعصوم ع
مع انه ايضا ندليل الثاني بشهرة في حصول الظن لنا منه بقول المعصوم ع اذا اتفق جميع
الشيعة في عصرهما وقبل عصرهما بوثوق الظن بذلك قطعا والاجماع المنقول لا
يفيد سوى الظن والاعتراض عليه بوجدان المخالف محض الغفلة لانه كالاعتذار
بان المراد منه الشهرة او غيرها لان الاجماع عندنا ليس اتفاق الكل بل عرفت ان

كثيرا من الاجماعات لكنه الاعتراض بالمخالفة من نقل المدعى او غيره ايضا لما بين في
لان الادلة والامارات كلها او جلها لا يخلو من ذلك وسيما الاحاديث والعلوم
اللغوية بل ربما يتحقق المخالفة في غاية الكثرة كما في تخصيص العمومات واستعمال
الامر في غير الوجوب وغير ذلك مع انه ربما كان الحكمان حدوا عنهم معا واتفق
على كل واحد طائفة الى ان تحصل القطع كما في نقل خبر الواحد لا بقاء الخبر حتى لو
جاء حد ثني لا نقل لما دل على حجية خبر الواحد بنقل الامرين معا مع ان المكاتبة
حدثني والمنقول بالمعنى ايضا حدثني وكثير من الاخبار عدين احدهما الحدثني
كما حقق في الاصول والدرايات مع ان جميع اخبار الاحاد يتوقف على الاصول والنقل
ما عرفت فتأمل واما الشهرة بين الاصحاب واختلف في حجيتها والمشهور عدم الحجية
وان كانت مرجحة للخبر وقال بعض الفقهاء مثل الشهيد وغيره بحجيتها محتجا بان الهم
تمنع من الاقتحام في الفتوى من غير دليل واجيب بان الحذاء حاصل بدليلهم وغير
ان هذا مانع عن القطع واما الظن فلعله انما ليس بمانع عنه الا ان يقال بعدم
حجية امثال هذه الظنون ويجيء الكلام في ذلك في ملحقات الفوايد مع ان الشهرة
ان الشهرة ليست بحجة فكيف بغير حجة ومع ذلك لا يلتفتي مخالفة المشهور لما ذكر
ولما تتبعت وجدت ان لم اذهب الى غير حجة وا غير متنبه الا ماشاء الله ونادر
ولعل في النادر ايضا يكون القصور منا فتأمل وربما يتوهم عدم حصول الظن
من الشهرة بين المتأخرين من النحو بادعاء انا الفقها بعد كلهم مقلدون لمن
الدعوى في غاية الغرابة لان هذه مخالفة المتأخرين لمن المتقدمين اكثر من مخالفة

بعضهم

بعضهم مع بعض مراتب شتى بل بالوجدان نشاهد انهم في كل مسئلة مسئلة يتأملون
ويجتهدون ومن كثرة الملاحظة وتعديد النظر وقع منهم اختلاف كثير في فتاويهم
بل وفي كتاب واحد وربما يفتون بفتاوى مختلفة بعد الشهرة بين القدماء او قوة من حيث
افرية العهد وان كان المتأخرون ادق نظرا واشد تأملا وازيد ملاحظة ومن هذه
الجهة يظهر القوة في شهرتهم ومن هذه الحيثية يكون ارجح من شهرة القدماء فافهم
ثم اعلم انهم كثيرا ما يدعون الاجماع ويريدون بمجرد الوفاق لا كونه كاشفا عن قول
المعصوم عليه السلام بل على سبيل المعنى لكون هذا مجمعا عليه فتول المعصوم بل يظهرون
ذلك في عباراتهم مثل انهم يقولون اجمع اهل اللغة او اجمع الاصوليون او اجمعت العصابة
على فتح ما يجيء من فلان او اجمع الشيعة على العمل بروايات فلان كما مر الاشارة اليها
ولا يخفى ان مثل هذه الاجماعات يعتبر في مقام اعتبار الظنون والرجحان والقوة اذا
شك في حصولها منها من حيث كونهم من اهل الفن والمهارة والخبرة والاطلاع بل
اقوى من كثير من الظنون والمرجحات بل الخبر الذي اتفق الشيعة على العمل به اقوى
من الصحيح بمراتب فعل المعصوم عليه السلام غير الوجوب

اقول سيجيء ان الاحوط ان يظهر وجهه تقبيلا للاول للامر بالاتباع ظاهرا
واجيب بان الاتباع هو فعل ما فعله على الوجه الذي فعله فالذي يفعله بعنوان الندب
فعله بعنوان الوجوب لا يكون متابعة فالذي يفعله بقصد الوجوب لعله كان مندوبا
فتأمل وايضا كثير من افعاله لا يجب متابعته قطعا فكما يجوز التخصيص كذا يجوز حمل الامر
على الطلب او ان يفعل كما فعله على وجه الذي فعله فتأمل وقيل بانه على الاحتمال الاول

بين الوجوب وغيره والاحتياط عندهم مشكل لما مر الجواب كما مر وايضا الافتراء بهم
حسن على كل حال وقيل بالتخيير لما مر الجواب وغير ما عرفت ثم اعلم ان فعلهم عليه السلام ربما يكون
بيانا للمجمل يجب مراعاته في حقق المجمل والبيان ربما يظهر من القول مثل قوله عليه
صلوا كما رأيتموني اصلي او بالقرائن ومع هذا ان سلم فهم عليهم السلام في مقام البيان
فما كان منها مستمرا بينهم في زمان علمنا انه من الكيفية وما كانوا عليه قبل بنا دراك
وهنا امر اخر يدل على الاجمال مثل الشرائط الصلوة وكذا ما يتوقف على فعل شيء آخر
من اجزاء المطلوب كالهوي للسجدة والنهوض للركعة وانما ذكرهما ما هو منفصل
من جزء الى جزء آخر للصلوة ثم المستحبات قد يعلم بكيفيات منها ما علم جزئيته مثل
سجدتي السهو او بطلوه ما بحث لا يعتد بعدم الاتيان بالخصوصية بحيث لا يتفاوت
اصلا ومنها ما يترتب في محو لدى وضربصر مثل انهم متى فرغوا من جزء في الوسط
شرعوا في جزء آخر وانهم ابتدأوا في الفعل من اعلى الوجه واليدين الى الاسفل فانا
لا ندري انه مجرد الاتفاق وانه احد افراد الكل وانه داخل في الكيفية ثم نقض
المطلوب الذي كان الفعل مبينا له اما ان يكون واجبا فقط او مطلوبا مؤكدا واجب
ومستحب فانا في تدبر في الدخول في الواجب والمستحب المتردد بين
يجزي فيه الاصل عدم كونه ما في هو المطلوب ولان فعل الامر يستدعي ثبوت الغير
او العرض وقد مر الاشارة الى ذلك فان قلت التكليف بالمجمل كيف يمكن لان التكليف
انما يكون بالشيء المعلوم فالقدر الذي علم انه مكلف به يثبت التكليف به خاصة لا انه
البراءة عما يعلم قلت التكليف والخطاب انما تعلق بالمجمل فقط بعد ما كان الامتثال

بالمفصل

ولو بارتكاب مقدمة فلا مانع من التكليف كما سبق فربما لم يعرفها شخص
ذلك فالمكلف موجود والمانع مفقود ثم اعلم ان تقرير المعصوم عليه السلام حجة وهو
ان يفعل بحضوره او علمه فعلا ولم ينكر على الفاعل او يظهر من سكوته استحسانه وجوبه
شيء او حرمته او غيرهما من الاحكام الشرعية فاقره عليه ولم ينعه عنه اذ الظاهر
من المقامين رضاه بها واظهر ويكفي ما عرفت من كون اللازم عليه ولا يشترط ان لا يظهر
مانع عن الانكار من تقية او مصلحة وظن عدم المانع يكفي بل وكون الاصل عدمه واعلم
انه قد وقع الخلاف في ان الحكم الذي حكم به المعصوم من الرؤيا هل هو حجة ام
لا فقال بعضهم بالحجية لما ورد من ان من رآه فقد رآه وان الشياطين لا يتمثلون به وقال
بعضهم بعدم حجيتها لان غاية فرعها ان يعرف بصورته في اليقظة حتى يعلم ان المنام
انه هو وصورة ما رآه صورته واجيب بانه ورد في زمان الائمة عليهم السلام
عليه السلام انه الراوي قال وابت رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام فقال هو رسول الله
صلى الله عليه وآله فقد رآه ومعلوم انهم في ذلك الزمان ما كانوا يرونه صلى الله عليه وآله
فرى اصلا منهم صلى الله عليه وآله في المنام بصورته عالم ويظهر بعد اليقظة انه كان ذلك الامام او
الصالح مثلا الرؤيا التي رآه المفيد وغيره حاضرة كثيرا الا ان يقال ان الصورة صورتهم
صلى الله عليهم فكذلك اظهارا لجلالة ذلك العالم او الصالح مع ان كثيرا من
المنامات يظهر منها الحجة او غيرها من الغرائب التي يظهر منها ان الصورة
صورتهم صلى الله عليهم وشرط بعضهم بان لا يكون مخالفا للاحكام التي وصلت
الينا اعلم ان الفقهاء كثيرا ما يقولون هذا الخبر

مخالفا للقاعدة فلا يكون حجة على هذا مدارهم وربما يطعنون عليهم بان النفي
اذا كان كلام الشارع وكان حجة فلا وجه لهذا القدح اذ يجوز ان يكون مورد
النص مستثنى منها كما ان كثيرا من الموارد مستثنى منها وقائلوا ان هذه القاعدة امر كلي
واذا ورد عام وخاص متنافيان فالخاص مقدم وهيهات ان العام والخاص اذا
ان كانا متكافئين او الخاص اقوى فالخاص مقدم واذا كان العام اقوى فلا بل
العمل على العام والخاص يطرح او يؤول بحيث يرجع الى العام لا عرفت من ان المعارض
اذا كان اقوى فالعمل متعين لاسقاط المرجوح وسقوط بسببه مرجوحا وقد عرفت ان المرجوح
لا يمكن ان يحصل حكم الله لان معنى كونه مرجوحا ان احتمال ان يكون حكم الله هو ايضا
وربما ان الحديث اذا ورد علينا كما هو شأنه من الشذوذ والندرة اقل بمراتب من الاخبار
وكذا كثير من الكتاب والسنة كما مر لنا سابقا وقوعه على هذا حال ما اشتهر بين
الاصحاب وغير ذلك فان كان العام موافقا لهذه الامور والخاص يكون المعمول به هو
العام حينئذ بلا تأمل لما ورد من تلك الاخبار وغيرها مضافا الى الاجماع وكذا ورد
منهم امرهم الحديث على سبيل الحكاية فان وجدتموه يشبهها فذروه والا فلا
وايضا القاعدة اذا كانت قطعية فلا يجوز ان يخصص بالظن او قريبا فضلا عن ظني
وبالجملة لا شبهة لاحد في وجوب الوضع وللتأمل في ان النفي الخالف ليس بحجة والبحث
من الطرح او التأويل مثل ما مر من ان النفي لا يجوز ان ينطوي على الخاص
حال الاضطرار وان النفي ربما يصير كحال الاخبار وظاهر حال الاضطرار
ومثل ان المفضل ينفي المتبر المنكر دون غير المنكر الى غير ذلك مما هو في الغير

في نادر الكثرة وكذا لا شبهة للاحد في بعض الوضع في ضروب صورة من الكلية والقاعدة
منها جواز بيع الاثنين منضما وبيع العربة وغير ذلك فاهو في الغير في غاية الكثرة وكثير من
المواضع صار محل النزاع لاختلاف الانظار واضطراب الافهام لكن القاعدة والحال
هو ما ذكرناه من ان هذا في الحقيقة من جملة العام والخاص المتنافي الظاهر فلا بد من اعتبار
ما هو المعتبر في تخصيص العمومات وان كان الافهام مضطربة ايضا في فهم التكافؤ
وعدمه ثم اعلم ان النفي اذا خالف ما عليه الاصحاب لا يكون حجة اما على طرح
او بتأويل مثل ما ورد من ان المخاصمة اذا اختلفت بالاصل تقضي سوء ما دون صلوتها
وغير ذلك وهو كثير لكونه من الشواذ والنادر الذي عليه عندهم لريب الوثوق
والاعتماد عندهم وورود النفي بعد ما ان يطرح او يأول حتى يخرج عن الشذوذ
واما النفي الذي لم يوجد معنى يمضمون مهمل هو ايضا من الشواذ بناء على ان الناقلين
لهم والمطلعين عليهم لم يعتنوا بنقله اصلا والا لوصل فانه واحد مضمونه لا اقل على ما
تقضيه عادة الفقهاء وان ندر ربما يحتمل اعتبار ومن الدلالة اذا كانوا متأملين فيه
فيشكل عموم ما دل على حجية خبر الواحد ولا يصلح لمجرد عدم وجدان القائل بمضمونه
للتخصيص فيه خلاف للاختلاف الافهام فيه ايضا

اكثر الالفاظ الآية والحديث خالية عن القرينة في جلها على المعاني الحقيقية بناء
على ان الاصل عدم القرينة فلا يصلح ارادة غير المعنى الحقيقي بها كما هو معلوم ان
الرجوع غالبا الى اللغة والعرف ومعلوم ايضا ان العرف غالبا لا يجاوزان وكذا
اللغة كما صرح به المحققون وظاهر على المتتبع وحينئذ يمكن ان العارف فلا بد من معرفة

المعنى الحقيقي من المجازي وغيره صعب لانها مخلوطان خلطا ما يصعب التميز وله
يمكن الا بالقواعد الاصولية الا ترى ان صيغة افعل استعمل في معان مختلفة شتى
ومن شدة الخلط وقع النزاع بين ارباب العربية فقال كل طائفة منهم يقول الى
ان خمسة اقوال كثيرة وهكذا بالقياس الى كثير من الالفاظ فلا بد من معرفة امارات
الحقيقة والمجاز وهي متعددة الاول نص الواضع وان كان نقوله اسم لكذا
فان العلم صار حقيقة غير اور بذكره مقدما على سائر المعاني لصدقه بان يكون لجميع
مجازات او المجاز مقدم فتأمل الثاني التبادر اما مطلقا او من حيث الارادة
على الخلاف مثله المشترك على الاول جميع المعاني متبادرة على الاجتماع وعلى الثاني
جميعا متبادرة على سبيل البدلية لا مغايرة بينهما وعلامة المجاز عدم التبادر وربما
جعل علامة الحقيقة عدم تبادر الغير وعلامة المجاز تبادر الغير واعلم ان من المسلمات
ان المطلق ينصرف الى الافراد الشايعة فيكون غيرها غير متبادر مع انه من الافراد
الحقيقة لا المجاز فيرد لعدم صحة السلب مع انه من المسلمات ويمكن ان يقال
المتبادر على صورتين الاولى ان يراد المراد لا الغير واما المعنى ليس الا وهذا
علامة كون المعنى بهذا النحو حقيقة فيكون عدم هذا التبادر علامة المجاز والثاني
تبادر الفرد الشايع من الافراد لانها المعنى الحقيقي لجواز الدليل غيرها الشايعة
في محل الشك فعدم التبادر بهذا المعنى ليس علامة المجاز لكن هذا لا
يخلو عن اشكال ظاهر واولى من هذا ان يقال عدم التبادر علامة المجاز
ان لم يمنع مانع مثل انه ثبت من الواضع نصه على كونه حقيقة ومثل عدم صحة

السلب وغير ذلك واعلم ان تبادر كل قوم علامة الحقيقة في اصطلاحهم فقط فلو
تبادر من كلام اللغة مثلا معنى في عرفنا فلا يدل على انه حقيقة لغة بل حقيقة في عرفنا
نعم لو لم يجد له معنى حقيقيا سواه فالاصل عدم التعدد فيكون معنى حقيقيا لغويا ايضا
وان وجد معنى حقيقي فلا ينفع التبادر لاثبات غير هذا ومن لم يفرق بين
القائلين وقع منه خلط فلا يعرف الاصطلاحات الحادثة ولا يفرق بينهما وبين
اصطلاحات زمان المعصوم عنه وغيرها من الاصطلاحات القديمة ويخطأ
كثيرا كما مر الاشارة الثالث صحة السلب للمعنى المجازي وعدمها للمعنى الحقيقي وهذا
ايضا بالنسبة الى عرفنا كما سبقها واورد عليها ان اريد صحة سلب جميع المعاني فهو
فاسد وان اريد المعنى الحقيقي فغير مورد واضح والجواب صار انه يريد سلب
ما يتعلق به اللفظ المجرد عن القرينة وما يفهم منه كذلك عرفا ولا شك في
انه يصح عرفا ان يقال للبليد ليس بحمار ولا يصح ان يقال ليس برجل او بشر
او بانسان والحاصل ان الصحة العرفية وعدمها العرفي امارتان الرابعة
الاطراد للحقيقة وعدم الاطراد للمجاز فانه يقال اسئل القرية ولا يقال اسئل البساط
لعلاقة الاسكان ونحوها وهكذا كل من يكون قابلا للسؤال دون غير حقيقة وعدم الاطراد
في المجاز والفاصل على قلته مما من جهة ان سماع الله وتوفيقه ومن جهة انه مما
لم يعلم من شأنه الجهل والجهل وكذا الكلام في القادرة فانه منقول الى ما هو
مقدور بكون رجاء فانهم اعلم ان من ليس له معرفة اصول لا يميز الحقيقة من المجاز
فيخرب خرابا كثيرا في الفقه وربما لا يميز اصطلاحا من اصطلاح فيخرب ايضا كما اشرنا

ومن جملة ذلك انهم ربما يرون اصطلاحا وتقريبا من تقرير فيتوهمون ان اصطلاح
المعصوم عم والراوى والابدرون اجتهاد سنرى حكم الشارع للوضع
لفظ الشارع وظهور اصطلاح مثل الراوى مثلا سببي انهم يعرفون البيع بانه
ايجاب وقبول كذا وكذا فيتوهمون ان ترتيب اصطلاح الشارع كذا والحال ان لفظ الشارع
ما غير الاصطلاح في البيع وانما الرسند الفقها لاسالة العدم وبقاء ما كان
على ما كان للتبادر وغيره من الامارات مضافا الى اتفاق الجميع ولذا نشرعون في
اثبات قيود التعريف وان كانوا يقولون بثبوت الحقيقة الشرعية وربما يحصل
بينهم نزاع مثلا يقول العلامة الربا ببيع المثلين بزيادة وباقي الفقهاء يقولون
معاوضة المثلين بزيادة وهكذا في كثير من المواضع ولا يخفى على المتتبع الماهر الفحص
وربما يتوهم ان اصطلاح المتشرعة فيكون على القول بثبوت الحقيقة الشرعية يرجع
الى اصطلاح الشارع وعلى القول بعدم يرجع التعريف الصادر من المعنى اللغوي
يرجع البه كما اشرنا سابقا ولا يدري انه ليس اصطلاح المتشرعة بل اصطلاح الفقيه
في كتب الفقه وربما كان اصطلاح فقيه واحد واصطلاح المتشرعة اصطلاح جميعهم
من الفقهاء والعوام من جميع المسلمين مثل الوضوء والصلوة ومن التوهم المذكور
يتوهم ان القيود داخلة في الماهية لانها مأخوذة في المعرف بصيغة ذكر الشيء بالفصلة
ومن هذا القبيل ان الفقهاء ربما يذكرون المعنى للحديث اجتهادا او تاويلا مع
بين الادلة فيتوهم ان المعنى الحقيقي ومؤدى الحديث الواقعي هذا ويجري
واشد من هذا انهم بمجرد الاستعمال المعلوم من جهة القرينة يحكمون ان استعمال

فيه حقيقة ربما يتوهم ان الاصل في الاستعمال الحقيقة وقد عرفت فساده وعرفت
الحق والمختار نعم بعض الفقهاء جعل هذا الاصل من جملة امارات الحقيقة لكن في
موضع لا يكون امارة المجاز وعرفت فساد هذا ايضا والذي لم يعرف اصول الفقه
ربما يحكم بالحقيقة من جهة هذا الاصل وان كان في موضع يكون فيه امارة المجاز بل
واما انه وربما يحكم بعدم الحقيقة في موضع يكون فيه امارات الحقيقة بل ربما
يجعل ما وصلة في الحديث من معنى لفظ فهم من القرينة معنى حقيقيا في عبارة اخرى
يكون مثلا اذا وقف شخص شيئا على سادات حول قبره يحكمون بان حد الحول اربعون
فرسخا لما ورد في قبر الحسين عليه السلام اربعون او اثنى عشر ميلا وورد في مكة وربما
يتوهمون ان سمعوا ان الحقيقة الشرعية غير ثابتة والحقيقة اللغوية او العرفية
ثابتة بان الشرع كيف يصير اسوحا لا من اللغة او العرف وانما نوسنا لهذه
الامور بل وكررنا ها تنبيها للغافل وتوجيها الى اهل وبالجملة لا بد للمجتهد من
معرفة الاصطلاحات التي هي خارجة من الاصطلاحات التي ليست بخارجة ومعرفة وجه الخبير
فلا يوقف ان التبادر في عرفنا علامة الحقيقة غير لان الدلالة منحصرة في القرينة
او الوضع وحيث لم يكن قرينة وحصل الفهم علم الوضع ويعلم ايضا في اصطلاح المعصوم
ايضا لكن موضع لم يكن للفظ معنى حقيقي سوى هذا الاصالة عدم الغير وغيره وغيره
من الوضع ههنا ما هو اعم من شخصي شخصي واحد والشخصي الحاصل من غلبة الاستعمال
فان الحقائق العرفية وغيرها من المنقولات وضعها من قبيل الثاني لان الواضع
ليس لها شخص خاص ولذا ربما يعبرون عنها بالاشتهار في الثاني كما مر في المعاني

وتهذيب المنطق وكيف كان مرادنا من الحقيقة ما يتبادر من اللفظ العاري عن القرينة
وهو المعتبر اما ان يكون لها مخصوص خاص ام لا فلا عبرة به اصلا وما ذكر ظهر الاول
حكمه السابق وحد مهنا وما عدم الاطراد فلكونه من حدود المجاز على ما وجد من الاستعمال

اما اذا دار اللفظ بين المجاز فالاصل الحقيقة وقد مر ادلته وكذا
اذا دار بينها وبين الاشتراك لعدم وكذا اذا دار بينها وبين الاشتراك لاشتراك
عدم نقدر الوضع والوضع لهما وكذا اذا دار بينها وبين النقل واما اذا دار بين
المجاز والاشتراك فالمجاز خير لاصالة عدم نقدر الوضع ولغلبة شيوع المجاز وجوده
ندرة الاشتراك وكذا اذا دار بين المجاز والنقل وكذا اذا دار بينه وبين الاضمار
فانه لا يخرج عن مجازين ما واما اذا دار بينه وبين التخصيص فالتخصيص راجح لما
شيوعه حتى قيل ما من عام الا وقد خص وكذا اذا دار بينه وبين غير المجاز من سوى
الحقيقة ثم اعلم ان المنقول اذا دار بين ان يكون مبدؤه متحققا او يتحقق بعد
كالمتهيا لم يتم بعد فالثاني مجاز اتفاقا فهو خلاف الاصل لا يصار اليه الا بالقرينة
واما الاول فان كان حين وجود المبدء فحقيقة اتفاقا وان كان بعده فيه مذاهب
فاذا دار بينهما فقيل يتعين الاول ويكون الثاني مجازا وقيل بعدم التعارض
بينهما ايضا لكون المشتق حقيقة حينه فيما تحقق مبدؤه اعم من ان يكون باقيا
او ذاهبا ويحتج بان المؤمن مثلا يصدق على التائب والفاسق حقيقة قطعا كما ان
القائل بالمجاز يستدل بان الكافر الذي اسلم ليس بكافر حقيقة وكذا العنب
الطري ليس عنبا معنى والتمر الجبر اخرج الى غير ذلك وفيه تخيلوا لدعوى بما اذا

احكامها في غضب النزاع فاصل ٩ وذكر شرائط الاجتهاد على سبيل +

الاجمال وهي معرفة العلوم اللغوية لان لم يعرفها اخرنا ابزل فيضل ويضل وخطاء الذي مثل خطاء المجتهد لما عرفت من الدليل على عدم ضرره وان خطاء غير المجتهد لذين يعذر وانينا شرطية هذه العلوم في رسالتنا في الاجتهاد شرحا وكذا دفع الشكوك التي اوردوها التي لحاجة اليها واظهرنا نسابها ومن الشرائط معرفة العرف العام والخاص الذي هو حجة في الفقه وما يدخل فيه من المجمل وبعض الشبهات فيعبر بعضهم عنه في معرفة العرف مع انه من جملة العرف ولا يفهم منهم لتعارف الشبهة والا لزم عليه ان يرجع في ذلك الى غيره من الجماعة الذين لم يتطرق اليها نعم شبهة ومن لم ينتبه بما ذكرناه يرتب كثيرا في الفقه ومن الشرائط الكلام لتوقف على معرفة الاصول الدين وان الحكيم لا يفعل القبيح ولا يكلف ما لا يطاق وامثال ذلك بالدليل والا كان تقليدا

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مطلع من اختار من عباده الابرار على حقايق الاسرار ومودع قلوب اصفيائه من لطائف المعارف ما بها دقت البصائر والابصار وجاعل القلوب مرايا الفتاة ومنصقلها للمناجاة والمبارزة ورفيعة الى ارتفاع الدرجات ونقاوة مراتب العبادات في قبول الطرايق الانوار من مطالع المسارح فتح بخائج الغيوب والقفال القلوب عمن شاء واختار ورفض حجب الستر الرقيق بجلى ابصار البصائر فتجلت الاسفار ادامة ورمحتها الاستار فدهشت في مبادي اشراق نوره الاحداق وقد الانظار والصلوة على نبيه وحبيبه ومعدن سره محل البقيق المختار وعلى الائمة الابرار وصحبه الاخيار صلوة دائمة بدوام الليل والنهار واما بعد فان روح السعادة ومهجتها وروح العبادة ومهجتها وموجب ملقيها بايدي القبول والاحسان ومصاعفة الثواب مجاهدة الجنان والتشبث بها الى ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر والانتساب بها الى عالم الملكوت والملكة القدرة على القبض من عالم الغيب والشهادة واجابة القليل بها لعظيم الزيادة اعنى بالاجتلاء بالقلب في اعلاها وحركاتها وسكناتها على مدى الدهر والتفكر في اسرارها وتقلب النفس حالاتها حسب اختلاف مقاصدها واطوارها فانها دامة قصد واخلاص والتطلع واجتهاد وتارة تكبير الله تعالى وتمجيده وثناء وتحميد وتارة دعاء وابتهال واخرى خضوع وخشوع بحضرة ذي الجلال وتارة خشوع وتململ على التراب بين يدي رب الارباب وتارة

تجاه بعد عهد بكلمة التوحيد وتقرير الاسلام وتذكير بالعهد القديم المأخوذ على الانام وتارة تحية المعراج حضرة بلفظ السلام المعزز الذات من دقايق الحقايق التي تظهر للمستقبل بمكره الصادق ومن ثم كانت الصلوة ناهية من الفحشاء موجبة للمقرب والزلفى كما نطقت به القرآن الحكيم وردت به الاحاديث عن النبي وآله عليهم افضل الصلوة واكمل التسليم وفتح فلا يذهل المكلف المستيقظ من الامتثال بقلبه عليها والتفكر في اسرارها والتأدب بآدابها والا كانت بمنزلة الجسد من غير روح والشجرة من غير ثمرة والعود من غير غاية وقد ذكرنا في هذه الرسالة نبذة من اسرارها ونبذة من آدابها والكرامة وردت به النصوص عن اهل الخصوص عليهم افضل الصلوة واكمل التحيات وسرايا فايز تلقى القابل من مدادها الى معارج الاسرار والتجليات وهذه الامور واكانت منثورة في اثناء النصوص وكلام الكاملين من العلماء العاملين لكن لا يكاد يجتمع اطراحة الاعنه قليل من الاماجد ولا يطلع على معادنه الا واحد بعد واحد فشاركتهم في سوبه بحيث اطرافه وسبابه وهذبت ترتيبه وتقريب بعبابه وصادرت مع ذلك معزة للريب الشريفين الثمين اشتمل احدهما عد واجبات الصلوة وهي الالفية والاخرى على سننها وبالفاظها وهي الثقلية وهذه على اسرارها القلبية وسميتها بالتنبيهات العلية على وظائف الصلوة القلبية ورتبتها ترتيب القاعدة على مقدمة وفصول ثلثة وخاتمة اما المقدمة فتشتمل على ثلثة مطالب الاول في تحقيق معنى القلب الذي ينبغي احضاره في اوقات العبادات وبسببه تتفاوت مراتب العبادات في الدرجات اعلم ان القلب يطلق

على معنيين احدهما اللحم الصنوبري الشكل الموضع في الجانب الايسر من الصدر وهو لحم مخصوص في باطنه تجويف وفي ذلك التجويف دم اسود وهو منبع الروح ومعدنه وهذا المعنى من القلب موجود للبهائم بل للميت وليس هو المراد في هذا الباب وقد اشرنا الى المعنى الثاني لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق وتلك اللطيفة هي المعبر عنها بالقلب تارة وبالنفس اخرى وبالروح اخرى وبالانسان ايضا وهي الملك وراء العالم العارف وهي المخاطب والمطالب والمعاقب وهذا هو المتوجه القلب الجسداني وقد تحير عقول اكثر الخلق في ادراك حقيقته وان تعلقه به ايضا هو تعلق الاعراض بالاجسام والاوصاف الموصوفات او تعلق المستعمل للآلة او تعلق المتمكن بالمكان وشرح ذلك يخرج عن غرض الرسالة وحيث يطلق القلب في الكتاب والسنة فالمراد منه هذا المعنى الذي نفسه وعلمه وقد يكنى عنه بالقلب الصدر كما قال تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وكما قال انه عليم بذات الصدور وذلك لما عرفت من العلاقة الاقتضاء بينه وبين جسم القلب فانها وان كانت تعلقة تدبر البدن وتستعمله له ولكنها يتعلق به بواسطة القلب فجعلها الاقرب كالة محله ومملكته وعماله ومعلنه ولذلك شبه بعض العلماء القلب بالعرش والصدر بالكرسي واراد به انه مملكته والجزء الاقل لمدبره وقد قرنه فيها بالتشبيه الالهي كالعرش والكرسي بالنسبة الى الله ثم ولا يستهم هذا التشبيه الا من بعض الوجوه كما لا يخفى وهذا المعنى من القلب في الجسد بمنزلة الملك في جنده وجنوده واعوانه واصنافه وقد اقبل الاستدلال

والمكنة كالمرآة الصقالية التي تقبل انطباع الصور والاشكال القابلة لها وتقبل النقوش والنقاش والبعض من الاعداد لذلك لسبب العوارض الخارجية المنافية لجوهرها وربما وصل الاشراقة واستنارة الى حد اصبح بنية حالية الخ وتنكشف منه حقيقة الامر المطلوب الى مثل هذا القلب الاشارة بقوله ص اذا اراد الله بعبد خيرا جعل في اعظم من قلبه وبقدر تهم من كان له من قلبه واعظ كان عليه من الله حافظ وشمائل الاثار النبوية الواصلة الينا ما غفلت عن الاستنارة وفنون الاسرار شمائل من ظلم يتصاعد الى السماء كلما زال ترا كم عليه مرة بعد اخرى الى ان اسود وظلم وصيره الكلية مجوبا عن الله وهو الطبع والرين اللذين اشار الله تعالى اليهما في قوله ان لو نشأ اصبناهم بذنوبهم ونطبع على قلوبهم فهم لا يسمعون ربط عدم السماع والطبع بالذنوب كما ربط الانتفاع بالتقوى في قوله تعالى واتقوا الله واسمعوا واتقوا الله لعلكم تفلحون وقال الله تعالى كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون فمهما تراكمت الذنوب طبع على القلب وصدأ ذلك يعمى عن ادراك الحق وصلاح الدين ويتهاون به بالاخرة ويستعظم امر الدنيا ويصير همه مقصورا لهم عليه واذا وقع سمعه امر الاخرة وما فيها من الاهوال دخل من اذن وخرج من الاخرى لم يستقر في القلب فلم يحركه الى التوبة والتدارك وهذا هو معنى اسود القلب الذي نطق به القرآن والسنة كما في قوله صلعم قلب المؤمن ابيض فيه سراج يزهر وقلب الكافر اسود منكوس وقول انما قرع ان القلوب ثلثة قلب اجرد فيه سراج يزهر وقلب اسود منكوس وقول انما قرع ان القلوب اربعة قلب اغلف مربوط على غلافه وقلب اجرد فيه سراج يزهر كمثل زجاجة تزهر وقلب منكوس وقلب ممدود فاما القلب الاغلف فقلب الكافر واما القلب المنكوس فقلب المنافق عرف وانكر واما القلب الاجرد الذي فيه سراج يزهر فقلب المؤمن واما القلب الممدود فقلب فيه مادتان مادة من نفاق ومادة من ايمان فهو يمد هذا مرة وهذا مرة فايهما كانت منه غلبت عليه وقد يستنير من قلب المنافق ما يستنير ولكن يطفأ نوره الى ان يسود القلب فيتحير فانظر

الى قوله عليه السلام لا يطغى نور الفجر فانه هذا سكر نور القلب المعنوى الذى لا تاثر فان غرب
البدن فجلاء لا تزل كما حقق فى موضع اخر وروى زراره عن ابى جعفر ع قال ما من عبد الا
وفى قلبه نقطة بيضاء فان اذنب ذنبا خرج فى النكتة نكتة سوداء فان تاب ذهب ذلك السواد
وان تمادى فى الذنوب زاد ذلك السواد حتى يغطى البياض فاذا غطى البياض لم يرجع صاحبه
الى خير ابدا وهو قول الله عز وجل كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وقال ع ان
الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون فاخبر ان جلاء القلب بالذكر
بالذكر ان المتقين هم المستكرهون فالتقوى اصلها الذكر وما الذكر بالكف واللكف بالخوف
الاكبر واعلم ان اقرب شىء الشيطان عند تدبر بيان يدخل الحصن وعلى وسوسته
عليه ولا يقدر على حفظ الحصن من العدو الا باجراء ابواب الحصن وصد ابوابه وسواغ قرنه بتبقى
الانام بحيرة ذات تحقيق تبقى الملائكة بعيدة ويخرج من الغرس والمراد بالباب والاقبال على الله
وتحصيل انك واقف بين يديه فان لم تكن تراه فانه يراك كما ورد فى الخبر فاذا استحضرت ذلك
وتحققت علمت انه اغلق الابواب دون وساوس الشيطان واقبل القلب على الله تعالى وقرع
العبادة وقد ورد عن النبى ص انه اذا استقبل العبد ربه فى صلوته جاء الشيطان وقال له اذكر كذا
اذكر كذا حتى يضل الرجل ان لا يدرى كم صلى ومن هنا ظهر ان تعبير التفات بالذكر بالذات يجب
هذا الامر الزاجر للشيطان بل الاولى ان يقال التفات التقوى وتطهير من الصفات الخبيثة
من اعوان ابليس وجنوده والا فالذكر من اقوى مداخل الشيطان ولذلك عبر عن العبادة
ولذلك قال ان المتقين اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا هم مبصرون
فتحقق ان الملك المبنى وتائل ذلك سنة كل عبد فان استقل ما لك فى صلوته

فليس الخبر كالعيان فراعيه قلبك واذكر فى الصلوة كيف يجاذبه الشيطان فى الاسواق والبيع
وحساب العاملين وجواب المعاندين وعزمهم وكيف يحتال عليه فى اوديته الدنيا وهو الذى
لا تذكره ما تنسى من فضول الدنيا الا فى صلوتك ولا يهجم الشيطان على قلبك الا اذا علمت
فلا جزم لا يطرق عند الشيطان مجرى صورة العبادة وان تادى بها الواجب عليك خرجت من
عهدة الامر الجلى بالاداء وقد مر ذلك من اصول آخر واصلاح الباطن من الزوائل التى
هى اعواده وحبائله والا لم يرد الا مرا كما ان الذباب لا يرد الا مريضا والمائم بعد
زوال سقف المقابل حيث يصير نهبا بلا ملاء قال شفقا من النفس فرطوا الا اهمال قال الله
الا بذكر الله تطمئن القلوب فاجعل هذه العلامة بينك وبين استقامة قلبك وانا نقضى
وانا نعلم ان ما الاستقامة يجتهد وانما المقصر من حيث لا يعلم على هذا القدر مناسبة لاحضار
البال الشانى فى الاستعانة على ما ينبغى من احضار القلب فى حال العبادة ستما الصلوة
التى هى عمود الدين وراس الاعمال قال الله تعالى الذين هم فى صلوتهم خاشعون وقال الله تعالى
فى وصف المصلين الذين هم عن صلوتهم ساهون ذمهم على الغفلة عنها مع كونهم مصلين لانهم
سهوا عنها وسر كونها ما قال الله تعالى والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم وجلة اى يعطون ما
حال دون قلوبهم والاحاطة فى الوجل على العمل مستلزم لحضور القلب على ما هو به وقال النبى ص
الصلوة ميزان من وفى استوفى وقال الصادق ع انما يحاسب العبد يوم القيامة كانت تراه فانه يراك وقال ع
فى فضل ما بين الركعتين من احتى يوضان فى الصلوة وركوعها وسجودها واحد واتما
بين صلوة بتيمم ما بين السماء والارض وقال النبى ص اما لك فى الذى يخرج رجله وجه حمار وقال
صلى الله عليه وآله لرجل كتب من عبد ربه فيها نقسه ينبغى من الدنيا فخرجه له فوجه وجه حمار

من حيث نفسه فى صلوة فريضة فاتم ركوعها وسجودها وخشوعها ثم عجل انصرف وقال لو علم
ما عليه لعجل ولم يخرج حتى يفرغ منها وقال ع لا يقبل الله صلوة عبد حتى يقبل عليها بقلبه
وعن ابى جعفر ع ان من الصلوة ما يقبل نصفها وثلثها وربعها وخمسها الى العشر وان
منها لما يلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها وجه صاحبها وان ما لك من صلوتك الا ما اقبلت
عليه بقلبك وعن ابى جعفر ع قال قال رسول الله ص اذا قام العبد المؤمن فى صلوة فريضة
اليه وقال لينصرف عليه حتى ينصرف واطلع الرحمن من فوق رأسه الى افق السماء والملائكة تنكشه
من حوله الى افق السماء وكل الله به ملكا قائما على رأسه يقول ايها المصلى انصرف فلعل
ما انفلت وكانت من صلوتك ابدا وقال الصادق ع ان الخشوع الرغبة والرهبة فى قلب الايمان
الخشية فاذا صليت فاقبل بقلبك على الله عز وجل فانه ليس من عبد مؤمن يقبل بقلبه على الله عز وجل
فى صلوة ويدعو الا اقبل الله عليه بقلبه والوسن والنعاس فى الصلوة من الشيطان وعن ابى حمزة
الثمالى قال رأيت على بن الحسين ع يصلى بسطام رأى من خلفه فلم ير منه حتى انصرف من صلوته
قال ايسألنى عن ذلك فقال وعلى اى شىء يذهب بنفسه ان كنت لاعلم ما يقبل من صلوتى
الا ما اقبل منها فكيف حسبت ذلك هكذا قال الا ان يتجاوز الله عز وجل ومن الفضيل
ليس عن ابى جعفر ع فى الصلوة ما ليس منها قال الا ان لك من صلوتك الا ما اقبلت عليه منها
فان وهما كلها او غفل عن آية بما فيها ضرب بها وجه صاحبها وروى زرارة عن ابى جعفر ع
قال اذا قمت فى الصلوة فعليك بالاقبال على صلوتك فانما لك من صلوتك ما اقبلت عليه منها
ولا تعبث بجسدك ولا براسك ولا بلحيتك ولا تحدث نفسك ولا تتثاءب ولا تعقص شعرك
وروى الحلبى عن ابى عبد الله ع قال اذا كنت فى صلوتك فعليك بالخشوع والاقبال على صلوتك

فان الله يقول الذين هم فى صلوتهم خاشعون وعنه ع قال كان على بن الحسين ع
اذا قام الى الصلوة تغير لونه فاذا سجد لم يرفع رأسه حتى يرفض عرقا وكان اذا قام فى الصلوة
كانه ساق شجرة لا يتحرك منه الا ما حركت الريح منه وعن ابى جعفر ع قال ان اول ما يحاسب
به العبد الصلوة فان قبلت قبل ما سواها وان الصلوة اذا ارتفعت فى وقتها ارتفعت لها نورا
وبرهانا ساطعا يقول حفظتنى حفظك الله واذا انتقصت فى وقتها انتقصت حدودها وجاءت
الى صاحبها وهى سوداء مظلمة تقول ضيعتنى ضيعك الله وروى العيص بن القاسم عن ابى عبد الله ع
انه قال لابنه انه ليأتى على الرجل خمسون سنة وما قبل الله منه صلوة واحدة فاى شىء اشد عليكم
من هذا انكم لتعرفون من جيرانكم واصحابكم من لو كان يصلى لبعضكم ما قبلها منه لاستخفافه بالله
عز وجل الا اهل الحق وكيف يقبل ما ينتقص وعن ابى الحسن الرضا ع ان امير المؤمنين ع
كان يقول لبعض اولاده خلوا بين العبد وبين العبادة والدعاء فان الله يشغل قلبه بما راء منها ولم يمنعه اداء ما افترض عليه
ازاء ولم يزل صدور بالعطف عز وروى صفوان بن عيينة عن ابى عبد الله ع فى قول الله عز وجل
لبلوكم ايكم احسن عملا قال ليس يعنى اكثر ولكن اصوبكم عملا وانما الاصابة خشية الله والنية
الصادقة ثم قال الابقاء على العمل حتى يخلص اشد من العمل والعمل الخالص الذى لا تريد
ان يحمدك عليه احد الا الله عز وجل والنية افضل من العمل الا وان النية هى العمل ثم تلا
قوله عز وجل كل يعمل على شاكلته يعنى على نيته وهذا الاسناد قال الصادق ع قال الله عز وجل
الامن اتى محمد ص بقلب سليم قال التسليم الذى يلقى ربه ليس فيه احد سواه وقال ع كل عمل يكره
منك اظهاره فلا تطلبن به الا الله فى الدنيا لتفضح به فى الآخرة وعن ابان بن
تغلب قال كنت جالسا خلف ابى عبد الله ع فلما انصرف التفت الى فقال ابان الصلوة الخفيفة

لعبد وصانت من ارام بعد وحفظ على مواقيتها من اول وقتها الى آخر يوم الفتنة واحسن
يدخله به الجنة ومن لم يقم حقها ولم يحافظ على مواقيتها الى آخر عمره وجاء لا يحمد
ان شاء عذبه وان شاء غفر له والاخبار في هذه كثيرة فلنقتصر على هذا القدر واعلم انه
قد استفيد مما ذكرنا قبول الصلاة موقوف على الاتيان بالمأمور بها والاتيان بها سوى الله
بها وان قبولها يوجب قبول ما سواها من الاعمال الصالحة فالاهتمام بهذا الصنف اهم من الجميع
منها حسنا وعظيم الخطر عند الله تعالى وعظيم الرتبة حبيب الى الطاعة ويمقت
الفحشاء والمنكر واطراف النهار ولما جدد بالليل سيئة فانه يستحب له ان يأتي
بالاحسنة بين يديها لان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين واصبر فان الله لا يضيع
اجر المحسنين ثم ان صلاة الليل والوتر وان كانت نافلة الا انها آكد النوافل
حتى صرح بعضهم بوجوبها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ورد في فضلها
قبل طلوع الفجر ان من صلى ليلة احدى عشرة ركعة يصلي في كل ركعة بعد الفاتحة
مرة واحدة سورة الاخلاص ثم يقنت بعد الركوع بما شاء من الدعاء ثم يسجد ويقول
في سجوده مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول
مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة
العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو
ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع
رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه
ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول
مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة
مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة
العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو
ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم
يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد
ويقول مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول
مائة مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة
مرة العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة
العفو ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو
ثم يرفع رأسه ويقول مائة مرة العفو ثم يسجد ويقول مائة مرة العفو ثم

بالخل فيقدر ما يدخل من الماء يخرج من الخل لاعالة ولا يجتمعان عند بعضهم الجملة وفقك الله وايانا الى الرشاد وارشدنا على سنن السداد فهذا ما يتعلق بالغرض من المقدمة

الفصل الاول في المقدمات وهي واجبة ومندوبة فالواجبة الطهارة وازالة النجاسة وستر العورة والمكان الذي يصلي فيه والوقت والصلاة والمندوبة كثيرة كالاجهار والاقامة والتوجه بتكبيرات والكلام في هذه المقدمات وظائف غريبة وأسرار خفية يطلع عليها اصفياء الله تعالى بالعقل وحضور القلب ما نذكره من الوظائف كالمدخل الى الزيادة والمرقاة الى غيره من دقائق العبادة **فاذا اتى الطهارة** فليحفظ فيه قلبه اذ تكليفه بها لغسل الاطراف الظاهرة وتنظيفها لاطلاع الناس عليها ولكون تلك الاعضاء مباشرة للامور الدنيوية متمكنة في الكدورات الدنيئة فلا يمكن ان يطهر مع ذلك قلبه الذي هو موضع نظر الله تعالى فانه لا ينظر الا سوركم ولكن ينظر الى قلوبكم وافئدتكم والرئيس الاعظم هذه الجوارح والمستخدم لها في تلك الامور المتعلقة من جنابة وغائط وغيرها اولى واحرى بل هذا تنبيه واضح على ذلك وبيان شافع على ما هنالك وليعلم من تطهير تلك الاعضاء عند الاشتغال بعبادة الله تعالى واقباله عليه والاستفادة من الدنيا بالقلب والحواس لتلقي السعادة في الاخرى ان الدنيا والاخرة ضرتان كلما قربت من احداهما بعدت عن الاخرى فلذلك كان تطهير من الدنيا عند الاشتغال والاقبال على الاخرى فاعرفه ثم الصفو بغسل الوجه لان التوجه والاقبال بوجه القلب على ما تقدم به وهو اكثر الحواس الظاهرة التي هي اعظم الاسباب الباعثة على مطالب الدنيا فامر بغسله ليتوجه به وهو محال من تلك الادناس وبدئ في ذلك الى تطهير ما هو الزكن الاعظم في القياس ثم امر بغسل اليدين

بما شغلتا به اكثر احوال الدنيا الدنية والمشتهيات الطبيعية ثم بمسح الرأس لان فيه القوة المفكرة التي تحصيل بواسطتها الفضائل تناول المواد الطبيعية وتتبعث الحواس الى الاقبال على الامور الدنيوية المانع عن الاقبال على الاخرة السنية ثم بالمسح على الاذنين بما يوصل الى مطالبه ويتوصل الى تحصيل ما ذكرنا على نحو ما ذكرنا في الاعضاء مع تيسير الدخول في العبادة والاقبال عليها فانا بالشعاعة وامر بالغسل بغسل جميع البشرة لان الذي تعلق الانسان باستعمالها تعلقا وتملكا بالملكات الشهوية حالة للماء ومن موجبات الغسل ليجيء بدنه مغسولا عن تلك الحالة ولهذا قال تعالى ان كنتم جنبا فاطهروا فان الجنابة بعد بعيدا عن المرتبة العالية منغمسا في اللذات الدنية كان عند اجتماع من اهل الطهارة الشرعية لينال بها المقامات العلية المنيفة ويبعد عن القوى الحيوانية واللذات الدنيوية ولما كان القلب من ذلك الخطأ الاوفر والنصيب الاكمل كان الاقبال بظهوره من الرذايل والتوجه اما فائته من درك الفضايل اولى من تطهير تلك الاعضاء الظاهرة عند التلبس بالعاقل وامرنا التيمم بمسح تلك الاعضاء بالتراب عند تعذر وصلها بالماء الطهور وصفات تلك الاعضاء الترابية وهضمها لها بتلتها بالتراب الخشن وهذا لان خشونة التراب لما لم يكن تطهيره من الاخلاق الرذيلة وخلبته بالاوصاف الجميلة فليقمه في مقام الهضم والازدراء وليسه لسيما الذل والاعضاء عون يطلع عليه مولاه الرحيم وسيده الكريم وهي منكسر سوء طمع فيهبه فتح من نفحات نوره اللامع فانه عند القلوب المنكسرة كما ورد في الاثر فتراقى من هذه الاستعانة ومحوها الى ما يوجب لك الاقبال تلا في سالف الاهمال ومن الاسرار الواردة في الامر من تظاير ذلك

قوله الصادق اذا اردت الطهارة والوضوء فتقدم الى الماء فتقابلك الى رحمة ربك فان الله تعالى جعل الماء مفتاح تربته ومناجاته وذليلا الى بساط خدمته وكما ان رحمته تظهر بتوسيط الماء فكذلك النجاسات الظاهرة يطهرها الماء لا غير قال الله تعالى هو الذي يرسل الرياح نشرا بين يدي رحمته وانزلنا من السماء ماء طهورا وقال عز وجل وجعلنا من الماء كل شيء حي فكما احيا كل شيء من نعيم الدنيا كذلك بفضله ورحمته صيرة الذنوب بالماء وتفكر في سناء الماء ورقته وطهوريته وبركته واللطيف اضافة الجود بكل شيء وفي كل شيء واستعمله في تطهير الاعضاء التي امرت الله بتطهيرها واذا بلغها فرائضه وسننه فاق تحت كل واحدة منها فوائد كثيرة اذا استعملها بالقدرة تخرجت تلك عيون فوائده من قريب ثم عاشر خلق الله تعالى كما تعاشر الماء الاجزاء مشيا بودي كل شيء حقه لا يتغير عن معناه معتبرا لقول رسول الله ص الماء الموس الخاشع لكمل الماء وليكن صفوك مع الله تعالى في جميع طاعاتك كصفوة الماء حين انزل من السماء وحتما طهورا وطهرك بالتقوى واليقين عند طهارة جوارحك الماء وفي علل ابن شاذان عن الرضا انما امرا بالوضوء ليكون العبد طاهرا اذا قام بين يدي الجبار وعند مناجاته اياه مطيعا لما امره فيما امر نهيا من الادناس والنجاسة مع ما فيه من ذهاب الكسل وطرد الفساد وتزكية الفؤاد والقيام بين يدي الجبار وانما وجب على الوجه واليدين والرأس والرجلين لان العبد اذا قام بين يدي الجبار قائما تكشف من جوارحه وتظهر آثار الوضوء وذلك انه يوجه ليجد ويخضع ويباشر بما يباشر به عند البؤس ويتذلل ويناسب ليستقبل في ركوعه وسجوده وبوجهه يقوم ويقعد وامر بالغسل من الجنابة دون الحلاقة

الجنابة من نفس الانسان وهي شيء يخرج من جميع جسده والحلاقة ليس هو من نفس الانسان انما هو عذاء يدخل من باب ويخرج من باب وأما الآن الكلام فيها فهو الكلام في الطهارة في التزكية بتطهير القلب من نجاسة الاخلاق ومساويها فانك اذا امررت بتطهير ظاهر الجلد وهو القشر وبتطهير الثياب وهو ابعد من ذلك فلا تغفل من تطهير قلبك الذي هو زمانك وهو قلبك فاجتهد في تطهيره بالتوبة والندم على ما فرط وتصميم العزم على ترك العود في المستقبل وطهرها باطنا فانها موضع نظر المعبود وتذكر بجلباب الفضاء الحاجة نفصلك وحاجتك ما تشتمل عليه من الافات وما في باطنك وانت تزين ظاهرك للناس والله تعالى مطلع على خبث باطنك وخبثه حالك فاشتغل باخراج نجاسات الباطن والاخلاق الذاهبة في الاعماق المفسدة لك على الاطلاق لتستريح نفسك عند اخراجها ولكن تطلب من نفسها وجنتك ليلك من تفاقها وتصل الوقوف على بساط الخدمة والتاهل للمناجاة ولا تستر بما ظهر لك فلا بد ان يظهر عليك ما بطن لان الطبيعة تظهر ما تستركن فيها وتفتضح حينئذ بما تستره من الناس كما يفعل الله بكل مدلس في الصناعة حتى المزاح مستره لما لا يزاح فيه التفويض من انفال الجاسات واستفراغ الكثافات والقذر فيها والمؤمن يعيرها ان الله يعرض من حطام الدنيا لكل مصر عليها متبه فيسترجع العدول ويعرض نفسه وقلبه عن شغلها ويستكف عن جمعها واخذها استكفا فيه عن النجاسة والغائط والعذرة ويفكر في نفسه المكرمة في حال كيف تصير ذليلة في حال ويعلم ان التمسك بالقناعة والتقوى وترك المداهنة الادنين وان الراحة في هوان الدنيا والفراغ من التمتع بها

وبين الله تعالى مستبين الحرام والشبهة فيتفلق من نفسه باب الكبر ويعرف معرفة ايا هما
ويفرح بالذنوب بفتح باب التواضع والندم والحياء ويجتهد في اداء اوامره واجتنا
نواهيه فطالب المحسن الهارب طليب المزلفى ويسجن نفسه في سجن الخوف والصبر والكف
عن الشهوات الى ان يتصل بامان الله في دار القرار وبذوق طعم رضاه فان العقول
ذلك وما عداه لا حق شيئ واما ستر العورة فاعلم ان معنا نغطية مقابح بدنك
عن ابصار الخلق فان ظاهر بدنك موضع نظر الخلق فاراد ان يستر عورات باطنك
ومقابح سرك التي لا يطلع عليها الا رباب فحسر تلك المقابح ببالك وطالب
نفسك بسترها وتحقق انه لا يستر عن عين الله تعالى ساتر وانما يستر بها وتكفرها التهام
والحياء والخوف فلستبعد باحضارها في قلبك اسباب هبوب الخوف والحيا
من مكامنها فتذيب نفسك وتسكن بيت الخجل فقلبك دقوم بين يدي الله قيام
العبد المجرم المسيئ الابق الذي مدم فرجع الى مولاه حيا بكسا وراسه من الحياء الموقر
فاذا تصادق الله تعالى ان من اللباس لما يستر ومن اللباس التقوى وانه لباس الايمان قال الله تعالى
ولباس التقوى ذلك خير وانا اللباس الظاهر فضربه من الله تعالى بما هو دات بني
ادم وهي كرامة اكرم الله بها عباده وذرية ادم عليهم السلام كما قال تعالى خبرا عن ابليس لعين
انه لاواما قال تعالى يا بني ادم قد انزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا ولباس التقوى
من شكوه وكرمه وطاعته ولا يحال بينها الى الحجب الزيادة والتزين والمفاخرة
الجاهلية فانه من افات الذين وسوسة الشيطان في القلب واذا التبست توبتك فاكد
ستر الله تعالى عليك في توبتك برحمته والبس باطنك بالصدق كما البست ظاهرك

بتوبتك

بتوبتك ولكن باطنك في ستر الرحمة وظاهرك في ستر الطاعة واعتبر بفضل الله
عز وجل حيث خلق اسباب اللباس لستر العورات الظاهرة وفتح ابواب التوبة
والانابة لستر بها عورات الباطن من الذنوب فاجلا فالتبس عليك لا تفتح احد
حيث ستره عليك اعظم منه واشتغل بعيب نفسك واصلحها عما لا يعنيك
حالا وما مع واحدا ان تقضي عمرك العمل غير ولا تجتر باس ما لك غير وتمالك
نفسك فان دنيا ان الذنوب من اعظم عقوبة الله تعالى في العاجل وفي سباب
العقوبة في الاجل ومادام العبد مشتغلا بطاعة الله تعالى ومعرفة عيوب نفسه
وترك ما لا يعنيه في دين الله تعالى محجوبا عن الافات خائضا في بحر رحمة الله تعالى
يفوز بجواهر الفوائد من الحكم والبيان ومادام مشتغلا بذنوبه جاهلا بعيوبه
راجعا الى حوله وقوته لا يفلح ابدا واما المكان فاستحضر بقلبك انك كالب
بين يدي ملك الملوك من يديه ساجا به وتضرع اليه والتماس رضاه ونظره
اليك بعين الرحمة فاختر مكانا لا يصلح لذلك كالمساجد الشريفة والمساهد العلية
مع الامكان فانه تعالى جعل تلك المواضع محلا لاجابته ومظنة لقبوله ورحمته
ومعفرة لمن استعان عليه بمثل حضرة الملوك الذين يجعلونها وسيلة
لذلك فادخلها ملائما للمسكنة والوقار مراعيا للخشوع والانكسار سائلا
ان يجعلك من خاص عباده وان يلحقك بالماضين منهم وراقبه كانك على
الصراط جاز وكما يمتد ما بين الخوف والرجاء وبين القبول والطرد يخضع
حينئذ قلبك ويخشع لملك ومتاهل لان تفيض عليك نعمات الرحمة وتنالك

بالعاطفة وترمالك عين العناية قال الصادق ع اذا بلغت باب المسجد فاعلم انك ببلغت
ملكا عظيما لا يباح الا لمطهرين ولا يؤذن لجالسه الا الصديقين وهب الصدق
الى باطنك من هيبة الملك فانك على وشك ان تقف بين يديه فاعلم انه قادر على ما يشاء من
العذاب والعفو فاعلم ان عطف على طلبك بتفضله ورحمته قبل سؤالك ليس لنقطة
واجزل لك عطاياه ان اكبر واوان طالبك باستحقاق الصدق والاخلاص عبده لا بلك يجيبك
ورد طاعتك ان كانت وهو وفقا لها بريده واعترافا بعجزك وتقصيرك وفقرك بين
يديه فانك متى وجهت العبادة والمناجاة به داخل قلبك من كل شاغل يحجبك عن
ربك فانه للقبول الا الخلص فان ذقت من حلاوة مناجاته وشربت
بكاس رحمته وكرامته من حسن اقبال وجاهة فقد سلمت لخدمته فاسئل الله الاذن
والامان والاتفاق وقوت مضطر فقد انقطع عنه الحيل وقصرت عنه الحول الا حول وقضى
الا جلوا فاعلم انه من قلبك صدقا لا يخالفه نظر اليك بعين الرحمة
ووفقك للجابة ورضي فانه كريم يحب الكرامة لعباد المضطرين اليه قال الله تعالى
امن يجيب المضطر اذا دعاه واما الوقت فاستحضر عنده دخولك الجنة بقامات محبيه
فقال لك لتقوم فيه بجد سنة وتناقل للمسئول في حضرته والفوز بطاعته واعلم ان قلبك
الشريف وعلى وجهك الكريم عنده حوله لكونه سببا للقرب منه وسبيله الوحيد
لدخول الجنة والنظارة ولبس الثياب الفاخرة للمناجاة كما تناقب عند القدوم على ملك
من ملوك الدنيا وتلقاه بالوقار والمكنة والخوف والرجاء فان رحمته عميمة والفضل عامة
ولا منفذ الا سعة رحمته فاستحق والنظر عند التقصير ستوجه فكن بين ذلك فاما

والزم

الخوف شعارا لكاملين كما ان الغفلة عن ذلك علامة للمطرودين كما مر بيانه في
نقائص الاسرار وحلية الابرار فاحفظ ايها الحافظ حفظك الله تعالى واجلالك وتفضل ذلك
وكلا وعدد وعين بعض زوايا البيت ثم اقفا قائما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء شا
وغدية فاذا حضرت الصلوة وكانه لم يعرفنا ولم نعرفه شغلا بالله عن كل شيء وكان علي
اذا حضر وقت الصلوة يتململ ويتزلزل ويقول له مالك والصلوة فيقول لها الموقنين يتوقعون لجاء
وقتا ما تعرضها الله على السموات والارض فابين ان يحملنها واشفقن منها
وكان علي ابن الحسين عليهما الصلوة والسلام اذا حضر الوضوء اصفر لونه فيقول له
ما هذا الذي يعتريك عند الوضوء فيقول اما تدرون بين يدي من اقوم وكانه الملك
اشارة الى استحضار عظمة الله تعالى والاستقامة اليه حال العبادة والانقطاع عن غيره
واذا سمعت نداء المؤذن فاحضر في قلبك هول النداء يوم القيمة ونشر بطاقات
الاعمال واجابة فاذا المنادي من السماء هم الذين ينادون بالقطب يوم العرض
الاكبر فاصغ بقلبك على هذا النداء فان بعضه ملوا بالفرض والاستيناف ومستعدة للاجابة
الى الابتداء كما علمت انه يأتيك النداء بالمبشرى والفوز يوم القضاء واعتبر بفصول الاذان
وكلماته كيف افتتح باسمه واختتمت بالله واصبر بالله ان الله مع الصابرين وصل هذا الاول
بالاخر تظفر بالمأمول وطهر قلبك بتعظيمه وتكبيره عند سماع التكبير واستحضر الوقت
وما فيها لئلا تكون كاذبا في تكبيرك وانف عن خواطرك كل معبود سواه بسماع التهليل
واحضر النبي ثم وثاب بين يديه واشهد له بالرسالة بحضاء وصل عليه وعلى آله
وحول فضاء واسع قلبك وقلبك عند الدعاء الى الصلوة وما يوجب الفلاح وما

هو خير الاعمال وافضلها وجد وجهك بعد ذلك بتكبيره وتعظيم واحضر بكبرياء
كما انفتح به واجعل مبدأك سجود وعودك اليه وقوامك به واعتمادك على حوله وقوته
فانه لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما الاستقبال فصرف الظاهر وجهك
من سائر الجهات الى جهة بيت الله تعالى منزه عن اعراض القلب عن سائر الامور
الى مراسة تعالى ليس معلوما بسمت بل لا مطلوب سواه وانما هذه الظواهر محركة
للبواطن ووسائل للجهاي عارج يترقى منها اليها وضبط الجوارح وتسكين لها
بالثبات على جهة واحدة حتى لا يبقى على القلب فانها اذا زاغت وتلمت في حركاتها
والتفاتها فانها الى جهاتها استتبعت القلب فانقلبت بزعن وجه الله فليكن وجه قلبك
مع وجه بدنك ومن هنا جاء قول النبي صلى الله عليه وآله اما يخاف الذي يرفع وجهه
في الصلوة ان يحول الله وجهه وجه حمار فاذا ذلك تفوين الالتفات عن الله عز وجل
عظمته في حال القلوة فان الملتفت يمينا وشمالا ملتفت عن الله وغافل عن عظمة
الواحد القهار ومن كان كذلك صنو شيطان لا يقوم تلك العظمة عليه فيتحول وجه قلبه
كوجه قلب الحمار في قلة عقليته للامور العلوية وعدم ادراكه شيئا من العلوم والقرب
الى الله تعالى واعلم انه كما لا يتوجه الوجه الى جهة البيت الا بالصرف عن غيرها فلا يتوجه
القلب الى الله تعالى الا بالتفرغ الى الله تعالى عما سوى الله تعالى وقد قال النبي صلى الله عليه وآله
اذا قام العبد الى صلوته وكان هواه وقلبه الى الله تعالى انصرف كيوم ولدته امه وقال
الصادق رضي الله عنه اذا استقبلت القبلة فانبس من الدنيا وما بينها والخلق وما هم فيه واستفرغ
قلبك عن كل شيء اعمل يشغلك عن الله تعالى وعاين بسرك عظمة الله تعالى واذكر وقوفك

بين يديه يوم تبلو كل نفس ما اسلفت وردوا الى الله مولاهم الحق وقف على قدم
الخوف والرجاء فاذا توجهت بالتكبيرات فاستحضر عظمة الله سبحانه وصغر نفسك
وحقر عبادتك في جنب عظمته واحظاها تهتك عن القيام بوظائف حقه
واستتمام حقايق عبادته وتفكر عند قولك الله اكبر انت الملك الحق ذو عظيم ملكه
وعموم قدرته واستيلائه على جميع العوالم ثم اجمع على نفسك بالذل والانكسار
والاستكانة والخضوع والاستغفار عند قولك جعلت سواك والخلق انسى فاعترف
انه لا يغفر الذنوب الا انت واحضر دعوته لك بالقيام لهذه الخدمة وسل نفسك
بين يديه وانه قريب منك يجيب دعوة الداعي اذا دعاه ويسمع نداءه وان بيده
خزائن الدنيا والاخرة لا بيد غيره عند قولك لبيك وسعديك والخير كله بيديك
وشر هو من الاعمال السيئة واخلاق الشر وابدها بما يحض العبادة والارشاد عند
قولك والشر ليس اليك والمهدي من هديته واعترف له بالعبودية وان قوام
وجودك وبقاءه ومعاده منه يقول لبيك وسعديك والخير كله بيديك والشر
اي منك ايجاده وبك قوامه لك يكمل واليك معاده وهو الذي يبدأ الخلق
ثم يعيده وهو اهون عليه والمثل الاعلى فاحضره في ذهنك هذه الحقايق
وترق منها الى ما يليق عليك من الاسرار والدقايق وتلق الفيض من العالم الاعلى
فان ابواب لا تفتح عن احد دون القوابل ولا يجيب الله يا اهل اللهم اهلنا
لقبول طوالع اسرارك وكلمنا بالوصول الى لوامع انوارك واجعلنا من الواصلين
على كراسي الاراك العاكفين على بساط كرامتك وممتنا من هذه النقصان وما

الى طريق الرضوان وجد علينا بلطيف الاحسان واعذنا من صفقة الخسران
وانا نسئل لذلك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشدا **الفصل الثاني** في المعاونات
وهي ثمانية **الاولى** القيام وظيفة القابلية تذكر انك قائم بين يدي الله تعالى
وهو مطلع على سرك وعلانيتك عالم بما تخفي وتعلن وهو اقرب اليك من حبل الوريد فاعلم
كانك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وانصب قلبك بين يديه كما وصفت لتحصل
وطالعي بزاد الذي هو ارفع اعضائك مطرقا مستكينا والزم قلبك التواضع
والخشوع والتذلل والتبري عن التزاوي والتكبر كما وصفت راسك ثم بين يديه
وناجه بين يدي بعض ملوك الزمان ان كنت تعجز عن معرفة كبرياء الله فانك تجد
وجدانا ضروريا انك تفتقر عند مكالمة الملك ومحاورته وتلزم معه السكون والخضوع
وربما يتبع ذلك رعدة اليدين وتلعثم اللسان ومنشأ ذلك كله الخوف الحادث
من تصور عظمته فكيف يصور اخيار الجبابرة وملك الدنيا والاخرة فعند ذلك
يحصل لك الخوف الذي هو الفصل الثاني من العاوف وكذلك يحصل الرجاء عند تصور
عظمته واستشعار ان الكل بيده فان ذلك باعث على رجائه وقد ذكرنا ذلك بالآيات
الواردة في باب الخوف والرجاء وكذلك ليستلزم الحياء منه لان المشهود عظمة لا يم
يزال مستشعرا تقصيره وصوفها ذنبا وذلك لاستشعاره والتوهم يوجب الحياء من الله تعالى
وهذه امور مطلوبة من العابد بل قد ترى في دوام مناجاتك في صلوتك انك ملحوظ
ومرقوب بعين كالية من رجل عالم من الملوك ممن يرجى ان يعرفك بالصلاح
فانه يجد عند ذلك اطرافك وتخشع جوارحك وتسكن جميع اعضائك حينئذ ان

يتبلبل ذلك الخاطر المسكين الوقاد الخشوع والخشية من ان تفتك به الهواجس
الفتاكة عند ما لاحظ عبدا مسكينا فعاتبه نفسك وقال لها يا نفس مئة عين
يعرفها الله تقم انما يتحين من اسبغ ذلك عليه مع توبتك عبدا من عباده
او يحتبن الناس ولا تخشين وهو احق ان تخشى الا تستحي من خالقك ومولاك
اذا وقدرت اطلاع عبد ذليل من عباده على بابك وليس ببابه غيرك ولا يفتك ولا
تحترك جنبك لاجله جوارحك وحسنت صلوتك ثم انك تعلمين انه مطلع عليك
فلا تخشعين لعظمته اهون عندك من عبد من عباده فما استدعى طغيانك
وجهلك وما اعظم عداوتك لنفسك ولذلك الخاطر المسيء كيف احياه من اماته
فقال البتي مه تمضي سنة كاملة يستحي من رجل صالح من قرابته واقاربه وارحامه
نحو تتبسه على اراءة القلب مع الله تعالى على لحظة واحدة من الخطوة فاذا تم ذلك
على العبد عالم بالتفت كما يجب حراسة العين والرأس من الالتفات الى غير الصلوة فاذا
يجب حراسة السر عن الالتفات الى غير الصلوة فان التفت الخاطر بها فذكره بالطافة
تقم عليك وفتح التعاون بالمناجي مع حفظة المناجي يعود الى التيقظ ولزم الخشوع
الباطني فانه يلزم الخشوع ظاهرا ومهما خشع الباطن خشع الظاهر قال ابو حامد الغزالي
مصليا يعيث يلعبن بما هذا لو خشع قلب لخشعت جوارحه فان الرعية تحكم الراعي
ولهذا ورد في الدعاء اللهم اصلح الراعي والرعية وهو القلب والجوارح وكذا قالت
يقتضيه الطبع بين يدي من يعظم من ابناء الدنيا فكيف لا يقف متأدبا بين يدي ملك الملوك
وجبار الجبابرة ومن يطلع بين يدي عزته ثم خاشعا ثم يضطرب اطرافه بين يدي الله

تعالى فذلك لمقصود معرفة من جلال الله وعن خطاياه اعرض على بشره وتذكره
فوائد ثم الذي يزال بين قوم وقلبك في المساجد بين الساجدين النية وتوطينها
العزم على اجابة الله تعالى في امتثال امره بالصلوة وانما مهما هالكت من فوائتها او
مفسداتها واخلاص جميع ذلك لوجه الله تعالى رجاء ثوابه وطلب القربة منه ان
تخرجت من مرتبة عبادة الكونه اهلا للعبادة التي هي عبادة الاحرار فانك
درجة الاحرار لا ابرار فلا تقوتك درجة الجهاد وهو افضل رجاء الفوز فان فاتتك
هذه المرتبة فاجلس مع العبيد في مجالسهم وشاركهم في مقاصدهم فانهم انما يجاهدون
ويخدمون في الغالب خوفا من الضرب والعقوبة وهو غاية الخوف من العقاب
تقتل في نيتك وصدقت النية لتفاني وقدس باذنا ان تنع المناجاة سوء الادب
وكثرة مساوئك معظم في نفسك قدر مناجاته وانظر من تناجي وكيف تناجي بها
وانا ناجي وعند هذا ينبغي ان تعرف جنايات من الخجل وترتعد فرائصك من الحيية
وتصفر وجهك من الخوف كما روي فيما تقدم من بعض ازواج النبي صلعم قالت كان رسول
الله صلعم بعد ما دخل في السن اذا صلى جلس كأنه لم يعرفنا ولم نعرفه نشتغل بالله
من كل شيء وقال الصادق رضي الله عنه الاخلاص تجريد حواصل الاعمال وهو معنى ما ذكره الفضيل
واد في تحلا الاخلاص بذل العبد طاقته ثم لا يجعل لعمله صلاة ترقد راضيا حين يلقى ربه
كما فاه بعمله فانه لو طالبه بما دون الغاية القصوى لعجز واد ون مقام المخلصين في الذنوب الشاغلة
من جميع الانام وفي الاخرة النجاة من النار والفوز بالجنة وقال صاحب البداية الشعراوي
صاحب القلب السليم الا ان سلامة القلب من هواجس الحذور ان تخلص النية تحقيقا في الامور كلها

فان الله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ثم النية بعد ما من القلب اعني
صفاء الجوهر وتختلف على حسب اختلاف الاوقات في سعة نورها وضعفه وصاحب النية
الخالصة نفسه وهو اصعب معهود ان تحت سلطان تعظيم الله والهيبة منه الثالث التكبير
ومعناه الله سبحانه اكبر من كل شيء او اكبر من ان يوصف او من ان يدرك بالحواس
او يقاس بالقياس فاعلم به لسانك ينبغي ان يكذبه قلبك فان كان في قلبك شيء
هو اكبر من الله تعالى فانه ينبهك انك كاذب فانك الكلام صدقا شاهد على المناجين
في قولهم انتم ورسول الله فانكان مولى اعلى عليك من امرائه واستطع لرسمك
عدة فقد اتخذته الهك وكبرته فتوشك ان تكون حول التكبير كلاما باللسان المجرد
وقد حال القلب من مساوئه وصاغ المنطوي به ذلك لا الا التوبة والاستغفار وبين
الغلق بكبر الله وعظمته فاكتفاء بالتكبير اذا كبرت فاستحضر ما بين العلا والثرى دون
كبرياء الله فان الله اذا اطلع على قلب العبد وهو يكبره في قلبه عارض من حضرته تكبيره قال
يا كاذب اتخذ غيري وعزتي وجلالي لاحرمنك حلاوة ذكري ولاحجبنك من قربي والمناجاة
بما جافي فاعتبرات قلبك بين صلوتك فان كنت بجد حلاوتها في نفسك سرورها
ويحفظها وقلبك مسرور بها فاعلم انها مقبولة فاعلم انه قد صدقك في تكبيرك اياه الا
فقد عرفت من سلب الله المناجاة وحرمان حلاوة العبادة انه دليل على تكذيب قلبه
وطرد من بابه واما دعاء التوجيه فاول كلمة قولك وجهت وجهي الذي فطر السموات
والارض حنيفا وليس المراد بالوجه الوجه الظاهر فانك انما وجهته الى جهة القبلة والله سبحانه
تقدس عن ان تحده الجهات حتى تقبل بوجه بدنك عليه وانما وجه القلب هو الذي

يتوجه الى ملكوت السموات والارض فانظر الى وجه قلبك امم توجهه هو الى اماني وطلبه
في البيت والسوق وغيرها منع الشهوات ام مقبل على فاطر السموات وان كان
مقبلا على الله تعالى فما حالك بالكذب والاختلاف منصرف وجه رحمته عنك ومتولاه فيما انت
عليه الا طالق ولن ينصرف الوجه الى الله الا بالاعراض عن سواه فان القلب مرآة
وجهها صقيل وطبعها كذلك لا تقبل الطباع الصور فاذا توجهت الى شيء انطبع فيها
واستدبرت غيره ولا يمكن انطباعه وله اكانت الدنيا والاخرة حاضرتين كلما قربت
من احدهما تباعدت من الاخرى فاجتهد في الحال بقدر ما تقدر عليه وان عجزت عنه على الدوام
ليكون قولك في الحال صادقا عسى ان تنال محل غفران العفاة بعد ذلك واذا قلت
حنيفا مسلما فينبغي ان تحضر في بالك المسلم هو الذي سلم المسلمون من يده ولسانه
فان لم تكن كذلك كنت كاذبا فاجتهد ان تعزم عليه في الاستقبال وتدارك على ما سبق
من الاحوال اذا قلت وما انا من المشركين فاحضر بالك الشرك الخفي وان قولك ان صلوتي
من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا جعل من يقصد
بعبادته وجه الله وحده الناس شركا فاستشعر النجاة في قلبك ان وصمت نفسك
بانك لست من المشركين من غير براءة من هذه الشرك فان اسم الشرك اخفى من دبيب النمل الاسود
على الصفا الليلي فاذا قلت لحياي ومماتي لله فاعلم ان هذا حال عبد مفقود لنفسه موجود لسيده
وانه ان صدق في عقيدته ورضا وقيامه وقعوده ومحبته في الخير وبغضه من الشر
لاحد الدنيا لكن ملابسا لحال الرابع الغزالة ودقائقها لا تكاد تخلو عنها
قوة البشر وان اضنى بنانها فيخرج عن وضع الرسالة الا لها كما ان تكلم الترجمان جلال

المنزل على الاسالب العجيبة والاوضاع الغريبة والاسرار الدقيقة والحكم الانيقة
ليس المقصود الاصلي منه مجرد حركة اللسان بل المقصود معانيها وتدبرها للتفقه فيها
حكمة وعلما وعملا واسرارا وترغيبا وترهيبا وامرا ونهيا ووعدا ووعيدا وذكرا ومثلا
ونعم الى غير ذلك من الفوائد فاذا اردت ان تقرأ القرآن فاعوذ بالله من الشيطان الرجيم فاعلم
انه تعالى قال ان عبادي ليس لك عليهم سلطان مع انه قال حسدا لله على ما جاء به نقلا
وسجودا له مع انه لعن بسبب عجبه واحسانه تركها وان استعاذ بالله منه
بتركه ما يحبه وبنه لنا بما يحب الله ثم لا يجرد قوله اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
فان من قصده سبع او عدو او لصة فرسا او دفعه فقال اعوذ بك بالله
الحصن الحصين وهو قادر في مكانه ذلك لا ينفعه بل لا بد له من الانتقال
المكان فكذلك من يتبع الشهوات التي هي محل الشيطان ومكاره الرحمن
فلا بد فيه مجرد القول فليقترن قوله بالعزم على التعوذ فحصن الله تعالى من شر الشيطان
وحصنه الا ان الله تعالى قال ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين
به من لا معبود له سوى الله تعالى فاما من اتخذ الهه هواه فهو في سبيل الشيطان لا في
حصن الله ومن دقائق مكايده ان يشغلك في الصلوة بفكر الاخرة وتدبر معاني القرآن
ليمنعك عن فهم ما تقرأ فاعلم ان كل ما يشغلك عن فهم معاني قرآنك فهو وسواس
فان حركة اللسان غير مقصودة بل المقصود معانيها كما ان الناس في القرآن على ثلثة
اقسام قسم منهم من حرك لسانه بها ولا يتدبر قلبه لها وهذا من الخاسرين الا خاسرين
في تجارة الله سبحانه ولقد بلغه بعض الناس ان ختم القرآن مرة على تلاوة اخفاها
في تجارة الله سبحانه ولقد بلغه بعض الناس ان ختم القرآن مرة على تلاوة اخفاها

وهذا بيت مع ويل لمن لاكها بين لحييه ثم لا يبتدرها ومنهم من يحرك لسانه وقلبه
يتبع اللسان فيسمع ويفهم منه كالذي يسمع من غيره وهذا درجة اصحاب اليمين ومنهم
من يسبق قلبه الى المعاني اذا لم يخدم اللسان قلبه فيتدبر جميعه وهذه درجة المقربين وفوقه
جلي بين ان يكون اللسان ترجمان القلب كما في هذه الدرجة وبين ان يكون معلما كما في
الدرجة الثانية فالمقتدرون لسانهم ترجمان يتبع القلب ولا يتبع القلب وتفصيل
ترجمة المقام على سبيل الاقتضاء انك اذا قلت بسم الله الرحمن الرحيم فانو بالتبرك الاستعانة
الفعل بكلام استلم واعلم ان معنى هذه الامور كلها بالله وان المراد ههنا بالاسم المسمى
واذا كانت الامور كلها بالله فلا جرم كان الحري به اذا قمت للترجم الرجيم فاحضر
في قلبك نور لطف لينتقع الله تعالى عنه فينبعث به رجاؤك ثم استعن من قلبك
التعظيم والخوف بقولك يا مالك يوم الدين ما العظمة فانه للملك الا لله واما الخوف فانه
يوم الجزاء والحساب الذي هو ما لكه ثم تجرد الاخلاص بقولك اياك نعبد واياك
نستعين وتحقق انه ما يستقيم طاعتك الا بالله واعانته وان المشية له اذا وفقك للطاعة
واستعملك لعبادته وجعلك اهلا لمناجاته ولو حرمك التوفيق لكنت من الخاسرين
مع الشيطان الرجيم اللعين ثم اذا فرغت من التفويض بقولك بسم الله الرحمن الرحيم
ومن التحميد وعن اظهار الحاجة الى الاعانة مطلقا متيقن سؤالك والاهم
حاجاتك وقل اهدنا الصراط المستقيم الذي يسوقنا الى جوارك ويفضي بنا
الى رضائك وذوده شرحا وتفصيلا وتاكيدا واستشهد الذين انعم عليهم بنعمة
الهداية من النبيين والصديقين والصالحين دون الذين غضبت عليهم ولا

عليهم من الكفار والزائغين من اليهود والنصارى والمتابعين فاذا ختمت
الفاتحة فقل آمين تكون ممن قال الله تعالى فيهم بينا اجزه النبي ثم قسمت الفاتحة
بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي فيقول العبد الحمد لله رب
العالمين فيقول الله تعالى حمدني عبدي واثنى علي وهو معنى قوله ثم سمع الله لمن حمده
الحديث فلو لم يكن من صلوتك غير ثنائك على الله في جلاله وعظمته وكمال
عظمته فكيف عساك ترجو من ثوابه وتضرع وكفى بهذا في فهم ما اعتراه من السورة
فلا تغفل عن امره ونهيه ووعده ووعيده ومواعظه واخباره وذكر صفته
واحسانه فكل واحد من هذه الاحوال الخوف من الوعيد والعزم حق الامر
والنهي والانتفاع بالمواعظ والشكر على ما ذكرت من نعمته والاعتبار بما اخبار الانبياء
وتفصيل وظيفة قراءة القرآن لا يحيط به هذا المحل لكنا نذكر جملة منه في آخر الفصل وبالجملة
فهم معاني القرآن يختلف بحسب مراتب الفهم والفهم يختلف بحسب وفور العلوم
صفاء القلب وبحسب زكاة النفس والصفوة من صفات القلوب بها تنكشف اسرار
الكلمات لهذا حث القرآن وهو ايضا حث الاذكار والتسبيحات ايضا ثم تراعي الهيئة
في القراءة زيادة على التدبر فترتل ولا تسرع فان في الترتيل سببا للتأمل والتفكر بين الوقف
في آية الرحمة والعذاب والوعد والوعيد بالتجرد والتعظيم ويروى انه يقال لقارئ
القرآن اقرأ وارق فانك كنت ترتل في الدنيا ومنازلك القيامة عند الآية ترتل القارئ
من قرأ القرآن ولم يخضع له ولم يرق قلبه ولم يشجن حزنا وجلا في سره فقد استهان
بعظم شأن الله وجسر جسارة عظيمة فقارئ القرآن يحتاج الى ان يكون شديد الحزن

وبدن خاشع وموضع خال فاذا خشع لله قلبه وزنه الشيطان الرجيم قال الله تعالى
فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم واذا قرع نفسه من الاسباب
المجردة بالقراءة فلا يعتريه عارض فيحرم انوار القرآن وفوائده واذا اخذ مجلسا
خاليا واعتزل عن الخلق جدا ان امكن بالخصلة بين الاوليين استانس بربه
وسر بالله ووجد حلاوة خطابات الله عباده الصالحين وعرف قدر
بهم ومقام اختصاصهم بقبول كرامتهم وبدايع اشاراته فاذا شرب كاسا
من هذه المشرب صح له ان يختار على هذه الحال حالا ولا على ذلك الوقت وقتا بل يؤثره
على كل طاعة وعبادة لان فيه المناجاة مع الرب بلا واسطة فانظر كيف تقرأ كتاب
ربك وسنود ولا تبك وكيف تخاطب حبيبك وامره ونواهيه وكيف تمتثل حدوده فانه
كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد
فتأمله ترتيلا وقف عند وعده ووعيده وتفكر في امثاله ومواعظه وجاهد
ان تقع من اقامة حروفه في اضاعة حدوده المقصد الرابع في الركوع فاذا وصلت
اليه فجدد على قلبك ذكر كبرياء الله تعالى ومعظمته وحشمته كما سمعوا
وتلا شيئه فاخفض بدنك وقل الله اكبر مستحقرا في رفعك بعفو الله من عقابه
ومستعينا بحوله تعالى فقوته فلا تنهض راكعا حتى تكمل راحتك في تعظيم
قلبك وتجدد حشوعك واستشعر ذلك في عزمك لان الصلوة عمود
دينك فتستعين على تقويم ذلك في قلبك بلسانك فتسبح ربك وتمجده
وتشهد له بالعظمة والكبرياء وانه اعظم من كل عظيم تقول سبحان ربي العظيم وبحمده

وتكرر ذلك على لسانك وقلبك لتؤكده بالتكرار وتقرره في ذلك بالرد كما وكما اكررت منه واردت خضوعا زدت صعدك الله عز ثم ترفع من ركوعك راجيا انه لم ذلك وتؤكد الرجاء بقولك سمع الله لمن حمده ابي جانبك لمن حمده وشكره ثم ترفع من ذلك بالشكر المستفاد بتحقق الحمد بقولك ربنا ولك الحمد وفي ذلك غاية الخضوع ومزيد التذلل اذا اعتبرت ذلك بالحقيقة وقد قال المصنف لا يركع عبد ركوعا على الحقيقة الا ذبحت عنه بهيمة وظله في ظلال كبريائه وكساء كسوتها صفيرة والركوع اقل السجود فان من انحنى بمعنى الا قل صلح للثاني وفي الركوع ادب في السجود قرب ولا يصح الادب الا للقرب فاركع ركوع خاضع لله بقلبه متذلل بين يدي جل جلاله سلطانه خاضع لهيبة جبروته خائف حزين على ما يفوته من فائدة التاركين وحكي ان الربيع ابن خثيم كان يهيء الليل الى الجزء ركعة واحدة فاذا اصبح يتزود قال آن سيقي المخلصون ويتخلف بنا واسوف وكم لك ان خلصت واحظ من عمرك في القيام غدا ثم لا تعود وهذا بين وساق الخشوع وهذا اعظم مراتب الخضوع واحسن درجات الخشوع واعلى مراتب الاستكانة واعز المراتب باستجلاب القرب الذي انت تطلبه وتلتمسه وواردته ومعاطف كرمه كما نبه عليه الكتاب الكريم في امره لنبيه ان يسجد ويقترب فاذا ارد من السجود ما استحضرته عند الله تعالى زيادة على ما حضرك حالة الركوع وكبره وما فيه ذلك واسمه قائم ثم اهوى الى السجود

وكن اعز اصدقائك وهو الوجه من اذل الاشياء وهو التراب فان امكنك ان لا تجعل بينهما حائلا فتسجد على الاحرز فافعل فانه اجلب للخشوع وادل على الذل والخضوع وهذا هو السر في منع الشرع بعض السجود على ما كله الادميون ويلبسونه لانه من متاع الدنيا وهم الذين اعزوه بزهرها وركنوا الى زخرفها واطمأنوا اليها فاسلمتهم الى المهالك اعوج ما كانوا اليها واذا وصفت نفسك موضع الذل فاعلم انك شرفتها موضعها وردت العز الى اصله فانك من التراب خلقت واليه رددت ثم منه تخرج مرة اخرى فاحضر في بالك هذه الحالة ماثلا بها ثم خر وجل منها بتكرر السجود كما ذكره ثم الك بجزاء منها خلقا كما بدأ كم تعودون فاذا رفعت رأسك من السجود فاذكر منها خروجك نارة اخرى وعند هذا جدد على قلبك عظيم هذه الحالة وعلوه وقل سبحاني الاعلى وبحمده وكذه بالتكرار فان المرة الواحدة ضعيفة الاثر في القلب فاذا ترقى قلبك فظهر له ان قلبك صدق بجلالك فخرج ترتاب فانك ربما تسارع الى الصفة الذل الى التكبر والبطر فارفع راسك مكبرا وسل حاجتك وستعرف من ذوقك ثم اكد التواضع بالتكرار وعد الى السجود فانما كذلك جزاء من يريد القرب وتكراره بنا كذا التواضع الالهية وتظهر التواضع الخبيثة اذا وضع على وجهه فان الصادق ما حضر الله من الى بحقيقة السجود ولو كان في العمر مرة واحدة وما اظنه من خلا بربه في مثل ذلك الحال تشيبها الطامع نفسه غافلا عما اعد الله للساجدين من انس القرب وراحة الاجل فلا يبعد عن الله بان احسن تقربه في السجود ولا تقرب اليه بادنى اساءته وضع جبهته بنفاق قلبه سواء في حال سجوده فما سجد سجود متواضع لله تعالى علم انه خلق من تراب ليطأه الخلق وانه اخذ من اخس من يطأ عليه فيستفيد هاكل احد

وكون ولم يكن وقد جعل الله معنى السجود سبب القرب اليه بالقلب المتواضع والروح من قرب منه بعد من غيره الا ترى في الظاهر انه لا يسوى مال السجود الا بالتواري عن جميع الاشياء والاحتجاب عن كل ما يراه العيون كذلك الباطن من كان قلبه معلقا في صلوته بشيء دون الله تعالى فهو قريب من ذلك الشيء بعيد عن حضرة ما اراد الله منه في صلوته قال الله عز وجل ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى اطلع على قلب عبد فلم اجد فيه حب الاخلاص لطاعتي لوجهي واعفاء رسمي الا توليت تقويده بسياسته ومن اشتغل بغيري مهمن بلسانه بلفظه وكونه بلا في ديوان القاسمين التارك التشهد اذا حلت التشهد بعد هذه الاعمال التي تقدم والاسرار الدقيقة المشتملة على الاخطار العظيمة والاهوال العظيمة فاستشعر الخوف التام والرهبة والحياء والوجل ان يكون جميع ما سلف منك غير واقع على وجهه كما تحصل لوظيفته وشرطه ولا مكتوبا في ديوان المقبولين فاجعل يدك صفر اليمنى فوق اليسرى كما كنت في صلوتك وتخيل بعمل الخاضع بين يدي ملك الملوك الذي اسمك بكلمة التوحيد وحصن الله تعالى الذي من دخله كان امنا ان لم يكن حسنة بدت منه واشهد له بالوحدانية واحضر رسول الكريم ونبيه العظيم بالك واشهد له بالعبودية والرسالة وصل عليه وعلى آله محمد اعاد الله علينا من بركاتهم وصلواتهم وسلم تسليما بهذا تسديس مراتب السعادة فانها اول الوسائل واساس الفواضل وجماع امر الفضائل ستة فما الاجابة تم الذي صلوته حسنة ان صلوته قائمة بحقيقة صلوته على الحق لو وصل اليها لبلغ بها ما احل الخلق ابادة والسادس على تمام التشهد ثناء على الله تعالى مكن عبده له في السر خاضعا في الفعل

كما انت عبده له بالقول والدعوى وصل صدق لسانك بصفاء صدق سرك فانه خلقت عبدا وامرت ان تعبده فبلبك ولسانك وجوارحك وان تحقق بعبودية ربوبيته لك وتعلم ان نواصي الخلق بيده فليس لهم نفس ولا لحظة الا بقدرته واشيئته وهم عاجزون عن اتيان اقل شيء في مملكته الا باذنه وارادته قال الله عز وجل وتبارك عليا ايتا وبخبار من بينهم لما كان لهم الخيرة من امرهم سبحان الله وتعالى عما يشركون فكن عبدا ساكتا ذاكرا بالقول والدعوى وصل صدق لسانك بصفاء سرك فانه خلقك عز وجل ان يكون ارادة ومشيئة لاحد الا بسابق ارادته ومشيئته فاستقل العبودية في الرضا لحكمه في العبادة في اداء اوامره ومدارك بالصلوة على نبيه محمد فاوصل صلاته بصلوته وطاعته بطاعته وشهادته بشهادته والتذلل ليتولك بركات معرفته فتحرم من فائدة صلوته وامره بالاستغفار لك والشفاعة فيك ان اتيت بالواجب في الامر والنهي والسنن والادب فعلم جليل حرمته صلى الله عز وجل السادس السلام اذا فرغت من التشهد فاحضر صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين والملائكة المقربين وقل السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى آخر التسليم السنية ثم احضر بالك النبي صلى الله عليه وسلم وبقية انبياء الله وائمة عليهم والحفظة الملائكة المقربين المحصين لاعمالك وقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ورحمة الله وبركاته لا تطلق لسانك بصيغ الخطاب من غير حضور مخاطب في ذهنك فتكون من الغائبين والاعيبين وكيف يصح الخطاب لمن لا يقصد المخاطب او لا صل الله تعالى وكرمه الشاملة ورأفته الكاملة في اجتزائه بذلك عن اصل الوا

وان كان بعيدا عن درجات المقبول محظوظا من ادرج الغريب والوصول ان كنت اماما لقوم
فاقصدهم بالسلام مع من تقدم من المقصودين وايقصده واعم الرتبة عليك بايضا ثم
يقصد واحدا بعد واحد بسلام ثالث فاذا فعلتم ذلك فقد اديتم وظيفة السلام واستحققتم
من الله تعالى مزيد الاكرام واصل السلام محمد بن شرك بين التحية الخاصة وبين الاسم
المختص من اسماء الله تعالى والمعنى منا على الاول اظاهر هو على الثاني يكون مستعارا في الخلق
بان يقال السلام والامان من عذاب الله تعالى لمن قام بحدوده قال الاستاذ ثم
معنى السلام في دركات صلوة الامان اي من ادى امر الله وسنة نبيه صلعم خاشعا سالم قلبه
فالامان من بلاء الاخرة وبراءة من عذاب الاخرة والسلام اسم من اسماء الله تعالى
اودع خلقه ليستعملوا معناه في المعاملات والامانات والاصافات ويصلوا بعضهم
فيما بينهم ويختم معاشرتهم واذا اردت ان تعلم كيف موضع فؤادي معنا فليتبين انك
منك وبيني حجابك وعقابك الا تدنو منا بظلم الصاوي ولتسلم حفظك الاجر بهم
وعلمهم وتوحشهم سنك وبيني وبين ربك فلا تظلم احدا منهم ثم صديقك ثم عدوك فان السليم منه
من هو لا اقرب الخير فلا يعدل وبين لا يضع السلام مواضعه هذه فلا سلام ولا تسليم
وكان كاذبا في سلامه مرائيا فاشتغل في الحق بتمة الفضل اذا انيت الصلوة على
ما وصفت لك فاخشها بالخشوع والخضوع والخوف من مستقبل القرة وجنبة الغرهان
فاستشعر بتكبيرة قلبك على بوتيقة لا تمام هذه الطاعة وتوهم انك موقع في صلوة يراها
واتك نبيا لا تعيش على شاكلها كما انك لن تصل صلوة موقع فرا استشعر قليلا الجبار تعظيم
في الصلوة والخوف من ان لك مضرب بها وجهك فاذا فعلت ذلك وجدت ان تكون من

الخاشعين الذين هم على صلوتهم يحافظون والذين هم على صلوتهم دائمون واعرض صلوتك على
هذا الوصف فبقدر ما تيسر فيها كن فانك بنبغي ان تفرح وترجو وعلى ما يفوتك ينبغي
ان تحترز وتجتهد في مداواة قلبك فان صلوة الغافلين مرفوع اليس اللعين لعنه الله
ان يغرك برحمته ونعمته فانه يغفر به اذلا وسيلة لنا الا اعتراف بالعجز عن القيام بوظائف
طاعته ثم عقب ذلك كله بالاشتغال بالتعقيب من الذكر والدعاء وبالغ في الاخلاص
والاحتفاظ عما لا يتعلق الى الله تعالى في معذرتك ذنبك وحبوا عمالك وتلقى طاعتك
بسبب الرحمة فان الفضل عميم والكرم رحيم والرحمة واسعة والجود فياض والعمل قليل
وخلاصة وظائف الدعاء عقيب الصلوة وغيرها ما قاله مولانا الصادق رضي الله عنه احفظ
ادب الدعاء وانظر من تدعوه وكيف تدعوه وما تدعو وحق عظمته تدعوه وكبريائه
وما بين ذلك علم جامع لمعاني ادب الدعاء على ترك وما يكون فيه من الهوى والباطل وعرف
طرق هلكاته وهلاكه كيلا تدعو الله بشيء فيه هلاكك انت فطن انت فيه لنجاتك
قال الله عز وجل وبلغ الانسان بالشر دعاءه بالخير وكان الانسان عجولا وفكر
ما ذا تسأل لماذا تسأل والدعاء استجابة الكل منك للحق وبذله وبيان الحجة في شهادة الاثبات
وترك الاحتياج جميعا وتسليم الامور كلها ظاهرها وباطنها الى الله فقط فان لم تات بشرط الدعاء
فلا تتخذ الاجابة فانه يعلم السر واخفى فلعلك تدعوه لشيء قد علم من نيتك خلافه فلا تجب
قال بعض العلماء بعضهم انتم تستعدون للمطر بالدعاء وانا انتظر الحجر واعلم انه لو لم يكن امرا
الله بالدعاء لكنا اذا اخلصنا الدعاء فضل علينا بالاجابة فكيف وقد ضمن ذلك لمن
اتى بشرائط الدعاء وسئل رسول الله عن اسم الله الاعظم فقال كل اسم من اسماء الله اعظم

وفرغ قلبك من كل ما سواه وادعه باي اسم شئت وليس في الحقيقة دعاء باسم دون اسم
بل هو دعاء الواحد الفرد وقال بعض العلماء ينبغي ان لا يقطع الدعاء من قلبه
فاذا اتيت بما ذكرت لك من شرائط الدعاء واخلصت سرك لوجهه فابشر باحدى
ثلثة اما ان يعجل لك باستجابة ويدخر لك ما هو اعظم منه واما ان يصرف عنك من
البلاء ما لو ارسل لهلكت قال البنتي ثم قال الاستاذ ثم من شغله ذكري عن مسئلتي
اعطيته افضل ما اعطي السائلين قال الصادق لقد دعوت الله مرة فاستجاب لي بعد
العاجز لان استجابة ابقاله على عبده عند دعوته اعظم واجل فاما يريد به العبد وله
كانت العجلة وفيها الابد ولكن لا يفعل ذلك الا العالمون المحبون العارفون الفائزون
بصفوة الله وخواصه انتهى وهكذا في وظيفة الدعاء واما عقيب هو ينبغي من القرآن
فينبغي ان تتدبر بعض ما لفظ لقوم بشروط وتمثل مرسوم عهده كما ينبغي لذلك
لكل ما ورد وما ورد في ثواب قراءة القرآن والحث عليه يخرج ذكره عن موضع الرتبة
فلنذكر لهم وظائف مختصرة وعوامر الاول حضور القلب عند تلاوته ومبناه التفهم
قبل الخوض في تفسيره فقال يا يحيى حق الكتاب بقوة اي بجد واجتهاد واخذه بالحدود
عندي قراءة عبد فرغ جميع المشغلات والهموم سئل الثاني التدبر وهو بحضور وراء
حضور القلب فان الانسان قد لا يتفكر في غير القرآن ولكنه يقتصر على سماع القرآن
وهو لا يتدبره والمقصود من التلاوة التدبر فلا سبيل الى ان يتدبر القرآن
ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وقال تعالى وانزلنا اليك القرآن ترتيلا
لان الترتيل يمكن الانسان من تدبر الباطن وقال البنتي لا خير في عبادة لا تفقه

ولا خير في قراءة لا تدبر فيها واذا لم يمكن التدبر الا بالترديد فليردد قال ابو ذر
رضي الله عنه قام رسول الله صلعم ليلة يردد قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم
فانك انت العزيز الحكيم الثالث التفهم وهو ان يستوضح من كل آية ما يليق بها
اذ القرآن يشتمل على ذكر صفات الله تعالى وافعاله واحوال الانبياء والملائكة وعلى اوامر
ملائكته وذكر اوامره وزواجره وذكر الجنة والنار والوعد والوعيد فلينزل معاني
هذه الاسماء الصفات ليكشف له اسرارها فان فتحها اسرار المقربين وكنوز المعارف
قال ابن مسعود من اراد ان يعلم علم الاولين والاخرين فليقرأ القرآن قال الاستاذ
قال لو كان البحر مدادا والكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ولو جئنا
بمثله مددا وقال علي لو شئت لاوقرت سبعين بعيرا من تفسير فاتحة الكتاب
فمن لم يفتح معاني القرآن في صلاته وقد سماه ربه في ام الكتاب صلوة فلا صلوة له
الا بتدبر

لمثل هذا التلبيس وسقاه ان يكون مبتلى من الدنيا لغوى مطلع فانه ذلك سبب الطامة
الغلب كالصمّاء على المرء فيمنع حليلة الحق ان تتجلى فيه وهو اعظم حجاب القلب به يحجب
الاكثرون وكلما كانت الشهوات اكثر تراكما على القلب به يحجب الاكثرون كان البعد من
الله اعظم ولذلك قال تم الدنيا والاخرة حرفان بينهما تقريب من احدهما
بعد من الاخرى الخامس ان يختص نفسه بكل خطاب في القرآن من امر او نهي
او وعد او وعيد ويعتقد انه هو المقصود وكذلك ان سمع متكلما او نبيا عليهم
وعلم ان عبرة القصة غير صفة ومورد الامر المقصود الاعتبار ولا يعتقد ان كل خطاب خاص
في القرآن فالمراد به الحضور فان القرآن وسائر الخطابات الشرعية واردة ابدا على
واجمعي باجاره وهي كلها نور وهدى ورحمة للعالمين ولذلك امر الله تعالى الكافة بتدبر
لغة الكتاب فقال اذكروا نعمة الله عليكم وما انزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم
به وانما قد يراد القصود ولم يتخذ دراسة القرآن حملا بل قراءة العبد لكتاب مكتوب
الذي كتبه الله ليتدبره ويعمل بمقتضاه قال تعالى هذا القرآن انا انا من قبل ربنا
بهود متدبرها في العقلوة وتقف عليها في الخلوات وتعدها في الطاعات بالسان
المتبعات الثاني ان لا تؤثر هوان بتأثر قلبه انا ربما تختلف بحسب حالنا فلا يجد
فيكون له بحسب كل فهم حال وجد يتصف عند ما يوجد نفسه في كل حال الى الجهة التي
فيها من خوف او حزن او رجاء او غيره فيستعد بذلك وينفعل ويحصل له التأثر
والخشية وهما حالتان مختلفتان كانت الخشية اغلب الاحوال على قلبه فان التخشي
غالب على العارفين فلا يرى ذكر المغفرة والرحمة الا مقرونا بشرط لطيفة العارف

عن نيلها كقوله تم وانى لغفار لمن تاب امن وعمل صالحا ثم اهتدى فانه قرن المغفرة بهذه
الشروط الاربعة وكذلك قوله تم والعصر ان الانسان لفي خسر الى آخر السورة وذكر فيها
اربعة شروط وحسبنا وجز واختصر بذكر شرط واحد جامعا للشرائط فقال الا الذين آمنوا
وقرنه بالمحسنين اذ كان الاحسان جامعا لكل الشرائط وتأثر العبد بالتلاوة ان
يصير بصفة الاية المتلوة عند الوعيد يتقاعد من خشية الله عند الوعد يستبشر
فرحا برحمة الله وعند ذكر الله يخشع واجما خاضعا وعند ذكر الجلال وعند ذكر الكفار في حق الله
ما يمنع عليه كالصاحبة والولد يغتاظ صوته وينكسر باطنه حياء من نفي افعالهم ويكون الله
ونفسه تعالى بقول الظالمون وعند ذكر الجنة ينبعث باطنه شوقا اليها وعند
ذكر النار ترعد فرائصه خوفا منها ولما قال رسول الله لابن مسعود اقرأ علي قال
فتحت سورة النساء فلما بلغت فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على
هؤلاء شهيدا رأيت عيناه تذرفان من الدمع فقال لي حسبك الان وذلك لاستغراقه في
تلك الحالة لتأثيره بالكلية والقرآن انما يراد لهذه الاحوال واسبابها الى القلب والعمل
بها قال رسول الله اقرؤا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم ولا تختلفوا عليه قوموا عنه فاذا اختلفتم
فلستم تقرؤنه وقال اقرؤا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم واذا اختلفتم عليه فقوموا عنه
ايما انا وعلى رسم يتوكأون والا فالواجب ان يحرك اللسان خفيفا فاوحي الله تعالى
جبرائيل ان ائت محمدا فقل له ان ربك يقرئك السلام ويقول لك ان القرآن انما انزل
على سبعة احرف فاقرأ كل واحد منهم بما يقرأ امته ولا يعسر عليهم فجاء
النبي صلعم فقال ان ربك يقرئك السلام ويقول لك ان القرآن انما انزل على سبعة
احرف فاقرأ كل واحد منهم بما يقرأ امته ولا يعسر عليهم فقال رسول الله صلعم
وهو فقيه فراجعه التالي باللسان المعرض عن العمل بحيث يدان يكون المراد بقوله تم ومن اعرض

عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيمة اعمى الاية واما حظ اللسان فتحريك الحروف
بالترتيل وحظ العقل بتفسير المعاني وحظ القلب الفاظ والتأثر بالاتعاظ والايمان
التاسع التدبر وهو ان يوجه قلبه وعقله الى تفهم الحقيقة فيستمع الكلام من الله
تعالى كما من نفسه وقد رجات القراءة ثلثة ادناها ان يقدر العبد كانه يقرأ على الله
عز وجل وافقا بين يديه وهو ناظر اليه ويستمع منه فيكون حاله عند هذا
التقدير بالتواضع والتضرع والاجلال والتأنية ان يشهد بقلبه كانه سبحانه وتعالى يخاطبه
بالطافه ويناجيه باسراره ويحادثه وهو في مقام الغيبة والتعظيم لمن الله والاصغاء
اليه وافهامه منه الشان يرى في كلام المتكلم وفي الكلمات الصفات وهكذا ينتقل
قلبه ولا الى اشارة ولا الى اسقاق بالا نعام من حيث هو منعم عليه بل يجد بقلبه الهام
على المتكلم ويوقن كونه عليه ويستغرق في مشاهدته وهذه درجة المقربين
وعسى ان خرجه ابن عمر الصادق ويشهد له قول الله تعالى انه لحق في كلامه ولكنهم
لا يبصرون وقال البصادق سألوه عن حالة الخشية في الصلوة حتى يحرم مشيا وما يحلها
اذا فرغ قبل له في ذلك قال اني اريد بهذه الاية على قلبي حتى سمعتها من المتكلم
بها فلم يثبت جسمي لهيبة عظمته العاشر التدبري والمراد به ان يتبرأ من حوله وقوته
فلا يلتفت الى نفسه بعين الرضا والتزكية فانه آيات الوعد ومدح التائبين
حتى لا ينظر نفسه بعين درجة الاعتبار ويشهد فيها الموفقين والصديقين ويتشوق
الى ان يلحقه تقديم وانما آيات المقت والذم للمصرين شهد نفسه هناك
وقد راعى المخاطب خوفا وانشفاقا والى هذه المرتبة اشار اسرافيل ثم ومتى

الوجيز في الخطبة التي يصف فيها المتقين بقوله واذا مزحا بايد فيها لغوا صفحا
اليها سامع فلو هم فظنوا ان ذمهم جهم في آذانهم الى آخره ومن راى نفسه بصورة
التقصير في القراءة كان ذلك سبب قربه ومن شاهد نفسه بعين الرضا فهو محجوب
بنفسه فهذه بنذة من وظائف القراءة واسرارها وفقنا الله لتلقي الاسرار
والحقنا بعباده الابرار واذا وصلت الى هذا المقام فاسجد سجدة في الشكر شكرا
سبحانه وتعالى على ما زيدك الانعام واحضرك المسامرة بباب الابرار عند
في جميع احوالك قل شكرا شكرا الى تمام ما يمكنك من الشكر بلغت مع ذلك مقصرا
عما يجب عليك من التحميد وغاية ما يجب الاعتراف بالتقصير والاستغفار
من كل قليل هو كثير اتهم ان زدنا العمل بما كشف لنا من الاسرار والانوار ووفقنا
فيضا وعرفانا يكون لنا سلما الى نيل تلك الدرجات واوقفنا على درك الحق
بالتوفيق وثبت اقدامنا على مقامات الصدق ورقانا التحقيق بفضلك
وجودك الجم انك انت الوهاب الكريم الفصل الثالث في المنافيات وهي تنقسم
هذا المقام ما ابطلت الصلوة او نقصت كما ان جهات قلبية وهي تنقسم الى
سنافيات الكمال والى منافيات الحضور وضابط الاول انا في الاقبال بالقلب على
الله تعالى من حديث النفس والالتفات الى امر دنيوي بل الفكر فيه غير مناف لهذه
وان كان احترازا فانه من دقائق مكايد الشيطان فان المطلوب هنا تعالى والمرجب
للقبول انما هو الاقبال على كل فعل من افعالها حال الاشتغال فيه كما نبه عليه
بقوله عز وما لك من صلوتك ما اقبلت عليه بقلبك ويدخل في هذا القسم

ما عداه التنزيها من المكروهات كدافعة الاخبثين والنعاس والتثاؤب والبصاق
والعبث وغيرها فانها مشتركة في مضادة الاقبال ومنافية للخشوع وانما سنا فيها
الصفة نصا بطلها مناقات الاخلاص واستكثار الطاعة وبدخلة الاذلال لربنا
باضاءة وفي النعاس والعبث والكلام في كل منها مسنونا وذكر امثلتها واحكامها فارجع
عن وضع الرسالة لكننا نذكر لهم فاعلم ان الوعيد على ما بين الاثنين في الكتاب والسنة
كثير اينزع عن حد الحصر قال الله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلوتهم ساهون الذين هم
يراءون وقال النبي صلعم ان النار واهلها يجوزون من اهل الزنا فقيل يا رسول الله
فكيف يدخل النار قال لان من حر النار التي يعذبون بها وعنه صلعم قال الله تعالى يوم القيمة
ينادي يا رجيء اسماء يا كافر يا فاجر يا غادر يا خاسر ضل سعيك وبطل اجرك ولا
خلاق لك اليوم فالتمس الاجر ممن كنت تعمل له يا غادر وعنهم ان الله تعالى يقول انا اغنى الاغنياء
عن الشرك من عمل عملا فاشرك فيه غيري فنصيبي فانا لا اقبل الا ما كان خالصا
وعنه صلعم ان اول الخلق تسعر بهم النار ثلثة قارئ قرأ القرآن ورجل قتل في سبيل الله وكثير المال فيقول الله عز
وجل للقارئ الم اعلمك ما انزلت على رسولي فيقول بلى يا رب فيقول ماذا عملت
فيما علمت فيقول يا رب قمت به اناء الليل واطراف النهار فيقول الله كذبت ويقول الملائكة كذبت ويقول
الله تعالى انما اردت ان يقال فلان قاري فقد قيل ذلك ويؤتى بصاحب المال فيقول
الله تعالى الم اوسع عليك حتى لم ادعك تحتاج الى احد فيقول بلى يا رب فيقول فماذا
عملت فيما اعطيتك قال كنت اصل الرحم واتصدق فيقول الله كذبت ويقول الملائكة

كذبت ويقول الله سبحانه بل اردت ان يقال فلان جواد وقد قيل ذلك ثم يؤتى
بالذي قتل في سبيل الله فيقول الله تعالى فيما قتلت فيقول امرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت
حتى قتلت فيقول الله كذبت ويقول الملائكة كذبت فيقول الله بل اردت ان يقال
فلان جريء وشجاع فقد قيل ذلك ثم قال رسول الله صلعم اولئك خلق الله تسعر
بهم النار يوم القيمة وعن الصنابحي قال اتيت ابا بكر الصديق رضي الله عنه اعوده في مرضه
فقلت ابشر يا خليفة رسول الله صلعم فقال انما يبشر بهذا من نجا من غرور الدنيا وسلم
من تبعاتها فقلت له ان ذلك لكذلك فما تشتكي قال اشتكي ذنوبي قلت فما تطلب
قال رحمة ربي قلت ألا ادعو لك طبيبا قال الطبيب امرضني قلت فما يمنعك ان تطلب
لنفسك الشفاء قال يمنعني ان اسيء بالناس هذا الذي اشرت بعيادة وعنه صلعم قال اما ان عبدا خيرا
فاضت الايام ايامه حتى يظهر الله له خيرا وما من عبد اشر شرا فاضت الايام ايامه حتى
يظهر الله له شرا والاثم ذنب لا يطول وقال الله تعالى في ذم العجب يوم حنين اذ اعجبتكم
كثرتكم ذكر ذلك يوم حنين لما انهزم المسلمون اتاهم فيه ثلثة وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وهو يعجبهم
راجع الى العجب بالعمل على وجه وقال النبي صلعم ثلثة مهلكات شح مطاع وهوى متبع واعجاب
المرء بنفسه وقال الصنابحي قدم من دخل العجب هلك وعنه صلعم العجب في درجات منها
ان يزين للعبد سوء عمله فيراه حسنا فيعجبه ويحسب انه يحسن صنعا وعنه صلعم قال اني لم
عابدا فقال لكيف صلوتك فقال مثلي يسئل عن صلوته وانا مذنب كذا وكذا قال فكيف
كيف بكاؤك قال اكي حتى تجري دموعي فقال لا تعلم فان مضحكك انت خائف
خير من باكيك وانت مدل ان المدل لا يصعد من عمله وعن احدهما عليهما السلام قال
دخل المسجد رجلان احدهما عابد والآخر فاسق فخرجا من المسجد والفاسق صديق والعابد

فاسق وذلك انه يدخل المسجد العابد بدلا بعبادته فيدخلها فيكون فكرته في
ذلك ويكون فكرة الفاسق في التندم على صنعه ويستغفر الله عز وجل مما صنع
من الذنوب وقال النبي صلعم قال الله تعالى لداود عليه السلام بشر المذنبين وانذر
الصديقين قال كيف ابشر المذنبين وانذر الصديقين قال يا داود بشر المذنبين
التي قبل التوبة واعفو عن الذنب وانذر الصديقين الا يعجبوا باعمالهم فانه
ليس عبد ينجب بالحسنات الا اصابه واعلم ان الرياء ضربان رياء محض ورياء مخلط
فالمحض ان يريد بعمله نفع الدنيا وهو اعم من ان يتوسل به الى المحرم او مباح المحدث
من ان ينظر اليه بعين النقص ولا يعد من الخاصة ولا يجد المخلط ان يقصد به التقرب
الى الله تعالى وكلاهما مستند الى الاول اما قصد من دخول الجنة والامتناع
والثاني هو الاشراك به تعالى في العبادة التي قد تقدم انه يتركها الشريك وهذا هو
الشرك الخفي في هذه الامة الذي اشار اليه النبي صلعم بانه في امته كدبيب النمل والمقصود
هنا ليس هو البحث عن العمل الذي يقع ابتداء رياء لان ذلك داخل في نفسه
ولا يعرض لقلوب العباد ومنها الكلام هنا فيما يبتدي الانسان به من العبادة
خالصا لله تعالى لا يريد به جزء ثم يعرض له رياء في الاخلاص على وجه الشوب والتلبيس
الذي ينبغي التنبيه عليه في مثل هذا المقام وهو باق على وجه بعضها جلي وبعضها
خفي احدها ان يعقد الصلوة مثلا على الاخلاص المحض والطاعة والامتثال لله
تعالى بها وهو خال من نظر الناس اليه فيدخل عليه داخل وينظر اليه ناظر فيقول له
الشيطان رآه صلوتك حسنا اسئ بنظر الناس هذا الخاطر بعين الوقار والصلاح

ولا يزدريك ولا يغتابك فتخشع جوارحه وتسكن اطرافه ويحسن صلوته وهذا
هو الرياء الظاهر الذي لا يخفى على المبتدئين من المريدين ولكنه في
الجملة من شوائب العرب ومنافي الاخلاص وثانيها ان يكون قدتهم هذه الآفة
واخذ منها حذره فصار لا يطيع الشيطان فيها ولا يلتفت اليه ويستمر في
صلوته كما كان فيأتيه في معرض الخير ويقول انت مستوجع وعندي بلى
وسنظر اليك وما تفعله يوشك ان تعتاد وبتاسي بلى بخير لك فيكون لك ثواب
اعمالهم ان احسنت وعليك لهم وزر ان اسأت فاحسن عملك وهذا ان يقتدي
بلى في الخشوع وتحسين العبادة فيكون شريك من اقتدى بك وهل جزا
الحديث المشهور ان من سبق سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها الى يوم
القيمة وهذه المكيدة اخطر من الاولى واذق وقد يخدع بها من لا يخدع
بالاولى وهو ايضا عين الرياء وهو مبطل الاخلاص فانه اذا كان يرى الخشوع
وحسن العبادة خيرا لا يرتضي لغيره تركه فلم يرتض لنفسه ذلك في الخلوة ولا
يمكن ان يكون نفس غيره اعز عليه من نفسه فهذا أعين التلبيس بل المقتدي به
هو الذي استقام في نفسه واستنار قلبه فانتشر نوره الى غيره فيكون الثواب
عليه واما فعل الاول فمحض النفاق والتلبيس فيطالب يوم القيمة بتلبيسه
ويعاتب على اظهاره من نفسه ما ليس متصفا به وان اتبع المقتدي به وثالثها
وهو ادق مما قبله ان يتنبه العبد لذلك وانه مكيدة من الشيطان ويعلم ان
مخالفته بين العلوة والمشاهدة للغير محض الرياء ويعلم ان الاخلاص خير ان يكون صلوته

في الخلوة مثل صلوته في الملاء وليستحي من نفسه ومن ربه ان يتشبع لمشاهدة خلقه
خشعا زايدا على عامة دته فيقبل على نفسه في الخلوة ويحسن صلوته على الوجه
الذي يرتضيها في الملاء ويصلي ايضا في الملاء كذلك العلة المذكورة وهذا
ايضا من الرياء الخامس لانه حسن صلوته في الخلوة ليحسن في الملاء فلا يكون
قد فرق بينهما فالتفاته في الخلوة والملاء الى الخلق بل الاخلاص ان يكون مشاهدة
البهائم لصلوته ومشاهدة الخلق على وتيرة واحدة فكان نفس صاحب هذه
الخطرة ليست بحيث تسمح نفسه باساءة الصلوة بين الناس ثم يستحي من نفسه ان
يكون في صورة المرائين ويظن بان ذلك يزول ان يستوي صلوته في الخلوة
والملاء وهيهات بل زوال ذلك بان لا يلتفت الى الخلق كما لا يلتفت الى الجمادات
والبهائم في الخلاء والملاء جميعا وهذا شخص يستحي الهم بالخلق في الخلاء والملاء
جميعا وهذا من المكايد الخفية والى هذا المعنى الاشارة في الحديث النبوي لا يكمل
ايمان العبد حتى يكون الناس عنده بمنزلة الاباعر فتامل وراقبها وهو ارق واخفى
ان ينظر الرياء هو في صلوته فيخبر الشيطان عن ان يقول له احسنت لاجلهم
فانه قد عرض انه لا يصغي لذلك فيقول له الشيطان فتكرر في عظمة الله وجلاله
ومن انت واقف بين يديه واسمع ان ينظر الله الى قلبك واستغاثة عنه فتحضر
بذلك خاطره فيجتمع جوارحه ويظن ان ذلك من الاخلاص وهو عين المكر والخداع
فان حضوره لو كان لنظره الى جلال الله وعظمته لكانت هذه الخطرة فلا ازعر في
الخلوة ولكان لا يخلو حضورها بحالة حضور وتكبر وعلامة الاول من هذه

الا فرة ان يكون هذا الخاطر تما يلقيه في الخلوة كما يلقيه في الملاء ولا يكون حضور الغير
هو السبب في حضور الخاطر كما لا يكون حضور البهيمة سببا فما دام يفرق في احواله
بين مشاهدة الانسان ومشاهدة بهيمة فهو بعد خارج عن حضرة الاخلاص
ملاس الخاطر بالشرك الخفي من الرياء وهذا الشرك الخفي هو قليل بالاضافة الى
الشرك الذي في الليلة الظلماء على الصخرة الصماء كما ورد به الخبر ولا يسلم الشيطان
الا من وفق نظام وسعد بتوفيق الله تعالى وهدايته والا فالشيطان ملازم للمتعبدين
لعبادة الله تعالى لا يغفل عنهم لحظة حتى يجلهم على اهوالهم في كل حركة من الحركات حتى
في كحل العين وقص الشارب وطيب الهم الجمعة ولبس الثياب الفاخرة فان هذه سنن
فاوقات محسوسة لكن في النفس فيها حظ خفي لا يدرك الا بنظر الخلق بها فيدخل الشيطان
منها على المداخل ان لم يتيقظ لها فاول داخل وكمتان من عالم افضل من عابدة
من جاهل واريد به العالم البصير بالرياء فاين العبادة حتى يخلص منها لا مطلق العالم
فان مداخل الشيطان على كثير من العلماء اعظم من مداخله على الجهلاء ومن مسها
ان يكمل العبادة على الاخلاص المحض والنية الصالحة لكن مع ذلك بعد الفراغ منها يحب
اظهارها ليحصل له بعض الاغراض المحققة للرياء خداعة من الشيطان لانه قد كمل العبادة
الخالصة وقد كتبها الله في ديوان المخلصين فلا يفتح فيها ما يجدد وانما ينعم الى
ما حصل بها من الخير الاجل جزاءها جل فيحدث به وعظهم لذلك فهذا ايضا
مفسد للعمل ان سبق كما يفسده العجب المتاخر وبدخل في زمرة الذين قال الله
تعالى عنهم قل هل ننبئكم بالاخسرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحيوة الدنيا

وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا وقد روى ان رجلا قال للنبي صلعم متى الساعة يا
رسول الله فقال رسول الله صلعم ما اعددت لها كثير صلوة ولا صيام الا انه روى عن ابن مسعود انه سمع
رجلا يقول ان ذات اليد رقة قال ذلك حظ بل لو كنت صابرا على الحلال سلمت فيه فقد
نقصت منه تسعة وستين جزءا من سبعين جزءا وروي عنهم عليهم السلام ان افضل
العمل التسبب على عمل البحر بسبعين صنعا وعن الصادق ع من عمل حسنة سرا كتبت
له سرا ان فاذا عرفها احب وكتبت جهرا فاذا افرحها اثنى عليه وكتبت رياء فيالها من كلمة
ما اشنعها وقد نبهت ما اظنها احسن تنبيه فتحقق بها حتى تعلم ان ليس لك سلمت
من تبعتها فان المرائي لا يسلم كما عرفت من وعيده وهذا كله مع عدم تعلق غرض صحيح في
الاخرة باعتداد اعماله كما لو اراد بذلك تنشيط السامع وترغيبه في فعل الخير مع وثوقه
بنفسه فلا حرج فيه اذا لم يكن تنشيطه بد ونه والا كان اولى وقد روى مسلم عن
الباقر ع قال لا باس ان تحدث اخاك اذا رجوت ان تنفعه وتحثه واذا سالك هل
قمت الليلة او صمت فحدثه بذلك ان كنت فعلته فقل قد وفق الله ذلك ولا تقل لا
فان ذلك كذب ومن هنا جاء افضلية الصدقة جهرا لما يجيء به والاجتهاد بصلوة
الليل زيادة على غيرها لبيته اهله وجيرانه فيها سواه لكن ذلك كله موضع الخطر
فيجب الاحتراز والتيقظ لمداخل الشيطان فيكاد يكون الاخفاء وخلطة الرياء بمحظور تركه
الاخفاء فان هذا ايضا للشيطان مدخل فيها ان يامرك بترك العمل خوفا من ان يكون
مرائيا به وهذا من جملة خداعه في ترك العمل كذلك لتحصيل الغرض لان غرضه الاقصى
ترك العمل وانما يعدل بك الى صدد الرياء وغيره مستعينا من تثبيتك من العلماء

فيه فاذا تركته فقد حصلت غرضه وسالك في ذلك سبيل من سلم اليه سواه حفظه
فيها مراد قال خلطها من التراب ونقها سنة فنقيته بالغربال تركت اصل العمل ويقول
اخاف ان اشتغلت به لم اخلص خلاصا صافيا فيترك العمل من اصله ولهذا تم الغرض
للابليس التعين وغاية القصد فقد حصلت سنيته واراحه من التعب بل في انشا
العمل وانما سبيلك ان تجتهد في تخليص عملك بالادوية النافعة وتحتمل مرارة
ومنها ان يامره بترك العمل ايضا لذلك باب خوفا على الناس ان يقولوا انه مرائي فيعصي
الله به ولهذا ايضا مدخل دقيق خفي من مكايد الشيطان لانه ترك العمل خوفا
من قولهم انه مرائي عين الرياء ولو لاحبه لهم وخوفه من ذمهم قاله ولعقولهم قالوا
انه مرائي او قالوا انه مخلص واي فرق بين ان يترك العمل خوفا من ان يقع انه مرائي
وبين ان يحسن العمل خوفا من ان يقع انه غافل مقصر بل ترك العمل استند من ذلك
وفيه مع ذلك اساءة الظن بالمسلمين وما كان من حقه ان يظن بهم ذلك ثم كيف
يقطع ان تخاذل من الشيطان بترك العمل وقد اطمعته فيه فانه للخليق ايضا بان يقول
لك لكن يقول الناس انك تركت العمل لبقي انك مخلص لا تشتهي الشهرة الى عزة
من القلب طيب وانما خلاصك من ذلك كله ان تلزم قلبك عزة الله تعالى الرياء ضرورة
لتلزم كراهته وتستعين على ذلك على العمل كما بتالي وتلزم قلبك الحياء من الله تعالى ان
وعند فضله الى ان تستبدل الجهلة الله تعالى الحاملي بين وهو مطلع على قلبك ولو اطلع
الخلق على قلبك وانك تريد حمدهم لمقتوك بل ان قدرت على ان تزيد في العمل حياء
من ربك وعقوبة لنفسك فافعل ومنها ان يقول له اترك العمل لئلا يظن الناس بك

حوا وتشبه به واجب العباد الى الله الاتقياء الاخفياء الذين اذا شهدوا لم يعرفوا
فاذا عرفت بين الناس بالعبادة لم يكن لك حظ من هذا الوصف وهذه ايضا من كمايد
وما عليك اذا خلصت العمل لله ان تعرف به او تجهل وانما عليك اصلاح قلبك
واصلاح سريرتك كيف يجيء على الناس اذا كنت صالحا وهو يقول عليك اخفاؤه
وعلى اظهاره ويقول ان سلم سريرة اصلحه علانيته وآياك ان يعزك الثناء عليك
ذلك ويقول اذا كنت لا تزداد بالعمل الذي تخفه الا ذلا فالله لم يكن ليظهر عليك
واما اذا اظهرته فيمكن ان تقع في الرياء وهذا التلبيس عين الرياء احفاؤك له
كي يظهر عليك بين الناس هو بعينه العمل لاجل الناس وما عليك اذا كان مرضيا عند
تعالى ان يظهر او يخفى لو لا نظرك الى رضا الناس اذا تقرر هذا فقد قال ان هذا وان
الاخلاص صعوبة الخلاص على الكل والقصور من انظار عاد نظرا الى ما يجده في نفسه
من الشر ومادته وزيادة الابتهاج باطلاع الناس عليك بفعل العبادة بل اجتهد
في قلع مادة الشر وجاري الشيطان عنك واعلم انك سترى بأعظم فان منه محمود
ومنه مذموم فالمحمود ان يكون من فضلك واعلم ان اخفاء الطاعة واظهار المعصية
ليست مستكنة العمل وانما سر ولك في ان وفقك لعمل واحد جلب من رقبة
البطالين والغافلين ولم تبلغ بالتشمر حد العجب الا في ذكره واذا حصل اطلاع الناس عليه
فلم يحصل من قبلك وانما سرهم اطلاعهم نظرا الى ان الله سبحانه هو الذي اطلعهم
عليه واظهر لهم الجميل لكرمه عليك وتفضلا وخوف ذلك والمذموم ان تقرح بذلك
وركونا اليه وبظهور الناس عليه لقيام منزلتك عندهم لعبد جوت وينوسوا بفضاء

حوائجك وبها ملون بالاكرام والحوائج فانه ربما تحضر وتحبط للعمل واصابت
الدنيا ودنيان الاخرة وقد اشكر بعضهم عبادة انسان الله من فضل ان لا يعاملنا بعدله
بل يعاملنا بعفوه ويسره لقنا بصفة انه جواد كريم واما الجبن فهو استعظام العمل
الاحتياج به والادلال به ان يرى العامل نفسه خارجة بسببه عن حد التقصير وهذا
من اعظم المهلكات بل هو الناقل للعمل من كفة الحسنات الى كفة السيئات ومن رفيع
الدرجات الى اسفل الدركات كما قدمنا في الاخبار وقد قال عيسى عليه السلام يا معاشر
الحواريين كم من سراج قد اطفأته الريح وكم من عابد اسقاه العجب وروى سعيد بن
ابي خلف عن قتادة قال على يلجة الجنة لا خرجن نفسك من حد التقصير في عبادة
الله وطاعته فان الله تعالى لا يعبد حق عبادته سبحانه من معبود اعمال
وانات العبادات وعن نوم قام على العامل من الحلو والاوراد والاطاعة والتشمر
وضد ذلك فانظر الى الاحرب لديك في هذا المقام وهو الصلوة التي لهج بها والدين وقد ورد
ما ينظر فيه من اعمال ابن ادم فان وردت وسائر عمله وتاخر جدودها التي قد كتبناها
سنة الى الخمسين الصحيحة فلا يسلم لك صفحة واحدة كاملة نقية من نفسك فتقول
ايا ها وهلم جرا الى غيرها من العبادات فلكل واحد وظائف حدود لا يتعداها اعمالنا
ولا تقوم بها فضلنا وقد قال علي عليه السلام اعملوا عباد الله ان المؤمن لا يصبح ولا يمسي الا ونفسه
ظنون عنده فلا يزال زائدا بها ومستزيدا لها فكونوا اسوة لستا بعين فيكم وللماضين امامكم
ترسوا من الدنيا فرض الرأحل واطوها طي المنازل فكيف بعبد لا دنيا بعده ولا يعلم
فاما الجهد في العبودية ووظائف الخدمة لولا استيلاء الغفلة لم لا يقدح نظر الحق من الى

نفسه سرورة بما يفعله من العبادة مع حلاوة تقم على بوضيفة لها وطلب الاستزادة
من فضله فقد قال امير المؤمنين من سرته حسنة وساءته سيئة فهو مؤمن
وقد قال لم ليس من يوم ينشق عليك الا وهو يقول يا ابن ادم انا يوم جديد وانا عليك
شهيد فقل في خيرا واعمل في خيرا احمد الله واستزده
وان عملت شرا استغفر الله منه وهذا ما اقتضى الحال ذكره من المناجيات لخصها اليوافي الغرض
فان ذكرنا هنا بالعرض والله الموفق واما الخاتمة ففيها مبحثان الاول في تحليل
الواقع في الصلوة بعض بيان الدواعي الناقع لهذه المناجيات اعلم ان الحال ان كان من
قبل منا في الاذعان للقلب على الصلوة لسبب الاختيار لها رجعنا فعادوا ما ذكرنا فيه
ومن مناجيه واستشعار الاحتقار اللازمة من العظمة وعدم قبول العمل مع سئلة
الحاجة اليه من يومه هذا الى الابد فان التوفيق الواقع من الجناب الالهي للطيع فائض
في الدارين والحاجة اليه حاصلة في الحالين سيما يوم الجزاء الذي يضيق من وصفه
الحال ولا يحيط بتقديره العقل ولا الخيال فلا يطيق حمل احواله الجبال وليس فيه معين
مع رجفة سقر وكرسه الا القيام بالاعمال الصالحة والطاعات المقبولة الواجبة فانها وسيلة
الى الانزواء في ظل العظمة والنجاة من ظل السقاة والجواز على عقبة الساهرة والكتب
الاعمال الصالحة والطاعات المقبولة الا في هذه الدار الزائلة وفي هذه المدة القصيرة
التي اكثرها ملهو عنها بالغفلة ويكاد يلحق باقيها ما ضيها ان لم يستيقظ الغافل ويستعد
ما فرط ويتبع تلك الدار الآخرة والدار الجنة وقد اعدت للمتقين كما ان النار
قد اعدت للفاسقين وبالجملة فالمخاطب معظم نحو الغفلة شاملة ولعل من ذلك الشعر
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يعيش على الرجل سبعون سنة او سبعون سنة ما قبل الله منه صلوة واحدة

وقال الصادق عليه السلام لحماد بن عيسى الذي كان يحفظ في نفقة الصلوة كتاب حريز وما
لك الصلوة دعه يجيء حجتين حجة وان يكبر الله ما زوده فاجبه في جميع ذلك
حين صلى صلوة ركعتين ما ينبغي بالرجل منكم يمضي عليه سوى سنة او سبعون
سنة لا يحسن ان يقيم صلوة واحدة تجد وودها وقال لهم كم من قارئ للقرآن
والقرآن يلعنه وكم من صائم ليس من صيامه الا الجوع والعطش الى غير ذلك
من الآثار الدالة على صعوبة الامر وشدة الخطر فاحضار هذا وستهم وقتا
في المدة من الآن ما يعين على جمعية القلب بعضا فالى ما سلف من الذنوب
للعين على ذلك الطلب الثالث وامكان المنافي من قبيل المفسدات فالعلاج النافع
فيما بناني الاخلاص في التفكر في مضرة الرياء وما يفوت بسببه من صلاح
القلب وما يجر عنه في الحال من التوفيق وفي الاخرة من المنزلة عند الله تعالى وما
يتعرض له من العقاب العظيم والمقت الشديد والخزي الفاضح حيث ينادي به على
رؤوس الاشهاد والعبا يا فاجر يا غادر يا مرائي اما استحييت اذا استترت بستاعة
الله تقم مرضي الدنيا واتيت تلوجي العباد واستترت بطاعاتهم وخشيت
الى العباد ولم تخشى الى ربهم وتزينت لهم بالتي صلاتهم وتقربت اليهم بما لم
من التقرب اليهم بالتدين عبادتهم وطلبت رضاهم بالتعرض لسخط الله تعالى
اما كان احدهم عليك من الله تعالى فتفكر العبد في هذا الخزي وقابل ما يحصل له
من العباد الذين لم في الدنيا بما يفوته من الاخرة وبما يحبط عليه من ثواب الاعمال
ان العمل الواحد ربما كان يترجح به ميزان حسناته لو خلص فاذا هو رياء

حول الى كفة السيئات فيثقل بها فيدخل النار فلو لم يكن في الدنيا
الا الجاه مبادة واحدة لكان ذلك كافيا في معرفة ضرره فكان من ذلك بد حسنا
راجحة فقد كان بنال بهذا الجاه الحسنة عند الله ثم في ذمة المتبعين وانصتهم
وقد حط عنهم بسبب الرياء ودواعي صفة المقال من مراتب الاولياء ان لم يستوجب
النار والخزي في المعاد من الملك الجبار هذا مع ما يتعرض له في الدنيا من تشتت الهم
بسبب ملاحظة قلوب الخلق فان رضاء الناس غاية لا تدرك فكل ما يرضي به
فريق يسخط به فريق ورضا بعضهم في سخط بعض ومن طلب رضاهم في سخط الله تعالى
سخط الله عليه واسخطهم ايضا عليه كما ورد في الاخبار وقلت عليه الحيرة ثم اي غرض
لدنيء مثلهم وايثار ذم الله لاجل حمدهم ولا يزيد مدحهم رزقا ولا اجلا ولا ينفعه
يوم فقره وفاقته وهو اهم يوم الفيه واما القطع بما في اوعيتهم فبان يعلم ان الله هو المعطي
الفاتح المانع والاعطاء والمنع الخلق مضطرون فيه ولا ادراة لاحد من خلقه
لم يخل من الذل والخيبة والمقت والاهانة وان وصل الى المراد لم يخل من المحنة في الدنيا
ومن الحساب على الله وجعل الحمد معه كفاه الله قرين الدنيا والاخرة فكيف يترك
ما عند الله لرجاء كاذب ووهم فاسد وقد يصيب ما يخيل واذا اصاب لا يخلو لذة
بالم منه ومذلة واما ذمهم فلم الحيلة دونه ولا يزيد ذمهم شيئا ما لم يرتكبوا الله عليه
ولا يجعل اجلة ولا يؤخر رزقه ولا يجعله من اهل النار ان كان من اهل الجنة ولا يخفضه
الى الله ثم ان كان محمودا عند الله ولا يزيد مدحهم ان كان ممقوتا عند الله فالعباد كلهم
عجزة ولا يملكون لانفسهم نفعا ولا ضرا ولا يملكون موتا ولا حيوة ولا نشورا بل

العمل والنقل بالتجربة فاذا ذست خلاف ذلك كله وان المخلص اعماله لله لحبيبه ربه
الى المخلوقين الصالحين والفاسقين بل الى اكثر من الكافرين منهم يعظمونه ويرجونه
ويطيعونه بركة صفة وفقره وقلة ذات يده وقلة علمه والمرائي يظهره
الله تعالى على الحقه وخبث نفسه وفساد نيته بمقتونه ولا يفوز بمطلبه ويضيع
تعبه ويطل سعيه كما ورد ان رجلا من بني اسرائيل قال والله لاعبدن الله عبادة
اذكر بها فكان اول داخل الى المسجد واخر خارج منه لا يراه احد حين الصلوة الا قائما
يصلي وصائما لا يفطر ويجلس الى حلق الذكر وكان بذلك مدة طويلة وكان لا يمر
بقرية الا قالوا افضل اهل هذا المواني وصنع فاضل على نفسه وقال اراني في غير شيء
لاجتهدن على كلة لله فلم يرد على عمله الذي كان يعمل قبل ذلك الا اثر تقرب
نبذته الى الخبر فكان ذلك الرجل يمر بعد ذلك بالناس فيقولون رحم الله فلانا
الان اقبل على الخير وقد نبذه الله ثم على ذلك مدة ثم كتب له فقال ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا ثم عجب ثم اجتوى الكرى وحقق
ظنك عليهم مع ان الله ثم مطلع على فساد نيتك وخبث سريرتك فاي خير
لك في مدح الناس اذا عند الله مذمومون ومن اهل النار واي شر لك من ذم
الناس اذا انت عند الله ممدوح من اهل الجنة وفي زمرة المقربين ومن احضر
في قليل الاخرة ويعقبها المؤبد والمنازل الرفيعة عند الله ثم استحقر ما يتعلق
بالحلق اياه الحيوة مع ما فيه من الكدورات والمنغصات واجمع همك والتفرغ الى
الله ثم قابله وتخلص من مذمة الرياء وسقاسات قلوب الخلق والتعطف من اخلاق

النار على قلبه فيشرح لها صدره ويسلس لها من وحشته فان لم يكتف بذا لك
كله فليتأمل ثلثة اشياء احدها انه لو سئل الانسان هنالك رجلا مفرجوه بفلس
ليساوي مائة الف دينار وهو محتاج الى ثمنه بل الى بيعه عاجلا والى الصفاف ثمنه
لحضر من فيشتري منه ساعة بما يضاف ثمنه مع حاجته الى الاضافة اضافا في
بيعه بذلك وباعه بفلس واحد المبين لذلك يكون حسرانا مبينا وغبنا فاحشا
ويدله بينا على خسة الهمة وصعود الهم والعلم وسقف المرائي ورقة العقل
بل على السفه المحض وهذا البعينه بل هو من حال المرائي في عمله بل في عبادة واحدة
فان ما يناله العبد بعمله من الخلق من مدح وحطام الدنيا بالاضافة الى رضاء
رب العالمين وسكوه وثواب الاخرة ونعيم الجنة الدائم الخالص من شوب الكدر
اقل من فلس في جنب الف الف دينار بل في جنب الدنيا وما فيها والكل وهذا
هو الخسران المبين ان تفوت نفسك تلك الكرامات العزيزة الشريفة بهذه
الامور الحقيرة الدنية ثم ان كان لا بد لك من هذه الهمة الخسيسة فاقصد
امتا الاخرة بمتعلك الدنيا بل اطلب الرتب وحده بتعطيل الدارين اذ هو ما لكها
جميعا وذلك قد تم من كان يريد ثواب الدنيا والاخرة قال النبي ﷺ ان الله
يعطي الدنيا بعمل الاخرة ولا يعطي الاخرة بعمل الدنيا فاذا انت اخلصت الهمة
وجردت الهمة للاخرة حصلت لك الدنيا والاخرة جميعا وان انت اردت الدنيا
ذهبت عنك الاخرة في الوقت وربما لا تنال الدنيا كما تريد وان نلتها فلا تبقى
لك بل تزول عنك قريبا فقد خسرت الدنيا والاخرة وذلك هو الخسران المبين

وتنظروا الشخص بالنسبة الى هذا المثل من بصيرة فجزء من عمره ونفس من انفاسه
الذي يمكنه بتكثير من كنوز الجنان بما تحصل به وانى او حبة او درهم او دينار من
متاع الدنيا وبزلت ذلك الكنوز الدائمة لغير ودة ما هذا الا عين الغفلة والخسران
وخسة الهمة والعقل ان وقاية ان المخلوق الذي اقبل لاجله وطلب رضاه لو لم
انك تفعل لاجله لا بغضك وسخط عليك واستهان بك واستخف بك مستاظلا
مقت الله ثم واهانته وخذلانه وما تفعله عند خالصا يوجب رضاه الذي يكيف
يفعل العاقل لاجل من لو علم انه يطلب رضاه لسخط عليه واهانه فانظر ان كنت تعقل
وان فيها ان ما حصل له سعي يكتب به رضاء اعظم ملك في الدنيا وطلب رضا
كناس حبيس بين الناس سخط ذلك الملك بل مع عدم حفظ الدين ذلك
وليلا ما يسفر وراءه الرياء وسوء النظر وبقي له ما حاجتك الى رضا هذا
الكناس مع تمكنك من رضاء الملك كذلك اي حاجة الى رضا عبد مملوك
ضعيف حقير بهين مع التمكن من تحصيل رضاء رب العالمين الكافي من الكل
نسأل الله حسن التوفيق وهذا حاصل الدواء العلمي واما الدواء العملي فهو ان يقهر نفسه
اضعاف العبادات واغلاق الابواب دونها كما تغلق الابواب دون الوحوش
حتى يقنع قلبه بعلم الله ثم والطلاعه على عبادته ولا تناذعه نفسه الى طلب علم غير الله
ثم وهو امر شاق في ابتداء المجاهدة لكن اذا صبر عليه مدة بالتكلف سقط
عنه ثقله وهان عليه ذلك بتوسل الطاعات ثم ثم وما يمده به عباده من حسن
التوفيق فان الله لا يضيع اجر من يقوم حتى يضيع ما يأتي فيهم من العبد المجاهدة

ومن الله الهداية قال الله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وان كان
المنافي من قبيل المتاخر عن العبادة وهو الرياء المتاخر والعجب فقد عرفت دواء
الاول واما العجب فلينظر في الاسباب والآلات التي قوى بها على العبادة التي
اورثته العجب من القدرة والعلم والاعضاء والرزق الذي اكله حتى قوى بها
فانه تجد كل من الله تعالى ولو لا هم لم يقدر على شيء مما ثم ينظر الى نعمته عليه في ارسال
الرسل اليه وخلق العقل له حتى اهتدى به الى طريق الحق ثم ينظر في نعمة العمل الذي
عمله فلا تجده مقابلا لشيء من هذه النعم وانما صار لعمله قيمة لما وعد من الله تعالى
من وضع الرضا والقبول والا فتراه لا اجير يعمل طول النهار بشيء بين بلدهين والحال
ليس هم طول الليل بل بالنهار وكذلك اصحاب الصناعات والحرف كل واحد منهم
يعمل في الليل والنهار فيكون قيمة كل ذلك دراهم معدودة فان صرف العقل
الى الله تعالى وصمت يوما لله تعالى وفي الصائمون اجرهم بغير حساب وفي الخبر
اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
فهذا يوم الذي قيمته دراهم مع احتمال النقيض العظيم صارت له هذه القيم
بما جزء هذا الوعد ولو مت ليلة الله تعالى فقد قال الله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من
قرة اعين جزاء بما كانوا يعملون فهذا الذي قيمته درهم صارت لكل هذه القيم والعقد
بل لو جعلت لله ساعة تصلي فيها ركعتين خفيفتين بل نفسا قلت فيه لا اله الا الله
قال الله تعالى من عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة يرزقون
فيها بغير حساب فحق اذا لعاقل ان يرى حقارة عمله وقلة مقداره من حيث
هو وان لا يرى الا منة الله عليه فيما شرفه به من قدر عمله واعظم من جزائه وان

يحذر في فعله ان يقع على وجه لا يصلح لله تعالى ولا يقع منه موقع الرضا فيذهب عنه
موقع القيمة التي حصلت له ويعود الى ما كان في الاصل من الثمن الحقير فتمس حاجته
عملك في نفسه الى ما عليك من نعم فضل الله عليه وانما العبرة عسيرة وهل يوفيك
للقيام بوظائف العبودية وقاهيلات الخدمة الالهية الا نعمة بلا اعظم نعمة يلزمك
شكرها كما اشار اليه في حزء اوحى الله تعالى الى داود عليه السلام ان اشكرني حق شكري فقال
يا رب كيف اشكرك حق شكرك والشكر من نعمتك تستحق عليه شكرا فقال الآن وقد
اذا عرفت ان ذلك حتى فقد شكرتني ورووي ان بعض الوعاظ قال لبعض الخلفا
اترك لو سمعت شربة من الماء عند عطشك ثم كنت تشتريها قال بنصف ملكي
قال ارأيت لو حبست عنك عند خروجها ثم كنت تشتريها قال بالنصف الآخر قال
فلا تفرح بملك قيمته شربة ماء فكم كانت كم تتناول في كل يوم شربة ماء بهنيئة
واكلة هنيئة وتسيغها هنيئا في مأمنه وكم تنظر بعينك هنيئا وتشم طيبا
وتنعم ركبانا وتمشي الى ما احببت وتبطش ببدنك فيما احببت الى غير ذلك من حواسك
واعضائك وقوى الباطنة التي لا يطلع على دقايقها وتصريفها الا الله تعالى
من مجاري طعامك وتصاريف همتك وتفريق مضلاتك وتعذيل جسدك
ثم لو صرفت ذرة من ذلك في الفكرية خاصة لعجزت منه العجز لو فقدت شيئا يسيرا منه
وطلبت منك طبيب على ان يرد عليك وتصلح لك خدمتك لدسنة او اكثر لسرك
بذلك وعدة منعما عليك وكم تقابل هذه النعم المتعددة لسنين من الحقير
والحال انك لا تعلم مولاك المنعم الا اوقاتا قليلة بعبادة لو تاملتها وعرضتها

واتاها لم تف بشيء منها ولا استحييت من فعلها وقد قال الله تعالى وهو اصدق القائلين
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها فالنعم عليك لا تحصى وعملك على تقدير سلامته وقبوله
قليل محصى فكيف يقابل ما لا يحصى ثم اذا قابلته بقيت خاليا من عمل يوجب لك المكافاة
فتقضي ان الاعتراف بالتقصير وشرف المراقبة لله تعالى وتذكر المنة والاعتراف
بالنعمة والازراء بنفسك والمقت لها لعلك تفوز برحمة الله تعالى وقد قال رسول
صلى الله عليه وآله من مقت نفسه دون مقت الناس امنه الله من فزع يوم القيمة
وروي ان عابدا عبد الله سبعين عاما صائما نهاره قائما ليله فطلب الى الله تعالى
حاجة فلم تقض فاقبل على نفسه وقال من قبلك اتيت لو كان عملك خيرا قضيت
حاجتك فانزل الله اليه ملكا فقال يا بن ادم ساعتك التي ازريت فيها على نفسك
خير من عبادتك التي صنعت ثم تأمل بعد ذلك ثلثة امور احدها ان ملكا
من ملوك الدنيا اذا اجرى على احد من اتباعه طعاما وكسوة او دراهم او دنانير
فانه يستخدمه لاجلها بفرض الخدمة اناء الليل والنهار مع ما في ذلك من
الذل والصغار وبعضهم يقوم لذلك على راسه وبعضهم الليل باجمعه لاجله
وبعضهم يقف في خدمته يوما بعد يوم حتى ينقضي عمره وبعضهم لسعي في
حوائجه ومهماته وبعضهم يركب الاهوال ويلج البحار لاجله ويجابد ولده عند
فبذل روحه التي لا خلف عنها لاجله ولا ينفعه في الاخرة بعد ذلك فتراهم
يعملون كل هذه الخدمة لاجل تلك المنفعة الخسيسة الفانية ومع ذلك يعترفون
للملك بالنعمة ويقرون له بالفضل عليهم والمنة مع ان تلك المنفعة في الحقيقة من الله

تعالى ولو اراد ملكهم ان ينبت لهم حبة واحدة او يخلق لهم خيطا واحدا لم يقدر على
ذلك وهم يعترفون بذلك كله فكيف تستكثر عملك الحقير المشوب بالآفات
والنقايص لربك الذي خلقك ولم تك شيئا مذكورا ثم ربك والمنعم عليك من
النعم الظاهرة والباطنة في نفسك ودينك ودنياك ما لا يبلغ كنهه فهمك ولا
وهلك كما قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وقد وعدت على هذا العمل
القليل مع ما فيه من المعايب والآفات بالثواب العظيم الدائم وضروب الكرامات
فاسعف ظاهر ذلك من شان العاقل وثانيها ان تتفكر في ان الملك الذي من شانه
ان يخدمه الملوك والامراء اذا اذن في ادخال الهدايا اليه ووعد عليها بالعطاء
العظيم وامر ان لا يحجبوا حد بهديته ولو كانت طاقة بقل فدخلت عليه الامراء
والكبراء والرؤساء والاغنياء بانواع الهدايا من الجواهر الثمينة والهدايا النفيسة
ثم جاء بقال اليه بطاقة بقل ورووي لبعلة عنب شاوي دراهما وستة فدخلها
الحضرة ورأى الملك لا يلتفت اليها ولا يعبأ بها هم الجليلة فقبل الملك من الوضيع هديته
ونظر اليها نظر القبول امره بالتفتيش خلفه وكرامته تبلغ غاية الدنو بناء الا ان الملك
غاية الفضل والكرم ثم لو فرض ان هذا الفقير نظر بخاطره الى الهدية واستعظم
امرها وتعجب بها ونسي ذكر منة الملك لكان ذلك الا يق هذا الجنون ومصطرف
العقل وسفيه سيتي الادب عظيم الجهل وثالثها ان الملك الذي من شانه ان يخدمه
الملوك والامراء ويقوم على راسه السادات والعظماء ويتولى خدمته الحكماء ويمشي
بين يديه الاكابر والرؤساء واذن لسوقي او مرذول في الدخول عليه والقرب

منه حتى ناجم اولئك السادات والاماثل الحفاظ وجعل له مقاما في حضرته
الذين بقي لعدد كثرت على هذا الحقير المنة من الملك وعظمت عليه النعمة فان احد هذا
الحقير ممن على الملك بتلك الخدمة الحقيرة ويستعظم ذلك مع هذه النعمة الوسيلة
اليه ويجب بعد ليس بعجيب في محض الفضل والجود فكيف لهذا الذي رملك السموات
والارض وقد دان له العالمون وتوقر بخدمته الملائكة المقربون والانبياء والمرسلون
الذين لا يحصى عددهم الا رب العالمين ومنهم القائمة في مخدم الارض قدامهم والوسيلة
الى العرش رؤسهم دهم مع ذلك مطرقون لا يرفعون رؤسهم تعظيما لله تعالى ولا
يفترون عن ذكر الله ابدا الى آخر صفاتهم فاذا اراد الله ان يتم رفعوا رؤسهم وقالوا
سبحانك ما عبدناك حق عبادتك ولا عرفناك حق معرفتك في جده واجتهاده في عبادة
ربه ومن بعده من ائمة الذي يخرج ذكر سيره من حلا احصاها الى نهاية الاكثار
وهم مع ذلك معترفون بالتقصير باكون على انفسهم مزرون عليها نائك
ترضى من نفسك بصلوة ركعتين محشوة من المعائب وقد وعدت من الثواب
عليها بما لا تخطر بقلب بشر وتعجب بذلك وتستكثره ولا ترى منة الله عليك
في ذلك فما ابعدك من انسان وما اسوأك من رجل وما استهلك من بشر
وانا لله فاوعظنا وتيقظنا لاعمالنا لوجدناها الى كثرة السيئات اميل منها الى
كثرة الحسنات لسلة العقل وكثرة للعايب وفساد القلوب وتسويل المقاصد
اللهم لا تكلنا الى اعمالنا ولا تؤاخذنا بتفريطنا واهمالنا وشملنا بفضلك وانسك
وحدنا بنواجي تلويتنا الى جوار قدسك فقد علمت ما سترت وعظيما غفرت وجزيلا

اعطيت

اعطيت وجسيما اللبيت يا ارحم الراحمين واكرم الاكرمين مما قدمت عليك
ايدينا الاسفار من الحسنات مملوة بالمعاصي والسيئات وجودك اوسع لكل
من ان يضيق عن النجا اليك واعمد بفضلك ورحمتك علينا وانت والثنا
على جودك وعد علينا الى فضلك وامرتنا بالدعاء وضمنت الاجابة وانت الجواد الكريم

البحث الثاني في حضوصيات ما في الصلوة بالنسبة الى اليوم ية فيختص الجمعة باعتقاد
ان يوم عظيم وعيد شريف خصه الله تعالى به هذه الامة وجعله وقتا شريفا
لعباده ليجزيهم فيه بالحسنى جوازيهم ويبعدهم من طرده وناره وحثهم فيه على الاقبال
بصالح الاعمال وتلافي ما فرط منهم في بقية الاسبوع من الاهمال وجعل اهم ما يقع
فيه من طاعته وما يوجب الزلفى والقرب الى شريف حضرته صلوة الجمعة وعبر
عنها في محكم كتابه العزيز الكريم بذكر الله العظيم وخصها من بين سايد
الصلوات التي هي افضل القربات بالذكر الخاص فقال سبحانه يا ايها الذين امنوا
اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم
ان كنتم تعلمون وفي هذه الاية الشريفة من التنبيهات والتاكيدات ما يعتبر
لدى من لاحظ من المعاني الا يليق بسطه هذه الرسالة ومن اهم رموزها هنا التعبير
عن الصلوة بذكر الله ونبه بذلك على ان الغرض الاقصى من الصلوة ليس هو
مجرد الحركات والسكنات والركوع والسجود بل ذكر الله بالقلب واحضار عظمته
بالبال فان هذا واشباهه هو السر في كون الصلوة ناهية عن الفحشاء والمنكر
في قوله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر اذا كان سيما القوة النزوعية

اذا خرجت عن حكم العقل وهذا كله انما يتم مع التوجه التام الى الله تعالى وملاحظة
جلاله الذي هو الذكر الاكبر الكثير على ما ورد في بعض تفسيراته فضلا عن ان
يكون ذكرا مطلقا واذا كان الاستعداد لهذه المناجاة لا يجوز جليلا اهتمام به
زيادة على عزيز هاس الصلوات والتهيي والاستعداد للقاء الله تعالى والوقوف
بين يديه في الوقت الشريف في النوع الشريف من العبادات واحضر بها الله
ان لو امرك ملك عظيم من ملوك الدنيا بالمثول بحضرته والفوز بمخاطبته
في وقت معين اما كنت تناهب لهذا الامر بتمام الاستعداد والتهيئة والتنظيف
والتطييب والتطيب وغير ذلك مما يليق بجلال الملك ومن هنا جاء استحباب
الغسل يوم الجمعة والتنظيف والتطييب والتهم وحلق الراس وقص الشارب
والاظفار وغير ذلك من السنن فيناسب عند دخول الجمعة الى ذلك بقلب
مقبل صاف وعمل مخلص ومقصد مترتب وبنية خالصة كما تعمل ذلك في لقاء ملك
الدنيا ان لم تعظم همتك من ذلك ولا تقصد لهذه الوظائف حظك من الرقاهية
وتطييب نفسك من التطيب الرتبة تحضر صفقتك ويظهر بعد ذلك حرمانك
وكلما امكنك تكثير المطالب التي يترتب عليها الثواب لعمالك فاقصدها فضاعف
ثواب عملك بسبب قصدها فانوا بالغسل يوم الجمعة سنة الجمعة والتوبة ودخول
المسجد والثياب الحسنة والطيب سنة رسول الله صلعم ولتعظيم المسجد واحترام بيت
فلا يجوز ان يدخله زائر الا طيب الرائحة وان يقصد به ايضا توقي جيرانه ليتمتعوا
في المسجد عند مجاورته ويقصد به دفع الزوائح الكريهة عن نفسه بصوم الباب الضبة

عن المعنا بين اذا اعتنا بوا بالزوائح الكريهة فيفصون الله بسببه فقد قبل ان
من تعرض للغيبة وهو قادر على الاحتراز منها فهو شريك في تلك المعصية
كما اشار اليه تعالى بقوله ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله
عدوا بغير علم واذا حضرت الصلوة فاحضر قلبك فهم مواضع الموعظة واستعد لتلقي
الاوامر والنواهي على وجهها فان ذلك هو الغرض الاقصى من الخطبة والخطيب للخبر
واستماع الناس وتحريم الكلام خلالها وجوب الاصغاء اليها فاعط كل ذي
حق من ذلك حقه عسى ان تكون من المكتوبين في ديوان الملائكة المقربين
الذين يكتبون المصلين في ذلك اليوم الشريف ويعرضونهم على الحضرة الالهية
ويخلعون عليهم خلع الانوار القدسية فقد روي ان الملائكة تقف على ابواب المساجد وبايديهم قراطيس من ذهب واقلام الفضة يكتبون الاول
فالاول واذا جاء الامام لتجف وتزين وان الناس يتسابقون اليها على قدر
سبقهم الى الصلوة ولا تزال الملائكة يكتبون الداخل الى ان يخرج الامام فاذا
جرى طي الصحف وجفت الاقلام واجتمع الملائكة عند المنبر يستمعون
الذكر وان الناس في المنازل الخطوة على قدر بكورهم الى الجمعة فاذا احضرت هذا
بالك فان الملائكة يستمعون وهم حولك فعظم الله سبحانه فاظهر الذل لربك
اردد به الهيبة واوداع السكينة وتجلب الخشية وعند ذلك استحق ان يفيض
عليك الرحمة وتحفك البركة وتقبل صلوتك مقبولة وتعوتك مستجابة و

اكثر في ذلك اليوم من الذكر والدعاء والاستغفار وتلاوة القرآن والصلوة

على النبي وآله والصلاة فان اليوم شريف والفضل فائض والجود دائم والرحمة واسعة
فاذا كان المحل قابلا بمنته للسعادة وحصلت الارادة وزيادة وتذكران في يوم الجمعة
ساعة لا يرد الله فيها دعوة مؤمن فاجتهد ان تصادفها داعيا او مستغفرا او ذاكرا
فان الله يعطي الذاكر فوق ما يعطي السائل وان امكنك الاقامة في المحل بمجموع
ذلك اليوم فافعل فان لم يكن فالى العصر وكن حسن الرابطة مجتمع الهمة عسى ان تظفر
بتلك الساعة وقد قيل انها بهمة في جميع ذلك اليوم نظرا من الله تعالى لخاتم لحياة قطوا
عليها كما احتفى ليلة القدر في جميع السنة لحيا فطوا عليها ودوى انها ما بين فراغ
الامام من الخطبة الى ان تستوي الصفوف بالناس وساعة اخرى من آخر النهار
الى غروب الشمس واجعل هذا اليوم خاتمة من الاسبوع لاخوتك نفسي ان يكون
كفارة واستدراكا لبقية الاسبوع وليكفيك من الاهتمام بالجمعة ووظائفها ان الله
سبحانه جعلها افضل اعمال بني آدم بعد الايمان على ما نطقت به الاخبار وصرح به العلماء
الاخيار حيث دلا على ان الواجب افضل من الندب وان الصلوة افضل من غيرها
من الواجبات وان اليومية افضل من غيرها من الصلوات وان الصلوة الوسطى
من بينها افضل الخمس والختار انها الظهر والجمعة اولى من الظهر فتكون افضل منها
لو امكن تصور مثلها وحيث فتكون افضل الاعمال وهذا بيان واضح يوجب تمام الاهتمام
بشانها وابلغ الحظر في التهاون بها ممن تدبر وقد نبه على جميع ذلك في ادائم بعد الامر
بها اذ كم خير لكم ان كنتم تعلمون وقد دريت الاوامر بقراءة سورتها وسورتي
فيها ليتكرر سماع الحث عليها بهما وقد قال في سورة المنافقين بعد ان سماها في سورتها

ذكرا يا ايها الذين امنوا لا تلهكم اموالكم ولا اولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك
فاولئك هم الخاسرون فتكرر هذه الاقاويل على فكون عسى ان تكون من المخلصين
واما العيد فاحضر قلبك انها في يوم منحة الجوائز وتقرير الرتبة وافاضة الخلع
على من قبل سومه وقام بوظائفه فاكثر من الخضوع في صلوتك والابتهال الى الله تعالى
فيها وقبلها وبعدها في قبول اعمالك والعفو عن تقصيرك واستعمر الحياء والخجلة
من حيرة الرد وحذار ان الطرد فليس ذلك اليوم بعيد من البس الجديد وانما العيد
من امن من الوعيد وسلم من النقاش والتهديد واستحق بصالح اعماله الزيد واستقبله
بما استقبلت به يوم الجمعة من الوظائف والتنظيف والتطيب وغيره من اسباب
التهنئة والاقبال على الطيب على ربك والوقوف بين يديه عسى ان تصلح للمناجاة والحضرة
لديه فانه مع ذلك يوم شريف وزمان سيف يقبل الله فيه الاعمال ويستجاب فيه
الدعوات فلا تجعل مزحلك فيه بما لم يقبل لخلق لاجله ولم تجعل عيدا بسببه من المآكل
والمشارب والتلبس وغيره لان من متاع الدنيا البائرة فانما هو عيد لمكذبة عوائد
استرقتهم فيه على ما عاملوه بمتاجرة الاخرة واما الايات فاستحضر عندها اهوال الاخرة
وذلا زلها وكور الشمس والقمر وظلام الغيبة ووجل الخلايق واحتباسهم في تلك العرصة
وخوفهم من الاخذ والنكال والتكلم لعقوبة والاستيصال فاكثر من الدعاء والابتهال
بمزيد الخشوع والضراعة والخوف والوجل فالبقاء من ملك الستة الاشهر ودوام الفوز بعيد
الظفر والمسامحة الى الصفوة والدلة وتب الى الله تعالى من جميع ذنوبك وهل التوبة
عسى ان ينزل الدلو وانت منك القنوط معلق الرأس مستحي من التقصير مستقبل توبتك

وبساع هفوتك فانه يقبل القلوب المنكسرة ويحب النفوس الخاشعة والاعناق الخاضعة والتململ من ثقل الاوزار والحذر من مقابح الاصرار واما صلوة الطواف فاستحضر عندها جلالة البيت المحترم ورب البيت واعلم انك بمنزلة الواقف في حضرة الملك المطلق والحاكم المحقق وانه كان في جميع احواله مطلع على سريرتك محيط بباطنك وظاهرك لكن الحال في ذلك الموضع اقوى والمراقبة فيه اظهر واولى العقلاء من اصغى واد هى واين المعتبر في تعظيم الملك بين يديه ولدى كرسيه وبين الدانى عنه والبعيد منه وانكان علمه شاملا للجميع ومحيطا بالكل فلتزهد بذلك في خشوعك واقبالك ولتحذر بسبب ذلك من اعراضك وذهالك ومن ثم كان الندب في تلك البقاع الشريفة بضاعفها والحسنة فيها ايضا بضاعفة وتفكر فيمن سبق من الانبياء والمقربين والصالحين وفوز آثارهم وفوزهم وما اولاهم عليهم وجتهم من السعادة الخالدة والنعمة المؤبدة المجددة على مر الدهور المطردة على كر العصور وتاسهم في الاقبال وكمال الاقبال وليكن ذلك ونظائره مقدمة للصلوة الاعقاب فان وظيفة الصلوة الاقبال بها خاصة وتوق من هذه المدارج الرفيعة بها من شريف المعارج

واما صلوة الجنازة فاحضر عند مشاهدتها ووصفي ابن بدئك ما انت خلقته من الاهل والاولاد وتوكله من الاموال وقدمت على الله تعالى صفر اليد من الجميع لم تصحبها الا الاعمال الصالحة وما تاجرته من اعمال الاخرة الرابحة وتامل بهجة كيف قد ذهبت وجلدة كيف قد تحولت وعن ترتيب محجوب التراب صورته

وتزيل الارض بهجته وما قد حصل له من بهم اولاده وترمل نسائه وتضييع اموله
وخلو مسجده ومجلسه وانقطاع اثاره بعد طول امله وكثرة حيله والخداع عوانا
الاسباب غفلته من الدخول في هذا التراب والقدوم على ما سطر عليه في الكتاب
وذكوته الى القوة والشباب واشتغاله عما بين يديه من الموت الذريع والحال
السراع وكيف كان يتردد ليشيع غيره من الاموات والان قد احتدمت جلاده
ومفاصله وكيف كان ينطق وقد صمد لسانه وكيف كان يضحك وقد تغيرت اسنانه
وكيف كان يدبر لنفسه ما قد يحتاج اليه الى عشرين سنة في وقت لم يكن بينه وبين
الموت الا شهر او اقل وهو غافل عما يراد به حتى جاءه الموت بغتة في وقت لم
يحتسبه فتقرع سمعه نداء الجبار اما بالجنة او النار وليتفكر في نفسه الان
مثله في غفلته وسيكون عاقبته كعاقبته فليتهض حينئذ الى الاستعداد
وليشتغل بالتدارك والزاد فان المسافة بعيدة والعقبة كؤود والخطر شديد والندامة
بعد الموت غير نافعة فتذكر هذا الفكر وامثاله ليحصل قصر الامل والاستعداد
لصالح العمل ومحله خارج عن الصلوة كامر واما صلوة النذر والعهد ونحوهما
فليستشعر قبولها والرغبة في القيام بها والاهتمام بشانها والوفاء بها وبجهد الله
وامتثال الامر ولا تبرم بما نوتها انما ليست واجبة بالاصالة وقد لحقت بمثلها
في العظيم الجلالة وليقتل في نفسه انه لو عاهد ملكا من ملوك الدنيا على عمل
من الاعمال بحيث يكون فعله له بمرأى منه ومسمع كيف يكون ابتداله على عمله
واجتهاده في اصلاحه واتقانه واستلاءه قلبه منه ومراقبته لنظر الملك بحيث

٥٥٠

مكتبة مجلس شورى اسلامى

الوعد فضلا عن توكيده بالعهد فلا يجعل نظرا بينه سبحانه دون نظر عبده
فان ذلك عنوان النفاق وانموذج الشقاق وهكذا يلاحظ وظيفة
كل صلوة ليحسبها ويقوم بمرتبتها واتيانها ولا يقتصر على ما بيناه من
الوظائف هل بيرق بنظره الى ما يفوق الله تعالى عليه من المعارف فان ابواب
الفيض مفتوحة وانوار الجود هابطة سبدلة واصلة الى النفوس الانسانية
على قدر استعدادها وفقنا الله تعالى واياكم لنلج الاسرار ادرجنا في عداد
عباده الابرار واخذ بنواصينا الى رضاه ورحمته وعاملنا بعفوه وكرمه
ومغفرته واستعملنا بما علمناه واشركنا في ثواب من افدناه فان ذلك
منه وبه وله وهو حسبنا ونعم الوكيل وههنا نقطع الكلام في هذه الرسالة
حامدين الله تعالى على كل حاله وفرغ منها مؤلفها العبد
المفتقر الى عفو الله وتعالى وكرمه ورحمته زين الدين
بن علي ابن احمد الشامي العاملي عامله الله تعالى
بفضله يوم السبت تاسع شهر ذي الحجة
وهو اليوم المبارك يوم عرفة
سنة احدى وخمسين
وتسعمائة حامدا
مستغفرا
وصلى الله على

٨٩٤ ع